



3 8534 00954 1602



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



BP

152

.M272

1908

v. 3

al-Marghinānī, 'Alī ibn Abī Bakr

kitāb al-hidāyah

﴿ نسالك الهداية لتتبع الهداية ﴾

الجزء الثالث

من كتاب الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الاسلام

برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى

سنة ٥٩٣ في الفقه على مذهب الامام الاعظم

أبي حنيفة النعمان رحمهما الله

ونفعنا بهما

آمين



(الطبعة الاولى)

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾

لما لكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب ونجله

سنة ١٣٢٦

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشركة

(الشركة جائزة) لانه صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فقر رهم عليه قال (الشركة ضربان شركة املاك وشركة عقود وشركة الاملاك العين برزها رجلان أو بشر بانها فلا يجوز لأحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي) وهذه الشركة تتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا انهب رجلان عينا أو ملكاها بالاستيلاء أو اختلط مالهما من غير صنع أحدهما أو بخلطهما اختلط بمنع التمييز رأسا أو بالخرج ويحوز يسع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه وقد بينا الفرق في كفاية المنتهى (والضرب الثاني شركة العقود وركنهما الإيجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت) وشروطه أن يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فينتج حكمه المطلوب منه (نمهي أربعة أوجه مفارضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفارقة فهي أن يشترك الرجلان فيسأويان في مالهما ونصرفهما ودينهما) لأنها شركة عامة في جميع التجارات يفوض كل واحد منهما أمر الشركة إلى صاحبه على الإطلاق اذ هي من المساواة قال فائدهم

لا يصلح الناس فوضى لامرأة لهم * ولا امرأة اذا جهالم سادوا

أي مساويين فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء وذلك في المال والمراد به ما تصح الشركة فيه ولا اعتبار التفاضل فيما لا يصلح الشركة فيه وكذا في التصرف لانه لو ملك أحدهما نصرا فالأب ملك لا آخر لقات المساوي وكذلك في الدين لما بين ان شاء الله تعالى وهذه الشركة جائزة عندنا استحضانا وفي القياس لا تجوز وهو قول الشافعي رحمه الله وقال مالك رحمه الله لا أعرف ما للمفارقة وجه القياس أنها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس والكفالة بمجهول وكل ذلك باقراده فالدوحي الاستحسان قوله عليه السلام فادوا

فانه اعظم للبركة وكذا الناس يعلمونها من غير تكثير وبه يتولد القياس والجهالة متعمدة
تبعاً كما في المضاربة (ولا تنفذ الا بلفظة المفاوضة) ليعر شرايطها عن علم العوام حتى لو بينا
جميع ما تقتضيه تجوز لان المعنى هو المعنى قال (تجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او
ذميين لتعقق التساوي وان كان أحدهما كذايا والاخر محجوراً أيضاً) لما قلنا (ولا
تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ) لانعدام المساواة لان الحر البالغ بهلك التصرف
والكفالة والمملوك لا يملك واحدا منهما الا باذن المولى والصبي لا يملك الكفالة ولا يملك
التصرف الا باذن المولى قال (ولا بين المسلم والكافر) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز لتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف
بملك أحدهما كالمفاوضة بين الشفعوي والحضي فام اجازة رتبة فارتان في التصرف في متروك
التسمية الا أنه يكره لان الذمي لا يهتدى الى الجائز من العفو ودلها أنه لا تساوي في التصرف
فان الذمي لو اشترى برأس المال خورا أو خنازير صبح ولو اشترى ما سلم لا يصبغ (ولا يجوز
بين العبد وبين ولا بين الصبيين ولا بين المسكتين) لانعدام صحة الكفالة وفي كل موضع لم تصح
المفاوضة لفقد شرائطها ولا يشترط ذلك في العنان كان عتاقنا لاستجماع شرائط العنان اذ هو قد
يكون خاصا وقد يكون عاماً قال (وتنقد على الوكالة والكفالة) اما الو كالة فلتنقد في المقصود وهو
الشركة في المال على ما يئناه واما الكفالة لتعقق المساواة في ما هو من مواجب التجارات وهو
نوجه المطالبة فهو مما يجتمع قال (وما يشتر به كل واحد منهما يكون على الشركة الا طعام أهله
وكسوتهم) وكذا كسوته وكذا الادام لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام
صاحبه في التصرف وكان ثراه أحدهما كشرائهما الا ما استثناءه في الكتاب وهو استعسان
لانه مستثنى عن المفاوضة للضرورة فان الحاجة الراتبه معلومة الوقوع ولا يمكن إيجابه على
صاحبه ولا التصرف من ماله ولا بد من الشراء في خص به ضرورة والقياس أن يكون على
شركة لما بينا (وللبائع أن يأخذ بثلثي ما يشاء) المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع
الكفيل على المشتري بحصته مما أدى لانه قضى ديناً عليه من مال مشترك بينهما قال (وما يلزم
كل واحد منهما من الدين بدلا عما يصبغ فيه الاشتراك فالأخر ضامن له) تحقيقاً للمساواة فما
يصبغ فيه الاشتراك الشراء والبيع والاستتجار ومن القسم الاخر الجناية والنكاح والخلع
والصلح عن دم العمد وعن النفقة قال (ولو كفل أحد هما مالاً عن أجنبي لزم صاحبه عند أبي
حنيفة رحمه الله وقال لا يلزمه) لانه تبرع ولهذا لا يصبغ من الصبي والعبد المأذون والمكاتب ولو
صدر من المريض يصبغ من الثلث وصار كالأقراض والكفالة بالنفس ولا يبي حنيفة رحمه الله

انه تبرع ابتداءه ومعاوضه بقاء لانه يستوجب الضمان بما يؤدي على المكفول عنه اذا كانت
الكفالة بامره وبالنظر الى البقاء تتضمنه المقايضة وبالنظر الى الابتداء لم تصح ممن ذكره
وبصريح من الثلث من المريض بخلاف الكفالة بالنفس لانه تبرع ابتداءه وانتهاءه وأما الاقراض
فمن أي حنيفة رجه الله أنه يلزم صاحب ولو سلم فهو اعادة فيكون مثلها حكم عينها لا حكم البدل
حتى لا يصح فيه الاجل فلا يتحقق معاوضة ولو كانت الكفالة بغير أمره لم تلزم صاحبه في الصحيح
لانه عدم معنى المقايضة ومطلق الجواب في الكتاب محمول على المقيّد وضمان القصب
والاستهلال بمنزلة الكفالة عند أبي حنيفة رجه الله لانه معاوضة انتهاءه قال (فان ورث أحدهما
مالا يصح فيه الشركة أو وهب له وصل الى يده بطلت المقايضة وصارت عتقانا) لغرات المساواة
فيما يصح رأس المال اذ هي شرط فيها ابتداءه بقاء وهذا لان الاثر لا يشاركه فيما أصابه
لا لعدم السبب في حقه الا أنها تنقلب عتقانا لا مكان فان المساواة ليست بشرط فيه ولدوامه
حكم الابتداء لكونه غير لازم (فان ورث أحدهما عرضا فهو له ولا تفسد المقايضة) وكذا العقار
لانه لا يصح فيه الشركة فلا تشرط المساواة فيه (فصل في) ولا تعتقد الشركة الا بالدرهم
والدينارين والقلوس النافقة وقال مالك رجه الله تجوز بالعروض والمكيل والموزون أيضا اذا
كان الجنس واحدا لانها عقدت على رأس مال معلوم فاشبهه التقود بخلاف المضاربة لان القياس
بأبائها المساقية من ربح المربض من فيقتصر على مورد الشرع ولذا أنه يؤدي الى ربح مالم يضمن
لانه اذا باع كل واحد منهما رأس ماله وتفاضل الثمنان فما يستحقه أحدهما من الزيادة في مال
صاحبه ربح مالم يملك ومالم يضمن بخلاف الدراهم والدينارين لان ثمن ما يشتريه في ذممه اذ هي
لا تعين فكان ربح ما يضمن ولان أول التصرف في العروض البيع وفي التقود الشراء ويباع
أحدهما ماله على أن يكون الاثر شريكاً في ثمنه لا يجوز وشراء أحدهما شياً بماله على أن
يكون المبيع بينه وبين غيره جائز وأما القلوس النافقة فلانها تروج وراج الاثمان فالحقت بها
قالوا هذا قول محمد رجه الله لانها ملحقه بالتقود عنده حتى لا تعين بالتعين ولا يجوز بيع
اثنتين بواحد باعياتها على ما عرف أما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجه الله ما لا يجوز
الشركة والمضاربة بها لان ثمنيتها تبدل ساعة فصاعة وتصير سلعا يروى عن أبي يوسف
رجه الله مثل قول محمد رجه الله والاول اقبس وأظهر وعن أبي حنيفة رجه الله
صحة المضاربة بها قال (ولا تجوز الشركة بما سوى ذلك الا أن يتعامل الناس بالثبر)
والنقرة فتصح الشركة بما هكذا ذكر في الكتاب (وفي الجامع الصغير ولا تكون
لمقاوضة بمناقل ذهب أو فضة) ومما رده الثبر فعلى هذه الرواية لتبرسله تعين

بالنعيبين فلا تصلح رأس المال في المضاربات والشركات ود كرى كتاب الصرف ان النقرة
 لا تنعيبين حتى لا ينسخ العقد بهلا كقيل التسليم فعلى ثلاثة روايه تصالح رأس المال فيهما
 وهذا ما عرف انما اختلفت في الأصل الا ان الأول أصح لانها وان خلقت للتجارة في الأصل
 لكن التمنية تختص بالضرب المخصوص لان عند ذلك لا تصرف الى شيء آخر ظاهر الا ان
 يجري التعامل باستعمالهما فتنزل التعامل بل بمنزلة الضرب فيكون نمنا ويصلح رأس المال
 ثم قوله ولا يجوز بما سري ذلك يتناول المكيل والموزون والعددي المتقارب ولا خلاف فيه بيننا
 قبل الخلط ولكل واحد منهما ربح مناعه وعليه وضيعته وان خلط انما اشتركا في قول
 أبي يوسف رحمه الله والشركة شركة ملك لا شركة عقد وعنده محمد رحمه الله تصح شركة
 لعقد ونقرة الاختلاف تظهر عند التساوي في المالكين واشتراط التفاضل في الربح قطا هو الرواية
 ما قاله أبو يوسف رحمه الله لانه يتعين بالنعيبين بعد الخلط كما يتعين قبله ولحمد رحمه الله انما نحن من
 وجهه حتى جاز اليه مبادئ في الذمة ومبيح من حيث انه يتعين بالنعيبين فعملنا بالشبهين
 بالاضافة الى الحالين بخلاف العروض لانها ليست تحت الجاهل ولو اختلفا جازنا كالخطة والشعير
 والزيت والثلث فخلط لا تنقد الشركة بها بالاتفاق والفرق لحمد رحمه الله ان المختلط من جنس
 واحد من ذواب الامثال ومن جنسين من ذوات القيم فتتمكن الجهالة كفا في العروض واذالم
 تصح الشركة فعلم الخلط قدينا في كتاب القضاء قال (واذا اراد الشركة بالعروض باع كل
 واحد منهما ما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة) قال رضي الله عنه (وهذه شركة
 ملك) لما بينا ان العروض لا تصلح رأس مال الشركة وتأويله اذا كان قسمة متاعها على
 السواء ولو كان بينهم ما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ما تنبث به الشركة قال (واما شركة
 العنان فتعقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان يشتركا اثنان في نوع بر او طعام او بشر كان في
 محوم التجارات ولا يذكران الكفالة وانقادا على الوكالة لتعقق مقصوده كما بيناه ولا تنقد
 على الكفالة لان اللفظ مشتق من الاعراض يقال عن له أي عرض وهذا لا يثبت عن الكفالة
 وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ (وبصح التفاضل في المال) للحاجة اليه
 وليس من قضية اللفظ المساواة (وبصح ان يتساويا في المال وينتفخا في الربح) وقال زفر
 والشافعي رحمه الله لا تجوز لان التفاضل فيه يؤدي الى ربح مالم يضمن فان المال اذا كان نصفين
 والربح اثلثا فصاحب الزيادة يستحقها بلا ضمان اذا لضمان بقدر رأس المال ولان الشركة
 عند مافي الربح للشركة في الأصل ولهذا يشترط ان الخلط فصار ربح المال بمنزلة تمام الاعيان
 فيستحق بقدر الملك في الأصل ولنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم الربح على ما شرطوا والوضعية على

وقد المالكين ولم يفصل ولا ان الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل كافي المضاربة وقد يكون
 احدهما احدثق واخرى واكثر عملا واخرى فلا يرضى بالمساواة فمست الحاجة الى التفاضل
 بخلاف اشتراط جميع الربح لاحدهما لا يخرج العقد به من الشركة ومن المضاربة ايضا الى
 فرض باشتراطه للعامل او الى بضاعة باشتراطه لرب المال وهذا العقد يشبه المضاربة من
 حيث انه يعمل في مال الشريك ويثبته الشركة له او عملا فانه يعملان فعملنا يشبه المضاربة
 وقتنا يصح اشتراط الربح من غير ضمان وبشبه الشركة حتى لا يبطل باشتراط العمل عليها قال
 (ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض) لان المساواة في المال ليست بشرط
 فيه اذ اللفظ لا يقتضيه (ولا يصح لما ينشأ) ان المفارقة تصح به للوجه الذي ذكرناه (ويجوز
 ان يشتركا ومن جهة احدهما اذا تباين من الآخر دراهم وكذا من احدهما دراهم بيض ومن
 الآخر سود) وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز وهذا بناء على اشتراط الخلط
 وعدمه فان عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلفي الجنس وسنبيته من بعد ان شاء الله تعالى
 قال (وما اشترى كل واحد منهما للشركة فطوبى بشئ منه دون الآخر) لما ينشأ ان يضمن الوكالة
 دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق قال (ثم يرجع على شريكه بحصته منه) معناه
 اذا أدى من مال نفسه لانه وكيل من جهته في حصته فاذا تقدم من مال نفسه رجع عليه فان كان
 لا يعرف ذلك الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقرل
 المنكر مع عيونه قال (واذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة)
 لان المعقود عليه في عقد الشركة المال فانه يتعين فيه كافي الهبة والوصية وبه لالة المعقود
 عليه يبطل العقد كافي البيع بخلاف المضاربة والوكالة المفردة لانه لا يتعين الثمنان فيهما
 بالتعيين وانما يتعينان بالقبض على ما عرف وهذا ظاهر فيهما اذا هلك المالكان وكذا اذا هلك
 احدهما لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركة في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا
 بشركة فيبطل العقد ادم فاندته وايهما هلك هلك من مال صاحبه ان هلك في يده فظاهر وكذا
 اذا كان هلك في يد الآخر لانه امانة في يده بخلاف ما بعد الخلط حيث هلك على الشركة لانه
 لا يتميز في جعل المالك من المالكين (وان اشترى احدهما بعماله وهلك مال الآخر قبل الشراء
 فالشركة بينهما على ما شرطنا) لان المالك حين وقوعه مشتركا في قيام الشركة وقت الشراء
 فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك ثم الشركة فمعرفة عقد عند محمد رحمه الله خلافا
 للحنين بن زياد حتى ان ايها باع جاز بيعه لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك
 المال بعد تمامها قال (ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه) لانه اشترى نصفه بوكالته ونقد

لشرك من مال هذه وقد بينا هذا في شري أحدهما باحد المالين أو لانه مال لا آخر
 ما اذا هلك مال أحدهم ثم شري الآخر عمل الآخر ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة
 فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطت الا ان الشركة نبطت فالوكالة لمصرح جافاة فكان
 مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة له ولو برجع على شركه بحصصه من الثمن لما بيناه وان
 ذكرنا مجرد الشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان المشتري للذي اشترى خاصة لان الوقوع على
 شركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاد بطلت بطل ما في ضمنها بخلاف ما اذا صرح
 بالوكالة لانها مقصودة قال (وتحور الشركة وان لم يحلط المال) وقال رفر والشافعي رحمه
 الله لا يجوز لان الربح فرع المال ولا يقع الفرع على الشركة لانه الشركة في الاصل وانه
 الحلط وهذا لان الحل هو المال واحد ايضاف اليه ويشترط تعيين رأس المال بخلاف المصاربة
 لاها البتة شركة وانما هو يعمل لرب المال فيستحق الربح عماه على عمله اما هنا بخلافه
 وهذا أصل كبير لهما حتى يمتزجا بالجنس ويشترط الحلط ولا يجوز لتفاضل في الربح مع
 التساوي في المال ولا يجوز لشركة لنفيل ولاعمال لا عدا مال ولما ان الشركة في الربح
 مستندة في العقد دون المال لان العقد يسمى شركة فلا بد من تحقق معنى هذا الاسم فيه ولم
 يكن الحلط شرطاً لان الدراهم والله ماير لا يتبعان فلا يتفاد الربح رأس المال وانما يتفاد
 التصرف لانه في النصف أصيل وفي النصف وكيل وقد تحققت الشركة في التصرف بدون
 الحلط تحققت في المتفاد به وهو الربح بدونه وصار كالمصاربة فلا يشترط اتحاد الجنس
 والتساوي في الربح وتصح شركة تقبل قال (ولا يجوز لشركة اذا شرط لاحدهما درهم
 مسماة من الربح) لانه شرط بوجوب انطاع الشركة فعداه لا يجوز ج لا قدر المسمى لاحدهما
 ونظيره في المراءعة قال (ولا كل واحد من المتفاوضين وشريكى العمل ان يضع المال) لانه معتاد
 في عقد الشركة ولا لانه يستأجر على العمل والتعصيل غير عوض دونه فيملكه وكذلك ان
 يودعه لانه معتاد ولا يحد التاجر منه بد قال (ويدفعه مصاربة لانه دون الشركة فتضمنها
 وعن أبي حنيفة رحمه الله ما ليس له ذلك لانه نوع شركة ولا يصح هو الاول وهو رواية الاصل لان
 لشركة غير مقصودة وانما المقصود تعصيل الربح كما اذا استأجره باجرل أولى لانه تعصيل
 بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها لان الشيء لا يستبيع مثله قال (وبوكل من
 يتصرف فيه) لان التوكيل بالبيع والشراء من نواحي التجارة والشركة تعقدت بتجارة
 بخلاف التوكيل بالشراء حيث لا يملك ان يوكل غيره لانه عقد خاص وطلب منه تعصيل له
 فلا يستبيع منه قال (ويده في المال بد مائة) لانه قد مضى المال باذن المالك لا على وجه البذل

ولو ثمة وصار كالودعة قال (واما شركة اصناع) ونسبى شركة التقليل (كالتجارتين والصاعين
 شركتان على ان تقبلا لعمال ويكون الكتب بينهما فيجوز ذلك) وهذا عندنا وقال زفر والشافعي
 رحمه الله لا يجوز لان هذه شركة لا تقيد مقصودها وهو التميز لانه لا بد من رأس المال وهذا
 لان الشركة في الربح تنسب على الشركة في المال على أصلهما على ما قررناه ولما ان المقصود
 منه التحصيل وهو ممكن بالتوكيل لانه لما كان وكبلا في النصف أصلا في النصف تحققت
 الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لما لك وزفر رحمه الله فيهما
 لان المعنى المحرر للشركة وهو ما ذكرناه لا يتفاوت (ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثا حاز)
 في القياس لا يجوز لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجوز لعقد
 لأدائه اليه وصار كشركة الوحده ولكننا نقول ما يأخذه لا بأحدهم بحال ان لربح عند اتحاد
 الجنس وقد اختلف لان رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يقوم بالتقويم
 ويتقدر بقدر ما يقوم به فلا يجوز بخلاف شركة لوجوده لان جنس المال متفق ولربح متعقد في
 الجنس المتفق وربح مالم يضمن لا يجوز لافي المضار به قال (وما ينقبض له كل واحد منهما من العمل
 بزمه ولم يشر بكمه) حتى ان كل واحد منهما باطل بالعمل وبطال بالآخر (ويبرأ الدافع بالدفع
 اليه) وهذا ظاهر في اخفا وصفه في غيرها استحصان والقياس خلاف ذلك لان الشركة وقدر
 مطلقة والكفالة مقصية المفاوضة وحده الاستحصان ان هذه الشركة مقننة للضمان الا ترى
 ان ما ينقبض له كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر ولذا يستحق لاجر سبب نقاذ
 تنقبض عليه فعري محري المفاوضة في ضمان الضمان واقضاء ابدل قال (واما شركة لوجوده
 فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتربا بوجوههما او ببيع ما قد صح الشركة على هذا)
 سميت به لانه لا يشترى النسبة لامن كل لدرجاة عند الناس واما انصح مفاوضة لانه
 يمكن تحققي لكهالة الوكالة في الادل واذا أطلقت تكون عاما لان مطلقه بنصرف اليه وهو
 حائز عندنا خلافا لشافعي ولو حده من الطرفين ما قدمناه في شركة التقليل قال (وكل واحد
 منهما وكيل الاخر فيما يشتر به) لان لصرف على العبد لا يجوز لا بوكالة أو ولاية ولا ولاية
 فتعين الوكالة (فان شرط ان المشتري بينهما صفان ولربح كذلك يجوز ولا يجوز ان يشترضا لافيه
 وان شرط ان يكون لمشتري بينهما اثلاثا فالربح كذلك) وهذا لان الربح لا يستحق لا بالمال أو
 لعمل أو بالصمان قرب المال يستحقه المال والمصارب يستحقه بالعمل والاستاذ الذي يلقى
 العمل على التلميذ بالنصف الصمان ولا يستحق ما سواها لا يرى من قال اعبره تصرف في
 مالك على أن لربحه لم يجز اعلم هذه المعاني واستحقاق الربح في شركة الوحده بالضمان على

ما يماو لصحاح على قدر ذلك في مشهري وكان لربح لربح عدده ربح لم يصح ولا يصح
شترطه الا في المصارف لو جره اليه في معاشه بخلاف امان لانه في معاشه من حيث ن كل
واحد منهما يعمل في مال صاحبه فيلحق به والله اعلم

(فصل في الشركة الفاسدة) ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطباذ وما استطاده كل
واحد منهما مما أو احظ به فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في أخذ كل شيء مباح لان
الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في أحد المال المباح باطل لان أمر الموكل به غير صحيح
والتوكيل بملكه بدون أمره فلا يصح نائبه عنه واجابته ذلك لهما الاخذ واحراز المباح فان
أخذاه معا فهو بينهما نصفان لا شراهما في سبب الاشتقاق وان أحدهما أحدهما ولم يعمل
لا شراهما فهو للعامل وان عمل أحدهما وأعاناه الآخر في عمله بان قاعه أحدهما وجعه الآخر
أو قلعه وجعه وحله الآخر فالعيب احراز المباح بالعلماء مع عند محدود وعند أبي يوسف لا يجاوز به
نصف ثمن ذلك وقد عرف في موضعه قال (وإذا اشتركا في مال واحد لم يلزم كل واحد منهما في
عليها الماء فالكتب بينهما ما لم تصح الشركة والكتب كالمسكاه للذي استقى وعليه أجر مثل الراوية
ان كان العامل صاحب البعل وان كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البعل) أما فساد الشركة
ولا انعقادها على احراز المباح وهو الماء وأما وجوب الاجر فلان المباح اذا صار ملكا للمعوز فهو
المستقضى وقد استوفى مباح ذلك لغيره وهو البعل أو الراوية يعقد فاسد فيلزمه أجره (وكل شركة
فاسدة فالربح فيها على قدر المال وبطل شرط التفاصيل) لان الربح فيها تابع للمال فيقدر
قدره كما أن الربح تابع للبدر في المزارعة ولو زائدة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت فيبقى
الاستحقاق على قدر رأس المال (واذا مات أحد الشريكين أو اراد وطق بدار الحرب بطلت
الشركة) لانها تتضمن الوكالة ولا بد منها التحقق لشركة على ما مر والوكالة تبطل بالموت
وكذا بالانحياز مرناد اذ قضى القاضي بالمعاقة لانه بمرتبة الموت على ما بيناه من قبل ولا فرق
بينما اذا علم الشريك بموت صاحبه أو لم يعلم لانه عزل حكمي واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة
بخلاف ما اذا فسخ أحد الشريكين الشركة ومال شركة دراهم ودنانير حيث يتوقف على علم
لا شرا لانه عزل قصدي والله اعلم

(فصل *) وايس لاحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال لا شرا لباديه) لانه ليس من جنس
التجارة (فان أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي زكاته فان أدى كل واحد منهما فانه في
ضامن علم باده الاول أو لم يعلم) وهذا عند أبي حنيفة وجه الله وقال لا يضمن اذ لم يعلم وهذا اذ
أدب على اتعاف أما اذا ادب معاه من كل واحد منهما نصيب صاحبه وعلى هذا الاختلاف

مأمور باده لزكاة تصدق على الفقير بعد ما أدى لآخر نفسه لهما أنه مأمور بالتعليك
 من لفقره - دأى به ولا يضمن للموكل وهذا الآن في وسعه التعليك لا وقوعه زكاة
 عليه نسبة الموكل وإنما يطلب منه ما في وسعه وصار كالمأمور بفتح دم الاحصار اذا فتح بعد
 ما زال الاحصار وفتح لآخر لم يضمن المأمور علم أو لا بل في حنفية رجه الله أنه مأمور باده لزكاة
 والمؤدى لم يقع زكاة فصار محالاً فوهب لان المقصود من الامر نزع نفسه عن عهدة لواجب
 لان الطاهر انه لا يلزم الضرر الا لدفع الضرر وهذا المقصود حصل باده وعرض أداء المأمور
 به فصار مزمع ولا علم أو لم يعلم لانه عزل حكمي وأما دم الاحصار فقد قيل هو على هذا الاختلاف
 وقيل بينهما فرق وجهه ان الدم ليس بواجب عليه فانه يمكنه ان يصر حتى يزول الاحصار
 في مثلثنا الاداء واجب واعتبر الاسقاط مقصودا فيه دون دم الاحصار قال (واذا اذن أحد
 لمقارضين صاحبه أن يشتري جارية فوطأها فقل فهي له غير شيء عند أبي حنيفة رجه الله
 فالأبرج جمع عليه نصف الثمن) لانه دى ديناً عليه خاصة من مال مشترك ويرجع عليه
 صاحبه نصيبه كافي شراء الطعام والكسوة (وهذا) لان الملك وقع له خاصة ولثمن عقالة لما كان
 به ان الجارية دخلت في الشركة على اثبات جربا على مقتضى الشركة ذهبا لا يمكن تغييره
 فاشبهه حال عدم الاذن غير ان لا دن ينص من هبة نصيبه منه لان لو طأه لا يحمل الا بالملك ولا
 رجه الى اثباته بالبيع لما يثبت له بحال مقتضى الشركة فثبت له بالهبة الثانية في ضمن الاذن
 خلاف الطعام والكسوة لان ذلك مستثنى عنها للضرورة ويقع الملك له خاصة بنفسه عند فكان
 مزمع باده عليه من مال الشركة في مسئلتنا قضى دبها عليها ما ليسا (وللبائع أن يأخذ بالثمن ايهما
 شاء لانهاق) لانه دين واجب - وبالتجارة والمفاوضة تضمنت لكفالة فصار كاطعام والكسوة

كتاب الوقف

قال أبو حنيفة رجه الله لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا أن يحكم به الحاكم أو يهلكه بموته
 ويقول دامت مدة وقف دارى على كذا وقال أبو يوسف يروى ملكه بمجرد القول وقال محمد
 لا يزول حتى يجهل بالوقف وأبو سلمة اليه قال رضى الله عنه الوقف لغة هو الحس تقول
 وقف لداية ووقفها بمعنى وهو في الشرع عند أبي حنيفة رجه الله حبس العين على ملك الوقف
 وتصديق بالمصلحة بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة معدومة والتصديق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز
 الوقف أصلاً عنده وهو الملقوط في الأصل والأصح انه حائر عنده الا انه غير لازم بمنزلة العارية
 وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه الى الله تعالى على وجه تعود
 منفعته الى اعداء المزمع ولا يباع ولا يوهب ولا يرث واللفظ يقتضيهما أو الترحيح بالدلالة لهما

قول النبي اعمر حبراً رداً يصدق بارساءه انما يصدق باصلاحه لا بفساده ولا يورث ولا
يذهب ولان الحاشية في ان يرم الوقف منه ايصل ثوابه اليه على لدوام وقد امكن دفع
حاشيته باستقاط المالك وجعله لله تعالى ذله ط يرقى الشرع وهو المجدد في جعل ذلك ولا في
خليفة فوجه الله قوله عليه السلام لا حسن عن فرائض الله تعالى وعن شرح جاء بحججه عليه السلام
بيد الحسن ولان المالك باق فيه بدليل انه يجوز الانقاع به ردة وسكنى وغير ذلك والمالك فيه
المواقف الا ترى ان له ولاية التصرف فيه بصرف علاه ان مصادرهما رصب لقوامهما الا انه
تصدق بعبادته فصار شبيه لعارضة ولا به محتاج الى تصديق باقية دائماً ولا تصديق عنه
لا بالبقاء على ملكه ولا به لا يمكن ان يزال ملكه لا يمان له غير مشروع مع فحائه كالتأنيبه
بختلاف الاعتاق لانه اختلاف لمجدد لانه جعل خالصاً لله تعالى ولهذا لا يجوز الانتفاع
به وههنا لم يقطع حق العبد عنه فلم يصر خالصاً لله تعالى قال رضى الله عنه قال في الكتاب لا يرول
ملك لواقف الا ان يحكم بما احكام ارباعه بموته وهو في حكم الحاكم صحيح لانه فضاء في مجتمه
فيه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يرول ملكه لانه تصديق متافقه مؤبداً فيصير بمنزلة
لوصية بالمسافع مؤبداً فيلزم والمراد بالحاكم المولى فاما المحكم ففيه اختلاف المتأنيخ ولو وقف في
مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة لوصية بعد الموت والصحيح انه لا يرول عند أبي حنيفة
رحمه الله وعندهما يترجمه الا انه يستعبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال واد كل
ملك يرول عندهما يرول بالقول عند أبي يوسف وهو قول الشافعي ثم رتبة الاعتاق لانه
سقاط المالك وعند محمد رحمه الله لا ممن لتسليم الى المتولى لانه حق الله تعالى وانما ثبت فيه في
ضمن التسليم الى العبد لان التملك لمن الله تعالى وهو مالك الاشياء لا يتحقق منه صودا وقد يكرور
به العبرة في أخذ حكمه فيزل منزلة الزكاة والصدقة قال (واذا صح لوقف على اختلافهم) وفي
عض النسخ واذا استحق مكان قوله واذا صح (خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملك
الموقوف عليه) لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ بعه كسائر املاكه
ولا له لوم ملكه لما تنقل عنه شرط المالك لادل كسائر املاكه قال رضى الله عنه قوله نخرج
عن ملك لوقف يجب ان يكون قوطماً على لوجه الذي سبق تقريره قال (وقف لمشاع حائر
عند أبي يوسف) لان اقسمة من تمام لقبض واقبض عنده ايس بشرط فكذلك اتمته (وقال
محمد رحمه الله لا يجوز) لان اصل لقبض عنده شرط شرط فكذلك ما يتم به وهذا فيما يحتمل
لقسمة راما فيما لا يحتمل القسمة فيجوز مع الشيوع عند محمد رحمه الله ايصالاً لانه يعتبره بالمطبة
والصدق لا فائدة لاني المجدد والمقبرة فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عند أبي

يوسف لان بهاء شركة يجمع خلوص لله تعالى ولا من ههنا بهاء في ما في عابه يعرج بين عبودية لموت
سنة ويرجع سنة ويصل في فيه في وقت وينتعدا صطبلاني وقت بخلاف لوقف لا مكان لاستغلال
وقسمة العلة ولو وقف لكل ثم سيق جزء منه ظل في باني عند محمد رحمه الله لان الشيوخ
مقارن كافي الهبة بخلاف ما اذا رجع لواهب في البعض او رجع الوارث في الثلثين بعد موت
المريض وقد ربه او وقفه في مرضه وفي المال سبق لان الشيوخ في ذلك طارئ ولو استحق
جزءه ميمز هبته لم يبطل في الباقي اعدم اشيوخ ولما جار في الابتداء وعلى هذا الهبة والصدقة
للملوك قال (ولا يتم لوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله حتى يجعل آخره بجهة لا تنقطع ابد
وقال أبو يوسف رحمه الله اذا سمي فيه جهة تنقطع جار وصار بعدها الفقراء وان لم يسمهم)
لما ان موجب الوقف زول الملك بدون التملك وانما يتأبد كالحق فاد كانت الجهة بتوهم
نظامها لا ينوفر هذه مقتضاها فلهذا كان التوقيت بطلانه كالتوقيت في البيع ولا في يوسف
رحمه الله ان المقصود هو الضرب في الله تعالى وهو موقوف عليه لان التقرب نارة يكون في الصرف
في جهة تنقطع وحرمة بالصرف في جهة تنأبد فيصح في لوجهين وقيل ان التأبد بشرط بالاجماع
لان عند أبي يوسف رحمه الله لا يشترط ذكر التأبد لان نقطة لوقف والصدقة منه عنه
لما ينشاءه ازالة الملك بدون التملك كالحق وطرح قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعدها الفقراء
وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد رحمه الله ذكر التأبد بشرط لان هذا صدقة بالمفعلة
او بالفعلة ودلت قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا مطلقا لا ينصرف الى التأبد فلا بد من
التصحيح قال (وبحجور وقف لعقار) لان جماعة من اصحابه رخصوا ان الله عليهم فقره (ولا
يجوز وقف ما ينقل ويحول) قال رضي الله عنه وهذا على الارسل قول أبي حنيفة رحمه الله
(وقال أبو يوسف اذا وقف سبعة بفقراء او كثرها وهم عبيده جار) وكذا ساير آلات الحران
لانه يبيع بالارض في تحصيل ما هو المقصود وقد ثبت من الحكم تبعا ما لا يثبت مقصودا كاشرب
في البيع والبناء في لوقف ومحمد رحمه الله معه فيه لانه لما جار ايراد بعض الموقوف بالوقف عنده
فان يجوز لوقف فيه تبعا لولي (وقال محمد رحمه الله يجوز حبس الكراع والسلاح) معناه وقفه
في سبيل الله واولي يوسف معه فيه على ما قالوا وهو استعانة والقباس ان لا يجوز ما ينشاء من
وبل وجه الاستعانة لا تدر المشهورة فيه ما قوله عليه السلام وما خالده فقد حبس
درعاه فراسله في سبيل الله تعالى وطلعه رضي الله عنه حبس دروعه في سبيل الله تعالى ويروى
واكرعه والسلاح الخيل ويدخل في حكمه لابل لان العرب يجاهدون عليهم وكذا السلاح
يجعل عليها وعن محمد رحمه الله انه يجوز وقف ما فيه تعامل من المنقولات كالنحاس والمر

والقروم والمشارو والمارة ونباهاو لعدور والمراجل والمصاحم وعد أي وسف لا يجوز
لأن القياس انما يترك بالنص والنص ورد في الكراع والسلاح فيقتصر عليه ويحجج به بقول
لقياس قد يترك بالتعامل كأي لاستصناع وقد وجد التعامل في هذه الاشياء عن نصير بن
يحيى انه وقف كتبه الخفايا بالمصاحف وهذا صحيح لان كل واحد يصنع بتدبير تعليم
وتعلما وقراءة واكثر فقهها الامصار على قول محمد رحمه الله تعالى لا يعمل فيه لا يجوز وعندنا
وقفه وقال الشافعي رحمه الله كل ما يمكن الانتفاع به مع بقائه اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه لانه
يمكن الانتفاع به فاشبه العقار والكراع والسلاح وان الوقف فيه لا يابطل لانه على ما بيناه
فصار كالدراهم والدينارين بخلاف العقار ولا معارض من حيث الجمع ولا من حيث التعامل فبقى
على أصل القياس وهذا لان العقار يتأبد والجهاد سنام للدين فكان معنى امر به فيهما أقوى
ولا يكون غيرهما في معاهما قال (واذا صح الوقف لم يحز بيعه ولا عليك الا ان يكون مشاعا
عند أبي يوسف رحمه الله في طلب الشربك لعمه فيصح مفاصله) اما امتناع التملك فلما
ينشاو اما حوار لعمه فلاها تمبير وافرار عاية الامر ان العالب في غير المكيل والمورون معنى
لمبادلة لان في الوقف جعلنا العالب معنى الاقرار بظن الوقف فلم يكن بيعا وتملكا ثم ان وقف
نصيبه من عتارته شتركة هو الذي يقاسم شريكه لان الولاية لي لو اقصو بعد الموت الى وصيه
وان وقف نصف عقار خالص فالذي يقاسمه لقاضي أو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسمه
لمشترى ثم يشتري ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسما ومقاسما ولو كان في القسمة
فضل دراهم ان أعطى لواقف لا يجوز لامتناع بيع الوقف وان أعطى الوقف جاري يكون
بقدر الدراهم شرا قال (والواجب ان يتدنى من ارتفاع الوقف بعمارة شريطة ذلك الوقف
اول بشرط) لان قصد الوقف صرف العلة مؤدوا لا تبقى دئمة الا بالعمارة فيثبت شرط
لعمارة اقتضاء ولان المراجج بالصمان وصار كنفقه العبد الموصى بحديثه فاهما على الموصى
بهما ثم ان كان الوقف على الفقراء لا يطفر بهم وأقرب أموالهم هذه العلة فتجب فيها ولو كان
لوقف على رجل عينه وآخوه للفقراء فهو في ماله أي ماله شاء في حال حياته ولا يؤخذ من العلة
لا به معين يمكن مطالبة وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يبقى الموقوف على الصيغة التي
وقفه وان شرب يبي على ذلك الوصف لانها صيغة ما سارت غلتها مصروفة الى الموقوف عليه
فأما لزيادة على ذلك فليست بمستحقة عليه والدة مستحقة له ولا يجوز صرفها الى شيء آخر الا
برضاء ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك عند البعض وعند الاخرين يجوز ذلك والاول
أصح لان الصرف الى العمارة ضرورة انقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة قال (فان وقف دارا على

سكنى ولله في العماره على من له سكنى لان تخرج بالصمان على ما امر فصار كمنه العبد
 لموصى بخدمته (فان امتنع من ذلك أو كان فقير أجراها لها كم وعمرها باجرتها أو ادعمرها
 ردها الى من له السكنى) لان في ذلك رعاية الخلق بحق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم
 عمرها فوت السكنى أصلاً والاول اولى ولا يجبر الممتنع على العماره لما فيه من التلاف ما به
 فاشبه امتناع صاحب البدر في المزارعة فلا يكون امتناعه رضاً منه بطلان حقه لانه في حيز
 التردد ولا تصح اجارة من له السكنى لانه غير مالك قال (وما تم دم من بناء الوقف وآتته صرفه
 لها كم في عمارة لوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه أم) كما حتى يحتاج الى عمارته فيصرفه
 فيها) لانه لا بد من العماره ليبقى على التأثير فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة اليه
 في الحال صرفها فيها ولا أمسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان
 تعذر اعانة عينه الى موصيه بيع وصرف ثمنه الى المرمه صرفاً ليدل الى مصرف المبدل (ولا
 يجوز ان يفسمه) يعني لنفسه (بن منتهى الوقف) لانه جزء من العين والحق للموقوف
 عليهم فيه وانما حقوقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقه هم قال (وإذا جعل
 لوقف غلة لوقف نفسه أو جعل لولاية اليه جارة عند أبي يوسف) قال رضي الله عنه ذكر
 فصار شرط العلة فيه وجعل لولاية له اما الاول فهو جائز عند أبي يوسف ولا يجوز على
 قياس قول محمد رحمه الله وهو قول دلال الرزى وقال الشافعي رحمه الله وقيل ان الاختلاف
 بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض ولا فرار وقيل هي مسألة مبتدأة والاختلاف فيما
 ذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء وفيما اذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد
 موته للفقراء أو ولو وقف وشرط البعض أو الكل لامهات أو لولده ومدير به ماداموا أحياء
 فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالانفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضاً وهو
 لصحيح لان اشتراطه لهم في حياته كاشتراطه لنفسه وجه قول محمد ان الوقف تبرع على وجه
 لتحليل الطريق الذي قد ساء فاشتراطه البعض أو الكل لنفسه يبطله لان المالك من نفسه
 لا يستحق فصار كالصدقة المنقذة وشرط بعض بنو المسجد لنفسه ولا يبي يوسف رحمه الله
 ما روى ان أبي عليه السلام كان يأكل من صدقه والمراد منها صدقته الموقوفة ولا يحل الاكل
 منها الا بالشرط فدل على محنته ولان الوقف رلة ملك الى الله تعالى على وجه لفرة على ما يراه
 فاد شرط البعض أو لكل لنفسه وقد جعل ما صار مملوكاً تعالى لنفسه لانه يحل ملك نفسه
 نفسه وهذا جائز كما دأبى جاهل أو سقاية أو جعل أرضه مقبرة وشرط ان يرله أو يشرب منه أو
 يدفن فيه ولان مقصوده القرية في مصرف في نفسه ذلك قال عليه السلام ثقة الرجل على

عنه صدقه ولو شرط الوقف أن يستبدل به أرض أخرى أدت ذلك فهو جائز عند أبي يوسف
وعند محمد رحمه الله الوقف جائز والشرط باطل ولو شرط لخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام
حار الوقف والشرط عند أبي يوسف وعند محمد رحمه الله لو وقف باطل وهذا بناء على ما ذكرنا
وما وصل الولاية فقد نص فيه على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضا وهو ظاهر
المذهب وذكر هلال في وقفه وقال أقوام إن شرط الوقف الولاية لنفسه كانت له ولاية وإن لم
تشرط لم تكن له ولاية قال مشايخنا لا شبه إن يكون هذا قول محمد رحمه الله لأن من أصله
أن التسليم إلى القيم شرط لصحة الوقف فإذا لم يبق له ولاية فيه ولنا أن المتولى
ما يستفيد الولاية من جهته شرطه في جعل أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية
منه ولأنه أقرب الناس إلى هذا الوصف فيكون أول لولايته مكن اتخذه مبعدا يكون أولى
بجوارحه ونصب المؤذن فيه وهو كمن أعان عبدا كان لولايته لأنه أقرب الناس إليه ولو أن
الوقف شرط ولايته لنفسه وكان الوقف غير مأمون على الوقف فلنا نأضي أن يزرعها من يده
طرا للفقر أه كاله أن يخرج الوصي طرا للصغار وكذا إذا شرط أن ليس للمطمان ولا لفاض
أن يخرجها من يده وبوابها غيره لأنه شرط مخالف للحكم الشرعي فبطل

(فصل) (وإذا بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يقرضه عن ملكه طريقه ويأذن للناس
بالصلاة فيه فإذا صلى فيه واحد زال عند أبي حنيفة رحمه الله عن ملكه) أما الإقرار فلا
لا يخص الله تعالى الإبه وأما الصلاة فيه فلا لأنه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
وشرط تسليمه في ذلك في المجد الصلاة فيه أولا لأنه لما تقرر القبض وبما تحقق المقصود
منه ثم يركب في صلاة الواحد فيه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله لأن فعل الجلس معذور
في شرط أدناه وعن محمد رحمه الله أنه بشرط الصلاة بالجماعة لأن المجد بنى لذلك في الغالب
وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مبعدا (لأن التسليم عنده ليس شرط لأنه إسقاط
لذلك العبد فيصير خالصا لله تعالى بسقوط حق العبد وصار كالاعتاق وقت البناء من قبل قال (ومن
جعل مبعدا تحته مرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعمره عن ملكه
فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه) لأنه لم يخص الله تعالى لبقاء حق العبد من علقابه ولو كان
سرداب لمصالح المسجد جاز كفي مسجد بيت المقدس وروى الحسن عنه أنه قال إذا جعل
سفل مسجد أو على ظهره مسكن فهو مبدل لأن المسجد مما يتأبدد ذلك يتحقق في السفل
ون العلو وعن محمد رحمه الله على عكس هذا لأن المسجد أعظم وإذا كان دوقه مسكن أو مستعمل
عند تظليحه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه حوز في الوحن حين قدم غدا دور أي في المساكن

مكانه غير ضرورة وعن محمد رحمه الله أنه حين دخل الري أجار دنان كاهن قناتول (وكذلك
 من اتخذ وسط داره مسجدا واذن للناس الدخول فيه) يعني له أن يبيعه ويورث عنه لأن
 المسجد مالا يكون لاحد فيه حق المنع وإذا كان ملكه محبوا يجوانبه كان له حق المنع فلم يصير
 مسجدا ولأنه أنفى الطريق لنفسه ولم يخص الله تعالى (وعن محمد أنه لا يباع ولا يورث ولا
 يوهب) اعتبره مسجدا وهكذا على أبي يوسف رحمه الله أنه يصير مسجدا لأنه لما رضى بكونه
 مسجدا ولا يصير مسجدا لا بالطريق دخل فيه الطريق وصار مسجدا كالدخول في الاجارة
 من غير ذكر قال (ومن اتخذ أرسه مسجدا لم يكن له أن يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه)
 لأنه يورث عن حق العباد وصار خالصا لله وهذا لأن الاشياء كلها لله تعالى وإذا أسقط العبد
 ما ثبت من الحق رجع إلى أصله فاقطع تصرفه عنه كافي الاعناق ولو خرب ما حول المسجد
 واستوى عنه يبقى مسجدا عند أبي يوسف لأنه اسقاط منه ولا يهودى ملكه وعند محمد رحمه
 الله يهود إلى ملك الباقى أو إلى وارثه بعد موته لأنه عينه لنوع قرية وقد انقطعت فصار كعصير
 المسجد وحشيته إذا استغنى عنه الآن أبا يوسف رحمه الله يقول في الخصم يروا الحشيش أنه
 يغل إلى مسجد آخر قال (ومن سقى سقاية للمسلمين أو حافا بسكة نحو السيل أو رباطا أو جعل
 أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أى حليفة رحمه الله) لأنه لم ينقطع
 عن حق العبد لا يرى أن له أن ينتفع به ويسكن في خان ويرل في رباط ويشرب من السقاية
 ويدفن في المقبرة فبشرط حكم الحاكم أو الاضافة أى ما بعد الموت كفى الوقف على الفقراء بخلاف
 المسجد لأنه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم (وعند أبي يوسف
 زول ملكه بالقول) كما هو أصله إذا التسليم عنده ليس بشرط والوقف لازم (وعند محمد رحمه الله
 إذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودنوا في المقبرة لم يملك) لأن التسليم
 عنده بشرط والشرط تسليم نوعه وذلك بما ذكرناه ويكتفى بالواحد لعدم قول الجنس كله وعلى
 هذا البئر الموقوفة والخوض ولو سلم إلى المتولى صح التسليم في هذه لوجوه كلها لأنه نائب عن
 الموقوف عليه وفعل النائب كقول المتوب عنه وأما في المسجد فقد قيل لا يكون تسليمه لأنه
 لا تدبر للمتولى فيه وقيل يكون تسليمه لأنه يحتاج إلى من يكتسبه وينفق به فإذا سلم إلى
 التسليم والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل لأنه لا متولى له عرفا وقبل هي عملة السقاية
 والخان فيصح التسليم إلى المتولى لأنه لو نصب المتولى بصرح وإن كان بخلاف العادة ولو جعل
 دار له حكمه سكنى لحاج بيت الله والمعتومين أو جعل داره في غير مكة سكنى للمساكين أو جعله
 في نهر من النهر سكنى للعرقة والمرابطين أو جعل عملة أرضه بأعزاة في سبيل الله تعالى ودفع ذلك

بول يقوم عليه فهو جائز ولا رجوع فيه ما يلازم في عدم تحمل القسر دون الاغناء
فيما سواه من سكي الخس ولا استثناء من لغيره استجابة بعد برزنت يستوى فيه المعنى والفق
والفارق هو العرف في الفصلين فان اهل العرف يريدون بذلك في العلة الفقراء وفي غيرها
التسوية بينهم وبين الاغنياء ولان الحاجة تشمل الغنى والفقير في الشرب والنزول والغنى
لا يحتاج الى صرف هذه العلة اعناؤه والله اعلم بالصواب

﴿ كتاب البيع ﴾

قال (البيع بضع بقصد بالايجاب والقبول اذا كانا لفظي الماضى) مثل ان يقول أحد هما بعت
والآخر اشتريت لان البيع انشاء تصرف ولا انشاء يعرف بالشرع والموضوع لاخبار قد استعمل
فيه فبنيقده ولا ينعقد لفظين أحدهما لفظ المستقبل والاخر لفظ الماضى بخلاف النكاح
وقد مر الفرق هناك وقوله رضيت بكذا أو أعطيت بكذا أو خذ بكذا في معنى قوله بعت لانه
وؤدى معناه والمعنى هو المعترف في هذه العقود ولهذا ينعقد بالتعاطي في القيس والخسيس وهو
الصحيح اذ حقق المراضاة قال (واذا أوجب أحد المتعاقدين لبيع فالآخر بالخيار ان
شاء قبل في المجلس وان شاء رده) وهذا اخبار اقول لانه لو لم يثبت له خيار بخرمه حكم لبيع
من غير رضاه وذل لم يقد الحكم بدون قبول الآخر فلهذا لموجب أن يرجع عنه قبل قبوله لخلوه
عن ابطال حق العبر وانما عندنا في آخر المجلس لان المجلس جامع للمعترقات فاعتبرت ساعاته
ساعة واحدة دفعا للسر وتحققة لا سر والكتاب كالمطاب وكذا الارسل حتى اعترى المجلس
لبيع الكتاب واداء الرسالة وليس له ان يفصل في بعض المبيع ولان قبل المشتري بعض
لثمن لعدم رضاه لا آخر بفرق الصفة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني (وابهما
قام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) لان اقباء دابل الاعراض والرجوع وله ذلك على
ما ذكرنا واد احصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدث منهما الا من عيب أو عدم
رؤية وقال الشافعي يثبت لكل واحد منهما خيار لمجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار
ما لم يتفرقا ولما أن في الفسخ ابطال حق العبر فلا يجوز والحديث محمول على خيار القبول وفيه
إشارة اليه فام ما متبايعان حالة المباشرة لا بعد ها أو بحتمه فيجعل عليه وهو لفرق فيه تفرق
لاقوال قال (والاعراض المشار اليها بالاحتجاج الى معرفة مقدارها في جوار لبيع) لان بالاشارة
كفاية في التعريف وجهه لوصف به لا نغضى الى المنازعة (والاشارة المطبوعة لا تصح الا ان
تكون معروفة افردوا الصفة لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهة مقتضية الى
المنازعة فمتنع التسليم والتسلم وكل جهة هذه صفاتها ثم طوا هذا هو الاصل قال (ويجوز

ابيع ثمن حال من اجل ذكر لاجل موهبة لا اطلاق قوته الى واحد من ثمنه مع وعنه
 عليه السلام انه اشترى من يهودي طعاما الى اجل وكنه درعه ولا بد ان يكون لاجل معلوما
 لان طهارة فيه معاملة من تسليم الواجب اعتقد هذا بطالمة في قريب لمدة وهذا يسلم
 في بيعها قول (ومن اطلق الثمن في بيع كان على صاحب الثمن المدة) لانه لم تعارف وفيه
 الجهرى تتعور ويصرف اليه (وان كانت لفود مختلفة فابيع فسد لا اثر
 بين احدهما) وهذا اذا كان لكل في لواج سواء لان طهارة مفضلة في المارعة لان ترتفع
 لطهارة البيان او يكون احدها عاب وارجح عند صرف اليه نحو الجواهر وهذا اذا
 كانت مختلفة في المدة فان كان سواها كانت في وقت لاني انصرف اليوم يسر فقد
 والاختلاف بين مدد وبقرب فحذر ابيع في طابق اسم الدرهم كد فلو ان يصر في مقدار
 به من أي نوع كان لا مارة ولا اختلاف في المدة قول (ويحوز بيع اطعام والحبوب
 مكانة في المدة) وكذا اذا اعمه بخلاف حصة لقوله عليه السلام ان اختلاف النوعان قد هو
 كيف شئت بعد ان يكون المايد بخلاف ما اذا اعمه بحصة بخلاف المدة من اجمال لوان
 ولان طهارة غير مة من الاسم والاسم فاشبهه به فممة قول (يحرر انا بهينه لا يعرف
 مقداره ويزن حجرة به لا يعرف مقداره) لان طهارة لا تنص في المارعة بل بهينة جعل
 بهينة فيهم وبيد رهلا كد قبله بخلاف اسم لان تسليم فيه متأخر والاطلاق ليس متأخر قبله
 قد عتق مارة عن أبي خنيفة روجه لله لا يعرف في البيع ايضا والاول اصح واظهر قال
 (ومن اعصره عام كل فقه درهم حار ليع في قفروا حدة عند في حنيفة روجه الله الان يسمى
 حبة قفروا ولا يجوز في لو جهين له تهتمد انصرف الى الكل طهارة لم يبيع والتمن فيصرف
 في الاصل وهو معلوم لان تزول طهارة بهينة جميع بفرن او بالكر في علس وصار هدر
 لو افر وقل اقلان على كل درهم وعلية درهم واحد الاجماع والهم من طهارة بهينة حار الله
 رمت ما عير مانع وكذا اع عبيد من عديد على ان المشتري بالخيار ثم اذا جاز في قفروا احد عند
 في حنيفة روجه لله الماشية في طهارة بفرق اصحة عام وكذا ان كزل في الخاس او سوى حبة
 وفرو لانه علم ذلك لان فيه الخيار وانه لو لم يكن رة وقت ابيع (ومن اع فطيع عثم كل
 شاة درهم ودر ليع في جميعها عند أبي حنيفة روجه لله كد ثمن اع واما درعه كل درع
 درهم ولم يسم حبة بمرعان وكذا كل معدود مة سوات وعدهما يجوز في الكل لم قدما وعنده
 مصرف في الواحد) لما عاير ان بيع شاة من فطيع عنهم ودرع من ثوب لا يجوز بمفرد
 به مقرر من صرة يجوز اعدم اضاوت ولا تنص في طهارة في المدة عدها هو تنص في الهاء في الاول

[illegible]

لوجه الثاني يأخذه بسبعة ن ش وقال أبو يوسف رحمه الله عليه في لوجه لاول يأخذه بأحد عشر ن شاء وفي الثاني يأخذه بعشرة ن شاء وقال محمد رحمه الله في لاول يأخذه بعشرة ونصف ن شاء وفي الثاني سبعة ونصف ويحجر) لأن من ضرورة مقابلة لذرع بالدرهم مقابلة نصفه نصفه فيجري عليه حكمها ولا يبي يوسف انه يفر لكل ذراع بدل كل ذراع مبرية ثوب على حدة وقد انتقص ولا يبي حنيفة رحمه الله عليه أن لذرع ونصف في الأصل وانما أحدكم المقدر بالشرط وهو مقيد بالذرع فعدم عدمه عاد الحكم الى الأصل وقيل في الكرياس الذي لا يتفاوت جوائبه لا يطيب للمشتري ما راد على المشروط لانه بمنزلة لمورون حيث لا يضره الفصل ر على هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه

فصل في (ومن باع دار دخل بها أو هاء البيع وان لم يسمه) لأن اسم الدار يسأل العرصه وليست في العرف ولانه متصل بها اتصال قرار فيكون تبعاله (ومن باع أرضا دخل ما فيها من الغنم والشجر ون لم يسمه) لانه متصل به فخر فاشبه البناء (ولا يدخل الررع في بيع الأرض لابلان حيه) لانه متصل بها فصل فاشبه ادماع لدى فيها (ومن باع بحلا أو شجرا فيه ثمر وثمرته للبائع لأن يشترط لمبتاع) قوله عليه السلام من شترى أرضا فيها سحر والثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا أن الاتصال وان كان حلقه وهو لقطع لا يمتد به صار كالذرع ويقال للبائع اقطعها أو سم المبيع) وكذا كان في ذراع لان ذلك المذخر مشعول بملك البائع وكان عليه تقريره ونسليمه كما كان فيه منافع ودل اشاعته بتركه حتى يظهر صلاح لغيره ويستعصم لزرع لان الواجب انما هو التسليم مع عتاد وفي العادة أن لا يقطع كذلك وصار إذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض ررع قلب هاء التسليم واجب أصاح حتى يتركها بغير تسليم لعرض تسليم المعوض ولا فرق بين ما كان الثمر بحال له فيمده أو لم يكن في المصحح ويكفي في المطابق للبائع لأن بيعه يجوز في أصح الروايتين على ما تبين فلا يدخل في بيع الشجر من غير ذكر أو ما اذا بيعت الأرض وقد يدر فيها صاحبها ولم يثبت بعد لم يدخل فيه لانه مودع فيها كالمنازع ولم يثبت ولم تصر له فيه وقد قيل لا يدخل فيه وقد قيل يدخل فيه وكان هذا ابتداء على الاختلاف في جوار بيعه قبل أن تناله لمشاعره والمنازل ولا يدخل لزرع والثمره كالحقوق ولما رافق لانها ليسا منها ولو قال كل قليل وكثيره وله فيها أو منها من حقوقها أو قال من مرصها لم يدخل فيه لمناقصا وان لم يقل من حقوقها أو من مرصها هذا خلافيه أما الثمر لم يحد ودور الررع لم يحد ولا يدخل لا بالصريح به لانه بمنزلة لمنازع قال (ومن باع ثمره لم يحد صلاحها أو قد يحد جارا يبيع) لانه مال مستقوم ما سكونه مستغفابه في الحل أو في لثاني وقد قيل لا يجوز قبل أن يحد صلاحها ولا لاول

اصح (وعلى المشتري قطعه في الحبل) هر مالک بائع وهدا ادا شد هاتما او شرط القطع
 (وان شرط تركها على السجل بسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير وهو
 صفقة في صفقه وهو اعادة أو اجارة في بيع وكذا بيع لزوم شرط تركها قبل او كذا ادناهي
 عظمها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعها الله تعالى فاما وسعها فمجرد رجع الله للعادة بخلاف
 ما دل عليه عظمها لانه شرط فيه جرة المعدوم وهو لدى بر يملع من الارض أو لا جرة
 ولو اشترها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له لفصل وان تركها بغير اذنه تصدق بعمارة في دينه
 لمصولة بجهه محظورة وان تركها بعد مساهة عظمها لم تصدق بشي لان هذا غير جائز لانك في
 زيادة وان اشترها مطلقا وتركها على السجل وقد استأجر السجل الى وقت الادراك طاب له
 الفصل لان الاجارة باطلة لعدم التعارض والحاجة بقي الاذن معبر بخلاف ما اذا اشترى لزرع
 واستأجر الارض الى أن يدرك وتركه حيث لا يطيب به الفصل لان الاجارة فاسدة لا جرم به
 فلو رثت جنتا ولو اشترها مطلقا فاعتزتها آخر قبل لبعض وسد البيع لانه لا يمكنه تسليم
 البيع للمعدر المجير ولو اعتزتها بعد البعض بشرط فيه بالاحلاط والبول قول المشتري في
 معداره لانه في يده وكذا في الباد بجان والبطيح والمخلص أن يشترى الاصول لم يحصل زياد
 على ملكه قال (ولا يجوز أن يبيع ويستني منها الرطال معلومه) خلافا لما رجع الله لانه لان
 لباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف ما اذا باع واستني بمعلومه لان الباقي معلوم شاهد به قول
 رضي الله عنه قالوا هذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي أما على ظاهر الرواية فيبعض أن
 يجوز لان الاصل أن ما يجوز ايراد له رعايه بافراجه يجوز استناؤه من العقد وبيع فقير
 من صبرة جائز فكذلك الاستثناء بخلاف استثناء الحبل و طراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذلك
 استثناءه (ويجوز بيع الحطة في سبيلها أو لبقلا في قشره) وكذا الارز والسهم وقال الشافعي
 لا يجوز بيع الباقلاء لا حضر وكذا الجوز والور والفستق في قشره لأول عده وله في بيع
 اسنبله قولان وعندنا يجوز ذلك كله أن المعقود عليه من زرع لا منفعة فيه فاشبه
 تراب الصاعه ذات بيع بحسه وانما روى عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع المحل حتى
 يدهى وعن بيع السبيل حتى يبيس ويأمن العاهه ولانه حب منتفع به فيجوز بيعه
 في سبيله كالشجر والجامع كونه ما لا متقوم بخلاف تراب الصاعه لانه مما لا يجوز
 بيعه بحسه لاحتقاله لو باعته بخلاف جده جاروي مستثنى لانه يبيس لا يجوز
 أيضا لانه لا يدري قدر ما في السائل (ومن باع دار دخل في البيع مفتاح
 علافها) لانه يدخل فيه لالعلاق لانها مركبة فيها للبهاء والمفتاح يدخل في بيع العلق من

وأن يوسف حدثني لأصل المالازي وعنه: أن عباس بن قيس في هذه المسئلة قياس آخر وأبسط ما وجدته
هو أنه مع شرط فيه وإتقانه قد تضمنها بالشرط وشأنه طاصح مما يراه من ذلك بقوله
فاشترط فأدلى ووجه الاستحسان ما إذا قل (وإذا ارأى مانع يمنع خروج المبيع عن ملكه)
لأن تمام هذا المصداق لا يمنع مع الخيار وهذا لا يقدح فيه ولا يعتد بشئ من ذلك في المصداق فيه
أن قبضه بأذن المبيع (أو قبضه المشتري) وذلك في مدة الخيار سمعنا به (لأن المبيع
يفسخ بالهلاك لأنه كان موقوداً فلا فساد من أجل فوقي مقدوماً في يده على سبيل التمسك به وفيه
قيمة ولو هو في يد المانع يفسخ المبيع ولا شئ على المشتري اعتباراً بالمبيع أصح مما يطابق قول
وخياراً بشئ لا يمنع خروج المبيع عن ملك المبيع (لأن المبيع في حياض لا يخرج له ولا يرد له لأن
الخيار على المبيع خروجاً من ملكه لا يرد له بالخيار لا يفسخ شرطه دون لا يفسخ (لأن
المشتري لا يملكه عند أي حيلة فوجهه فهو لا يملكه) لا يفسخ خروج عن ملك المبيع فلو لم يدخل
في ملك المشتري يكون رد المبيع ولا يفسخ المبيع في المبيع ولا في المبيع ولا في المبيع ولا في المبيع
عن ملكه وهو في ملكه لا يدخل المبيع في ملكه لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع ولا يفسخ المبيع
ولا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع
في ملكه على المصلحة ولو ثبت المانع من المانع من غير اختياره أن كان قريباً في فقه النظر
قال (فإن حدث في يده ذلك بالثمن وكذا إذا دخله عيب بخلاف ما إذا كان خياراً مع ووجهه
أنه إذا دخله عيب امتنع الرد وله الأثر لا يفسخ المبيع عن مقدمه عيب بهلاك والعقد قد نهر
ببره ما أن من تخلاف ما تقدم لأن المدخل لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع
موقوف قال (ومن اشترى امرأته على به الخيار ثلاثة أيام لم يفسد له كالح) لأنه لم يملكها
من الخيار (وإن وطئها له أن يردّها) لأن لو لم يملكها (لا إذا كانت كرا) لأن لو طأها
وهذا عند أي حيلة (وقال يفسد كالح) لأنه لم يملكها وإن وطئها لم يردّها لأن وطئها بملك ليس
في منع الرد وإن كانت ثيباً وطئها لم يفسد كالح لأن كلاً من كلاً على وقوعه المشتري شرط الخيار
وعنده من مبيعاً على المشتري على المشتري ذلك في مدة الخيار ومعه عيبه إذا كان المشتري
حلف أن ملكه عيباً فهو حر بخلاف ما إذا قال إن شرب فهو حر لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع
لشراءه لا يفسخ الخيار ومعه أن يفسخ المبيع في المدة لا يفسخ المبيع عن الاستبراء وعنده
بحر ولو ردت بحكم الخيار إلى المانع لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع وعنده من مبيعاً إذا ردت
المبيع ومنها إذا رد المبيع في مدة المالك لا يفسخ المبيع لا يفسخ المبيع وعنده من مبيعاً إذا قبض
المشتري المبيع بآدم ثم ودعه عاداً أو مؤجلاً في مدة من ماله المانع لا يفسخ

لقض بالرد لعدم الملك عنده وعندهما من مال المشتري لصحة لا بداع اعتبار قيام الملك ومنها
 لو كان المشتري عند أحد أو ثلثه وأبرأ الباقي من الثمن في المدة في على خياره عنده لأن الردام تناف
 عن التملك ولما أذن له ببلده وعندهما بطل خياره لأنه لما ملكه كان الرد منه تملكاً غير عوض وهو
 ليس من أهله ومنها إذا اشترى ذي من ذي خراج على أنه بالخيار ثم أسلم بطل الخيار عندهما لأنه
 ملكها فلا يملك رددها وهو مسلم وعند بطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملكها أسقاط الخيار عنده
 وهو مسلم قال (ومن شرط له الخيار قوله إن فسخ في مدة الخيار وله أن يحبر فإن أجازة غير حاضرة
 صاحبه حاز وان فسخ لم يحز إلا أن يكون الآخر حاضر عند أي حاضرة ومحمد وقال أبو يوسف
 يجوز) وهو قول الشافعي والشرط هو العلم وإنما كنى بالحاضرة عنه لأنه مسلط على الفسخ من
 جهة صاحبه فلا يتوقف على علمه كالأجارة ولهذا لا يشترط رضا وصار كالوكيل بالبيع ولهما أنه
 تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يجرى عن المضره لأنه عساه يعتمد تمام البيع السابق
 فتصرف فيه فتلزمه غرامه القيمة باطلاً فيما إذا كان الخيار للبائع أو لا يطلب السلعة
 مشترياً وما إذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر وفيتوقف على علمه وصار كعزل الوكيل
 بخلاف الأجارة لأنه لا لازم فيه ولا نقول أنه مسلط وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملك الفسخ
 ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط ولو كان فسخ في حال عيبه صاحبه ولمعه في المدة ثم الفسخ
 لمحصل العلم به ولو بطله بعد مضي المدة ثم العقد مضي المدة قبل الفسخ قال (وإدانات من له
 الخيار بطل خياره ولم ينقل إلى ورثته) وقال الشافعي يورث عنه لأنه حق لازم ثابت في البيع
 فيجرى فيه الإرث كإرث العيب والتعيين ولما كان الخيار ليس بالمشيئة وإرادة ولا يتصور انتقاله
 والإرث فيما قبل الانتقال بخلاف خيار العيب لأن المورث استحق المبيع سليماً فكذلك الإرث
 فاما نفس الخيار لا يورث وأما خيار التعيين ثبت للإرث ابتداء لاختلاف ملكه بذلك الغير لأن
 يورث الخيار قال (ومن اشترى شيئاً وشرط الخيار لغيره فأيها ما أجاز جاز الخيار وإيهما انتقض
 انتقض) وأصل هذا أن اشتراط الخيار لغيره جائز استصحاباً في القياس لا يجوز وهو قول زفر
 لأن الخيار من مواجب العقد وحكامه فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري
 ولما إن الخيار لغير العاقد لا يثبت إلا بطريق النيابة عن العاقد فيقدر الخيار له اقتضاً ثم يجعل هو
 نائباً عنه تصحيعاً تصرفه وعند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فأيها أجاز جاز وإيهما انتقض
 انتقض (ولو أجاز أحد هما فسخ الآخر يعتبر السابق) لوجوده في زمان لا يراجه فيه غيره ولو
 خرج الكلامان منهما معا اعتبر تصرف العاقد في رواية وتصرف الفاسخ في أخرى وجه الأول
 أن تصرف العاقد أقوى لأن النائب يستفيد الولاية منه وجه الثاني أن الفسخ أقوى لأن المخاز

[illegible]

مبيع ر أخرى ي جبها حده ما شفعه وورثه لان طيب اشفعه بدل على اختياره ملا
وبها لا ممانت لالدفع ضرر الجوارود بالاسد منه فيمنع من ذلك سقوط خيار ساقا عليه
ونبت الملك من وقت لشره فيبين ان الجوار كان ثانيا وهذا لتقرر بر يحتاج اليه لمذهب أبي
حنيفة رحمه الله خاصة قال (واد شترى لرجلان علاما على أهم ما به في ارضي أحدهما وليس
للا شتران يرد) عند أبي حنيفة رحمه الله وقاله أن يرد على هذا الخلاف خيار لعب وخيار
لرؤية لما ان ثبات خيارهما ثباته لكل واحد منهما فلا يندب السقاط صاحبه له من
بطل حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه غير موجب عيب الشتركة فلورده أحدهما رده معيب
فيه لزم ضرر رده وليس من ضرورة ثبات خيارهما لرضاء برد أحدهما التصور
اجتماعهما على رد قال (ومن باع عبدا على أنه خبار أو كاتب وكان بخلافه فاد شترى بالخيار
ان شاء أحده بجميع الثمن ون شاء تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق في عقد الشترط
ثم دونه وجب التخبير لانه ماضى به دونه وهذا يرجع الى اختلاف النوع لانه متفاوت في
لاعراض ولا يفسد العقد لانه عبرة وصف لذكورة والانثى في طوائف وصار تفاوت
وصف لسلامة واذا أحده أخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يتأبها شيء من الثمن لكونها
تابعة في العقد على ما عرف

(باب خيار الرؤية)

(ومن اشترى شيئا لم يره فابيعه جازوله لخيار داراه ن شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء رده)
وقال لشافعي رحمه الله لا يصح العقد أصلا لان المبيع مجهول ولذا قوله عليه السلام من اشترى
شيئا لم يره فيه خيار د راه ولان لهاته عدم رؤية لا تقضي الى المراجعة لانه لو لم يره فيه رده
وصار كجهلة لو وصف في المعايين لم يشر اليه وكذا اذا قال رضي بتم رآه أن يرد لان خيار
معلق بالرؤية لم يروى بنا ولا ثبت قبلها وحق الفسخ قبل الرؤية بحكم به عقد غير لازم لا يقتضي
الحديث ولان الرضا بما شئ قبل العلم باوصافه لا يتحقق ولا يعتبر قوله رضيت قبل الرؤية بخلاف
قوله ردت قال (ومن باع مالم يره ولا جبار له) وكان لو حنيفة يقول أولاه لخيار اعتبارا بخيار
لعب وخيار الشترط وهذا لا لزوم العقد تمام الرضا ولا وثبو ولا يتحقق ذلك لا بالعلم
باوصاف المبيع وذلك الرؤية فلم يكن البائع راضيا لروى لوجه القول المرحوع اليه أنه معلق
باشرائه لم يروى بنا ولا ثبت دونه وروى ان عثمان بن عفان رضي الله عنه باع أرضا بالبصرة من
طلحة بن عبيد الله وقيل طلحة بن قيس فثبت فقال لي الخيار لاني شترت مالم أره وقيل لعثمان
بن قيس فثبت فقال لي الخيار لاني بعث مالم أره فحكموا بينهما بما جبر من مطعم وقضى الخيار لطلحة
وكان ذلك معضرم من الصحابة رضي الله عنهم ثم خار لرؤية غير موقت لاني سقي أن لو حد

يبيته وما يبطئ حبار شرط من يعيب أو عرق يعض حبار روية ثم ن كان نصر قد يمكن
 روعه كالأعتاق ولد بر أو نصر فابوجب حباله بركا يبيع المطلق ولهن ولاجارة يبطه قبل
 لرؤية وبعدها لا يملكها ثم تعدد الفصح فبطط الحبار وان كان نصر فالأبوجب حقا به بركا يبيع
 شرط نظار والمساومة و هبة من غير تسليم لا يبطه قبل الرؤية لأنه لا ير بوعلى صريح الرضا
 ويبطه بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا قال (ومن طرأى وجهه أضره أو لى طاهر الثوب مطوبا
 أو لى وجهه الحاربه أو لى وجهه لدية وكفله ولا خيايه) والاصل فى هذا أن رؤية جميع المبيع غير
 مشروط بغيره فيكتفى برؤية ما يبدل على العلم بالمقصود ولو دخل فى البيع أشياء فان كان
 لا تتفاوت آحادها كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالنموذج يكتفى برؤية واحد منها
 لا إذا كان الباقي أودأ مما رأى وحده يكون به الخيار وان كان تفاوت آحادها كالثياب
 والدواب لا بد من رؤية كل واحد منها ولوروا يبيض من هذا القبيل فجاد كره لكرهى وكان
 يسبى أن يكون مثل المخطو أو غير المذكور امتقار به ثبت هذا فقولنا طرأ لى وجهه أضره
 كاف لأنه يعرف وصفه ببقية لأنه مكمل يعرض بالموجود وكذا الطرأ لى طهر الثوب مما يعلم
 به لبقية إلا إذا كان فى طيه ما يكون مقصودا كوضع العلم و لوجه هو المصودى الأدمى وهو
 والكفل فى الدواب وعتبر رؤية لمقصود ولا بد من رؤية غيره وشرط بعضهم رؤية اللواتم
 والأول هو المروى عن أبي يوسف رحمه الله فى شاة اللحم لا بد من الجنس لأن المقصود هو
 اللحم يعرف به وشاة النسيه لا بد من رؤية الضرع وديما يطعم لا بد من الذوق لأن ذلك هو
 المعروف للمقصود قال (ون رأى صحن لدار فلأخياره وان لم يشاهد يوتها) وكذلك إذا رأى
 خارج لدار أو رأى أشجار الدستان من خارج وعند فرقه لا بد من دخول البيوت والأصح
 أن جواب الكتاب على وفاء عادتهم فى الإيبه فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلا بد
 من الدخول فى داخل الدار للتفاوت والطرأ لى الطاهر لا يوقع لعلم الدحل قال (ونظر الوكيل
 كطير المشتري حتى لا يرد له الامن عيب ولا يكون نظر الرسول كطير المشتري وهذا عند أبي
 حنيفة وقالاهما سراوه أن يرد له) قال معناه الوكيل بالتبض فاما لو كبل بالشرا فمرويته
 سقط الخيار بالإجماع لما أنه توكل بالتبض دون إسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار كخيار
 العيب والشرط والاستقاط قصدا وله أن يتبض نوعا تام وهو أن يتبضه وهو يراؤه ناقص
 وهو أن يتبضه مستورا وهذا لأن تمامه تمام الصفة ولا تتم مع تمام خيار الرؤية والموكل
 ملكه شوعيه فيكدا لو كبل ومضى قبض الموكل وهو يراؤه سقط الخيار وكذا الوكيل لا يطلق
 لتوكل لى وإذا قبضه مستورا انتهى الوكيل بالناقص منه فلا يملك إسقاطه قصدا عند ذلك

بخلاف خيار عيب لانه لا يبيع تمام صفقة بغير ان يبيع مع مائة وخيار بشرط على احد
 الخلف ولو سلمها وكل لا يملك لان مائة مائة لا يستطع بيبعه لان لا خيار وهو المقصود بالخيار
 يكون عده ويملك لا يملك وكذا بخلاف رسول لانه لا يملك شيئا وعما اياه تبلغ الرسالة ولهذا
 لا يملك ان يبيع ولو سلمها كان رسول لا يبيع فان (و يبيع لا يبيع) وشراؤه جائز وله الخيار ذ
 شري) لانه شترى ما لم يره وقد فرغناه من قبل (ثم سقط خياره بيبعه لم يبيع اذا كان يعرف
 بالحسن وبشبهه اذا كان يعرف بالتمام والذوق) كان يعرف بالذوق) كافي البصير (ولا يسقط
 خياره في الغش حتى يوصف له) لان الوصف بتمام مقام الرؤية كافي السلم وعن أبي يوسف انه
 دفع في مكان لو كان صير له وقال قدرته يسقط خياره لان التشبيه بتمام مقام الحقيقة
 في موضع المعركة كنهريك لشق بيبع بتمام مقام الشراء في حق لاخرس في الصلاة واحراء لموسى
 مقام الحق في حق من لا يسمعه في الملح وقال الحسن وكل وكذا لا يبيعه وهو يراه وهذا أشبه
 حول أبي حنيفة رحمه الله لان رؤيته لو كمل رؤيته لم يملك على ما صرحا بها (ومن رأى أحد
 لنوعين فاشترى منهما ثم رأى لا تخيار له أن يردهما) لان رؤيته أحدهما لا يكون
 رؤيته لا تخير للفاوت في اثبات فبقي الخيار بتمام بيبعه ثم لا يرد واحد بل يردهما كي لا يكون
 غير تمام الصفقة بل تمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار لرؤية قبل القبض وبهذه وهذا
 يتمكن من الرد بغير فساد ولا ربح او يكون فساد من لا يصل (ومن مات وله خيار الرؤية بطل
 خياره) لانه لا يجرى فيه لارت عند اوقافه كراهة في خيار بشرط (ومن رأى شيئا ثم اشتراه
 بمدة فان كان على الصفقة التي رآه فلا خيار له) لان العلم ما هو حاصل به بالرؤية السابقة
 فهو انه يشترى الخيار لا اذا كان لا يعلمه مرئيه لعدم الرضا (ون وحده متغيرا في الخيار) لان
 ذلك لرؤية لم تقع معلومة ما هو صافه وكان لم يره من حدثا في التعبير فقول لبايع لان التعبير
 حادث وسبب لزوم صاهر لا بد بعدت المدة على ما قالوا لان الظاهر شاهد للمشتري بخلاف
 ما اذا اختلفا في رؤيته لانهما مر حادث والمشتري يسكره ويكون القول قوله (ومن اشترى
 عند الرطب ولم يره فباع منه ثوبا أو هبة وسلمه لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذا خيار
 بشرط) لانه تعدد لرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما في غير بق الصفقة قبل تمام لان خيار
 لرؤية والشرط يمنعان تمامه بخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بهذا القيد
 ون كانت لانتم قبله وفيه وضع لم يشبهه لولا عاد اليه سبب هو منخ وهو على خيار الرؤية كذا
 ذكره شمس لانه السرحى رجه ثم وعن أبي يوسف انه لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط
 وعليه اعتماد القدرى

(وذا اطلع المشتري على عيب في مبيع فهو بالخيار ان شاء أحده بجميع لثمن ون شاره) لان
مطابق لعقد يقتضي وصف لسلامة فقهه وتنجيزه لا بخبر من يروى ولا يرضى به (وابس
به ان يمه - كه وبأحد نقصان) لان لا وصف لا يقال له ان من امن في مجرد لعقد ولا له
ارضى به وله عن ملكه كما باقل من لم يرض به ودفع الضرر عن المشتري يمكن بالرد بدون
تضرره والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند التبص لان ذن
رضاه قال (وكل ما أوجب نقصان لثمن في عادة التجار فهو عيب) لان الضرر بنقصان
المالية وذن بانقصان القيمة والمرجع في معرفته عرف أهله (ولا باق للمولى في الفرائش
والسرقة في الصغر عيب مالم يلحقه فادائع فليس ذلك بعيب حتى يؤوله عند البائع ومعناه ان
ظهرت عند البائع في صغره ثم حدثت عند المشتري في صغره فله ان يردده لانه عيب حدثت
حدثت بعد بلوعه لم يردده لانه غيره وهذا لان سبب هذه الاشياء بحكم البيع بالصغر والكفر فاقول
في الفرائش في الصغر عيب المنة وعيب الكبر في الباطن ولا باق في الصغر لحكم البيع
والسرقة والقلة لمبالاة وهو ما بعد الكبر في الباطن والمراد من الصغر من يعتدل فاما لدى
لا يعتدل وهو ضال لا باق فلا يفتق عيبا قال (والجئون في الصغر عيب آله) ومعناه ان جنى
الصغر في يد البائع ثم عارده في يد المشتري فيه أو في الكبر يردده لانه عين الاول ذا عيب في الجاهل
منعه وهو فساد عقل وليس معناه انه لا يشترط المعاودة في رد المشتري لان الله تعالى قادر على
رائته وان كان قلما يروى فلا بد من المعاودة في رد قال (والسحر ودمر عيب في الجارية) لان
للمقصود قد يكون الاستفراش وطلب تولد وهو ما يحلان به وليس عيب في اعلام لان المقصود
هو الاستخدام ولا يحلان به لان يكون من ذلك لان له عيب ولو اراد ذلك لراعي عيب في جارية
دون الاعلام) لانه يحل بالمقصود في الجارية وهو الاستفراش وطلب تولد ولا يحل بالمقصود في
الاعلام وهو الاستخدام لان يكون الرعايدة على ما قالوا لان تباعهن بحمل بالطره فان
(والكفر عيب فيهما) لان طبع المسلم نفع عن صحبته ولا نه يمنع صرفه في بعض الكفار
فتغفل الرغبة فلو اشتراه على انه كافر فوجدته مسلما لا يردده لانه روال لعيب وعمد الشايعي
يردده لان الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم ودون الشرط ان يردده العيب قال (فلو كانت
الجارية بالعة لا تحصى أو هي مستحاضة فهو عيب) لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الله
ويعتبر في الارتفاع أقصى غايه ابوع وهو سبع عشرة سنة بها عند أبي حنيفة رجه لله ويعرف
ذلك بقول لامة ويرد انضم اليه كقول البائع قبل فقص وعده هو الصحيح قال (وحدث

عند مشري عيب فاطم على عيب كل عند لبائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد للمبيع (ان
 في الرد اصروا بالبائع لانه خرج عن ملكه سالم وبعوده معيبا ومنع ولا بد من ردع الضرر
 عنه فتعين الرجوع بالنقصان الا ان رضى البائع ان يأخذه به لانه رضى بالضرر قال (ومن
 اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب) لانه منع لرد ما قطع فاه عيب حادث فان قال
 لبائع ان اقبله كذلك كان له ذلك (لان الامتناع لخنه وقد رضى به) فان باعه المشتري لم يرجع شيء
 لان لرد غير ممنوع برضا البائع فيصير هو نايب حاسب للمبيع ولا يرجع بالنقصان (فان قطع
 الثوب وحاطه او صبغ به اجزأه ولو بقي ثمن ثم طلع على عيب رجع بنقصانه) لامتناع
 لرد سبب الزيادة لانه لا وجه في الفسخ في الاصل بل هو لانها لا تفل عنه ولا وجه له معها لان
 الزيادة ليست بمبيعة فامتنع أصلا (وابس للبائع ان يأخذه) لان الامتناع لحق الشرع لا لحقه
 (فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجع بالنقصان) لان الرد ممنوع أصلا قبله فلا يكون البيع
 حاسبا للمبيع وعن همد قدامان من اشترى ثوبا فقطعه لبايأ الولد اصعب وخطاه ثم طلع على
 عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان ثوبا كبيرا يرجع لان الحديث حصل في الاول قبل الخطاه
 وفي الثاني بعد ما بالسليم اليه قال (ومن اشترى عبدا فاعفاه أو مات عنده ثم طلع على عيب
 رجع بنقصانه) اما لموت فلان الملك ينتهي به ولا امتناع حكيم لا بغيره واما الاعناق فانتها
 فيه ان لا يرجع لان الامتناع ففعله فصار كالكفيل وفي الاستسما ان يرجع لان
 لعنق انهاء الملك لان الا تدمي ما خلق في الاصل من الامانة وانما ثبت الملك فيه موقفا على
 الاعناق وكان اماء وصار كالموت وهذا لان ان شيء يتقرر بانتهائه فيجعل كالملك باق والرد
 منه لروا التذبير والاسناد من زائدة لان تعدد النسل مع فناء النسل بالامر الحكيم (وان أعفاه
 على مال لم يرجع شيء) لانه حبس بدله وحبس البدل كحبس المبدل وعن أبي حنيفة انه يرجع
 لانه اهداه للملك وان كان يعوص (فان قتل المشتري اعيد أو كان طعاما فأكاه لم يرجع شيء عند أبي
 حنيفة) اما القتل فامد كورطاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يرجع لان قتل المولى عيبه لا
 يتعلق به حكم ذباوى فصار كالموت احتفأ فيه ويكون بهاء ووجه الظاهر ان القتل لا يوجد الا
 مضمونا واما سقط الضمان عهما باعتبار الملك فيصير كالمستفيد به عوضا بخلاف الاعناق لانه
 لا يوجب الضمان لا محالة كاعتناق المعسر عبدا مشتركا أو لاكل وعلى الخلاف وعند همد يرجع
 وعند همد لا يرجع استسما او على هذا الخلاف اداس الثوب حتى تحرق طما انه صنع في المبيع
 ما يقصد بشرائه ويتادفعه فيه فاشبه لا اعتناق وله انه تدر لرد فعل مضمون منه في المبيع
 فاشبه البيع والقتل ولا معتبر بكونه مفصودا الا ترى ان البيع مما يقصد بالشرائه هو عده

رحوع فان اكل حص اطعام ثم علم بالعيب فسد حوت عند أبي حنيفة رحمه الله لان اطعام
كشي واحد وصار كبيع البعض وعندهما انه يرجع بنقصان العيب في النكل وعنهما انه يرد ما بقي
لايه لا يضره التبعيض قال (ومن اشترى بيضا او طبخا او فناء او خيارا او جوزا فكسره فوجده
فاسدا فان لم ينفع به يرجع بالنمن كله) لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في الخور صلاح
نشره على ما قيل لان ماله باعته باعتبار الملب (وان كان ينفع به مع فساد لم يرد) لان الكسر عيب
حادث (و) لكنه يرجع بنقصان العيب) دفعا للصرر بقدر لا يمكن وقال الشافعي يرد لان
الكسر تسليطه قلنا لا سلبه على الكسر في ماله المشتري لاني ملكه فصار كما اذا كان ثوبا وقطعه
ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل حاز البيع استحسانا لانه لا يخلو عن قليل فاسد والقليل لا يخلو
عنه بطر زعادة كالواحد ولاثنين في المنة وان كان الفاسد كثيرا لا يجوز الرجوع كل النمن
لانه جمع بين المال وغيره فصار كالجمع بين الحر والعبد قال (ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده
عليه عيب فان قبل بقضاء القاضي باقرار او بينه او باءا به من له ان يرد على بائعه) لانه فسخ
من الاصل فحمل البيع كان لم يكن عاية لا امر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا بشرعا بالقضاء
ومعنى القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبيعة وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد
عليه عيب بالبيعة حيث يكون رد على الموكل لان البيع ههنا واحد والموجود ههنا بيعان
ففسخ لثاني ولا يفسخ الاول (وان قبل غير قضاء لقاضي ليس له ان يرد) لانه بيع جديد
في حق ثالث وان كان فسخا في حقهما الاول ثالثهما (وفي الجامع اصعب وان رد عليه باقراره
غير قضاء عيب لا يحدث له لم يكن له ان يخاصم لذي باعه) وهم الذين ان الجواب فيما يحدث
منه وفيما لا يحدث سواء وفي بعض روايات البيوع ان كان فيما لا يحدث مثله يرجع بالقضاء
ثابتين بقيام العيب عند البائع الاول قال (ومن اشترى عبدا فبيعه فادعى عيبا لم يجز على دفع
المن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري البيعة لانه انكر وجوب الثمن حيث انكر تعيبه فنه
دعوى اعيب ودفع الثمن او لا يبيع فيه حقه بار منه ببيع ولا يبيع ولانه لو قضى بالدفع فله ظهور
لعيب وينقص القضاء فلا يرضى به صوابا لقضائه) فان قال المشتري نه ردني بالشام استعطف
البائع ودفع الثمن) يعني اذا حلف ولا يطره ضرورة لا دلالة في الاشارة صرر البائع وليس
في دفع كثير ضرورة لانه على حجه اما اذا كل الزم العيب لانه حجة فيه قال (ومن اشترى عبدا
فادعى اقامه يحلف البائع حتى يقيم المشتري البيعة انه اقر عده) والمراد التحلف على انه لم
ياق عده لان القول وان كان قوته ولكن انكاره اما يعترف به في قيام العيب به في يد المشتري
ومعرفته بالحق (فادى اقامه حلف الله تعالى لقد باعه وسلمه اليه وما ابق عنده قط) كذا قال

٢
 ١ كسور ثم يحلفه بثبوت حقه ردس من لوجه يدي رعي أو الله ما في عنده
 ما لا يحلفه بالله لقلبا عه وماله هذا العيب ولا يشهد بابعه وسامه وماله هذا العيب لأن فيه
 ر المثل لا مشترى لأن العيب قد يحدث هذا البيع قبل تسليم وهو موجب للرد ولاول
 فهو له عنه والثاني بوجهه بالشرطين فيتأخر في اليمين عند قيامه وقت التسليم دون البيع
 ولو لم يجد المشتري بينة على قيام العيب عنده وأراد تخليف المانع بالله ما يعلم أنه أنق
 عنده بخلاف على قراه أو بخلاف المشايخ على قول أبي حنيفة هما إن الدعوى معتبرة حتى
 يثبت عليها البينة فكذلك يثبت التحليف به على ما قبله لبعض إن الحلف يثبت على دعوى
 صحيحة وليست تصح إلا من خصم ولا يصح به خصم ما فيه إلا بعد قيام العيب وإذا سئل عن اليمين
 عندهما يحلف ثانيا للرد على لوجه لذي قدمه قال رضي الله عنه إذا كانت الدعوى في إناق
 لكبير يحلف ما في صدق مبيع لرجل لأن إناق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ قال
 (ومن شترى جارية وتناصدا فوحداهما عيبا فقال البائع جئت هذه وأخرى معها وقال المشتري
 عيبها فوحداهما فقول المشتري لأن لا اختلاف في مقدار المقبوض فيكون القول للقباض
 في العصب) وكذا إذا اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في المقبوض (لما ينال قال) (ومن شترى
 عشرين صفقة واحدة فقبض أحدهما أو وجد بالآخر عيبا فإنه يأخذها أو يدها) لأن
 الصفقة تتم قبضهما فبكرن فريقتها قبل إتمام وقد ذكرناه وهذا لأن القبض له شبه بالعقد
 قاله في قوله كأنه يقر في العقد ولو وجدنا المقبوض عيبا اختلفوا فيه وبروى عن أبي يوسف
 رحمه الله أنه يردده خاصة ولا يصح له بأحدهما أو يرددها لأن تمام الصفقة تعلق بقبض
 المبيع وهو اسم لكل فصلا كعيس المبيع لما تعلق رواله باستيفاء الثمن لا يزول دون قبض
 جميعه ولو قبضهما ثم وجدنا عيبا يردده خاصة فلا زال وهو يقول فيه نفر بق الصفقة
 ولا يرى عن ضرر لأن لعادة تحتم تضم لم يرد في الردي فاشبهه ما قبل القبض وخيار الرؤية
 بالشرط وإنما به نفر بق الصفقة وتمام لان ما قبض تتم الصفقة في خيار العيب وفي خيار
 الرؤية والشرط لا تتم به على ما مر وطر الواسع حق أحدهما ليس له أن يرد إلا آخر قال (ومن
 شترى شيئا ما كمال أو يورن فوحد بعضه عيبا يردده كله أو يأخذ كله) ومراة هذا القبض لأن
 يمكن إذا كان من خمس وحدثه وكشي واحد لا يرى به يسمى باسم واحد وهو الكرو ويحوى
 وقيل هذا إذا كان في رعاة واحد كان في رعاة بن فهو بمنزلة عشرين حتى يرد النوع الذي وجد
 به عيب دون الآخر (ولو استحق بعضه فلا خيار له في رد ما في) لأنه لا يضره التبعيض
 لأنه جازي لا غنم غنم صفقة لأن تمامها رضا العاق لا رضا المالك وهو إذا كا

بعد ان يرضى مالوكان ذلك قبل ان يرضى به ن يرد به في ان يفرق اصفهه قبل التمام (ون كان
 ثوابه لخيار) لان التشفيع فيه عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق بخلاف
 المكمل والموزون (ومن اشترى جارية فوجد بها عيبا فاداه او كانت دابة فركبها في حاجته
 وهو رضا لان ذلك دليل قصده الاستبقاء بخلاف خيار الشرط لان الخيار مال للاستخباراته
 بالاستعمال فلا يكون لركوب مسقطا (وان ركبها ليردها على بائعها او ليسقيها او يشترى لها
 علفا فليس رضا) اما لركوب ليردها له سبب لرد وجواب في السقي واشترى العلف محمول
 على ما اذا كان لا يجر دأمة اما لصعوبتها او لعجزه او لكون العلف في عدل واحد واما اذا كان
 يجر دأمة لا يجر دأمة ما ذكرناه يكون رضا قال (ومن اشترى عبدا فدمر ولم يعلم به ففقطع
 عند المشتري له ان يردوه وياخذ الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يرجع بمابين قيمته سارقا
 اي غير سارق) وعلى هذا الخلاف اذا قتل سبب وجده في يد البائع والحاصل انه بمنزلة
 الاستحقاق عنده وبهية لعيب عندها ان الموجود في يد البائع سبب القطع والقتل وانه
 لا ينافي المسألة فقد لعقد فيه لكنه متعيب ف يرجع بقصانه عند تعدد رده وصار كما اذا اشترى
 جارية حاملا فماتت في يده بالولادة فله يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل وله ان
 سبب لوجوب في يد السائح والوجوب بقضي الى الوجود فيكون الوجود مضافا الى السبب
 لساق وصار كما اذا قتل المصوب أو قطع عند الرديجناية وجدت في يد العاصب وما ذكر من
 المسئلة متنوعة ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع ما عده ما يرجع بالقصان كما
 ذكرنا وعنده لا يردده بدون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع به مع الثمن وان قبله البائع
 في ثلاثة ارباع لان اليد من الاذى صفة وقد تلقت بالحياتين وفي احدهما رجوع فيتصرف
 ولو تولى له الايدي فقطع في يد الاخير يرجع الباعه مضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق
 وعندهما يرجع الاخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب وقوله (في الكتاب
 ولم يعلم المشتري) يفيد على مذهبه ما لان العلم بالعيب رضاه ولا يفيد على قوله في الصحيح لان
 العلم بالاستحقاق لا يصح الرجوع قال (ومن باع عبدا او شرط البعثة من كل عيب وليس له ان
 يردده بعيب وان لم يسم العيوب بعدها) وقال الشافعي لا تصح البراءة بناء على مذهبه ان البراءة
 عن الحقوق المجعولة لا يصح هو يقول ان في الاراء معنى التماثل حتى يرتد بالرد وتميلين
 لجهول لا يصح ولان الجاهل لا يسهل ان لا تنقض الى المازعة وان كان في ضمنه التماثل
 لعدم الحاجة الى السلام فلا تكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة لعيب الموجود والحادث قبل
 لقض في قول أبي يوسف وقال محمد بن جرير ما لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لان البراءة

تبادل ثلث ولاي يوسف ن عرض لرم اعقد باسقاط حقه عن صفه لسلامه وديت
بالبرائة عن الموجود والحادث

باب البيع الفاسد

(وذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرما فالبيع فاسد كالباع بالمينة والدم والحجر والخزير وكذا
دا كان غير محرما كالخمر) قال لعبد الضعيف هذه فصول جمعها وفيها تفصيل لئلا يشاء الله
تعالى فتقول لبيع بالمينة والدم باطل وكذا بالحجر لا بعد اتمام ركن البيع وهو مبادنة المال بالمال
فان هذه الاشياء لا تعد الا عند أحد والبيع بالحجر والخزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو
امبادنة المال بالمال فانه مال عند بعض والباطل لا يفيد ملكا لتصرف ولو هلك المبيع في يد
المشتري فيه يكون امانة عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر بقبي القبض باذن المالك وعند
البعض يكون مضمونا لانه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الثمن او قبل الاول قول
أبي حنيفة ولثاني قواها ما كافي ببيع أم الولد والمدبر على ما بينه ان شاء الله تعالى والفاسد يفيد
لكل عند اتصال القبض به ويكون المبيع مضمونا في يد المشتري فيه وفيه خلاف الشافعي رحمه
الله وسفيته به ان شاء الله تعالى وكذا بيع المينة والدم والحجر باطل لانها ليست أموالا فلا
تكون محل للبيع واما بيع الخمر والخزير ان كان قوبل بالدين كالدرهم ولذا يبرأ بالبيع
باطل وان كان قوبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك عين الخمر والخزير
ووجه الفرق أن الحجر مال وكذا الخمر برمال عند أهل لذة الا انه غير متقوم لما أن الشارع
أمر بامانته وترك أعراره وفي ملكه بالعقد مقصودا اعزازه وهذا لا معنى لاشترائه بالدرهم
فالدرهم غير مقصود لكونها وسيلة لما أنها تنجب في لذة وانما المقصود الحجر فقط لتقوم
أصلا بخلاف ما إذا اشترى الثوب بالخمر لان المشتري لا يربح انما يقصد تلك الثوب بالخمر وفيه
عرا ان الثوب دون الخمر في ذكر الخمر معتبرا في تلك الثوب لا في حق نفس الخمر حتى فسدت
لتسمية ووجبت قيمة الثوب دون الخمر وكذا ادا باع الخمر الثوب لانه يعتبر شراء الثوب بالخمر
اكونه مقايضه قال (وبيع أم الولد والمدبر والمكاتب فاسد) ومعناه باطل لان استحقاق
امتنى قد ثبت لام لولد لقوله عليه السلام أعنتها ولدها وسبب حرية بعدد حق المدبر
في الحال لبطان الاهلية بعد الموت والمكاتب سنعق بداعي نفسه لارمة في حق المولى ولو
ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان والاظهر
الجواز والمراد المدبر المطبق دون المقيد في المطلق خلاف الشافعي وقد ذكرناه في العتاق
قال (وان ماتت أم الولد أو المدبر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا

عليه وبيعهما) وهو روي عنه همام بن منبه في نسخة أخرى بكون مضمونا عليه كسائر
 الاموال وهذا لان المدبر وأم الولد يدخلان تحت البيع حتى يملك ما يصم ليهما في البيع
 بخلاف المكاتب لانه في يده فلا ينفق في حقه لقيص وهذا لضمان بالقبض وله أن
 حقه البيع انما يتعلق بحقيقته في محل قبل الحقيقه وهما الاقبالان حقيقة البيع فصار
 كالمكاتب وليس دخوله ما في المبيع في حق أنفسهما وانه اذ لم يثبت حكم البيع فيما يصم
 ليهما فصار كالمشتري لا يدخل في حكم عقده باخراده وانما يثبت حكم الدخول فيما ضمه
 ليه كذا هذا قال (ولا يجوز بيع السمل قبل أن يصطاد) لانه باع ما لا يملكه (ولا في طيرة
 اذا كان لا يؤخذ الا بصيد) لانه غير مقدور التمام ومعناه اذا اخذ ثم القاه فيها ولو كان وحده
 من غيره حبله جار الا اذا اجتمع فيها انفسها ولم يسد عليها المدخل اعدم الملك قال (ولا بيع
 الطير في الهواء) لانه غير مملوك قبل الاخذ وكذا لو ارسله من يده لانه غير مقدور التسليم
 (ولا بيع الحبل ولا لتساج) انتهى لبي عن بيع الحبل وحبل الطيرة ولان فيه عرر قال (ولا للاب
 في الضرع) لانه رفساه لا تنافع ولانه ينارعي كقوله طلب ورما يرداد في غنط لم يبع غيره
 قال (ولا لاصوف على ظهر اعمى) لانه من اوصاف الحيوان ولا يثبت من أسفل في غنط لم يبع
 غيره بخلاف القوائم لانه لا يريد من اعلى وبخلاف الفضائل لانه يمكن قلعها والقطع في الصوف
 متعين فيقع التنازع في موضع القطع وقد صح انه عليه السلام نهى عن بيع الصوف على ظهر
 لعمى وعن ابن في ضرع وعن ابن وهو حجة على أبي يوسف في هذا الصوف حيث جرد به
 وماري روى عنه قال (وإذا عرق سق وذرع من ثوب ذكر القطع أو لم يدكره) لانه لا يملك
 ساقه الا بضرر بحد لاف ما اذا عرق عشرة دراهم من نفرة فضة لانه لا ضرر في بيعه ولو لم
 يكن معينا لا يجوز لما ذكرنا وللجهالة ايضا ولو قطع البائع لذرع أو قلع الجذع قبل أن يفسح
 لمشتري يعود صحيحا لولا المفسد بخلاف ما اذا باع لنوى في الثمر والبدر في البطيخ حيث
 لا يكون صحيحا وان شقهما أو أخرجهما لم يفسح لان في وجودهما احتمالا أما الجذع فعين موجود قال
 (وضرقة لقانص) وهو ما يخرج من الصمد بضرب الشبكة مرة لانه مجهول ولان فيه عرر قال
 (وبيع المرانة وهو بيع الثمر على ان يخل ثمره بحد من كل ثمره خروصا) لانه عليه السلام نهى
 عن المرانة والمرة والمرانة ما ذكرنا ولحقاقه يبيع الحنطة في حنطها بحنطة مثل كباها خروصا
 ولانه باع مكبلا بمكبل من حنطة فلا يجوز بطريق الخروص كما ذكرنا موضوعه على الارض وكذا
 لعيب الزبيب على حد وقال لشافعي يجوز في ما دون خمسة أوسق لانه عليه السلام نهى عن
 المرانة ورخص في غيرها وهو أن يباع بحره ثمره في ثمن خمسة أوسق لانه عليه السلام

وتأويله أن بيع المعري ماعلى ليعمل من المعري ثم يجرود وهو بيع مجزأ لانه لم يملكه ويكون
 رابتمبتدأ قال ولا يجوز لبيع ما تناء طجرو للملاسة والمادة) ردهه يوع كانت في الباطن عليه
 وهو أن يتروض لرجلان على سلعة أي يتساو من فادلهما لمشتري أو يذها ليه لبايع أو وضع
 لمشتري عليها حصاة لزم لبيع فالاول بيع للملاسة والثاني بيع للمنازعة ولثالث الماء الطحور
 وقد نهى عليه السلام عن بيع الملاسة والمباينة ولان فيه تعقبا بالخطر قال (ولا يجوز بيع ثوب
 من ثوبين) بلهاته لم يبيع ولو قال على أنه الخيار أن يأخذها بما شاء جاز لبيع استعسافا وقد
 ذكرناه فروعها قال (ولا يجوز بيع المراعي ولا اجارتهما) والمراد لكلا أما البيع فلا يرد على مالا
 يملكه لا شتر لئلا يفسد فيه بالحديث وأما الاجارة فلا يفسد على استهلاك عين مباح ولو
 عقدت على استهلاك عين مملوكة بان استأجر فرة ليشرب لبنه لا يجوز فهذا أولى قال (ولا يجوز
 بيع لعل) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز إذا كان محررا وهو قول الشافعي
 لانه حيوان مستفيع به حقيقة وشرا عايجور ببعه وان كان لا يؤكل كالبعل والحمار وطما أنه من
 طوام ولا يجوز ببعه كالأرماير والاسفاج ما يخرج منه لا عينه ولا يكون مستفيعا به قبل
 الحروج حتى لو باع كواره فيها غسل بما فيها من النحل يجوز تباعه كذا ذكره الكرخي
 (ولا يجوز بيع دود القز عند أبي حنيفة لانه من الطوام وعند أبي يوسف يجوز إذا ظهر فيه القز
 بعاله وعند محمد يجوز كبقما كان لكونه مستفيعا به ولا يجوز بيع ببعه عند أبي حنيفة وعند محمد
 يجوز) لكان الضرورة وقيل أبو يوسف مع أبي حنيفة كفي دود القز والحمام إذا علم عددها
 وأمكن تسليمها جارية لانه مال مقدور لتسليم (ولا يجوز بيع الآبق) انتهى لبي عليه
 السلام عنه ولانه لا يقدر على تسليمه (لأن بيعة من رجل رعم انه عنده) لان لمنه عنه بيع
 آبق مطابق وهو أن يكون آبقا في حق المتعاقدين وهذا غير آبق في حق المشتري ولانه إذا كان عند
 المشتري آبقا العجر عن التسليم وهو المانع ثم لا يصير قابضا بمجرد العقدان كان في يده وكان أشهد
 عند أحده لانه أمانة عنده وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض البيع ولو كان لم يشهد يجب أن يصير
 قابضا لانه قبض غضب ولو قال هو عند فلان ببعه نفي قبضه لا يجوز لانه آبق في حق المتعاقدين
 ولانه لا يقدر على تسليمه ولو أع لآبق ثم عادم لآباق لا ينتم ذلك العقد لانه يبيع باطل
 لانعدام المحل عليه كبيع الطريق طوام وعن أبي حنيفة أنه يتم العقد لم يفسخ لان العقد متعدد
 غيام المتأبى والمانع قد ارتفع وهو المانع عن التسليم كما دأبق بعد لبيع وهكذا يروى عن
 محمد قال (ولا يجوز بيع ابن امرأة في قدح) وقال شافعي يجوز ببعه لانه مشروب طاهر ولما
 نه حره لا يدمى وهو محميم آخر نه مكرم مصون عن التبدل لانه لا فرق في طاهر

روي عن أبي هريرة عن أبي سعيد رجه أنه يجوز بيع بين لامة ورويه بحرق يرد
 على نفسه فها وكذا على جرتها فلما لفت حل فها فاما بين لارق وية لامة يخص محل
 حرق فيه القوة التي هي ضده وهو الحرق ولا جاني للس قال (ولا يجوز بيع شعر الطير) لامة
 بحس العين ولا يجوز بيعه اها لامة ويجوز لا تنفع به خرز للصورة فان ذلك العمل لا يثبت
 دونه وبوجه مباح لاصل فلا ضرورة في لبيع ولو وقع في الماء لقليل ففسده عند أبي يوسف
 وعند محمد رجه الله لا يفسده لان اطلاق لا تنفع به دليل طهارته ولا يبيح يوسف ان
 لا اطلاق لضرورة ولا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة لوقوع تعاريفه (ولا يجوز بيع شعور
 لانسان ولا لا تنفع بها) لان لا يفسد مكرم لامة بدل ولا يجوز ان يكون شيء من اجرائه
 مهابا بشذ لا وقد قال عليه السلام لعن الله لواءة ولما نوصلة الحديث وانما يرخص فيما
 يتخذ من الوبر فيرد في قرون الماء وذاقهم قال (ولا يبيع جلود الميتة قبل أن تدغ) لامة غير
 منتفع به وقال عليه السلام لا تنفعه واما الميتة باهاب وهو سم اعبر لمذوخ على ما مر في
 كتاب الصلاة (ولا بأس ببيعها ولا ان تنفعها بعد الباع) لامة اطهرت بالذبح وقد ذكرناه في كتاب
 الصلاة (ولا بأس ببيع عظام الميتة وعصاها وصورها وقرنها وشعرها ووبرها ولا تنفع بدك
 كله) لانها طاهرة لا ينجسها الموت ادم طباة وقد قررناه من قبل والقبول كالحل بغير نجس العين عند
 محمد وعندهما بعد نزلة لباع حتى باع عظمه وينفع به قال (وذا كان اسفل لرجل وعلموه
 لا شرفه قطا أو سقط لعلموه حده فباع صاحب لعلموه لم يجر) لان حق التعلي لاس لالار
 لمال ما يمكن احرازه والمال هو الحل ببيع بحلاف الشرب حيث يجوز بيعه بعد عرض
 بفاق الروايات ومنفرد في رواية وهو اختياره شايع لمخ لانه حط من الماء ولهذا يصح
 الاتلاف وله فقط من الثمن على ما ذكره في كتاب الشرب قال (ويبيع الطريق وهبه جائز
 ويبيع مسبل المال وهبته اطلاق) والمسئلة تختمل وجهين بقرينة الطريق والمسبل ويبيع حق
 لمرور والتسبيل فان كان الاول فوجه الفرق بين الماء وبين الطريق معلوم لان له طولا وعرضا
 معلوما واما المسبل فمجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله من الماء وان كان الثاني فحق البيع حق
 لمرور ويتان وجهه لفرق على احدهما يسهو بين حق التسبيل ان حق المرور معلوم حلقه
 معلوم وهو الطريق واما المسبل على لسطح وهو نظير حق التعلي وعلى الارض مجهول لجهته
 محله وجهه لفرق بين حق المرور وحق التعلي على احدي الروايتين ان حق التعلي يتعلق به
 لا تقي وهو لبناء فاشبهه المذافع اما حق المرور يتعلق به بين تقي وهو لارض فاشبهه الاعيان
 (ومن باع جارية فاداهو غلام فلا بيع بينهما بحلاف ما ذكره كيش فاداهو نعمة حيث ينفع لبيع

ويتخير والفرق بيني على الأصل يدى كراهة في لكاح محمد وهو لاشارة مع تسمية
 ذا اجتماع في مختلف الجنس يعلق العقد بالمسمى ويبطل لا بعماده وفي منعدي الجنس يتعلق
 بالمتار اليه وينعقد لوجوده ويتخير لقوات لوصف كمن اشترى عبدا على أنه خيار فاذا هو كاتب
 وفي مسئلتنا المذكورة لا شيء من بني آدم جنسان متفاوت في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد
 المتقارب فيها وهو المعترف في هذان دون الاصل كالحل والانس جنسان ولوداري ولرديجي على
 ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما قال (ومن اشترى جارية بالمد درهم حالة أو سبينة فقبضها ثم
 باعها من البائع بخمسة انه قبل أن ينقضي الثمن الاول لا يجوز البيع الثاني) وقال الشافعي يجوز لان
 الملاك قد تم فيها القبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء وصار كالبيع على ثمن الاول أو
 بالزيادة أو بالعرض ولنا قول عائشة لثلاث المرأة وقد باعت بستمانه بعد ما اشترت بثمانه ثم
 نسيته واشترت المسمى زيد ابن أرقم ان الله تعالى اطل حججه وجهاده مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان لم يتبذل لان الثمن لم يدخل في ثمانه فادأصل اليه المبيع ووقعت المقاصة في
 به فضل ثمانه وذلك بالاعراض بخلاف ما ادأع بالعرض لان الفصل انما يظهر عند المباشرة
 قال (ومن اشترى جارية بخمسة ثمانه ثم باعها واشترى معها من البائع قبل أن ينقضي الثمن
 بخمسة ثمانه فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد أن يجعل بعض
 الثمن بمقالة التي لم يشترها منه فيكون مشتركا للاخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد
 هذا المعنى في صاحبها ولا يشيع الفساد لانه ضعيف فيها لكونه مجتهدا فيه اولانه باعتبار شبهة
 له بالاولاه طارئة لانه يظهر بانقسام الثمن أو المقاصة ولا يسرى الى غيرها قال (من اشترى ريتا
 على أن يريه طرفه في طرح عنه مكان كل طرف حصة من رطلان فهو فاسد وان اشترى على أن
 طرح عنه وزن الطرف جان لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه قال (ومن
 اشترى سمنا في رفق فرد الطرف وهو عشرة أرطال وقال البائع لزن غير هذا وهو خمسة أرطال
 فالقول قول المشتري) لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين لرق المعبوض فالقول قول القايض ضمنا
 كان أو أمينا وان اعتبر اختلاف في الثمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول
 المشتري لانه يكر الزيادة قال (واذا أمر مسلم ببيع خمر أو بشرائها ففعل ذلك جاز
 عند أبي حنيفة وقال لا يجوز على المسلم) وعلى هذا الخلاف الخنزير وعلى هذا تركيل المحرم غيره
 ببيع صيده لهما ان لموكل لا يملك ولا يملكه غيره ولان ما ثبتت تركيل بمنع الى لموكل وصار كونه
 باشره نفسه فلا يجوز ولا يحنيفه ان العدة هو لكفيل هينته ولا يتسه وانقال لمالك في
 لا أمر حكمي فلا يمنع من الاستلام كما داورهما ثم ان كان خراجهما وان كان خنزيرا

سببه فان (ومن باع عبدا على ان يعفنه المشتري او يديره او يكاتبه او امه على ان يسولدها
 فابيع فاسد) لان هذا بيع وشروط وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشروط ثم
 حمله المذهب فيه ان يقال كل شرط يفتضيه العقد كشرط ملك المشتري لا يفسد العقد لثبوته
 دون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعتود عليه وهو من
 اهل الاستعفاء يفسده كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع لان فيه زيادة عار به عن
 العوض فيؤدي الى الربا اولاه يقع بسببه المارعة فيعري المقصد عن مقصوده الا ان يكون
 متعارفا لان العرف قاض على القياس ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده
 وهو الظاهر من المذهب كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة لانه اعدمت المطالبة
 ولا يؤدي الى الربا ولا الى المنازعة ثبت هذا نقول ان هذه الشروط لا يقتضيها العقد لان
 قضيته الاطلاق في التصرف والتخويل لا لزام حتم او شرط يقتضي ذنبه وفيه منفعة للمعتود
 عليه والشافعي رحمه الله وان كان يخالفنا في العتق وبقيته على بيع العبد نسمة فاطلحه عليه
 ماد كرهنا ونفسير البيع نسمة ان يباع ممن يعلم انه يعفنه لان بشرط فيه فلو اعفنه المشتري
 عما اشتراه شرط لعنق صح البيع حتى يحب عليه الثمن عمدا في حنيفة وقال البيهقي فاسد حتى
 يحب عليه القيمة لان البيع قد وقع فاسد فلا يغلب جائرا كما ذلت بوجه آخر ولا في حنيفة
 رحمه الله ان شرط العتق من حيث انه لا يلزم المقصد على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه
 الملازمة لانه منه لملك والشئ بانهائه يتقرر وطه لا يمنع العتق الرجوع بنقصان العيب فاذ اتلف
 من وجه آخر لم تتحقق الملازمة فيتقرر الفساد واذا وجد العتق تحققت الملازمة فيرجع بجانب
 الجواز فان كان الحال قبل ذلك موقفا قال (وكذلك لو باع عبدا على ان يستعده البائع شهر
 او دارا على ان يسكنها او على ان يفرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية) لانه شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه عليه السلام نهى عن بيع وسلف ولانه لو كان
 لحدة والسكنى بقابلهما شئ من الثمن يكون اجارة في بيع ولو كان لا يقابلها يكون اجارة في بيع
 وقد نهى النبي عليه السلام عن صفقتين في صفقة قال (ومن باع عبدا على ان لا يلمه الى رأس
 اشهر فابيع فاسد) لان الاجل في لمبيع العبد باطل فيكون شرط فاسدا وهذا لان الاجل
 سرع ترفها فيلحق بالديون دون الاعيان قال (ومن اشترى جارية الاجل فابيع فاسد)
 والاصل ان ما لا يصلح افرادة بالعقد لا يصلح استناؤه من العقد والجل من هذا القبيل
 وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان لاتصاله به حلقه وبيع لاصل يتناوضا فالاستثناء يكون
 على خلاف الموضع فلم يصح ففسد شرط فاسدا ولم يطل به الكتابة والاجارة والرهن

عبد علمائنا الثلاثة وقال زفر فسد فيها ما و تزور - سيرة عبد كدييه و من - رام لوب كاد مر
له الاعتبار بالفصل الاول اذ محلبة لبيع مسقة بالا صافه الى الكل ولهما ان الفساد قد در
المفسد فلا يتهدى الى القن كمن جمع بين الاجبة واخذ في الكاح بخلاف ما دل عليه من كل
واحد منهما لانه مجهول ولا ي حصة وهو المفرق بين الفصلين ان الحر لا يدخل تحت العقد أصلا
لانه ليس بمال و ابيع حصة واحدة وكان قبول في الحر شرط البيع في العبد وهذا شرط فاسد
بخلاف الكاح' انه لا يطل بالشروط الفاسدة وأما لبيع في هؤلاء مرقى قد دخلت تحت العقد
بما لم ينافى وطرا يقد في عبد لغير ما حارته وفي المكاتب رضاء في لاصح وفي المذبح فمضا
انما صي وكذا في أم الولد - داني حصة - رأي - و - لان المال يستحقه المبيع وهو هؤلاء
باستحقاقهم انفسهم ردوا البيع وكان هذا شارة الى البقاء كما اذا شترى عبدين وهذا أحد هما
ابن النبط وهذا لا يكون شرط قبول في غير المبيع ولا يباع بالحصص - دنا و طه لا بشرط بيان
من كل واحد فيه

فصل في أحكامه (واذا قبض المشتري المبيع في البيع ففاسد بامر ابائهم وفي العقد
عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع وزمنه في حقه) وقال الشافعي لا يملكه ورفضه لانه
مخطور لا يملكه - ممة - لان لهي - سخر بالمشروعة متضاد وطه لا يملكه قبل
القبض وصار كما اذا باع بالمينة أو باع حجر بالدرهم ولما ان ركن لبيع صدر من أهله مضاف الى
محلله فوجب القول بامتناعه ولا حقه في لاهية والمخيرة وركبه مبادله لمال بالمال وفيه الكلام
والشعبي يقرر مشروعية عتده لا انقصائه بالصورة وفي البيع مشروعة به تعالى نعمة لمالك
وانما لمخطورا بما يحاوره كافي البيع وقت الداء ونما لا يثبت لمالك قبل القبض كبل لا يؤدي الى
شترير انفساد المحاور اذ هو واجب الرفع الا - ترد ادبيا الامتناع عن المطالبة أولى ولان الدب
قد يصف لمكان اقترانه ما فيه في شرط اعتصاده ما قبض في افادة الحكم غلبة الهبة والمينة
ايستعمل فاعدم الركن ولو كان لحرمة منافع شرعها رضى آخر وهو ان في الحر الواحد هو
لانه - وهي تصاح بمال الامتناع شرط ان يكون قبض اذن البائع وهو الظاهر الا أنه يمكن
ه دلالة كما اذا قبضه في مجلس العقد استحسانا وهو اصح لان البيع تسلط منه على القبض
فاد قبضه بحضرة قبل الافتراق ولم يه كان يحكم لتسلط لاساق فكذا القبض في الهبة وفي
مجلس العقد يصح استحسانا وشرط ان يكون في العقد عرضان كل واحد منهما مال يستحق
ركن له وهو مبدله مال بالنار ويخرج عليه ليع المينة والدم والحر والبيع والبيع مع
في البيع وفي لزم - فمته في دوت البيع ما في دوت لامتثال دوت - امثل لانه مصور

بعضه لبعض وشاهه عصبه وعدل من المثل معنى قال (واكل
 واحد من المتعاقدين في حقه) وهو الفساد وهو قبل انقبض طاهر لا لم قد حكمه ويكون
 الفسخ امتناعا به ركز به القبط د كان افساد في ماب اعتداه به وان كان افساد شرط
 رائد فاعن له شرط ذلك دون من عليه قوة افساد الا انه لم تعدنق المراضاة في حق من له
 شرط قال (فان باعه لمشتري غديبه) لانه ما كان له ان تصرفه وسقط حق الاسترداد
 تعلق حق العمد بالثاني وقض الاول لحق الشرع وحق العمد مقدر لاحتاجه ولان الاول مشروع
 باصله دون وصفه والثاني مشروع باصله وصفه فلا يعارضه بمجرد الوصف ولانه حصل تسليط
 من جهة البائع نحو الاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد منهما ما حق العمد
 ويستويان في المشرع به وما حصل تسليط من افساد من قال (ومن اشترى عدا انخرأه
 بنزير فقبضه واعتقه أو باعه أو وهبه وسلمه فهو جائز وعليه الفدية) لما ذكرنا انه ملكه
 بالقبض فقبضه منصرفاته وبالاغتياق قد ذلك فاقترحه القصة وما جوع والطبقة انقطع الاسترداد على
 ما هو المكتسبة ولرهن نظير البية لانهم الا زمان الا انه يعود في الاسترداد مع المالك كان وفك
 الرهن لزال المانع وهذا بخلاف الاحارة لانها تفسخ بالاعتذار ورفع افساد عذرو لانها تفسد
 شيئا فشيئا ويكون رد امتناعا قال (وايس للمانع في البيع انه ان يأخذ المانع حتى يرد الثمن)
 لان المانع مقابل به قبضه ويرحبوسا به كالرهن (وان مات البائع فالمشتري أحق به حتى يستوفي
 الثمن) لانه اقام عليه في حياته فكذلك على ورثته وغرمائه ودوفانه كالراهن ثم ان كانت دراهم
 لثمن قائمه بأخذها منها لا هاتمه في البيع افساد وهو الاسح لانه بمنزلة العصب وان كانت
 مستهلكة أخذ مثلها لما بينا قال (ومن باع دارا بعا فاسد فبها المشتري فباعه قيمتها عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم ثبت ذلك في الرواية) وقال لا ينقض البناء
 وترد الدار والعرض على هذا الاختلاف طه ان في الشفع افساد من حق البائع حتى
 عماج ديه الى المصاير يبطل بالادخار بخلاف حق البائع ثم اضعف الطعير لا يبطل بالباء
 حاقوا هما أولى وله ان الباء والعرض مما يفسد به لدرام وقد حصل تسليط من جهة البائع
 فيسقط حق الاسترداد كالبيع بخلاف حق الشفع لانه لم يوجد منه التسليط وط لا يبطل به به
 المشتري ويومه فكذلك يثبت بعرب في حفظه لزوية عن أبي حنيفة رحمه الله فقد نص محمد
 على الاختلاف في كتاب الشفعة فان حق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع بالباء وثبوته على
 الاختلاف قال (ومن اشترى جارية بعا فاسدا وتسا صا بعاها ورع فيها افساد بالرجح ويطلب
 للمانع ما ربح في الثمن) والفرق ان الجارية مما يفسد به عداق العمد به افساد يمكن الخبث في الرجح

ولذلك هم ولدوا بغير بيع في عهودهم حتى انهم كانوا يبيعونهم بغير بيع ولا يحرم
 التصديق ويهدى في طيبت الذي يبيع به فان لم يبيعت له من قبله ولا يبيعت له من بعده فله
 ربحه يشمل له وبيع له في طيبت الذي يبيع به فان لم يبيعت له من قبله ولا يبيعت له من بعده فله
 سلافة المبيع او تقدير الثمن وعندها لا يبيعت له من قبله ولا يبيعت له من بعده فله
 اشبهه في المعيرة دون الدارل عنه قال (وكذا اذا دعي على آخر مال او ضاه اياه ثم تصادقا به
 لم يكن عليه شيء وقد ربح ما دعي في لدرهم طيب له الربح) لان طيبت افاد المالان ههنا
 للدين ومساواة به ثم استحق ما تصدق به بل لم يستحق بمولا ولا يملك في الاتيين
 * (فصل فيما يكره) * قال (وهي رسول لله صلى الله عليه وسلم عن الحسن) وهو ان يربد في
 الثمن ولا يربد بشره ابرغ غيره قال عليه السلام لا تاحش اول وعين السوم عن سوم غيره
 قال عليه السلام لا يسنأ الرجل على سوم ابيه ولا يخطب على طبة حبه ولان في ذلك ابحاث
 وضرر او هدد او قرص المدة وان على مبيع ثمن في المساومة اما لم يركن احدهما الى
 لا تخرفه مع من يربد ولا بأس على صدد كره وما ذكرناه محمول انتهى في النكاح اضا قال
 (وعن تقي الطائفة) وهذا ان كان بصري باعل الباطل قال كان لا يضر فلا بأس به الا باليس السم
 على لو اردت فحبب بكم لمساومة من العرو والاصر وقال (وعن بيع الحاضر للبادي) فقه
 قال عليه السلام لا يبيع الحاضر للبادي وهذا ان كان اهل المدة في قسط وعور وهو ان يبيع
 من اهل البعد وطه على الثمن اعاد لمساومة من الاصر وهم اما لم يكن كذلك فلا بأس به
 لانه ام اصر وقال (ولا يبيع عند أدن الجمعة) قال الله تعالى وذروا البيع ثم وجه الحلال
 بوجوب الهوى على بعض الوجوه فقد ذكرنا الاذان المعترفة في كتاب الصلاة قال (كل ذلك
 كره) لمسا ذكرنا (ولا يفسد به البيع) لان الفداء في معنى خارج رائد لا في صلب العقد ولا في
 شرط الصحة قال (ولا بأس ببيع من يربد) وتفسيره مذ كرهنا وقد صرح ان النبي عليه
 السلام باع قداما وحاسا ببيع من يربد ولا يبيع الفقراء والمحتاجين مائة اية (وعنه) قال
 ابن ماجة لو كان من صعيدين أحدهما دور م م من الآخر لفرق بينهما وكذلك ان كان
 أحدهما كبيرا والآخر في قوله عليه السلام من فرق بين والد وولد فرق الله بينه وبين أخيه
 يوم القيامة وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعلى رضى الله عنه من أخوين صعيدين بن ثم
 قال به ما فعل له لان فقال به أحداهما مال عليه السلام أدرك أدرك ويرد رد ولا
 يصعير بأسا يصعير وبالصغير والكبير يتأهده وكان في مع أحدهما قطع الاستئناس والبيع
 من التأهده به ترك لم يرجع على الصغار وقد أوعده عليه ثم منع معلول ما قرأه لحرمة النكاح

ممكن ان ياد كل واحد واحد من هذه في شريعتي من عدائي ومن غيري لله لا
هو الاصل عند الله وعند محمد رحمه الله وهو مع اثنين الاول والثاني من كل واحد
سكن عن الكل واقول يكون في هذه الاو او بخلاف ما ورد في غيره من الاول
لما بيناه ولو اقل غير خمس الثمن الاول وهو فيجوز ان يكون الاول عدائي حبيبه رحمه الله ويكمل
التبعية له او عندهما يسع لما يما ولو بدت حبيبه رحمه الله ثم تبا لا في الاية اطاعة الله لان لو بد
مانع من الفسخ وعندهما تكون معا ولا في قيل لقص في المفعول وغيره وسع عدائي حبيبه
ومحمد رحمه الله وكذا عند أبي يوسف رحمه الله في المفعول تعدد في عدائي يكون معا
عده لا يمكن له مع فان يسع لعقار قيل المص حائر عده فان (وهذا) من لا يجمع صحة لاقاله
هناك يجمع مع غيرها لان مع البيع في رعي قبامه وهو ثم لم يجمع دين الثمن (فان هناك
مصر لم يجمع حائر الاقائه في المص) انما يجمع بينهما وانما يصحح لاقاله عده لان عندهما
ولا تطلب الا احد هما لان كل واحد منهما مبيع مع مكان مبيع ما يباو الله نعم بالصواب
في باب المرحمة والوايه

قال (المرحمة) من ماله ملكه بالعدد الاول الثمن الاول مع زيادة ربح والتوبة من ماله ملكه
بالعدد الاول الثمن الاول من غير زيادة ربح) والبيع حائر لان اجتماع شرط الخوار
والمطالبة ماله الى هذا النوع من المبيع لان المبي لا يهدي في التجارة بخلافه ان ماله
معل يدعي الموهدي وتطير في ماله ما شترى وريادة ربح فوجب ان يكون ربحه وطير كل
مباها على الامانة ولا حرج عن حبيبه وعن شترىها وقد سح ان ابي صلي الله عليه وسلم لم
لم اراد شجرة ناع او كركر صلي الله عليه وسلم قال له ابي صلي الله عليه وسلم واني
احدهما مال هو شترى شئ قيل عيه السلام اما غير من ولا مال (ولا صح لم يرحمه والوايه
حتى يكون العوض ماله مثل) لانه لم يكن له من لو ملكه ملكا عيه وهو شترى (ولو كان
لمشترى عيه من المرحمة ممن يملك ذلك بدل وفداءه ربح درهم او بشئ من ماله من موصوف
سار) لانه يندرج على الوفاء بما ربح (وان باعه بربح درهم بربحه لا يجرى لانه باعه برأس المال
وبعض قيمته لانه ليس من دواب الامثال) ويحجر ان يصيب في رأس المال اجرة تقصير
والطوارق والصنع والقتل واخرة من الطعام لان عرق جار بالخاق هذه الاشياء برأس المال
في عادة التجار ولو ان كل ما يربح في المبيع اوتي قيمته باحق به هذه هو الاصل وماعدادها هذه
لصفه لان الصنع واحداه يربح في اعيان الخبز يربح في قيمته في ماله كما في باحلاف
لمكان (ويقرل قام على كذا ولا يقول شترينه كذا) كيلا يكون كذا ما وسوى اعم من غيره الخ

على اجرة لري وكرر . بيت الحفظ لا اله الا الله في العبد والمعي وبيد الاى آخر
 انعام لا يثبت لزادة لمعنى فيه وهو حد فقه (فان طاع لمشتري على خباية في المراجعة فهو
 بالخيار) عند ابي حنيفة رحمه الله ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه (وان اطلع على
 خباية في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله يحط فيها وقال محمد رحمه الله يحجب
 فيها) لمحمد رحمه الله ان الاعتبار للتسمية لكونه مالوما والتولية والمراجعة ترويج وترغيب
 فيكون وصف امر غو بافيه كوصف الامامة فيخبر بفوائده ولا يوجب ان الاصل فيه كونه
 تولية ومن يحطوط به قد يظن قوله ويتنما ثمن الاول او يعتد بمراجعة على الثمن الاول اذ
 كان ذلك مالوما فلا بد من ابراء على الاول وذلك الخط غير انه يحط في التولية قدر الخط فيه من
 رأس المال وفي المراجعة منه ومن الربح ولا يوجب حنيفة رحمه الله انه لو لم يحط في التولية لاتبى
 تولية لانه لم يدعى الاول فيتعير انصرف وعين الخط وفي المراجعة لو لم يحط بتبني مراجعة وان
 كان يتفاوت لربح ولا يتعير انصرف فامكن القول بان تعبيره بذلك قبل ان يردده او حدث فيه ما
 منع الفسخ بآمره جميع الثمن في روايات الظاهرة لانه مجرد خيار لا يبقا به شيء من الثمن كعبارة
 لرواية التمرط بخلاف خيار العيب لانه مطابقة لتسليم الفائت فيسقط ما يقابل به عدمه
 قال (ومن اشترى ثوبا واداعه ربح ثم اشتراه فان باعه مراجعة طرح عنه كل ربح كان قبل
 ذلك فان كان استغرق الثمن لم يبيعه مراجعة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يبيعه مراجعة على
 الثمن الاخير) صورته اذا اشترى ثوبا عشرة وباعه بخمسة عشرة ثم اشتراه عشرة فانه يبيعه
 مراجعة بخمسة وهو يقول قام على بخمسة ولو اشترى عشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه
 بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا وعدم ما يبيعه مراجعة على العشرة في الفصلين طمأنينة العقد
 الثاني عقد متجدد منقطع الاحكام عن الاول في جوارب المراجعة عليه كما ذكرنا في الحال ان التولية
 حنيفة رحمه الله ان شبهة حصول الربح بالبعد الثاني ناشئة لانه ينادى به بعد ما كان على شرف
 التواطؤ بالظهور على عيب الشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا ولهذا لم يجر المراجعة
 وبما أخذ بالصلح اشبهة الخطيئة فيصير كانه اشترى خمسة وثلاثين عشرة في طرح خمسة بخلاف ما اذا
 تحول ثالث لان التأكيده حصل بغيره قال (واذا اشترى لعبد المأدون له في التجارة ثوبا عشرة
 وعليه دين يحيط برقبته وماعه من المولى بخمسة عشرة فانه يبيعه مراجعة على عشرة وكذلك ان
 كان المولى اشتراه وباعه من العبد) لان في هذا العقد شبهة لعدم حوارده مع الماني فاعتبر
 عدم ماني حكم المراجعة ونفى الاعتبار لول فيصير كانه العبد اشتراه لاول عشرة في الفصل
 لاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتد بر الثمن الاول قال (واذا كان مع المصارف
 عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا عشرة وباعه من رب المال بخمسة عشرة

فانه يبيعه من اربعة ثمانى عشر ونصف) لان هذا البيع وان قصى بحوارده عند عدم البيع
خسلا فالزفر ربحه ثم مع أنه اشترى ماله بما له لمسا فيه من الاستفادة ولا به التصرف وهو مقصود
والانقاذ ثم مع الفائدة ففيه شبهة العدم الا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فانه
ليبيع الا انى عدم ما حتى نصف الربح قال (ومن اشترى حاربه فاعورث او وطنها وهى ثوب
بيعه امر اربعة ولا يبين) لانه لم يحتبس عند شئ بقا له الثمن لان الاوصاف تابعة لا بقاها
ثمن وطه لو فات قبل التسليم لا يسقط شئ من الثمن وكذا منافع البصع لا بقاها الثمن
والمسئلة فيما اذا لم ينقصها الوطوع عن أى وسفد ربحه الله في الفصل الاول انه لا يبيع من غير
بيان كما اذا احتبس بفعله وهو قول الشافعى ربحه الله (فاما اذا فاعينها بنفسه أو فاعها اجنى
فانذاره المبيعه امر اربعة حتى يبين) لانه صار مقصودا بالانلاف بقاها ثمن من الثمن وكذا
اذا وطئها وهى بكر لان العذرة حره من العين بقاها الثمن وقد سها (ولو اشترى ثوبا فاصابه
فرض فأر أو حرق نار يبيعه من اربعة من غير بيان ولو نكس بشره وطئه لا يبيعه من اربعة حتى
يبين) والمعنى ما بيناه قال (ومن اشترى غلاما ألف درهم ثوبه فباعه بربح مائة ولم يبين فاعلم
المشترى فان شاء رده وان شاء قبل) لان للاحل شبهة بالبيع الا يرى أنه يزداد في الثمن للاحل الاحل
والشبهة في هذا المعلقة بالحقيقة فصار كانه اشترى ثوبين وباع أحدهما من اربعة ثوبين ما ولا قدم
على المربعة بوجوب السلامة عن مثل هذه الخيانة فاذا ظهرت بخير كافي العيب (وان استهلكه
ثم علم لزمه ألف ومائة) لان للاحل لا بقا له شئ من الثمن قال (فان كان ولاه يابا ولم يبين رده ان
شاء) لان الخيانة في البيعة مشاهة في المراجعة لانه شاء على الثمن الاول (وان كان استهلكه
ثم علم لزمه ألف مائة) لما ذكرناه عن أبي يوسف أنه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير
ما ذكرنا في لزوف مكان الجواد ولم يرد لانه قد ربحا بالثمن بعد ان شاء الله تعالى وقيل يقوم
ثمن حاله وبن من مؤجل فيرجع بفصل ما بينه ما ولو لم يكن للاحل مشروطا في له قد وانكمه
منجم معناه قبل لا بد من بياحه لان المرووف كالمشروط وقيل يبيعه ولا يبيعه لان اتم حال
قال (ومن وى رجلا شيئا باعاه عليه ولم يعلم الماشري كم قام عليه فالبيع فاسد) لجهالة الثمن (فان
أعلمه ايات في المجلس فهو بالخيار ان شاء أحداه وان شاء تركه) لان الفساد لم يقرر واد حصل
لم في المجلس جلى كائنه المقصود صار كما حير القبول في آخر المجلس وهد لا فرق قد تقرر ولا
قيل لا صلاح ونظيره بيع الشئ رقبه إذ علم في المجلس واعيا بخير لان الرضا لم يتم فيه لانه عدم
الم يخير كفى خيار الرؤية (فصل ومن اشترى شيئا مما قبل يحول لم يحرمه بيعه حتى يقبضه)
لانه عليه السلام من بيع ما لم يقبض ولا رده غرر بفاسخ العقد على اعتبار اللحل (محمور

لحمه وفيه انفعه حتى يأخذ بما في في اللحم و ما كان شفع ان يأخذ بدون زيادة لما في زيادة
من اطال حقه ثابت و لا يملكه ثم لزيادة لانصح هذه الامور على طاهر الروية لان المبيع لم
يق على حقه يصح لا يعتاض عنه والثابت ثم يستند بخلاف لخطا لا يحال يمكن اخراج
بدل مما قاله ويدل على باطل الفد استد قال (ومن اع شمن حال ثم أحله أجدلا معلوما صار
مؤجلا) لان الثمن حقه فيه ان يؤخره تبصر على من عبه لا يرى اية من ربه مطاوعا وكذا
موقفا ولو أوجه في أصل مجهول كانت بله لة متفاحته كهبوب الربح لا يجوز وان كانت
مستأجرة كالمصادق لدايس يجوز لانه عبرة لكفالة وفرد ذكره من قبل قال (وكل دين حال دا
أ- به صاحبه صار مؤجلا) ماد كرا (الا لقرض) فان تأجيله لا يصح لانه اعادة وصية في الاثناء
حتى يصح باقطة لا اعادة ولا يملك من لا يملك لتمرع كالوصي والوصي ومعاوضة في الاثناء وعلى
اعتبار لا ابتداء لا يارم أحيل فيه يكفي لا اعادة ولا حرق في التمرع وعلى اعتبار لا انتهاء لا يصح
لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم شيئا وهو رد اختلاف ما ذ أوصى ان يقرض من مائة
ألف درهم فلانالي سنة حيث يرد لورثته من ثلثة ان يقرضه ولا يباطل به قبل المدة لانه
وصية التمرع عبرة لوصية الخدمة والكي فيتم حقا للموصي

باب الربا

قال (الربا محرم في كل مكيل أو موزون دايع محرم مفاصلة) فاعية صعدا للمكيل مع
الجس أو لوزن مع الجس قال رضي الله عنه و يقول التمرع مع الجس وهو أثمل ولا يصل فيه
المطبخ المشهور وهو قوله عليه السلام خطبة بالخطبة مثلا مثل بد سيد والفصل ربارعد
الاشياء الستة خطبة و لثيرة و لتمر و ملح و يدهب والفضة على هذا المثال ويروى
روايتين الرفع مثل والذهب مثلا و معنى الاول بيع التمر ومعنى الثاني بيعوا التمر والحكم
مما قول اجماع السنين اكن اذ كرا ما وعد اشافي رحمه الله لطمع في المطعومات
والتمنية في الايمان والجسبة بشرط والمساواة محض والاصل هو الحرمة عنده لا انص على
بشرطين التقاض والمدة وكل ذلك يشترط اعادة وتطرح كاشتراط الشهادة في النكاح وبطل بطل
تأثم طهار الطهر و اعادة وهو اطعم ابقاء لاسان والتمنية ببقاء الاموال التي هي مناط
المصالح والاثار الجسبية في دفعه و لثيرة بشرط والحكم في يد يدور مع الشرط والى ان لا يجب
لما في الشرط في البيع وهو مصادق وهو تحفة بمعنى ابيع وهو يبي عن التمثال ودين
اما ان أوصى بالاموال ليس عن اوى فانه مما ائذنا صال الميم ثم لم يرد
وهو محرم لرد المدة من ثمن اعمار بصورة والمعي والمعيان و لثيرة

على عادات الناس) لا يهادن عن أي وصفه مشرأ عرف على خلاف مدعوس عامه
 أصلا لأن النص على ذلك كان أمادة فكادت هي المطور البها وقد بدأت فعلى هذا لو اوع
 الخطة بحسنه امتد أو يوزن أو الذهب بحسنه من مالا كالأبحر عندهما وإن عارفو ذلك
 اتوهم القصد على المعيار فيه كما ذراع جرفه إلا أنه يجوز لاسلام في الخطة ويجوزها ورننا
 لوجود الاسلام في الموم قال (وكل ما يشد إلى لطل فهو ورن) معناه يباع الارض في لاسما
 قدرت بطريق الوزن حتى يحد بمابيعهم أو ربا بخلاف انرا المكاييل وذا كل مورور وهو
 بمكيال لا يعرف ورنه بمكيال مثله لا يجوز اتوهم الفصل في لورن بهر به الحاروه قال (وعند
 الصريف ما وقع على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عر شبه في المحاس) لقوله عليه السلام الفضة
 بالفضة هاهنا معناه هايدو سبين العقه في الصريف ان شاء الله تعالى قال (وما سواه مما فيه
 لربا يعتبر فيه التبعين ولا يعتبر فيه التقاض) خلافا لشافعي في بيع ضمهم قوله عليه
 السلام في الحديث المعروف بدأيدولا له اذا لم يقبض في المجلس فيتعاقب الحاروه
 فتعاقب شبهة الربا ولنا انه مبيع منهين فلا يشترط فيه القبض كالشوب ان شاء الله
 المطالبة انما هو التمكن من التصرف ويترتب ذلك على التبعين بخلاف من القبض
 فيه ليتعين به ومعنى قوله عليه السلام بدأيد عينا بغير وكذا رواه عباد بن
 القبض لا يعتبر بتقارافي المال عرفا بخلاف القصد والمؤجل قال (وبه
 البيضة بين وثمره بالتمر بين والجوزة بالجور بين) لاعدام المعيار فلا ينع
 بخلافه لوجود الطعم على ما مر قال (وبحور بيع القلس بالقلب بين باء
 حنيفة وأبي يوسف رجهما الله وقال محمد لا يجوز لان الثمنية تثبت باصطلاح
 باصطلاحهما واذا بقيت اثما لا تتعين فصار كما اذا كان بغير اعيانهم ما وكيفية
 ولهما ان الثمنية في حقه ما تثبت باصطلاحهما اذا لا لاية لغيره عليه ما فيه
 بطلت الثمنية تنعين بالتعين ولا يجوز ربا لبقاء الاصطلاح على العدادي
 فساد العقد فصار كالجوزة بالجور بين بخلاف انفراد لاهما لثمنية خلقة ويجوز ما اذا كانا
 بغير اعيانهم الا انه كائى بالكائى وقد نهي عنه ويحذف ما اذا كان أحدهما بغير عينه لان الجنس
 انفراده يحرم النساء قال (ولا يجوز بيع الخطة بالدقيق ولا بالسوق) به باوية
 من وجه لانهم ما من اجراء الخطة والمبارقة هما الكيل لكن الكيل غير ميسر الخطة
 لاكتناهما فيه وتخلخل حيات الخطة فلا يجوز ان كان كبالكيل (و
 بالدقة من سابا كالا) لتعقق الشرط (وبيع لدقيق بالسوق لا يجوز
 حنيفة

رجه الله متفاضلا ولا متساويا ولا يجوز بيعه لانه لا يبيع الا في الحظ وهو ذلك
 يبيع حرهما مائة نخلا من وجه واحد هما يجوز لهما ما احسانا فحقان لا يدان في مقصود
 ولما اتمم المقصود وهو العدي بشملهما لا يباين فثبت لبعض كدبته مع عدي مقابلة واما كدبه
 بالمرسة قال (ويجوز بيع حب بالحبون) عند ابي حنيفة رجه الله وان يوصف رجه الله
 وقال محمد اذا اذاعه احده من حبسه لا يجوز لا اذا كان احدهم المهررا كذا يكون للحكم عقاية
 ما فيه من الحكم والباقي عقاية لسقط لونه يكن كذا في حق من حيث زيادة السط او من
 حيث زيادة الحكم ما اراد كل بالاسم وعما عاين لمورون عاين مورون لان الحوان لا يورن
 عادة ولا يمكن معرفته بغيره بالورن لانه يحذف نفسه مرة صلاته وينسأ أخرى بخلاف ذلك لانه
 لان الورن في الحال يعرف قدر لدهن د مبرسته وبين نهج وورن انجبر قال (ويجوز بيع
 لوطب بالمرم الا على عند ابي حنيفة رجه الله) ولا يجوز راقوه عليه اسلام حين سن
 عنه او ينقص اذا جف قليل ثم قال عليه السلام لا درهم من لوطب تمرفه عليه الا
 حين اهدى اليه رطبا اكل كل تمر جبره كذا مائة تمر وبيع حمر بتملة رطبارا ولا يلو كان
 تمر احار المبيع باول الحديث وان كان عدي بتمرفه تمر وهو قوله عليه السلام اذا اذاع
 انواعا فبيعوا كيف شئتم ومسا ارمار وياه على راسه بن عرش وهو ضعيف عند الشيعة قال
 (وكذا يبيع المبيع بالمرم) ابي على هذا الخلاق ولوجه ما يراه وقيل لا يجوز بالاتفاق اعتبار
 بالخطئة المقابلة بغير المشقة ولوطب الرطب يجوز ان لا ياعند الا لانه يبيع الحمر بالتمر
 وكذا يبيع الخطئة الرطبة او المبلوغة عنهما او بياسه او الممر او لريم المبيع بالمبيع معهما
 من ان لا عند ابي حنيفة واني يوسف رجهما فهو قول محمد رجه الله لا يجوز رجميع ذلك لانه يبيع
 المساواة في اعدل الاحوال وهو المال واوحيفة يفتقر في الحال وكذا ابو يوسف رجه الله
 عملا اطلاق الحديث لانه تر هذا الاصل في بيع لوطب الحمر لمرار وياه لهما ووجه الفرق
 لمحمد رجه الله بين هذه الفصول وبين لوطب الرطب ان التفاوت فيها يطر مع ثناء ابدل
 على الاسم الذي عقد عليه العقد في لوطب بالتمر مع ثناء احد هما على ذلك فيكون تفاوت في
 عين المعقود عليه وفي الرطب بالرطب التفاوت في درول ذلك الاسم فلم يكن تمازا في المعقود
 عليه فلا يبيعون بواحد من التمر ما اذ لا يجوز لان التمر بخلاف الكفري حيث يجوز
 بوجه عاين من التمر اثنان واحد لانه ليس بمر فان هذا الاسم له من اول مائة قد ضررته
 لا يبيع ولا كفري عند ابي حنيفة متفاوت حتى لو باع التمر به يبيعه لا يجوز للجهالة قال (ولا يجوز
 بيع لريتون الزيت ولسمات يبيع حتى يكون زيتا شيرج اكره ما في الزيتون

والله اعلم بكونه من جنسه وادع شجرة) لان عندك امرى عن الربا الدما فيه مر
 الدهن وورون وعد لان ما فيه لو كان اكثر او اربابه تايجر و بعض الدهن او الشجر و حده
 فعل ولولم يتم مدار ما فيه لا يجوز الاحتمال الربا او شبهة فيه كالحق بيقطو لحو ربه منه و لاس
 سمته و اعلم بصبره و الامر بدسه على هذا الاعتبار و اختلافوا في البطن مرله والكراس
 البطن يجوز كيفما كان بالاجماع قال (و يجوز بيع اللحمان لمختلفه مصها ببعض متفاضلا
 و مراده لحم الال و البقر و الغنم فاما البقر و الحواميس خمس واحد و كذا المعر مع الصان و كذا
 امر ب مع احداني قال (و كذلك لبان البقر و الغنم) وعن الشافعي رحمه الله لا يجوز لاهاجس
 واحد ولا تعداد المقصود ولنا ان لاصول مختلفة حتى لا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الرقاب
 و كذا جبروها د لم تبدل ب صفة قال (و كذا في الدقل بكل الغنم) لا اختلاف بين أسلبيهما
 فكذلك من ما بينهما لم يد كان عصيرهما من غير وشعر المهر و صوف الغنم جنسان لا اختلاف
 لمقاصد قال (و كذا شحم البطن بالاية أو بالاجم) لاه الأجاس مختلفة لا اختلاف الصور
 والمما في و مدافع اختلافها شاول (و يجوز بيع اخير بالخططة و الدقيق متفاضلا) لان نظير
 صار عدد د ا و م و ر و ا ح ر ج من أن يكون مكيا لامن كل وجه و الخططة مكيلة وعن أبي حنيفة
 نه لا يبرجه و افتوى على الاول و هدداد كانا قد بين فن كانت الخططة بيضة جارا صاوان
 كان الخبز بيضة بخور رعدا أي بوجه و رجه لله و عليه اعتوى و كذا الـ سلم في الخبز جائز في
 الصبح و لا خير في استقراسه عدد ا و ر و ر باعد أي حبيفة رجه لله لا به يتفاوت بالخبر
 و الخبار و التنوير و التقديم و التأخر و عمد محمد رجه لله بخور م ما متعامل و عند أي يوسف رجه
 استبحر و ر ا و لا يجوز عدد الف الفات في آحاده قال (ولا ربا بين المولى و عبده) لان العبد و ماني
 الله ملك المولاه و لا يتحقق الربا و هدداد كان ما دوله و لم يكن عليه دين وان كان عليه دين
 لا يجوز بالافاق لان ماني رده ليس ملك المولى عند أي حبيفة رجه لله و عند همتا ملق به حق
 امر ماء فصار كالا حبي فيتم تحقق الربا كما يتحقق بينه و بين مكاتبه قال (ولا بين المسلم و الحر في
 دار الحرب) خلاف أبي يوسف و الله في رجهما الله طما الاعتبار بالمستأمن منهم في دارنا و انما
 قوله عليه السلام لا ربا بين المسلم و الحر في دار الحرب و لان ما لهم مباح في دارهم في أي طريق
 أخذ المسلم أحد ما لا مباحا د لم يكن فيه غدر بخلاف المستأمن منهم لان الله صار محط و را
 الله لاسن

باب الحقوق

(ومن شئني من لا يوفقه من لا يس له الا على لاس يشتره كل حقة هو له أو يعرفه أو كل

المبطل وكثير هو فيه أو منه ومن اشترى به أو رقه من كل حق هو له لم يكن له الأعلى ومن اشترى
 داراً بعد دودها فله الملو أو الكنف) جمع بين المثل والبيت ولد أو فاحم الدار ينظم الملو لانه
 اسم لما أدبر عليه الحدود والعلوم من ترايع لاصل وأجرته فيدخل فيه والبيت اسم لما يبيت
 فيه والعلوم لهو الشيء لا يكون تبعاً لمثله فلا يدخل فيه لا بالتصحيح عليه والمثل بين الدار
 والبيت لانه يأتى فيه مراقب الشيء مع ضرب قصور اذا لا يكون فيه من مثل الدواب فليشبهه
 بالدارية مثل الملو به تبعاً عند ذكر التوايع ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه
 وقيل في ما يدخل الملو في جمع ذلك لان كل مكان يسمى بالفارسية خانة ولا يدخل عن علو وكما
 يدخل الملو في اسم الدار يدخل الكنف لانه من توايعه ولا تدخل الطالة الا يذكر ما ذكرنا عند
 أبي حنيفة لانه منى الى هو الطريق فاحذر حكمه وعندهما ان كل مفتحة في الدار
 تدخل من غير ذكر شيء مما ذكرنا لانه من توايعه فشابه الكنف قال (ومن اشترى
 بيتاً في دار أو منزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق الا ان يشترى به كل حق هو له أو عرفه أو بكل
 قليل وكثير وكذا الشرب والمبطل) لانه خارج الحدود لانه من التوايع فيدخل بذكر التوايع
 بخلاف الاجارة لانها عقد لا تنفع ولا يتحقق الا به اذ لم تستأجر لا يشترى الطريق عادة ولا
 يستأجره فيدخل فحصول الفائدة المطلوبة منه أما الانتفاع بالمبيع ممكن بدونه لان المشتري عادة
 يشترى وقد يجزى فيه من غيره فحاصل الفائدة والله تعالى أعلم

(باب الاستحقاق)

(ومن اشترى بدارية فولدت عنده فاستحقها رجل بينه فانه يأخذها وولدها وان أقرهم الرجل
 لم يتبعها ولدها) ووجه الفرق أن البيعة حجة مطلقة فانها كاسمها مبينة فيظهر بها ملكه من
 الاصل والولد كان متصلاً بها فيكون له أما الاقرار حجة قاصرة بيئت الملك في الخبر به ضرورة
 صحة الاخبار وقد اندفعت بآثاره بعد الاتصال فلا يكون الولد له ثم قيل يدخل الولد في القضاء
 بالام تبعاً وقيل يشترط القضاء بالولد واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم الزوائد قال بمجد
 رحمه الله لا تدخل الزوائد في الحكم وكذا الولد اذا كان في بدعيه لا يدخل تحت الحكم بالام تبعاً
 قال (ومن اشترى عبداً فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني عبد له فان كان البائع
 حاضراً أو غائباً غيبه معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري ابن هو رجع المشتري
 على العبد ورجع هو على البائع وان ارثهن عبداً مقرباً للبودية فوجده من المرجع عليه على
 كل حال) وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يرجع بهما الا ان الرجوع بالمعاضة أو الكفالة
 والموجود ليس الا الاخبار كذا في انصار كما اذا قال الاجنبي ذلك أو قال العبد ارثني فاني عبده هو

المسئلة الثانية وهما ان مدعى شريع في اشرائه متداعى الى امره وقراره عياد انقول له في
الطرية ويجعل له بدلا لغيره من اشرائه ما لا يثبت له عند مدعى رجوعه على ابيع دفعه بالضرورة
والضرورة لا تقدر الا بدلا لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل لا امره ضامنا
فلا سلامة كما هو موجب بحكم الاف لانه ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى
يجوز له ان يبدل الصرف والمسلم فيه مع حرمه لا يستبدل الا بجعل الامر ضامنا لسلامة
وبحلاف لا ينبغي لانه لا يبا بقوله فلا يتحقق الضرر وظاهره فلتناقول المولى يا هو عبيدى
هذا فاني قد اذنت له ثم ظهر الاستعانة فانهم ردوه عن عليه فحينئذ يفي بوضع المدعى فحرب
اشكال على قول اى حنفية رحمه الله لان الدعوى شرط في حرية ابد عند الناقص بخلاف
الدعوى وقيل ان كان الوضع في حرية الاصل فالدعوى فيها ليس بشرط عند انضمامه لمحررم فرج
الامر وقيل هو شرط لكن التناقض غير مانع لطفاً الى الحق وان كان الوضع في الاعيان فالتناقض
لا يمنع لاستبداد المولى به وصار كالتسليم بقبول البينة على الطائفت الثلاث فقبل التام والمكان
بقية ما على الاعيان قبل الكتابة قال (ومن ادعى حقا في دار) معناه حقا مجهورا (فصالحه الذي في
يده على مائة درهم فاستعنت الدار الاذراع ما لم يرجع بشئ) لان المدعى ان يقول دعواي في
هذا الباقي (وان ادعاهما كلها فصالحه على مائة درهم فاستحق منها مائة رجوع بحسبه) لان
الوفيق غير ممكن فوجب الرجوع ببدله عند وان سلامة المبدل ودلت المسئلة على ان
الصالح عن الجهول على معلوم جائز لان الجهة لا يسقط لا تخفى الى المنازعة

(فصل في بيع الفضولي) قال (ومن باع ملك غيره بغير خبر امره فالمالك بالخيار ان شاء اجار البيع
وان شاء فسخ) وقال الشافعي لا ينعقد لانه لم يصد من ولا به شرعية لانها بالمالك او باذن
المالك وقد فقد اول الاعقاد الا بالقدرة الشرعية ولنا انه تصرف فمليك وقد صدر من أهله في محله
فوجب القول باعقاده اذ لا ضرر به للمالك مع تخيره بل فيه نفع حيث يكفي مؤنة طاب
المشتري وقرار المهر وغيره وفيه نفع لعاقدا لصون كلامه عن الاعاءد به نفع المشتري فثبت
القدرة الشرعية تحصيله لا يلزمه لوجود كيف وان الادن ناسد دلالة لان العاقل اذن في
الصرف المانع قبل (وله الاجارة اذا كان المعقود عليه باقيا او المتعاقدان بحالهما) لان
الاجارة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيام العاقدين والمقود عليه واذا اجار المالك
كان للمعقود كاله امانة في يده بغيره لو كمل لان الاجارة للائحة بمنزلة الوكالة امانة وللفضولي
ان يفسح قبل الاجارة دفعا لمعقود عن نفسه بخلاف الفضولي في الكاح لانه معبر بمحض هذا اذا
كان الثمن دينا فان كان عرصا معينا عيب صحيح لا اجارة اذ كان العرص باقيا ايضا ثم الاجارة

جارة مدلا جرة عقد حتى يكون لعرص الامن موكا قصوره وبله مل مدع ن كان متلبا
 اوقية منه ان لم يكن متلبا لانه شر من وجه والشر لا يوقف على الاحارة ولو هلك المالك
 لا ينقضي احارة الوارث في الفصل لانه وقف على احارة مورث نفسه ولا يجوز احارة غيره ولو
 احار المالك في حياته ولا يعلم حال المبيع جار له في قول أبي يوسف اولادهم قول محمد رحمه الله
 لان الاصل نقاذه ثم ردع أبو يوسف رحمه الله وقال لا يصح حتى يتم قبضه عند الاحارة لان
 البث وقع في شرط الاحارة فلا يثبت مع لثقال (ومن عصب عبد وناعه وأعتقه لثقال تترى ثم
 أجار المولى البيع فعتق جازر) استعدها وهدى عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
 محمد لا يجوز لانه لا يعلق بدون المالك قال عليه السلام لا يعلق بما لا يملك أسد لم يوف لا يفيد
 المالك ولو ثبت في لا حرة ثبت مستند او هوانات من وجه دون وجهه والمصحيح لا يعلق في المالك
 الكامل لما روي اواه لا يصح ن يعلق لعاصب ثم ودى الصمان ولان يعلق المشتري
 والخبير للبائع ثم يجبر البائع ذلك وكذا لا يصح بيع المشتري من العاصب فيما كان فيه مع امه
 أسرع نقاذ حتى يهدى من العاصب اذا أدى الصمان وكذا لا يصح اعتناق المشتري من العاصب
 اذا أدى له العاصب الضمان واهما ن المالك ثبت موقوفاته تصرف مطلق موضوع لا فائدة له
 ولا صرفه على ما صرفه يوقف الاعتناق من باع عليه وينفذ فده وصار كاعتناق المشتري من
 الراهن وكاعتناق الوارث بعد ان تركه فهو مستغرق في الدين يصح رد فماذا يصح للدين
 بعد ذلك بخلاف اعتناق العاصب نفسه لان العاصب غير موضوع لا فائدة له بخلاف ما ذكرنا
 في البيع خبير البائع لا يليس عطاء وقدر شرطه بمنع نقاده في حق الحاكم أصلا وبخلاف بيع
 المشتري من العاصب اذا باع لان الاحارة يثبت للبائع ملكا باطنا فاد اطر اعلى ملك موقوف اميره
 اطله وأما اذا باع له العاصب الصمان يهدى اعتناق المشتري منه كذا ذكره هلال وهو لا يصح قال
 (فان قطعت يد العبد فأخذ أرشها ثم أجار المولى البيع فالارش مشتري) لان المالك قد منه من
 وقت الشراء فبين ان اقطع حصل على ملكه وهذه جمعة على محمد واهله ان ادركه من وجه
 يكفي لاستحقاق الارش كما كانت اذا قطعت يده وأحار الارش ثم رد في الرق يكون لارش المولى
 كذا اذا قطعت يد المشتري في المشتري والخبير للبائع ثم أحار البيع فالارش للمشتري بخلاف
 الاعتناق على ما مر (ويصدق عدا على صف الامن) لانه لم يدخل في صمائه أو فيه شبهة
 عدم المالك قال (قال باعه المشتري من آخر ثم أحار المولى ادع الاول لم يحرق البيع الثاني) لادكر ما
 لان به غير الا فاسخ على اعصار عدم الاحارة في بيع الاول والبيع فيه بخلاف الاعصار
 عند هلاله لا يورث العار قال (قال له هدى وناعه في دودول ثم أحار له لم يحرق له)

ذكر بان الاجارة من شروطها اقام معقود عليه وودع بالموت وكذا مثل دلائل ايجاب
 البذل للمشتري بالقتل حتى بعد اقام ابدل لانه لا ملائمة لشري عند اهل ملاكفا الى بالبدل
 وحقق الفواتح لا في البيع الصحيح لان هذه المشتري اثبت فامكن ايجاب البذل به فيكون
 المبيع قائما بقيام خلفه قال (ومن باع عبدا غيره غير امره واداه المشتري اليه على اقرار البائع
 او ب لعه . انه لم امره باع وادارد لم يبيع لم نقل بينته) للتناقض في الدعوى اذ لا قدم
 على الثراء فزار منه صحة والى منه صحة على صحة الدعوى (وان اقر البائع بذلك عند
 الغاضى طال البيع) ان طاب له ثرى ذلك لان الساقص لا يبيع صحة لاقر وثامه ثرى ان
 باعده على ذلك فتعقبات الاتفاقيات بينهما فاد شرط طلب المشتري قال رضى الله عنه وذكري
 لزبادات ان المشتري اذا صدق مدعيه ثم اقام اليه على اقرار البائع انه للمستهحق تقبل
 وفرقوا ان العبد في هذه المسئلة في يد المشتري وفي تلك المسئلة في يد غيره وهو المستحق وشرط
 لرجوع الثمن ان لا يكون لهبر سائلا لمشتري قال (ومن باع دارا له حل وادخلها لمشتري
 في بناء لم يضمن البائع) عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله آخر وكان
 يقول اولابض من البائع وهو قول محمد رحمه الله وهو من مسئلة عصب لعقار وسببته في القصب
 ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب

باب السلم

المعنى منه شروع بالكتاب وهو آية مدنية فقد قال بن عباس رضى الله عنهما شهد ان الله
 تعالى اهل الحلف المصداقون وانزل فيها اصول آية في كتابه وتلا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 قد انزلنا من الدين الى آل من من فاكتبوه الآية وبالسنة وهو ما روى انه عليه السلام من عن
 مع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم والقياس وان كان امانا واكثر كما عارو بيناه ووجه
 القياس انه بيع المعلوم المبيع هو المسمى له فيه قال (وهو جائز في المكايلا والموردات)
 لقوله عليه السلام من اسلم منكم فليس له في كبل معلوم وورن معلوم في ابل معلوم والمرد
 بالموردات غير لازم ولا يلام الا امان والمسلم لا بد ان يكون متناه لا يصح السلم
 في ما لم يزل يكون طلا وبل بعدد ما يتن مؤجل تحصيل المقصود المسمى فيجب
 لا مكان راحة في المود للمسلم ولا لارل صحيح لان الصحيح لا يحد في شغل او يبا المود
 ولا يمكن ذلك قال (وكذا في المردوات) لا يمكن صحتها ذكر الدرر واصفها واصفها
 لا بد منها الى مع سلمه في شرط صحة السلم وكذا في المردودات اي لا تفاوت كالطو
 واصل لان المردود لا يرد في المردود لو وصفه في المردودات اي لا تفاوت كالطو

والصغير والكبير به هو ما صلاح المس على هذا رالفوت بخلاف ابطيخو لرمال لا
 يتفاوت اتحاد تفاوتها وتفاوت الاتحاد في لما باله عرف امددي لمقارب وعن أي حذيفة
 لا يجوز في بعض الامامه لا يتفاوت اتحاد في لما باله ثم كايحزوا في هاهنا عدد لا يجوز كايلا
 وقال رفر رجه الله لا يجوز كايلا لانه عددي وليس عكيل وعنه آه لا يجوز عدد آيض لا تفاوت
 واما أن المقدار معرفة عرف باعددوة رة بالكيل واه اعمار معدود بالاصطلاح فيصير بمكيل
 باصطلاحهما وكذا في الفلوس عدد او قبل هذا عدد أي حذيفة وأبى يوسف رجه الله وعنه
 يجوز رجه الله لا يجوز لاهاتهما انهما ان اتميه في حقهما باصطلاحهما فيبطل باصطلاحهما
 ولا يجوز في سارة عدد كونه من قبل (ولا يجوز السلم في الحيوان) وقال اشعبي رجه الله يجوز
 لانه يصير معلوما بيان المس والسن والنوع والصفة والتفاوت بعدد شبيه فاشبه الثياب ولما
 أن عدد كرماد كربي في رجه تفاوت فاشي لما باله باعتبار المعاني لباطة فيغصى في المقارعة
 بخلاف الثياب لا هههه مع الابداء فلهما يتفاوت الثوبان في جعد على منوال واحد وقد صح أن
 النبي عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان وبدل فيه جميع اجناسه حتى انصافه قال (ولا
 في أطرافه كالرؤس ولا كارع) للتفاوت فيها ذ هو عدد متفاوت لا مقدرا له قال (ولا في
 الجلود عدد او لافي الخطب خزما وافي الرطبة حرز) لا تفاوت فيها لا ذ عرف ذلك بان يبيع له
 طول ما يشاء له الخزمة أنه شبر وذراع وحبذ يجوز داكل على وجه لا يتفاوت قال (ولا يجوز
 السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين مفقدي حين لعل حتى لو كان منقطعة عند
 المقدم وحودا عند لعل أو على العكس أو منقطعة ما بين ذلك لا يجوز) وقال اشعبي يجوز
 اذا كان موجودا وقت لعل لوجود القدرة على التسليم حال وجوده ولما قوله عليه السلام
 لا سلموا في الثمار حتى يبدوا صلاحها ولان القدرة على التسليم التحصيل فلا بد من استمرار
 الوجود في مدة الاحل لئلا يمكن من التحصيل (ولو انقطع مد لعل قرب السلم بالخير ان
 شاء فسخ السلم وان شاء تنظر وجوده) لان السلم قد صح وانجز الطارئ على شري
 الروال فصار كافي المبيع قبل القبض قال (ويجوز السلم في السلم المالمح وريامه لوما
 وصيرامه لوما) لانه معلوم لقدمه صرط لوصف مقدور التسليم اذ هو عيه
 منقطع (ولا يجوز السلم فيه عددا) لا تفاوت قال (ولا في السلم في السلم الطري
 لافي حينه وريامه لوما وصرامه لوما) لانه ينقطع في زمان الا اني لو كان في المالا قطع
 يجوز ماطاه او انما يجوز وريامه لوما عدد الماد كرماد عن أي حذيفة فوجه الله لا يجوز في سلم
 الكرمه هاهي اني قطع اعتبارا لما لم في الاهم بعدهه (ولا يري السلم في النعم عدد أي

حبيبه رحمه الله وقال د وصف من لا يحرم موصدا له (لما صدقه موصدا جارا) لا موصود
 موصوط الوصف وهذا من المثل ويجوز ان يقرر سهو رايو بحري وهو بالافضل بخلاف
 حكم الطيور لانه لا يمكن وصف موصع منه وانه مجهول. فتفاوت في قوة له طيور ثمه اوقي
 سمته وهو له على خلاف حصول اللفظ هذه اللفظ مفضية الى امدارة وفي شلوع العظم
 لا يجوز على لوجه الثاني وهو الاصح وان تصح من المثل منوع وكذا الاستقراء ضروري للتسليم
 فمثل اعدل من اقيمة ولان القيس بما ين فيه عرف مثل المقبوض به في وقتيه اما الوصف فلا
 يكفي به قال (ولا يجوز السليم لا مؤجلا) وقال الثاني بحرر حال الاطلاق لطيف ورنص في السليم
 واما قوله عليه السلام الى ابل مملو وديمار ويناو لا شرع رنصه فدهما الحاجة بالافاض
 ولا بد من الاجل اي قدر على التحصيل به فيسلم ولو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرتضى فيق
 على الثاني قل (ولا يجوز الا اجل معلوم) لما روينا ولان الجاهلية في مفضية الى المنازعة تكفي
 له والاجل اذاه فهو قيل لانه ايام وقيل اكثر من صف اليوم ولاول اصح (ولا يجوز السليم
 كماله رجب بل بينه ولا بد راع رجل بينه) معناه اذ لا يعرف مقدار له لانه يتأخر به السليم
 ويرجع صبيح فيؤدى في المسارة وقد مر من قبل ولا بد ان يكون كماله مما لا ينقبض ولا
 يسط كالنصاع مثلا فان كان مما ينكبس بالنكس في رجبيل والجراب لا يجوز لانه راع لا في قرر
 الماء نعال به كداروي عن ابي يوسف قال (ولا في طعام قرية ميناها) او نحوة فحله ميناها
 لانه قد يترتب به فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليه السلام حيث قال ارباب لو اذهب الله
 بقه على الامر مما جعل احدكم مال ابيه ولو كانت اسبة الى قرية ابيان الصفة فلا بأس به
 على ما قالوا كذا في شمراني بحاري رجب. احي فرعانه قال (ولا يصح السليم عند ابي حنيفة الا
 سبع شرا ثا جس معلوم) كقولنا حنطة او شبر (ونوع معلوم) كقولنا سقية او بحرية (وصفه
 معلوم) كقولنا جرد او ردي (ومقداره معلوم) كقولنا كذا كبل كمال معروف وكذا دارا
 (واجل معلوم) والاصل فيه ماروياء والفقه فيه ما بينا (ومعرفة مقدار رأس المال ذ كان يتعلق
 بعدد على مقدار له) كالمكيل والموزون والمعدود (واسبة الما كان لفي بوقيه فيه اذا كان له حمل
 ومؤنة) وقالوا لا يحتاج الى حبة رأس المال اذا كان معيارا لا يمكن التسليم وبسليمه في موضع
 المقصود اثنان مسئلة ان وهو ان لا يفي ان المقصود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار
 كاتب وله انهر به ابو حنيفة رايو لا يستبدل في الخس فلو لم يعلم قدره لا يدري في كم بقى
 اور به الا يقدر على تحصيل السليم فيه فيحتاج الى رأس المال لم هو في هذا العقد
 كالمحقق اشرعه مع المساق بخلاف ما اذا كان رأس المال بالان لفرع وصف به لا يتعلق

اعمد على ذلك من جهة اخرى. ثم قد يرد على من قال كل واحد منهما اول
 حقه بين يومين متداراً أحدهما اوله في مكان له قد يتغير لوجود احد الموضعين
 بالتسليم فيه ولا يلزم في مكان آخر. وقد يرد على من قال اول اوقات الامكان في الاول هو وصار
 كالمريض والمحب ولا ينفقه في التسليم غير واجب في حال ولا ينفقه بخلاف لقرص واحد
 والدائم في فاطمة فيه تفق في المدة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من
 البيان وصار كحجته في المدة وعن هذا قول من قل من المشايخ في الاختلاف به عنده بوجه
 الاختلاف كما في المدة وقيل على عكسه لان قيم المكان فصبه احد عندهما وعلى هذا اختلاف
 الثمن والاجرة والقيمة صورها في مادته وجعلها مع صبيب احد عما به حال وموئنه
 وقيل لا يشترط ذلك في الثمن والصحيح به بشرط اذا كان مؤجداً وهو خبر شمس الانام
 امر خفي وعندهما بين مكان له وروم كان تسليم له في المدة قال (وما لم يكن له حال وموئنه
 لا يجزى فيه) في بيان مكان لا به بالاجماع) لانه لا يختلف قيمته (ويؤيد في المكان الذي
 اتم فيه) قال رضي الله عنه وهو روي به طمع الصديق واليوعود كرى في الاجازات انه يوفيه في
 في مكان شانه وهو لا يبيع لان لا ما كن كاهسو ولا وجوب في الحال ولو عيناً كما قال لا يبيع
 لانه لا يبيع وقيل بغيره لانه يبيع في سوقه من الطريق ولو عيناً بصره ما نه حلى وانه يكتفي
 به لا مع ثبات طرأه كبقعه في مدة في ماد كقول (ولا يبيع اسم حتى يقبض رأس المال
 قبل ان يفارقه فيه) اما دكن من يفرده لانه يفرق عن دين دين وقدم في النبي عليه
 السلام عن الكافي بالكافي وان كان عيباً اعلان اسم احد احد في حال ما قبل اذا الاسلام والاختلاف
 بينان عن التعيين فلا بد من قبض احد امرين في بيعه في الاسم ولا يبيع لانه لا بد من تسليم
 رأس المال ليعتدب المسلم اليه ويؤيد في التسليم ولهذا قلنا لا يبيع السلم اذا كان فيه خبر
 اشترط اهما أولاً لانه لا يبيع منع تمام القبض كونه ما عاين لا يبيع قاضي حق الحكم وكذا
 لا يبيع فيه خيار لانه لا يبيع غير مضبوط بخلاف خيار بيع لا يبيع منع تمام القبض ولو اتم
 خياراً شرط قبل لا يفرق ورأس المال فانه حار خلافاً لوجهه نقد وقدم طهره (وجهه اشترط
 جهوه في قواهم اعلام رأس المال ونهجه في اعلام ماله فيه وأجبه له بان مكان لا يبيع
 والقدرة على تحصيله فان سلم أي درهم في كرخطة مائة منها دين على المسلم ليه ومائة نقد
 فاسلم في حصة الدين (الدين) فوات قبض (ويحرق في حصة النقد) لا يبيع ما عاين شرطه ولا يبيع
 نقد لان نقد ماد طارئ في موقع صحبه حار في الوقت قد رأس المال قبل الا يفرق في حصة الا
 يطل بالافترق لم ياتوا به لان ليس لا يبيع في بيعه الا ترى أنهم لو باعوا بدين ثم

صه فان لا دين لا يصل اليه في ماله لا يجوز له صرف في رأس مال مسلم والمسلم
 فيه قبل القبض) أما الاول فانه ابيه من غربت القبض لم يحق بالاعتداء أما الثاني لان المسلم
 فيه مبيع وانصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز (ولا يجوز الشريك والتولية في المسلم فيه) لانه
 صرف فيه (ون قابلا لم لم يكن به أن يشتري من المسلم اليه برأس المال شيئا حتى يقبضه
 به) بقوله عليه السلام لا يأخذ الا ما تورأس ما لم يأتى به ولا يأخذ منهم بالمبيع ولا
 يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان لا يبيع عبد في حق ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه
 مبيعاً للفرد وجعل رأس المال مبيعاً لانه دين مثله الا أنه لا يوجب قبضه في المحاس لانه ليس في
 حكمه لا بد من كل وجه وفيه خلاف فرجحاه الله بالحجة عليه ما ذكرناه قال (ومن أسلم في
 كره خطه فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كره واشترى المسلم قبضه فصار له بكن فصار
 وان أمره أن يقبضه به ثم يقبضه لنفسه فاكناه ثم اكناه لنفسه جاز) لانه جتمعت الصفقتان
 شرط الكيل فلا بد من الكيل لمرتين انتهى ابي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يحرق فيه
 ما كان وهو محمل الحديث على ما مر وان كان ما قاله بكن قبض المسلم فيه لاحق وانما
 عزه بانه يبيع لان العبد ليس بمبيع فهو محل عليه في حق حكم خاص وهو حرمه
 لانه لا بد من القبض على العبد وان كان قرضاً فامره قبض الكرجار لار
 امر من اذرة وط لداية بعد اذ لا ط لادارة كان مردوداً به من اذرة ط لداية كما لا يخفى
 لصفقتان دل (ومن أسلم في كره واشترى المسلم اليه في غرائه ورأس المسلم
 وقيل وهو نائب لم يكن قصداً) لان الامر بالكيل لم يصح لانه لم يصادف له لا لانه لا يملك
 في يدين دون العبد فصار له اسم ابيه من غير الغرائه منه وقد جعل له ان نفسه وما اوصار كالموكل
 عليه درهم دين ودفع اليه كرساهما ليدبون به لم صرفاً صا ولو كانت الحطة مشتركة والمسئلة
 لحد ط لادارة صا لان امر قد صح حيث صادف ما كره لانه من اذرة ط لداية من اذرة ط لداية
 بالطحس كان طحس في اسم المسلم اليه في شر كما يشترى اصحه الامر كذا اذا أمره أن
 يصبه في البحر في اسم من مال المسلم اليه في شراء من مال المشتري ويقرر النعم عليه
 ما دام وط لادارة بذلك الكيل في الشراء في الصحيح لانه يبيع في سكيل والقبض بالوقوف
 في غرائه لشرى ولو أمره في الشراء أن يكره في غرائه البائع ففعل لم صرفاً خالصاً لانه استعار
 غرائه ولم يقبضه فاعلان صير امره في يده ويكره ما يقع به اوصار كالموكل امره أن يكره به ويعرله في
 راحته من بيت البائع لان البيت غرضه في يده فمصرف المشتري فصار لوجه الدين ولعبد
 الغرير المشتري ان دأباً به صا ما اما اذ من فله صا الامر فيه وأما الدين فلا نصالة بملكه

أو ماشية ولا نه منفع حرسه و صطبا و كان لا يجوز بيعه لاني هو م لمؤدية لانه
لا يستفيع بها و الطلبيات محمول على الابد فقلعاهم عن الاضداد ولا يباح له بيعه لمؤدية لانه
التماول دون البيع قال (ولا يجوز بيع الخمر و الخمر) اقوله عليه السلام فيه ان الذي حرم
شربها حرم بيعها و اكل ثمنها و لا يبيع على ان ياكل في حشا و قد ذكرنا قال (و اهل الذمة في البياعات
كالمسلمين) اقوله عليه السلام في ذلك حديث فاعلمهم ان لهم ملام مسلمين و عا لهم ما على
المسلمين و لا لهم مكلفون يحتاجون كالمسلمين قال (لاني حرم و طهر بيع خاصة) فان عقدهم
على ان يحرك عقد المسلم على العاصي و عفا عنهم على تحرير كعقد المسلم على الشاة لانها اموال في
اعتقادهم و نحن امرنا ان تركهم و ما يتقدمون دل عليه قول عمر رضي الله عنه و لوهم بيعها
و خدوا العشر من اثمانها قال (ومن قال بغيره مع عبدك من و لان بالف درهم) على اني ضامن
لك خمسمائة من الثمن سوى لاف ففعل فهو انز و ياخذ لاف من المشتري و ينجس مائة من
الضامن و ان كان لم يقل من الثمن حار ابيع بالف درهم و لا تبي على الضمين) و اصله ان الزيادة
في الثمن و الثمن حائرة عندنا و قد نهى في باصل العقد خلافا لفر و الشافعي رحمه الله لانه تغيير
للعقد من وصفه مشروع اي وصفه مشروع و هو كونه عدلا أو حراما أو رايحاً أو قبيحاً لا يستفيد
المشتري مما يشبه ان راد في الثمن و هو يساوي المبيع و هو اوضح اشراطها على الاجتناب كبذل
الطالع ان كان من شرطها المقابلة تسمية و صورة و قد دل من الثمن و قد شرطها فصح و قد لم يقل
لم يوجد فلم يصح قال (ومن شترى جارية فلم يصفها حتى روجها و طناها الزوج قال كاح حائر)
لوجوده يجب الولاية و هو المال في الرقبة على الكمال و عليه مهر (و قد قبض) لان و طه الزوج
حصلت تسلط من جهة فصار فيه كملكه (و لم تأمدا و ايس قبض) و ايس ان يبيعها فاحصا
لانه يعيب حكمه و يعجز بالبيع بخلق في وجه الاستحسان في طهر في استبلاء على المحل
و به صير فاصولا كدلت الحكمي و اقر قال (ومن شترى عبد و عات و اعيد في يد البائع و قال
لبائع اليه به بعهده اياه فان كانت عينة مبرورة لم يبيع في دين البائع لانه يمكن يصل ابائهم
الى حقه دون بيع رديه طال في المشتري (و لم يد رايه هو بيع العبد و اوفى الثمن) لان
المشتري يهره و اهره و طهر على لونه يدي اقره و شعر لا يحقه و اذا عذر اهره و طهر
المشتري يهره اما صبي فيه كل من دما و د شترى اذاماته فله و المبيع لم يفسد بخلاف
ما دل عليه لان لا يفسد لم يفسد و ما يفسد لم يفسد و ما يفسد لم يفسد و ما يفسد لم يفسد
بيع هو ايسار فان كان المشتري يبيع و عات اهره و طهره و شترى اهره و طهره و شترى اهره و طهره
و شترى لا يحرم اهره و طهره و شترى اهره و طهره و شترى اهره و طهره و شترى اهره و طهره

(وقال أبو يوسف رحمه الله دافع الحاصر لثمن كاه لم يبيع لا نصيبه وكان منطوقها أدى
عن صاحبه) لأنه قضى دين غيره فبرأ أمره فلا يرجع عليه وهو أجنبي عن نصيب صاحبه فلا
يغضه ولهما أنه مضطرب فيه لأنه لا يمكنه الانتفاع بنصيبه لأبدا مع الثمن لأن البيع
صفقة واحدة وله حق الحبس ما تبقى شيء منه بالمضطر برجع كغير الرهن وإذا كان به أن يرجع
عليه كان له حق الحبس عنه أي أن يستوفي حقه كالوكيل بالشراء إذا قضى الثمن من مال غيره
قال (ومن اشترى مارية بالثمن مثقال ذهب وقضه فها هو الآن) لأنه إذا كان المشتري المما على
السواء فيجب من كل واحد منهما ما حقه مثقال ذهب لا روية ولا لو يتيه ولا لو اشترى مارية بالثمن
من الذهب والفضة فيجب من الذهب مثقال ومن الفضة دراهم ورنس لأنه إذا كان المشتري المما على
اليمين فيصرف إلى وزن المدهود في كل واحد منهما قال (ومن له على آخر عشرة دراهم حيا
دفعها زبوفادولا لم يافعها أو هلك فهو فصاء عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال
أبو يوسف رحمه الله بردمثل ربوفه ويرجع بدرهمه) لأن حقه في الوصف مسمى كعوفي
لا أصل ولا يمكن رعايته بالحبس ضمان الوصف لأنه لا قيمة له عند الحقة بحقه فوجب النصيب
إلى ما قلنا ولهما أنه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال حرقه به الاستيفاء
ولا يبقى حقه إلا في الجردة ولا يمكن تداركها بالحبس ضمان المأذون كذا وكذا بالحبس ضمان
الأصل لأنه لا يحال عليه ولا نظيره قال (وإذا ذبح طير في أرض رجل فهو لمن أخذها) وكذا إذا
باص فيها (وكذا إذا تكس فيها طير) لأنها مباح بيعت يده إليه ولا يصيد وإن كان يؤخذ به
حيرة واصيد لمن أخذها وكذا إلى من لا أصل الصيد ولذا يجب الجواز على المهرم بكسره أو
شبهه وصاحب الأرض لم يده أرضه لذلك فصار كمن يشبهه الحظف وكذا إذا دخل الصيد داره
أو وقع مأثر من البر أو لدرهم في نياه لم يكن له ما لم يده أو كان مستعد له بخلاف ما إذا عمل
العمل في أرضه لأنه عدم من أثره فملكه تيمم الأرض كاشجار البساتين وبه والشرع المجتمع في
أرضه بجزر إن الماء والله أعلم

(كتاب الصرف)

قال (الصرف هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس لثمن) معنى البيع به ل
التفصيل في بدليه من بدليته والصرف هو البيع ولزاده أولاته لا يطلب منه إلا الزادة
لا مع غيره والصرف هو لزاده كدفعه لحايل ومعه سميت لزيادة الدفعة صرفا قال
أبو باع فضة فضة أو ذهب بذهب لا يجوز لامتلاكه وإن حله في الجردة وأصابعه) أموره
عليه السلام لذهب بذهب لا يملك ولا يبرر يده والفضة لربا الحديث وقال عليه

اسلام جدها ورد فيها سواء قد ذكرناه في البيوع قال (ولا بد من قبض أو صبر قبل لا يبرأ)
 لما روينا قول عمر رضي الله عنه وإن استطرأ أن يبدل يته فلا يطرأ ولا لا بد من قبض
 أحدهما بالخرج العقد عن الكمال بما كان ثم لا بد من قبض الآخر تحقيقا للمساواة فلا ينفق
 إلا بالاول لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فوجب قبضهما سواء فإني عيان كلمة ووعأولا
 يتعيان كلمة صروب أو يتعين أحدهما ولا يتعين الآخر لا ملاق ماروينا ولا لأنه إن كان يتغير فيه
 شبهة عدم التعيين لكونه مما خلفه في شرط قبضه اعتبارا للجهة في الأول والمراد منه الافتراق
 بالابتن حتى لو ذهب عن المجلس عشرين معاني جهة واحدة أرقاما في المجلس أو أسمى عليهم
 لا يبطل الصرف لقول ابن عمر رضي الله عنه وإن وثب من سطح قبة معه ركبا للمعبر ما ذكرناه
 في قبض رأس مال السلم بخلاف خيار الهبة لأنه يبطل بالأعراض فيه (وإن باع الذهب بالفضة جاز
 التفاضل) لعدم المجانسة (ووجه القصاص) لقوله عليه السلام لا ذهب بالورق ربا لا هاهنا
 (فإن افتراق الصرف قبل قبض العرضين أو أحدهما بطل العقد) فوات الشرط وهو القبض
 وطحا لا يصح شرط اختيار فيه ولا لاجل لأن أحدهما لا يفي القبض من تعقبا بالثاني ففوت
 القبض المستحق إلا إذا سقط الخيار في المجلس فيعود إلى الجواز لا ارتفاعه قبل تقريره فيه
 خلاف رد وجه الله قال (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دينار بمائة
 دراهم ولم يقبض المئنة حتى أنشأ يراها أو قال بيع في الثوب فاسد) لأن القبض مستحق بالعقد
 حقا لله تعالى وفي نحو يرمه وانه وكان ينبغي أن يحكم العقد في الثوب كما نقل عن زفر رحمه الله لأن
 الدراهم لا تتغير في تصرف العقد أو مطلقا أو كما نقول الثمن في باب الصرف مبيع لأن المبيع
 لا بد له منه ولا في سوى الثمن فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الأولوية ببيع المبيع قبل
 القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه به أن يكون متعينا كما في السلم فيه (ويجوز بيع الذهب
 بالفضة بخارفة) لأن المساواة غير شرطية فيه وإن كان بشرط القبض في المجلس لما ذكرنا
 بخلاف بيعه بخارفة لمساوية من احتمال الزنا قال (ومن باع جارية قيمتها ألف منقال
 فضة وفي عنقه أطوق فضة قيمته ألف منقال باقى منقال فضة ونقد من الثمن ألف منقال ثم
 افتراقا فبطلت من الفضة) لأن قبض حصة الأطوق واجب في المجلس لكونه بدل صرف
 والظاهر منه الاتيان بالواجب (وكذلك لو اشتراه ما بالقي منقال ألف منقال
 وألف نقد فالنقد ثمن الأطوق) لأن الأجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والمباشرة على
 وجه الجواز وهو الظاهر منهما (وكذلك لو باع ما يحل عانة درهم ودينار خسون ودفع مر
 ثمن حين دار اليه م وكان المقبوض حصة نفسه ولم يبين ذلك لما يبرأ أو أكد أو قال خد

هذه خمسة من ثمنها) لأن لا تبين قدره كرهما لو احدث دلالة تعالى يخرج منهما للواو
 والمرحان والمراد أحدهما فيعمل عليه ظاهره (فإن لم يتفقا صاحبي انهما بطل العقد في
 الحلية) لأنه صرف فيهما (وكذا في البيع أن كان لا يتخلص الا ضرر) لأنه لا يمكن تسليمه بدون
 الضرر ولهذا لا يجوز إفراده بالبيع كالجذع في الشف (وإن كان يتخلص السبب غير ضرر جار
 البيع في البيع وبطل في الحلية) لأنه أمكن إفراده بالبيع فصار كالطوق والجار به وهذا إذ
 كانت لفظة المفردة أو بدعها فيه فإن كانت مثله أو أقل منه أو لا يدري لا يجوز البيع للاربا
 أو لاحتتماله وجهة الصحة من وجه وجهة الفساد من وجهين فنرجحت قال (ومن باع ماء وصفا
 ثم اقبل فلو قد قبض بعض ثمنه بطل البيع فيما لم يقبض وسمع فيما قبض وكان الماء مشتركا بينهما)
 لأنه صرف كله فصاح في ما وجد بشرطه و بطل فيما لم يوجد والفساد طاري لأنه يصح ثم بطل
 الافتراق لا يشيع (ولو استحق بعض الماء المشتري الجار إن شاء أخذ الباقي بحصته وإن
 شاء رده) لأن الشراكة عيب في الماء (ومن باع قطعة نقرة ثم استحق بعضها أخذ ما بقي بحصته
 ولا خيار له) لأنه لا يصير التبعيض قال (ومن باع درهمين ودينارا درهم ودينارين جار
 لبيع وجعل كل حنس منهما بخلافه) وقال برفروا الشافعي رحمه الله لا يجوز وعلى هذا الخلاف
 إذا باع كرشعير وكرشعيرة وكري حنطة وكري شعير لهما أن في الصرف إلى خلاف الجلس تعبير
 تصرفه لأنه قابل الجعلة بالجنبة ومن قصده لا يصح على الشيوع لاعتين التعيين والتعريف لا يجوز
 وإن كان فيه تصحيح التصرف كما إذا اشترى قابيا عشرة وثوبا عشرة ثم باعها مائة لا يجوز
 وإن أمكن صرف الرمح إلى الثوب وكذا إذا اشترى عبدا بالم درهم ثم باعه قبل نقد الثمن من
 البائع مع عبدا آخر بالم درهم مائة لا يجوز في المشتري بالم وإن أمكن تصحيحه بصرف الألف
 إليه وكذا إذا جمع بين عبده وعبده غيره وقال بهذا أحدهما لا يجوز وإن أمكن تصحيحه بصرفه
 إلى عبده وكذا إذا باع درهما وثوبا درهم وثوب وافرقت من غير قبض فقد العقد في الدرهمين
 ولا يصرف الدرهم إلى الثوب لما ذكرنا وإن المفاضلة لم تطلقه فتجوز بمقابلة الفرد بالفرد كما في
 مقابلة الجلس بالجلس والله طريق متعين تصحيحه فيعمل عليه تصحيحه بالتصرف وفيه تعبير
 وصفه لأصله لأنه يبقى وجبه الأصلي وهو ثوب المثل في الكل بمقابلة لكل وصار هذا كما إذا
 باع نصف عبدا مثله ثلثه وبين غيره بصرف إلى نصيبه تصحيحه بالتصرف بخلاف ما عدا من
 المسائل أمامه ثمة لوجه فلا يصير تولية في القلب بصرف الرمح كله إلى الثوب والطريق في
 المسئلة الثانية غير متعين لأنه يمكن صرف الزيادة على الألف إلى المشتري وفي الثالثة أضيق
 البيع إلى المذكور وهو ليس محل للبيع ولم عين ضده وفي الأخيرة انعقد العقد صحيحا والفساد

في حقه الجاهل وكلامه في الاستدلال قال (ومن اعاد عشرة درهما عشرة درهم وديار جا
 لبيع ويكون العشرة مثلها ولديار درهم) لا شرط لبيع في الدراهم المتماثل على
 ما روينا فالظاهر انه ارد به ذلك حتى درهم الديار ورواهما جديان ولا يعتبر التساوي فيهما
 (ولو نباعا فصفة بصفة او ذهبيا ذهبا واحدا هما اقل ومع أقلهما شيء آخر نباع قيمته باقى
 لصفة جاز لبيع من غير كراهية ون لم نباع مع الكراهية ون لم يكن له قيمة كالنراب لا يجوز
 البيع) لتعقق لما ذال بادة لا يذالها عوص فيكون ربا (ومن كان له على آخر عشرة
 دراهم قباهه الذي عابه لشرة دينار عشرة دراهم ودفع الديار ونقصا العشرة بالعشرة وهو
 جائز) ومعنى المشتة ان راع عشرة مطلقة ووجهه انه يجب بها العقد من يجب عليه ثبته
 بالقبض لما ذكرنا والدين ليس به ذمة لصفة فلا تقع المناصفة بنقص المبيع لعدم المجازاة فاذا
 نقصا يتضمن ذلك في اول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استبدال ابدل اصراف
 وفي الاضافة الى الدين تقع المناصفة بنفس المدعى ما يبيده وانفخ قد ثبت بطريق الاقضاء كما
 ذابناها الفائم بالمسوحه بانه ورفر رجحه الله سبحانه لا به لا يقول بالاقضاء وهذا اذا كان
 الدين سابقا فان كان لاحقا فكذلك في اصح روايتين لضمه فباح الاول والاضافة الى دين
 فائم وقت تحويل العقد في ذلك جوار قال ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غلط درهمين
 صحيحين ودرهم غلط) وانه مبرور بيت المال وبأخذ الحار ووجهه تحقق المساواة في الوزن
 وما عرى من سقوط اعتبار الجودة قال (واذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة ودا
 كان الغالب على النايير الذهب هي ذهب ووجهه ما من تحريم التفاضل ما عرى الجاهل حتى
 لا يجوز بيع النخالصة بها ولا بيع بعضها به من الامساوي بالوزن وكذا لا يجوز لاستقراضها الا
 دربا) لان التقود لا تتحول عن قليل عش عادة لا الا ان يطبع لامع لعش وقد يكون لعش خفيا كما
 في الردي منه فيلحق القليل بالرذالة والجيد والردي سواء (وان كان الغالب عليهما العش فليسا
 في حكم الدراهم والدين) اعتبارا لانه الب فان اشترى به اصة حالصة فهو على الوجود التي ذكرناها
 في حلية السيف (وان بيعت بجنسها منقضا لاجار صرفا للجس الى خلاف الجس) فهي في
 حكم شين بصفة وصفه ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين
 فاذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفرة لانه لا يتمر عنه الا بصره وقال رضي الله عنه
 ومشايعنا رجهم الله لم غتوا يجوز ذلك في لعدي و اعطارفة لانهم اعز الاموال في ديارنا ولو
 ابيع التفاضل فيه ينفتح باب الربا ثم ان كانت تروج بالوزن فالبيع ولا يستقر اصرافها بالوزن
 وان كانت تروج بالعدا وان كانت تروج بمافكل واحدها هو الان المعبر هو المتعادفهما

دالم يكن فيهما من ثم هي ماد مستروج يكون كمالا من مائة مبر ودا كانت لا تروج وهي
 امة تعين بالتعيين وذا كانت يتبعها اليه من دون اليه من كل يوف لا يتعاقى العقد بينهما
 بل تحسها ريو فان كان ابا نيم يوم في كل حق لرضائنه وبجته من الحيات ان كان لا يعلم
 عدم الرضا منه (واذا اشترى بها سلعة فكسدت وترك لها المعاملة بها بطل البيع عند أبي
 حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله عليه في جها يوم البيع وقال محمد رحمه الله في جها آخر
 متعامل الناس بها) لهما ان العقد قد صح الا انه عذر التسليم بالكم ادوا لا يوجب الفساد
 اذا اشترى بالطب فاقطع او نه راد في العقد وجبت القيمة لكن عند أبي يوسف رحمه الله وقت
 البيع لا يضمنه وعند محمد رحمه الله يوم لا غطاع لانه اوان لا تنقل الى القيمة ولا ي
 حنيفة رحمه الله ان الثمن بهالك بالكم اذ لان التمنية بالاصطلاح وما بقي فيبقى يعاب لان
 في بطل واذا طل البيع يجب رد لمبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا كافي البيع الفاسد قال (ويحوز
 ابيع بالفلس) لانه من معلوم ان كانت باقية جارية مع ما وان لم تنسب لهما امان بالاصطلاح
 وان كانت كسدة لم يجر البيع ما احتج به الا ما سلع ولا بد من تعينها (واذا باع بالفلس بالاقعة
 ثم كسدت طل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله - لا فالحما) وهو طير لاختلاف الذي يباع (ولو
 شتر من فلسا فذمة فكسدت عند أبي حنيفة رحمه الله يجب عليه مناه) لانه اعادة وموجبه
 رد العين معني واثنية فضل فيه والمرض لا يخص به وعندهما نحب قيمتها لانه لما طل
 وصف التمنية تعدد رد ها كقبض فيجب رد قيمتها كما في السفر من مثلبا فانقطع لكن عند أبي
 يوسف رحمه الله يوم الفحص وعند محمد رحمه الله يوم الكساد على ممر من قبل واصل لاختلاف
 ومن عصب مثلبا فانقطع وقول محمد رحمه الله اطرا لاجانبين وقول أبي يوسف رحمه الله أيسر
 قال (ومن اشترى شيئا بنصف درهم وفلس جاره عليه ما يباع بنصف درهم من الفلس وكذا
 اذا قل بدائق فلس او قيراط فلس جاره) وقال رحمه الله لا يجوز في جميع ذلك لانه اشترى
 بالفلس وانها قدر بالمد لا بالدائق ونصف الدرهم ولا بد من بيان عدد ها ونحن نقول ما يباع
 بالدائق ونصف الدرهم من الفلس معلوم عند الناس والكلام به فاعني عن بيان العدد ولو قال
 درهم فلس او بدرهمي فلس فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله لان ما يباع بالدرهم من الفلس
 معلوم وهو المراد لا وزن الدرهم من الفلس وعن محمد رحمه الله لا يجوز بالدرهم ويجوز في ادون الدرهم
 لان في اعادة المبيعة بالفلس فيما دون الدرهم فصار معلوما بحكم العادة ولا كذلك الدرهم قالو
 رقول أبي يوسف رحمه الله أصبح لاسيما في ديارنا قال (ومن أعطى صبر في ادون درهم او قال أعطني
 نصفه بالفلسا ونصفه نصفه الا حبة حار البيع في الفلس وطل في ما بقي عندهما) لان بيع

في المدة في خطر كذا - سر لولوس له - قبل ذلك يرى ان لا ينحصر في ذلك سقاطه كافي للدين
 الموجب قال (و قد أحصره وسماه في مكان يتدرامكفوله وبخاصة في مثل ان يكون في
 مصر يرى الكفيل من الكفاية لانه أتى على امره وحصل له صودته وهذا لا مما ترمي التمسيم
 لأمرة (و قد كفل على ر سامة في مجلس القاضي و سامة في السوق رى) لمحصل المقصود
 وقيل في رما بما لا يران الظاهر المعارفة على الامتناع لا على الاحصار فكان التمسيم فيه قيد
 وان سامة في رية لم يران لانه لا يقدر على الخاصية فيها فلم يحصل المقصود وكذا دال سامة في
 سواد لهدم قاض بفعل الحكم فيه ولو سلم في مصر آخر - بر امر لذي كفل فيه يرى عند أي حبيفة
 رحمه الله للتدرة على الخاصية فيه وعند هذا لا يران لانه قد تكون شهرة في ما عينه ولو سلمه في
 السجن وقد سامة غير الطاب لا يران لانه لا يقدر على الخاصية فيه قال (و دامت المكفول به
 رى الكفيل بالفس من الكفاية) لا يحصر عن احضاره ولا ينفذ الحضور عن الاصل
 فيسقط لاحصار عن الكفيل وكذا دامت الكفيل لانه لم يبق قادر على التمسيم المكفول
 بنفسه وماله لا يصح لابقاء هذا لو - بخلاف الكفيل بالمال ولو دامت المكفول به فلا رضى
 ان يطالب الكفيل فان لم يكن المورث لقيامه مقام الميت قال (ومن كفل بنفس آخر ولم يقل د
 دفعت اليه ما تارى وقد فقه له وهو يرى) لا هو حجب التصرف و ثبت لدون التمسيم من عليه
 ولا يشترط قبول الطالب التسليم كافي فضاء لدين ولو سلم المكفول به نفسه من كفاية صحيح
 لانه مطالب بخصومة فكار له ولاية لدفع وكذا اد سامة اليه وكفل الكفيل ورسوله
 لقيامه مقامه قال (فان تكفل بنفسه في نه ولم يوف به في وقت كذا فهو ضامن لم عليه
 وهو الف فلم يحضره في ذلك الوقت لزمه ضمان المال لان الكفاية بالمال موافقة شرط عدم
 موافقة وهذا التعليق صحيح فاد اوجدا شرط لزمه المال (ولا يران عن الكفاية بالفس) لان
 وجوب المال عليه بالكفاية لا ينافي الكفاية بنفسه - وكل واحد منهما هو اللزوم قال النافعي
 لا يصح هذه الكفاية لانه تعليق بسبب وجوب المال بالخطر فاشبهه ببيع ولدا به يشبه البيع
 ويشبه المذموم حيث نه التزم وقاما لا يصح تعليق بطاق شرط كجوب لزوم ونحوه ويصح
 شرط من عارف عملا بالشبهين والتعلق بعدم الموافقة من عارف (ومن كفل بنفس رى وقال
 ان لم يوف به غدا فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال) لتحقق الشرط وهو عدم
 الموافقة قال (ومن ادعى على آخر مائة دينار ينها أولم يبيها حتى تكفل بنفسه رى على نه ولم
 يوف به غدا فعليه مائة فلم يراف به غدا فعليه المائة عند أي حبيفة وأبي يوسف رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله ان لم يبيها حتى تكفل به رى ثم ادعى غدا لم يثبت أي دعواه) لانه عاق

ما الا مطلقا بحدار لا يرى به غير به الى ما عليه ولا تصح الاستصحاب على هذا الوجه وان بها ولا
 لم يصح الدعوى من غير ان لا يجب احضار النفس وان لم يجب لا تصح الكفالة النفس ولا
 وتصح بالمال لانه شاء عليه بخلاف ما اذا بين وانها ان المال ذكر معروف فيصرف الى ما عليه
 والعادة جرت بالاجال في الدعوى قد صح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التحق البيان باصل
 الدعوى فتبين صحة الكفالة لا ترى فيترتب عليها لثانية قال (ولا يجوز لكفالة بالنفس في الحدود
 والقصاص عند أبي حنيفة رحمه الله) معناه لا يصح عليها عنده وقال لا يجوز في حد القذف لان فيه
 حق العبد وفي القصاص لانه خاص حق العبد فيبقى مما لا يثنى كافي التعرير بخلاف الحدود
 الخاصة لله تعالى ولان حنيفة رحمه الله قرله عليه السلام لا كفالة في حد من غير فصل ولان معنى
 الكل على الدرر فلا يجب فيها الاستيناق بخلاف ما في الحقوق لانها لا تدرى الشبهات فيبقى ما
 الاستيناق كافي التعرير (ولو سمعت قد به يصح بالاجماع) لانه يمكن ترتيب موجبه عليه
 لان تسليم النفس فيها واجب فيطالب به المكفل وينتج في الضم قال (ولا يجب فيها حتى يشهد
 شاهدان مستوران أو شاهد عدل يعرفه القاضي) لان الحبس لشبهة ههنا والشبهة تمت
 ما حد شطري الشهادة اما العدد أو العدد بخلاف الحبس في باب الاموال لانه أقصى عقوبة فيه
 فلا يثبت الا بجملة كالمه واذ ذكر في كتاب أدب القاضي ان على قواه ما لا يصح في الحدود
 والقصاص بشهادة لواحد والحصول لا يثنى بالكفالة قال (والرهن والكفالة جائزان في
 الخراج) لانه دين مطالب به يمكن الاستيفاء ويمكن ترتيب موجب العقد عليه فيها قال (ومن
 أخذ من رجل كفا لا ينفقه - ثم ذهب فأخذ منه كفلا آخره ما كفلا ان) لان موجب الزام
 المطالبة وهي متعددة والمقصود التوثيق وبالثانية يردد لتوثيق ولا يثنى في ان (واما الكفالة بالمال
 فمعاثرة له لوما كان المكفول به أو مجهول لا اذا كان دينه أصح مما مثل ان يقول تكفلت بها الف أو
 عا لك عليه أو بما يدرك من هذا ليعلم) لان معنى الكفالة على التوسع وتعمل فيها الجهة القوية على
 الكفالة بالدرل اجماع وكفى به حجة وضار كما ذكرنا - حذفت الكفالة وان احتملت
 السراية والاقتصار وشرط أن يكون دينه صحيحا ومراعاة أن لا يكون بدل الكتابة - يأتينا
 في موضع - ان شاء الله قال (والمكفول له خيار ان شاء طالب لدى الذي عليه لاصل وان شاء
 طالب كفله) لان الكفالة قسم لذمة الى الذمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام الاول لا البراءة عنه
 الا اذا شرط فيه البراءة ومجيب ذمة دعوى اعتبار بمعنى كان الحوالة شرطا ان لا يبرأها
 لمجمل تكون كفالة (ولو طالب أحدهما ان يطالب لا يحرمه ان يطالب بهما) لان منه صاه الصم
 بخلاف المال اذا احدثت منه بين أحد عاصي لان خياره أحدهما يصح للمالك منه ولا

يمكنه ان يثبت من ثلثي ما لمطالبة بالكفاية لا يصح - ما يوضح الفرقان (و يجوز
 تطبيق الكفاية بالشروط) مثل ان يقول صابعت فلانا فعلى او ما ذاب ثعلبه فعلى او ما عصب
 وعلى والاصول فيه قوة تعاقب ومن حابه حل عبروا اى رعيهم والاجماع منعقد على صحة ضمان
 لذلك ثم لا يصل اليه يصح تعليقها بشرط ملائم لمثل ان يكون شرط الوجوب الملقى كقوله
 اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم يدا وهو مكفول عنه او اذا عذر
 الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن البلد وما ذكر من اشروط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح
 التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت لريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما اَجْلا لا
 انه تصح الكفاية ويجب المال حالا لان الكفاية لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط
 المساعدة كالطلاق والعتاق (فان قال تكفلت بمائت عليه فقامت بيته بالف عليه ضمانه الكفيل)
 لان الثابت بالبيعة كانت معاينة فينتهي ما عليه ويصح ان يضمنه (وان لم يضمن لبيته فاقول
 قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يترتب به لانه مكره بزيادة) فان اعترف المكفول عنه باكثر من
 من ذلك لم يصدق على كفايته (لانه اقرار على العبد ولا يلايه عليه) (ويصدق في حق نفسه) لولا بئنه
 عليها قال (وتجوز الكفاية بامر المكفول عنه وبغير امره) لاطلاق ما روينا ولا به ان تمام المطالبة
 وهو تصرف في حق نفسه وبه مع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بثبوت الرجوع اذ هو عند
 امره وقد رضى به (فان كفول بامر رجوع ما أدى عليه) لا يضمنه بامره (وان قل بغير
 امره لم يرجع بما يؤدبه) لانه متبرع بادائه وقوله رجوع ما أدى معناه اذا أدى ما ضمنه اما اذا
 أدى خلافه رجوع مما ضمن لانه ان الدين بالاداء يدل من نية الطالب كما داملكه بالهبة او بالارث
 وكما داملكه لهته بالبيع بعد ذكرنا في المحو لغير خلاف المأمور بخصاء الدين حيث رجوع عما
 أدى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالاداء بخلاف ما داملك الكفيل الطالب عن الاثبات
 على ضمانه لانه اسقاط فصار كما اذا برأ الكفيل قال (وليس لا كفيل ان يطالب المكفول عنه
 بالمسأل قبل ان يؤدي عنه) لانه لا يمكنه قبل الاداء بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الاداء
 لانه اعتقد ببنه ما مبادلة حكمية قال (فان لو لم بالمسأل كان له ان يلزمه بكفول عنه حتى يحصل
 به وكذا اذا حبس كان له ان يحبسه لانه ملحقه بالحق من هبة فقام له به) (و اذا برأ الطالب
 المكفول عنه او استوفى منه براءة الكفيل) لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل لان الدين
 عليه في الصحيح (وان برأ الكفيل لم يبرأ الاصيل عنه) لا يبيع ولان عليه لمطالبة بقاء
 الدين على الاصيل. ونه جائز (وكذا اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو تائب عن الكفيل ولو اخرج
 عن الكفيل لم يكن أبرأ على لذى عليه الاصل) لان لنا خيرا براءة موقتة بغير ابراء المؤبد

خبر من مدعي الكفيل عن المدينين في شهره وبأجل عن الاصل لانه لا حق به لا لدين
 حال وجود الكفيل فصار لا ينال منه ما هو عليه من خلافه قال (فان صاحب الكفيل رب المال عن
 لا يثبت على حصة المدينين ان كان له روى عليه الاصل) لانه اضاف الصلح الى لا يثبت لدين
 وهي الى لا يثبت في ركن من ركنيها لانه سقاط وراية توجب راية الكفيل ثم برأه جماعة عن
 حصة المدينين كقوله يرجع الكفيل الى الاصل بحكمه فانه ان كانت الكفيلة باصرة بخلاف ما اذا
 صالح عديس حولا فمما يده حكمه فمما يده فمما يرجع بحكمه مع الاصل ولو كان صالحه عما استوجب
 الكفيل لا يبرأ الاصل الا بهد البراءة الكفيل عن المطالبة قال (ومن قال الكفيل ضمن به ما لا قد
 رتب من مال يرجع الكفيل على المكفول عنه) معناه ما ضمن له ما هو لال البراءة التي
 فاعلم المصنفون ههنا على المطالب لا تكون الا بالبقاء ويكون ههنا اقرار بالاداء فيرجع
 دون ذلك اقرارا يرجع الكفيل على المكفول عنه) لانه براءة لا تنهى الى غيره وذلك بالاستقضاء
 ثم كن قريش لا يقره ولو رتب قال محمد هو مثل الثاني لانه يحتمل لبراءة بالاداء اليه
 ولا يروى في ادلاي يرجع الكفيل بالثبوت وقال ابو يوسف رحمه الله هو مثل الاول لانه
 اقرار براءة فاعلم المصنفون بانه لا يقره دون لبراءة في جميع ما ذكرنا اذا كان المطالب
 يرجع في امانه لانه لا هو محتمل قال (ولا يجوز تعلق لبراءة من الكفيل بقاء شرط) لم
 يثبت من غير اقرار وان كان رتب وروى انه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في
 صحيح لانه لا يثبت كانه لا يبرأ الا ببراءة عن الكفيل بالرد بخلاف ابراء
 الكفيل لا يبرأ من الكفيل لان صحيح الكفيلة كالحذود وانقصاص) معناه
 ان لا يفسد من عليه كالحذود لانه يبرأ بحكمه عليه وهذا لان العقوبة لا تجري فيها لثبوت
 كونه من المدينين فمن حارب المدينين كما انهم لا يبرأون (وان تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح)
 في ركن من ركنيها وهو ان الكفيل بالاعيان المضمونة وان كانت تصح عندنا خلافا
 في كونه من ركنيها فانه موهوم فانه كالمسعى به فاسد والمقبوض على سوم الشراء
 لانه لا يبرأ من مضمونه كانه مبيع لم يرد ولا ما كان امانة كالوديعة والمستعار
 في آخره لانه مضمون وشركه وكامل تسليم المبيع قبل انقص او تسليم الرهن بعد
 انقص الرهن في سلمه في آخره لانه ابرم ولا واجبا (ومن استأجر دابة
 في ركن من ركنيها فانه صحيح كقوله بائع) لانه ما حرم عنه (وان كانت غير عينها اجازت
 كقوله في ركن من ركنيها فانه صحيح كقوله بائع) وكذا من استأجر دابة
 في ركن من ركنيها فانه صحيح كقوله بائع) ولا يصح الكفيل لا في قول المكفول به في المحاس

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى وأوصف حرمته
 كماله في الجارة والخلاف في الكفيل والفسخ والمحل جميعاً ما تصرف
 وهذا وجه هذه الرواية عنه ووجه اتوفاك ما ذكره في تفصيله في كالح وهو
 التمسك به وتعليل المطالبة منه فيقوم ما جعلا من وجود شرطه لا توفاك على ما روي
 قال (لا في مسئلة واحدة وهي أن يقول المريض لو أنه تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع
 عيبة العرمان جارية) لأن ذنب وصية في الحقيقة وهذا نصح وروى سم الكفول هو
 نصح إذا كان له مال أو قال أنه قائم مقام الطالب لحاجته إليه فله رد وجه مع الطالب فصار
 كما إذا حضر نفسه وإنما يصح من ذلك ما لا يشترط لقبول لا يبرره المحقق دون مساومة
 ظاهر في هذه الحجة فصار كلامه كالكاح ولو قال مريض من لا حتى خلافه أيجزى
 (وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فكفل عنه رجل يعرفه لم يصح من أبي حنيفة وروى
 نصح) لأنه كفل الدين لا له وحسب الحق العاقل وموجباً له في حق أكل
 إلا أنه لو تبرع به إنسان يصح وكذا يبيح ذلك من قبل أو من بعده قبل أو بعده لأن
 الدين هو الفعلي حقيقة وطراً وصفت الوجوب الكفيل في الحكم بل لا يملكه في ذلك
 عجز نفسه ويحذفه ففان عاقبه لا سيما في سقط حرمته ولا يبرع إلا بمقتضى ما يبرر
 به كقيل أوله مال فحذفه أو الأفضاء إلى الأديان قال (ومن كفل عن رجل أمه عليه أمره
 بقضاء الألف قبل أن يعطيه صاحب المال فليس به أن يرجع وهما لا يمتنع في حق
 على احتمال قضاء الدين فلا يجوز المطالبة بما في يده لا احتمال من أجل رده وروى
 في الساعي ولا يملكه بالقبض على ما نذكر بخلاف ما إذا كان الدفع على غيره لا
 فمخض أما في يده (وإن رجع الكفيل به وهو له لا يبرع في) لأنه ما كان له من أمه
 قضى الدين قطاهر وكذا إذا قضى المطلوب بنفسه ونسبته في لاسه وروى في
 المكفول عنه مثل ما وجب طالب على أنه أحرم المطالبة به في وقت رده وروى
 المؤجل وله أن يبرأ الكفيل المطلوب قبل أن يبرع فله رد وجهه لا في وجهه
 خبث نيته فلا يعمل مع أمته فيما لا يبرع وقد روي في البوع (وإذا كان الكفيل
 وقبضه الكفيل فباعها أو رجع به فالرجع في الحكم) ما يبرع المكفول (وإذا كان
 برده على الذي قضاها الكفيل ولا يبرع عليه في الحكم) وهو عند أبي حنيفة في رده
 الصغير وقال أبو يوسف ومحمد ورجحهما الله تعالى ولا رده على من يبرع به
 أنه يتصدق به لما أده رجع في ملكه على لوجه يدي يبرع به على من يبرع به

ماله سئل من لا يتردد دما بخصيه نفسه ولا يرضى به على عيب نقصاء الكفيل فاد
نقصاء نفسه لم يكن راضيا هو عد الخبث يعمل في ما يشاء ويكون سببه التصديق في روايه ويرده
عليه في روايه لان الخبث لظنه وهذا أصح اليك استجاب لاجل ان الحق له قال (ومن كفيل
عن رجل بالغ عليه امره وامره الا سئل أن يبيع عليه حرير ففعل بالشراء للكفيل والرجح
لذي ربحه البائع فهو عليه) ومعه الامر ببيع اعيته مثل أن يستقرض من ثاخر عشرة فيتأبى
عليه ويبيع منه ثوبا يداوى عشرة بخمسة عشر مثلا رغبه في بيل لزيادة لبيعه المستقرض
عشرة وينتقل عليه حقه يسمى بالمداويه من الاعراض عن الدين الى العين هو مكروه لمافيه
من الاعراض عن مرة الاقراض مطاوعة المذموم البخل ثم قيل هذا ضمان لما يحسب المشترى
الطرا الى قوله على وموافقا لادوايس توكيل وقيل هو توكيل فاسد لان الطر رعيته ويركد
التمن غير معلوم طهالة ما راد على الدين وكيفما كان فاشترى الله شئ وهو الكفيل والرجح
أي لزيادة عليه لانه لعاقه قال (ومن كفيل عن رجل ما داب به عليه أو بما قصى له عليه فعاب
المكفول عنه فاقام المدعى البيعة على الكفيل بان له على المكفول عنه ألف درهم لم يملك بيته)
لان المكفول به مال مفضى به وهو في لفظه انقصاء طاهر وكذا في لاري لان معنى ذاب
انقرض وهو بالنقصاء أو مال مفضى به وهو ما من أريد به المتألف كقوله أطبل الله نقلا
والدعوى مطلقة عن ذلك ولا تصح (ومن أقام لبيته أن له على فلان كذا وان هذا كفيل عنه
أمره فابى بفضي به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امره بفضي على الكفيل
خاصة) واعلم ان قيل لان المكفول به مال مطابق بحلاف ما تنصام وعلمتكم بالامر
وعدمه لانها باعتبار ان لان الكفالة بغير امره بفضي به امر بغير امر بغير امر بغير
وانتهاء بدعواه أحدهما لا يفضي له بالآخر ونحو دافعي بها بالامر ثبت أمره وهو ينتضم من
لاقرار المال ويصير مقصبا عليه والكفالة بغير أمره لان من جابه لانه تعتمد مدسحتها قيام
الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بغير امره بغير الكفيل بما أدى على الآخر وقال
رفر لا يرجع لانه لما أنكر فمد طم في رعيه فلا يطم غير موثوق بقول صار مكذبا بشر عاقب طم مازعمه
قال (ومن باع دارا وكفل رجل عنه بالدرك فهو تسليم) لان الكفالة لو كانت مشروطة في لبيع
فما لم يقبل له ثم بالدعوى يحق في نقض ما تم من جهته ون لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها أحكام
البيع وترغيب المشتري فيه فلا يرغب فيه دون الكفالة بل مبررة لاقرار بملك البائع قال (ولو
شاهدو غتم ولم كفيل لم يكن تسيما او رعي دعواه) لان الشهادة لا تكون مشروطة في البيع
ولا هي باقرار بالملك لان لبيع مرة بوحده من المالك وتارة من غيره واعلم كتب الشهادة

يحيط لحادثه بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في أصله باع وهو بملكه أو بملكه أو بملكه أو بملكه
 كتب شهر ذلك فهو تسليم الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين
 (وهو صل في الضمان) (من اع لرجل أو من له ثمن أو مضارب من ثمن متاع لرب المال
 فالضمان مطلق) لان الكفاية التزام المظلمة وهي اليهم افيصير كل واحد منهما صاعدا انفسه
 ولان المال امانة في ايديهما والضرر يغير حكم الشرع فيرد عليه كاشترطه على المردع والمستعير
 (وكذا راجلان باعا عبدا مائة واحدة وضمن أحدهما صاحبه حصته من الثمن) لانه لو صح
 الضمان مع الشركة بصيرضام نفسه ولو صح في صيب صاحبه خاصة يؤدي الى قسمة الدين
 قبل قبضه ولا يجوز ذلك بخلاف اذا باعا صنفين لانه لا شركة الا ترى ان قام بشري ان يقبل
 صيب أحدهما ويقبض اذا فقد من حصته وان قبل الكل قال (ومن ضمن من آخر واحد
 روائبه وقسمته وهو جار) اما الحراج فعدد كرامه وهو يخالف لزكاة لانها مجرد عمل ولهذا
 لا تؤدي بمذمومة من تركه الا بوضعية واما التوثيق فالأرباب ما يكون بحق ككبرى النهر
 لمشتري أو آخر الحارس والموظف لتجهيز الجيش ورواها الاسارى وغيرها جارت الكفالة فيها على
 لا اتفاق وان أربابهم ليس بحق كالحجبات في رمايا فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله ومن
 قيل الى اصحة لا امام على الردوى وما لقسمه فقد قيل هي لثواب بعينها أو حصته منها
 والرواية نارية في هي لثابتة الموطقة لراثة والمراد بالتواضع ما يشوبه غير راتب والحكم ما بيناه
 (ومن قال لا تخرك على مائة شهر وقال لمقرله هي حانة القول قول المدعى ومن قال صحت لك
 عن فلان مائة الى شهر وقال لمقرله هي حانة القول قول الصامن) ووجه الفرق ان المقرأقر
 بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو تاجر المظالم الى أجل وفي الكفالة ما أقر بالدين لانه لا دين عليه
 في الصحيح اما أقر بمجرد المظالم بعد شهر ولان الاجل في الدين عارض حتى لا يثبت الا
 شرط فكان القول قول من أنكر الشرط كافي لجار ما لا أجل في الكفالة ووع منها حتى يثبت
 من غير شرط بان كان مؤجلا على الاصيل والشافعي رحمه الله خلق اتاني بالاول وأبو يوسف
 رحمه الله فيما يرى عنه الحق لاول بالثاني والفرق قد أوضحناه قال (ومن اشترى جارية
 وكفل له رجل بالدرك فاستحققت لم يأخذ الكفيل حتى يفضى له بالثمن على البائع) لان مجرد
 الاستحقاق لا ينفص البيع على ظاهر الرواية ما لم يفض له بالثمن على البائع فلم يجب له على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضاء بالحري لان البيع يبطل من عدم الأهلية
 ورجع على البائع والكفيل وعن أي نوع من الله ما يبطل البيع الاستحقاق فعلى قياس
 قوله يرجع بمجرد الاستحقاق وموضعه أوائل لريادات في ترتيب الاصل (ومن اشترى عبدا

فصنعت رجل باعهده فالصداق على (لا رده بقدره متبعية ودفع على ائتمارهم وهو
ملك اتيه فلا يصح ضمانه وقد اتفق على العقد وعلى الدرك وعلى خياره وكل ذلك
وجهه فمعدرا العمل بها خلاف الدرك لانه استعمال في ضمان الاستعانة عرفا ولو ضمن
خلاص لا يصح عند أي حبيفة لانه عبارة عن تحايض المبيع ولا يلزمه الاستعانة وهو غير قادر
عليه وعدهما هو بركة الدرك وهو سليم لمبيع أو قيمته فصيح

(باب كفالة الرجولين)

(واذا كان لدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما اذا اشترى عبدا بالثمن درهم
وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما أدى أحدهما لم يرجع على شريكه حتى يرد ما يؤديه
على النصف ويرجع الزيادة) لأن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه في النصف لا آخر
كفيل ولا ما راض به ما عليه بحق لانه يرجع الكفالة لأن الأول دين ولثاني مطالبته ثم هو
راجع لأول فيتبع عن الأول وفي الزيادة لا ما راض به يقع عن الكفيل ولا به ولو وقع في النصف عن
صاحبه فبرجع عليه فله صاحبه ن رجوع لأن دنايته كادته فؤدى إلى الدور (وذكر كفيل
رجلان عن رجل عال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل ثمن أحدهما يرجع
على صاحبه نصفه فلا كل أو كذا) ومعنى المسئلة في الصحيح أن تكون الكفالة بالكل عن
الاصيل والكل عن الشريطين والمطالبة متعددة فتجتمع الكفالتان على ما مر وموجبها اثر
المطالبة فصح الكفالة عن الكفيل كما صح الكفالة عن الاصيل وكما صح الحوتمن المختار
عليه وادعى هذا فما أداه أحدهما أو مع شائعهما دل كل كفالة ولا يرجع ليهض على
البعض بخلاف ما تقدم فبرجع على شريكه بنصفه ولا يؤدي الدور لأن قضيه لا سنوا وقد
حصل رجوع أحدهما نصف ما أدى ولا ينقص رجوع الآخر عليه بخلاف ما تقدم ثم
يرجعان على الاصيل لانهما أدبا عنه أحدهما بنصفه ولا خربا ليه (وان شاعرجع ما جميع
على المكفول عنه) لانه كفيل بجميع المال عنه امره ول (وذكر أن المال أحدهما أخذ
لا آخر الخرج) لأن برء الكفيل لا يوجب برء الاصيل وفيه المال كله على الاصيل
والآخر كفيل عنه بأكمله على ما بيناه واهدا أحدهما بهول (واذا اتفق المفاوضان فلا يحتاج
الدور أن يأخذوا بهما اشأوا بهما يرجع لدين) لأن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه على
ما عرف في الشركة (ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف) لما مر
من الوجهين في كفالة الرجولين قال (واذا كوتب العبدان كدابة واحدة وكل واحد منهما كفيل
عن صاحبه وكل ثمن أحدهما رجوع على صاحبه نصفه) وجهه أن هذا العقد جائز

سحب او طرقتة ويجعل كل واحد منهما مالاً في حق وجوب الام عليه ويكون عنه
معلقاً انه ويجعل كفيلاً لا يفي في صاحبه وسدد كرم في المكاتب ان شاء الله تعالى واذا
عرف ذلك فما اداه احدهما رجع نصفه على صاحبه لاستوائهما ولو رجع الكل
لا تحقق المساواة قال (ولو لم يثبت ان يأتى اعنى لمولى احدهما حاز العتق) لمصادفته ملكه
ويرى عن النصف لانه ما رضى بالرم المال الا ليكون المال وسبباً الى العتق وما بقي وسبباً
في سقط ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مائة ابل برفقته ما واعد جعل على كل
واحد منهما احبباً لا تصح بيع الضمان واد جاء له في استعنى عنه فانه يرمق بالابريقتهما
فهذا يتنصف والمولى ان يأخذ حصه لدى لم يفتق ايها شاء الماتق بالكفاة وصاحبه الاصاله
فان اخذ الذي اعنى رجع على صاحبه عي يؤدي لانه مؤد عنه بامرهم وان اخذ الآخر لم يرجع
على الماتق بشئ لانه أدى عن نفسه والله اعلم

باب كفالة العبد وعنه

(ومن ضمن من عبده ما لا يحب عليه حتى يفتق ولم يسم حالاً ولا غيره وهو حن لان المال حال
عليه لوجود السب وقبول الذمة لا به لا يطالب به امره دجج ما يده لانه المولى ولم يرض
تعلقه به في الحال والكفيل غير معسر وصار كاد كفل عر عات او مطلق بخلاف الدين المؤجل
لانه متأخر عن خرم اد أدى رجع على العبد والعنق لان اصاب لا يرجع عليه الا بعد العتق
وكذا الكفيل اقامة مقامه (ومن ادعى على عبده ما لا وكفل به رجل بنفسه فمات العبد يرى
الكفيل) لبرائة الاصيل كما اذا كان المكفول عنه بنفسه حراً قال (فان ادعى رقبته ابيده كفل به
رجل فمات العبد فاقام المدعى اليه نه كان له ضمن الكفيل فجنه) لان على المولى رد ما على وجه
تعلقه اقبته او قد اترم الكفيل ذلك وهذا الموب تبقى القيمة واجبة على الاصيل وكذا ادعى
الكفيل بخلاف الاول قال (واد كفل العبد عن مولاه امره ففتق واداه او كان المولى كفل عنه
فاداه بعد العتق لم يرجع واحدهما على صاحبه) وقال رفر رجحه الله يرجع ومعنى الوحه الاول
ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كماله بالمال عن مولى اذا كان امره اما كفالة عنه عن
العبد فتصح على كل حال نه تحقق الموجب للرجوع وهو الكفاة بامرهم والمنايع هو الرق قد
رل وانما امره غير موجبة الرجوع لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد على
مولاه ولا يقلب موجبة اذا كفل عن غيره بامرهم جاره (ولا يجوز الكفاة بمال
الكتابة حر تكفل به أو عبداً) لانه دين ثبت مع الماتق فلا يظهر في حق صحه الكفاة ولا به لوعجر
نفسه سقط ولا يمكن ثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل وانما مطلقاً ياتي معنى اضم لان

من شرطه الاصحاح يدل اسماءه كان لكتابه في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه لانه
كالم كتاب عنده

كتاب الحولة

قال (وهي جائزة الدين) قال عليه السلام من أجل على أبي حنيفة رحمه الله عليه ان لم يقرم ما يقدر
على تسليمه فصيح كالكفاية ونما احتضت الدين لاسما دين عن النفي بل في الدين
لا في العبد قال (ويصح الحولة بمرضا المحيل والمحال والمحال عليه) ما المحتمل فلان الدين حقه
وهو الذي ينقل به مال الدم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحتمل عليه فلانه يلزمه الدين ولا
لزوم لمرن التزامه واما المحيل والحولة فصيح بدون رضاه ذكره في لزومات لان التزام الدين
من المحتمل عليه تصرف في حق نفسه وهو لا يتصرف به بل فيه نفقه لانه لا يرجع عليه دالم يكن
بامره قال (واذا تمت الحولة برئ المحيل من الدين بالقبول) وقال رحمه الله عليه لا يبر
اعتبار بالكفالة ادخل واحد منهما عقد توثيق ولما ان الحولة لتقل اذ منته حولة لعراس
والدين متى انقل عن لذه لا يبقى فيها اما الكفالة فلازم والاحكام الشرعية على وفاء المأني
لغيره والتوثيق باختيار الاموال احسن في القصاص وانما يجبر على القول ذات المحيل
لا به بمحمل هو المطالبة اليه التوى فلم يكن من عا قال (ولا يرجع للمحال على المحيل الا ان
يسوى حقه) وقال الشافعي رحمه الله عليه لا يرجع وان توى لان البراءة قد حصلت مطلقة فلا
تعود لاسبب جديد ولما انما مفيدة سلامة حقه له وهو المقصود وتفسخ الحولة لقواته لانه
قابل للفصح فصار كوصف السلامة في المبيع قال (وتوى عند أبي حنيفة رحمه الله عليه
الامر بن وهو اما ان يجرد الحولة ويختلف ولا يثبت له عليه أو يعون مفسا) لان العجز عن
لوصول بنفقة في كل واحد منهما وهو التوى في الحقيقة (وقال اهل الدين الوهمان روية ثالث
وهو ان يحكم الحاكم بالامانة حال حياته) وهذا بناء على ان الامانة لا يصدق بحكم الماضي
عنده خلافا لما لان مال الله غادر رائج قال (واذا طاب للمحال عليه لم يحل بمنال مال الحولة فقال
لمحل أحلت بدين لي عليه لم يقبل قوله لا بحجة وكان عليه مثل الدين) لان سبب الرجوع قد
تحقق وهو قضاء دينه بامره الا ان المحيل يبيع عليه دينه وهو مسكر والقول للمتكرو ولا تكون
الحولة قرا او امنه الدين عليه لاسها قد تكون بدونه قال (ود طالب للمحل للمحال بما حاله به
فقال نعم اما لمالك اتفق عليه وقال المحتمل لا بل أماني دين كاري عليه فانقول قول للمحل
لان للمحال بدين عليه الدين وهو مسكر والفظه الحولة مستعملة في لو كانت فيكون لقول قوله مع
بمينه قال (ومن أودع رجلا ألف درهم وأحالها عليه انخرقه وجاثر لانه أقدر على القضاء فان

هلكت برئ) لتفيد هابها فانه ما اتهم لاداء لامنها بخلاف ما اذا كانت مفيدة بالمعصوب لان لقوات الى خلف كلافات وقد تكون الحوالة مفيدة بالدين ايصارحكم لمفيدة في هذه الجملة أن لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لانه تعلق به حق المحيل على مثال لهن وان كان اسوة بالمرء بعد موت المحيل وهذا لا يوجب لوقبيل له مطالبة به فباخذ منه ابطلت الحوالة وهي حق للمحتال بخلاف المظلمة لانه لا تعلق لحقه به بل بذمته فلا تبطل الحوالة بأخذ ما عليه أو ما عنده قال (ويكره السفاج وهي فرض استفادته المقرض سقوط خطر الطريق) وهذا نوع تقع استفادته وقد نهى الرسول عليه السلام عن قرض جرثومة

(كتاب أدب القاضي)

قال (ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد) اما الاول فلان حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من اب الولاية فكل من كان أهلا للشهادة يكون أهلا للقضاء وما يشترط لأهلية الشهادة يشترط لأهلية القضاء والفاسق أهل للقضاء حتى لو قاضي يصح الا انه لا ينبغي ان يقلد كافي حق الشهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادته ولو قبل جار عندنا ولو كان لقاضي عدل لا فسق اخذ لرشوة أو عبره لا ينزل ويستحق العزل وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا رحمهم الله وهل الشافعي الفاسق لا يجوز قضاؤه كالا تقبل شهادته عنده وعن علماءنا ثلاثة رحمه الله في الموادر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ رحمه الله قد قلد الفاسق انما يصح ولو قلد وهو عدل ينزل بالفسق لان المقلد اعتمد عدلته فلم يكن راضيا بتقليده وهو اهل يصلح الفاسق مقنيا قبل لا لانه من امور الدين ونجوه غير مقبول في الديانات وقيل يصلح لانه يجتهد كل مله في ما به الحق حذرا عن النسبة الى الخطا واما الثاني فالصحيح ان أهلية الاجتهاد شرط لا لولية فاما تعليل الجاهل فصحيح عندنا خلافا للشافعي وهو يقول ان الامر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة دون العلم ولما انه يمكنه ان يقضي فتوى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو اصال الحق الى مستحقته وينبغي له قلد ان يختار من هو الاقدر والاولى لقوله عليه السلام من قلد اساما عملا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وفي حذرا الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون صاحب حديث به معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار أو صاحب فقه به معرفة بالحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل ان يكون مع ذلك صاحب فريضة يعرف بها عادات الناس لان من الاحكام ما يبتنى عليها قال (ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه انه يؤدي فرضه) لان لصحة فرضه صلى الله عليه وسلم وكفى هم قدوة

ولا به فرض كفايه لكونه أمر بالمعروف ذل (ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يأمن
على نفسه الخيف فيه) كإلزامه بغير شرط المباشرته القبيح وكره به صهم لدخول فيه مختاراً
لقوله عليه السلام من جعل على القضاء فكأنما ذبح غير سكين ولا صحيح أن الدخول فيه
رخصة طمأنينة فامة لعدل وترك عزيمة قلعه له يحطى ظنه ولا يرفق له أولاً بعينه عليه غيره
ولا بد من لا عانة إلا إذا كان هو أهلاً للقضاء دون غيره فحينئذ يفترض عليه التقليد صيانة لحقوق
العباد وإحلال العالم عن الفساد قال (وينبغي أن لا يطلب الولاية ولا يراها) قوله عليه السلام
من طلب لقضاء وكل في نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده ولأن من طلبه يعتمد على
نفسه فيحرم ومن أجبر عليه يتوكل على ربه فيلهم (ثم يجوز التقليد من السلطان الجائر كما يجوز
من العادل) لأن الصعابة رضي الله عنهم تقلدوا من معاوية رضي الله عنه ولحق كان يسد على
رضي الله عنه في نوبته والتابعين تقلدوا من المجاج وكان جائراً لا إذا كان لا يعكسه من
القضاء بحق لأن المقصود لا يحصل بالتقليد بخلاف ما إذا كان يعكسه قال (ومن قلدا القضاء بسلم
إليه ديوان لقاضي الذي كان قبله) وهو الخريط أي فيها أسجلات وغيرها لا ما وضعت فيها
لتكون حجة عند الحاجة فتجده لفي يد من له ولاية لقضاء ثم ن كان ليصاص من بيت المال
وطاهر وكذا دكان من مال المحسوم في أصبح لاهم وضه وها في يده عمله وقد تنقل إلى
لمولى وكذا دكان من مال القاصي هو أصبح لأنه تحذره ديننا لا نقول ولا يبعث أمية نسين
ليقبضها بحضرة المعروف أو أمينه ويسألونه شياً أو نبأً ويحملون كل وع منها في خريطة كإلزام
بشئيه على لمولى وهذا السؤل للكشف لحال الدار لم ذل (ويطرق حال المحبوسين) لأنه
نصب باطراً (ومن عترف بحق لزمه إياه) لأن الإقرار بمنز (ومن أنكر لم يقبل قول المعروف
عليه لا يبينه) لأنه بالعرف التحقق الرعايا أو شهادة لفرد ليست بحجة لاسيما إذا كانت على
فعل نفسه (فإن لم تقم بينه لم يجعل تخليته حتى يسأدى عليه وينطرق أمره) لأن فعل القاضي
للعزول حق طاهر فلا يبعث على كيد ودي لي بطل حق العير (ويطرق في الودع وارتفاع
لوقوف في عمل فيه على ما تقوم به البينة أو يعترف به من هو في يده) لأن كل ذلك حجة (ولا
يقبل قول المعزول) لما يئناه (الآن يعترف لذي هي في يده من المعزول سلمها إليه ويقبل قوله
وبها) لأنه ثبت ما قراره أن البينة كانت للقاضي فيصح إقرار القاضي كانه في يده في الحال لا إذا بد
بالإقرار غيره ثم أقر تسليم لقاصي فيسلم ما في يده أي المقره الأول سبق حقه ويضمن
فيمنه للقاضي بإقراره الثاني ويسلم في مقره من جهة لقاصي قال (ويجاس للحكم جالوساً
طاهراً لمسجد) كإلزامه مكانه على لمراده حصن منعه من وسوسة طمع أولى لاه

أشهر وقال لخاصي رحمه الله بكره الجلوس في مسجد القضاة لأنه محصره مشرك وهو محبس
بالنص والخاصي وهي مجموعة عن دخولها وقوله عليه الصلاة والسلام عما ثبت لما جدد
كر الله تعالى والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل الخصومة في معتكفه وكذا
الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات ولأن القضاة عبادة فيجوز
فانتهى المسجد كالمسجد كالمسجد ونجاسة مشرك في اعتقاده لا في طهره ولا يجمع من دخوله
والخاصي تعبر بها ما يخرج القاضي إليها أو باب المسجد أو يبعث من يفصل بينها وبين
خصمها كما ذكرنا كانت الخصومة في الدية ولو جلس في داره لا بأس به ويؤذن سائر الدخول فيها
ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك لأن في جلوسه وحده نهيمة قال ولا يقبل هدية إلا من ذي
رحم محرم أو من جرت عادته قبل الفصل بعهادته (لأن الأولى صلة لرحم والثاني ليس للقضاء
البحر على العادة وفيما وراء ذلك يصير كالأحكام حتى لو كانت للتقريب خصومة لا يقبل
هديته وكذا إذا راد المهرى على المعتاد أو كانت به خصومة لأنه لا حل لقضاء في عامه ولا يجزى
دعوة إلا أن تكون عامة لأن الخاصة لا حل لقضاء فيهم بالاحاطة بخلاف العامة ويدخل في
هذا الجواب قريبه وهو قولهما عن محمد بن محبوبه كان خاصة كالهدي والخاصة
مألو علم المضيق أن القاضي لا يحصرها لا يسجد هافس (ويشهد الحماره ويعود المر يض)
لأن ذلك من حقوق المسلمين قال عليه السلام للمسلم على المسلم سنة حقوق وعد منها هدين (ولا
يضيق أحد الخصمين دون خصمه) لأن النبي عليه السلام نهي عن ذلك ولأن فيه تهمة قال
(وإذا حضرا سوى بينهما في الجلوس والاقبال) لقوله عليه السلام إذا استأى أحدكم بالقضاء
فليس وبينهم في مجلس ولا إشارة والطر (ولا يسار أحدهما ولا يشير إليه ولا يلمسه حجة) للتهمة
ولأن فيه مكسرة للقلب لا تخوف فيك حقه (ولا يصعلن في وجه أحدهما) لأنه يجزئ على خصمه
(ولا يمارجهما ولا واحداهم) لأنه يذهب بهيبة القضاء قل (ويكره تلقين الشاهد) ومعه
أن يقول له أشهد بكذا وكذا وهذا لأنه عامه لأحد الخصمين فيكره كلقين الخصم واستنحسه
أبو يوسف في غير موضع التهمة لأن الشاهد قد يحصر لمهاية المجلس فكان تلقينه حياء للحق
بعزلة الأشخاص والتكفيل

(فصل في الحبس) قال (وإذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه
لم يجعل بحبسه وأمره يدفع ما عليه) لأن الحبس جراء المماطلة فلا بد من ظهورها وهذا إذا
ثبت الحق باقراره لأنه لم يعرف كونه مما طلائ أول الوهية فله طمع في الامهال فلم
يتصحب المال فإذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهوره ومطله ما إذا ثبت بالبينة حبسه كانت لظهور

المطلوب بكارهون (فإن منع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كتمن لميسع
أو التزيمه عقد كالمهر والكفالة) لأنه إذا حصل المال في يده ثبت ضمانه واقدامه على الترامه
باختباره دليل بشاره وهو لا يلزم لا ما يفدر على أدائه والمراد بالمهر معجله دون مؤجله قال
(ولا يحبس فيها سوى ذلك) قال في فقير لأن ثبت عريمه أن له مالا يحبس فيه (لأنه لم توجد
دلالة ليسار فيكون القول قول من عليه الدين وعلى المدعي إثبات عنه ويروي أن القول لمن
عليه الدين في جميع ذلك لأن الأصل هو العسرة ويروي أن القول له لا فيما بدله مال وفي
لنفقه القول قول الزوج أنه معسر وفي اعتناق العبد المشتري القول للمعتق والمستلثان فزيدان
نقولين الآخرين والتخريج على ما قال في الكتاب نه ليس بدين مطلق بل هو صلة حتى تسقط
النفقة بالموت على الاتفاق وكذا على ما في حنيفة ضمان الاعتناق ثم فيما كان القول قول المدعي
أن له مالا أو ثبت ذلك اليقينة فيما كان القول قول من عليه يحبس فيه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل
عنه فالجس أظهر وظلمه في الحال وإنما يحبس فيه مدة ليظهر ماله لو كان بخفية فلا بد من أن تمتد
لمدة لا يفيد هذه الفائدة فقد دكره ويروي غير ذلك من التقدير بشهر أو أربعة إلى ستة
أشهر والصحيح أن التقدير مفروض إلى رأي القاضي لاختلاف أحوال الأشخاص فيه (فإن
لم يظهر له مال حتى سبيله) يعني عدم مضي المدة لأنه يستحق النظر إلى البسرة فيكون حبسه
بعد ذلك ظلما ولو قامت اليقينة على إفلاسه قبل المدة تخيل في رواية ولا تقبل وعلى الثانية عامه
لما عالج قال في الكتاب حتى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه وهذا الكلام في الملازمة وسند كره
في كتاب الحبر أن شاء الله تعالى وفي الجامع الصغير رجل أقر عند القاضي بدين فانه يحبس فيه ثم
يسأل عنه فإن كان موسرا أبد حقه وإن كان معسرا حتى سبيله وممراده إذا أقر عند غير القاضي
أو عنده مرة وظهرت مماطلته والجس أو لا ومدته قد بناه فلا يفيد (و يحبس لرجل في
نفقة زوجته) لأنه لم بالامتناع (ولا يحبس الوالد في دين ولده) لأنه نوع عقوبة فلا يستحقه
لولد على الولد كالحديد ووافقه صاص (الأدب المنع من لا خان عليه) لأن فيه إحياء لولده ولأنه
لا يتدارك لسقوطها غرضي الرمان والله أعلم

باب كتاب القاضي إلى القاضي

قال (ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا شهد به عنده) للعاجلة على ما بين (فإن
شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة) لوجود الحجية (وكتب بحكمه) وهو المذهب وسجلا (وإن
شهدوا به بغير حضرة الخصم لم يحكم) لأن لفضاء على الغائب لا يجوز (وكتب بالشهادة ليحكم
المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب الحكمي وهو قبل الشهادة في الحقيقة ويخص شرائط بذكرها

ان شاء الله وحواره لمساس الحاجة لان المدعى قد يتعد عليه الجمع بين شهوده وحضمة فاشبه
 الشهادة على الشهادة وقوله في الحقوق يتدرج تحته الدين والكاح والنسب والمعصوب والامانة
 المحجورة والمضار به المحجورة لان كل ذلك يدور على الدين وهو يعرف بالوصف لا يحتاج فيه الى
 الاشارة ويقبل في العقار ايضا لان التعريف فيه يستعيد ولا يقبل في الاعيان المنقولة للحاجة
 الى الاشارة وعن أبي يوسف رحمه الله انه يقبل في العدد دون الامة لعبة الا بان فيه دوما وحسنه
 به يقبل فيه ما شرطت تعرف في موضعها وعن محمد بن فضال في جوع ما ينفل ويجول وعليه
 لما خرون رحمهم الله قال (ولا يقبل الكتاب لاشهادة رجاءين أو رجل ومرأيتين) لان الكتاب
 يشبه الكتاب فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لانه ملزم فلا بد من الحجة بخلاف كتاب الاستئمان
 من أهل الحرب لانه ليس بملزم وبخلاف رسول القاصي الى المر كى ورسوله الى القاصي لان
 لزام بالشهادة لا بالتركية قال (ويجب أن يقرأ كتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو يعلمهم) لانه
 لاشهادة بدون العلم (ثم يختمهم بحضورهم ويسلمه اليهم) كيلا يتوهم لتعريفهم وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد لان علم ما في الكتاب والختم بحضورهم شرط وكذا حفظ ما في الكتاب عندهما فذا يدفع
 اليهم كتابا آخر غير محتوم ليكون معهم معاونة على حفظهم وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك
 ليس بشرط والشرط أن يشهدوا ان هذا كتابه وختمه وعن أبي يوسف ان الختم ليس بشرط
 أيضا فهل في ذلك لما اتى بالقضاء وليس الحبر كالعامة واختار شمس الائمة لسرخسي قول
 أبي يوسف قال (فادأول الى القاضي لم يقبله الا بحضرة الخصم) لانه عزيمة أداء الشهادة ولا بد
 من حضوره بخلاف سماع القاضي الكاتب لانه للمصل لا للحكم قال (فادأول له لشهودا به نظر
 الى ختمه فادأشهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقصائه وقرأه علينا
 وختمه فتمه القاضي وقرأه على الخصم والرمه ما به) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال
 أبو يوسف رحمه الله اذا شهدوا انه كتابه وختمه قبله على ما شرط في الكتاب ظهور العدالة
 بالفتح والصحيح انه يقض الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره المحصاف لانه ربما يحتاج الى
 زيادة لشهود وانما يمكنهم أداء الشهادة بعد قيام الخصم وانما يقبله المكتوب اليه اذا كان
 الكاتب على القضاء حتى لو مات أو عرل أو لم يبق أهلا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله لانه
 النحق وواحد من الرعايا ولقد لا يفضل اخباره فاضيا آخر في غير عمله أو في غير عملهما وكذا
 لو مات المكتوب اليه الا اذا كتب الى فلان من فلان قاضي بلدة كذا الى كل من يصل اليه من
 قضاة المسلمين لان غيره صار نبيعا له وهو معرف بخلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه
 على ما عليه مشايخنا رحمهم الله لانه غير معرف ولو كان مات الخصم نقض الكتاب على واره لقيامه

مقامه (ولا يقبل كمال نقاضى لى افاضى فى الحدود والقصاص) لان فيه شبهة البديله وصار
 كاشهادة على شهادة ولان مباهما على الاستقاط فى قبوله سعى فى اثباتهما (فصل آخر) وبحرر
 قضاء المرأة فى كل شئ لافى الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما وقدم الوجه (وليس
 بنقاضى أن يستخلف على القضاء لأن يفرض اليه ذى) لانه قلد القضاء دون التقليد به قضاء
 كتوكيل لوكيل بل بخلاف المأمور بإقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القوات لتوقه
 كمال الامر به اذ نافي لاستخلاف دلالة ولا كذلك لقضاء ولو قضى الشاى بمحض من الاول أو
 قضى الشاى فاجار الاول جار كفاى لو كالة وهذا لانه حضره رأى الاول وهو الشرط واذا فرض
 ليه عليه فيصير الشاى اتباعا لى الاصل حتى لا يعلل لاول عزله لا اذا فرض ليه العزل هو
 الصعيح قال (واذا رفع لى القاضي حكم حاكم قضاء الى أن يخالف لكتاب أو السنة أو الاجماع
 بان يكون قول الادليل عليه وفى الجمع الصعيح وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي ثم جاء
 قاض آخر يرى غير ذلك امضاء) والاصل ان القضاء متى لافى فصل المجتهدين فيه بنفذه ولا يرد
 غيره لان اجتهاد الشاى كاجتهاد الاول وقد يرجع الاول بانصال القضاء به ولا ينقض به ما هو
 دونه (ولو قضى فى المجتهد فيه ثم لم الرأيه ناسب المذهب بنفذ عند أبى حنيفة وان كان عامدا فقه
 روايان) ووجه المقادير يسر بخطا يبين وعنده ما لا ينفذ فى الوجهين لانه قضى بما هو خطأ
 عنده وعليه الفتوى ثم المجتهد فيه أن لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما
 اجتمع عليه الجمهور ولا يعتبر مخالفة لبعض وذلك خلاف وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف
 فى الصدر الاول قال (وقل شئ قضى به القاضى فى الظاهر يتحرر به فى الباطن كذلك عند
 أبى حنيفة) وكذا اذ قضى باحلال وهذا اذا كانت الدعوى بسبب معين وهى مسألة قضاء
 القاضى فى العقود الفسوخ شهادة لزور قد حرت فى النكاح ذل (ولا يقضى القاضي على عائب
 لان بمحض من يقوم مقامه) وقال الشافعى يجوز لوجود الحجة وهى البيضة فظهر الحق ولنا ان
 لعمل بالشهادة لقطع المنازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجب ذلك الاقرار والانتكار
 من الخصم فيثبت به وجه القضاء لان احكامهما مختلفة ولو أنكر ثم عاب فكذلك الجواب لان
 لشرط قيام الانتكار وقت القضاء وفيه خلاف أبى يوسف ومن يقوم مقامه قد يكون نائبا بآبائه
 كالوكيل أو بآبائه الشرع كالوصى من جهة القاضي وقد يكون حكما بان كان ما يدعى على العائب
 سببا بآبائه على الحاضر وهذا فى غير صورة فى الكتب اما اذا كان شرطا لحقة فلا يعتبر به فى
 جعله خصما عن العائب وقد عرف تمامه فى الجامع قال (ويقرض القاضي أموال اليتامى
 ويكتب ذكر الحق) لان فى الاقرض مصلحة لهم لبقاء الاموال محفوفة مضمونة والقاضى يقدر

على الاستخراج والسكينة ليحفظه (وان اقرض لوصى صمن) لانه لا يعذر على الاستخراج
والاب بمنزلة لوصى في أصح روايتين لعجزه عن الاستخراج

باب التحكيم

(واذا حكم رجلان رجلا فحكم بينهما ورضا بحكمه جاز) لان لهما ولاية على أنفسهما فصح
تحكيمهما وبنفذه حكمه عليهما وهذا اذا كان المحكم صفقة لحاكم لانه بمنزلة القاضي فيما
بينهما فيشترط أهلية القضاء ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والدمي والمحدود في القذف
والفاسق والصبي لانعدام أهلية القضاء اعتبارا بأهلية المادة والفاسق ذاك يجب أن يجوز
عندنا كمر في المولى (ولكل واحد من المحكمين أن يرجع مالم يحكم عليهما) لانه مقلد من
جمهورهما ولا يحكم لأبرضا هما جبا (واذا حكم لهما) أصدر حكمه عن ولاية عليهما (واذا
رفع حكمه إلى القاضي فوافق مذهبه أمضاه) لانه لا فائدة في نقضه ثم في إبرامه على ذلك الوجه
(وان خالفه بطله) لان حكمه لأبرمه لعدم التحكيم منه (ولا يجوز التحكيم في الحدود
والقصاص) لانه لا ولاية لهما على دمهما ولذا لا يمكن الإباحة فلا يستباح برضاهما قالوا
وتنصص في الحدود والقصاص بدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدين كالأطلاق والمكاح
وغيرهما وهو صحيح إلا أنه لا يفتى به ويقال يحتاج إلى حكم لمولى دفعت لغير العوام فيه وان
حكماني دم خطأ فنقض بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه لانه لا ولاية له عليهم دلالتهم من
جهتهم ولو حكم على القاتل بالدية في ماله رده القاضي وينقض بالدية على العاقلة لانه مخالف لرأيه
ومخالف للنص أيضا لا اذا ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا تقتله (ويجوز أن يسمع البيعة
وينقض بالنكول وكذلك بالاقرار) لانه حكم موافق لشرع ولو أجب باقرار أحد الخصمين أو
عدالة لشهودهما على تحكيمهما ما يقبل قوله لان لولاية قائمة ولو أخبر بالحكم لا يقبل قوله
لان قضاء لولاية كقول المولى عد العزل (وحكم لحاكم لأبويه وورجسته وولده باطل والمولى
والمحكم فيه سواء) وهذا لانه لا تقبل شهادته أهولا لمكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم
بخلاف ما ذاكهم عليهم لانه تقبل شهادته عليهم لانقضاء التهمة فكذلك القضاء ولو حكم رجلين
لا بد من اجتماعهما لانه أمر يحتاج فيه إلى الرأي وله أعلم بالصواب (مسائل شتى من كتاب
القضاء) قال (واذا كان علو رجل وسفل لا تخرف ليس لصاحب السفل أن يتدفعه وتدأوا لا ينقب
فيه كوة عند أبي حنيفة) معناه غير رضا صاحب العلو (وقال لا يصنع مالا يضرب بالعلو) وعلى هذا
الخلاف اذا أراد صاحب العلو أن يبنى على علوه قيل ما حكي عنهم ما تنصب لعلو أبي حنيفة فلا
خلاف وقيل لأصل عندهما لانه لانه تصرف في ماله لا ينقض الاطلاق والحرمه

عار من الضرر فاداء اشكل لم يجز المنع ولا اصل عبده لمحر لانه تصرف في محل يتعلق به حق محترم
 غير كحق المرنهون والمستأجرو لا تطلق عارض فذا اشكل لا يزول المنع على انه لا يعرى عن
 نوع ضرر بالعلوم من توهين بناء أو قصه فيمنع عنه قال (واذا كانت رابعة مستطيلة تشتمل منها
 رابعة مستطيلة وهي ضيق نافذة فليس لاهل (الرابعة الاولى أن يفتحوا بابا في الرابعة القصوى)
 لان فتحه ضرر ولا حق لهم في المرور اذ هو لاهلها حصوصا حتى لا يكون لاهل الاولى فيما يبيع
 وبها حق الشفعة بخلاف الامادة لان المرور فيها حق العامة قبل المنع من المرور لان فتح الباب
 لانه رفع حوض جداره ولا يصح ن المنع من الفتح لان هذا الفتح لا يمكنه المنع من المرور في كل
 ساعة ولا لانه عساه يدعى الحق في القصوى بتركيب الباب (ون كانت مستديرة قد نزل طرفاها فلهم
 أن يفتحوا بابا) لان كل واحد منهم حق المرور في كلها وهي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في
 الشفعة اذ بيعت دار منها قال (ومن ادعى في دار دعوى وأبكرها الذي هي في يده ثم صالحه
 منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على لا سكار) وسند كرها في الصلح ان شاء الله تعالى والمدعى
 وان كان مجبر ولا لصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جهات في الساقط فلا تفضي
 الى المصارعة على ما عرفت قال (ومن ادعى دار في يد رجل أنه وهبها له في وقت فبطل البيعة فقال
 بطلت في اليه فاشترتها منه وأقام المدعى البيعة على الشره قبل الوقت الذي يدعى فيه اليه لا
 يقبل بيئته) اظهر انما قص وهو يدعى لشراء بعد اليه وهم يشهدون به قبلها ولو شهدوا به
 بعدها قبل لموضوع التوفيق ولو كان يدعى اليه ثم قام البيعة على الشراء قبلها ولم يقل بطلت في
 اليه فاشترتها لم يقبل أبعد ذكره في بعض المسح لان دعوى اليه قرار منه بالملك للواهب عندها
 ودعوى الشراء رجوع عنه فعلمنا قضا بخلاف ما اذا ادعى الشراء بعد اليه لانه نقر ومالكه
 عندها (ومن قال لا اشتريت مني هذه الحاربة فاكبر لا تخران أجمع البائع على ترك
 الخصومة وسعه أن يطأها) لان المشتري لما جده كان فسخا من جهة اذ الفسخ ثبت به كإد
 تجاهه اذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم الفسخ وبه عزم وان كان لا يثبت الفسخ
 فقد اقترن بالفعل وهو امساك الحاربة ونقلها وما مضاهيه ولانه لما عذر استيفاء الثمن من
 المشتري فابرم البائع وبسبب ذلك (ومن أقر أنه قبض من فلان عشرة دراهم ثم
 ادعى أنه ربوف صدق) وفي بعض المسح قضى وهو عبارة عن قبض أيضا ووجهه ان الربوف
 من جنس الدراهم الا أهم عيبة ولحمه لوتجوز به في الصرف والسلم حارو القبض لا يختص
 بالحياد وصدق لانه أكر قبض حقه بخلاف ما إذا أقر أنه قبض بالحياد أو حقه أو الثمن أو استوفى
 لاقراره قبض بالحياد عر بما أود لانه لا يصدق وانتهر به كالم ربوف في السوقة لا يصدق

لأنه ليس من جنس الدراهم حتى لو تجوز به فيما ذكره لا يجوز والرافع ما يفرضه بيت المال
والسهرجة ما برده انجراراً واستوفى ما يعطى عليه العش قول (ومن قال لا تخرك على ألف
درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه لى عليك ألف درهم فليس عليه شيء) لأن إقراره
هو الأول وقد ارتد برده المقر له والثاني دعوى فلا بد من الحجج أو تصديق خصمه بخلاف ما إذا
قال أخبره اشترى بيتاً وأنكره إلا تخبره أن يصدقه لأن أحد المتعاقدين لا يتفرد بالفسخ كما لا يتفرد
بالعقد والمعنى أنه حقه ما بقي العقد فعمل التصديق أما المقر له يتفرد برده لإقراره فافترقا قال
(ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فاقام المدعى البينة على ألف وأقام هو
البينة على القضاء قبلت بينته) وكذلك على الأبرار وقال زفر روجه لله لا تقبل لأن القضاء
يتلو الوجوب وقد أنكره ويكون مناقضاً لأن التوفيق ممكن لأن غير المطلق قد يقضى
ويبرأ منه دعواً بخصومه والشعب إلا ترى أنه يقال قضى بباطل وقد بطل على شيء فثبت ثم
يقضى وكذا إذا قال ليس لك على شيء قط لأن التوفيق أظهر (ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا
أعرفك لم تقبل بينته على القضاء) وكذا على الأبرار لتعذر التوفيق لأنه لا يكون بين اثنين أخذوا
عطاءً وقضاءً واقضاءً ومعاملتين ومصالحاً بدون المعرفة وذكر القادرى روجه الله أنه تقبل أيضاً
لأن المنجذب أو المندرج قد يؤذى بالشعب على ما به فأمر بعض وكلائه بإرضائه ولا يعرفه ثم
يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق قال (ومن ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط
فاقام المشتري البينة على الشر فوجدتها أصعباً رائدة فاقام البائع البينة أنه يرى له من كل عيب
لم تقبل بينه البائع) وعن أبي يوسف روجه الله أنه تقبل عيباً عما ذكرنا ووجه الطاهر أن شرط
البراءة لا يبرأ للعقد من القضاء وصف السلامة إلى غيره ويصدق وجرد البيع وقد أنكره
فكان مناقضاً بخلاف الدين لأنه قد يقضى وإن كان باطلاً على ما مر قال (ذكر حق كذب في أسفله
ومن قام به ذلك الحق فهو وولى ما فيه إن شاء الله تعالى أو كذب في الشراء وولى فلان خلاص ذلك
وتسليمه إن شاء الله تعالى طلق الذي ذكرناه وهذا عند أبي حنيفة وقال إن شاء الله تعالى هو على
الخلاص وعلى من قام بذلك الحق وقولهما استحسن ذكره في إقراره) لأن الاستثناء ينصرف
إلى ما يليه لأن الذي ذكر للاستيثاق وكذا الأصل في الكلام الاستبعاد أنه إن الكل كشيء واحد
بحكم العطف فيصرف إلى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وأمرأته طالق وعليه
المشي إلى بيت الله تعالى إن شاء الله ولو ترك فرجة قال لا يلحق به ويصير كفاحل السكوت

(فصل في القضاء بالمواريث)

قال (وإذا مات نصراني فوجعات أمرأته مسلمة وقالت أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت

قبل موته فالقول قول لورثته (وقال رفر رجحه الله يقول قولنا لان الاسلام حادث بصلاب
 في اقرب الاوقات ولنا ان سب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى فتحكم بالمال كافي
 حرمان ماء الطاحونة وهذا طاهر معتبر بدفع وما ذكره يعتبره الاستحقاق (ولومات المسلم وله
 امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بدمه وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد
 موته فالقول قولهم أيضا) ولا يحكم لحال لان الطاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة
 ليه أما لورثته فهم الله افقون وشهد لهم طاهر الحدوث أيضا قال (ومن مات وله في بدر رجل
 أربعة آلاف درهم وديعة فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه)
 لانه اقر ان مافي يده حق الوارث خلافة فصار كما اذا أقر أنه حق لمورث وهو حي اصاله بخلاف
 ما اذا أقر لرجل أنه وكيل المودع بالقبض أو أنه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه أقر بقيام
 حق المودع اذ هو حي ويكون قراره على مال لعير ولا كدك بعد موته بخلاف المدعيون اذا
 أقر وكيل غيره بالنسب لان المدعيون تقضي بامثالها فيكون اقراره على نفسه فيؤمر بالدفع اليه
 (ولو قال المودع لا آخر هذا انه أيضا وقال لاول ايس له ابن عيرى قضى بالمال لاول) لانه لما
 صح اقراره لاول قطع يده عن المال فيكون هذا اقراره على الاول فلا يصح اقراره للثاني
 كما لو كان الاول ابنا معروفا ولا نه حين أقر لاول لا مكذب له فصيح وحين أقر لثاني له مكذب فلم
 يصح قول (واد قسم الميراث بين العرماء والورثة فانه لا يؤخذ منهم كقيل ولا من وارث وهذا شيء
 حناط به حض القضاة وهو ظلم) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ الكفيل والمسئلة فيه اذا ثبت
 لدين والارث بالشهادة ولم يقل الشهود لا اعلم له ورثا غيره لهما ان القاضي ناظر للغييب والظاهر
 ان في التركة وارثا غائبا أو عريضا غائبا لان الموت قد يقع بعته فيحنط بالكفاية كما زاد دفع الابق
 وانقطعة الى صاحبه أو أعطى امرأة لعائت البقرة من ماله ولا في حنيفة ان حق الحاضر ثابت
 وطحا وطاهر فلا يؤخر لحق موهوم الى زمان لتكفيل كمن انت اشترى من في يده او اثبت الدين
 على العبد حتى يبع في دية لا يكفل ولان المكفول له مجهول فصار كما د كفل لاحد العرماء بخلاف
 لفقته لان حق الزوج ثابت وهو معلوم واما لا تقى والفققة فقيه روايتان والاصح انه على
 الخلاف وقيل ان دفع علامة قطعه أو اقراره اميد بكفل الاجماع لان الحق غير ثابت ولهذا كان
 له ان يمنع وقوله وهو ظلم أي مبطل عن سواء السبيل وهذا يكشف عن مذهبه رجحه الله ان لمجهد
 يحطى ويصيب لا كقطعه البعض قال (ودا كانت لدار في بدر رجل وأقام الا آخر اليه ان
 أباه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان اعانت قضى له بالنصف وترك النصف الا آخر في
 الدار هو في يده ولا استوفى منه كقيل وهذا عند أبي حنيفة رجحه الله وقال ان كان لذي هي

في يديه باحدا أحدهم وحمل في يده أمير وان لم يجد ترك في يده (طمان لمحاظ من فلا ترد
 المال في يده بخلاف المقر لانه أمير وله من القضاء وقع للميت مقصودا واحتمال كونه مختار
 للميت ثابت ولا يفيض بده كما إذا كان مقرا وجوده قد رتفع خصماء القاضى والطاهر عدم
 الحضور في المدة قبل لصيرورة الحادثة معلومة له والقاضى ولو كانت له عوى في منقول وفقد
 قبل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج به الى الحفظ والبرع أبلغ به بخلاف العقار لانه محصنة
 بنفسها ولهذا يملك الوصى بيع المنقول على الكبير العائى دون العقار وكذا حكم وصى الام والايخ
 والعم على الصبي وقيل المنقول على الخلاف أصا وقول أبي حنيفة فيه أظهر لمحاظ به الى الحفظ
 وانما لا يؤخذ الكفيل لانه أشاء خصومة والناسى اعما نص لسطعها الاشياءها وإذا حضر
 لعائى لا يحتاج الى إعادة اليه ويسلم اليه المصنف بذلك لعماء لان أحد الورثة ينصب
 خصما عن الباقي فيما يستحق له عليه دين كان أو عين لان المقضى له عليه أعما والميت في
 الحقيقة وواحد من الورثة يصلح حليفة عنه في دية بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه عامل فيه
 لنفسه فلا يصح ما يأتى عن غيره ولهذا لا يستوفى لاهيبه وصار كما إذا قامت اليه بدين الميت
 الآله انما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة إذا كان لكل في يده ذكره في الجامع لانه
 لا يكون خصما بدون اليد فيقتصر القضاء على ما في يده (ومن قال ما في المساكين صدقة فهو
 على ما فيه الزكاة وان أوصى بثلاث ماله وهو على ثلث كل ثمن) والقياس أن يدرمه التصديق بالكل
 وبه قال رفر له ومسم المال كالى الوصية وجه الاستعانة أن يجاب العبد مقبر بإيجاب الله
 تعالى فينصرف إيجاه الى ما أوجب الشارع فيه الصدقة من المال اما لو وصية فاخت الميراث
 لانها خلافة كهي فلا تختص بمال دون مال ولان الطاهر الترام الصدقة من فاضل ماله وهو مال
 الزكاة اما الوصية فتقع في حال الاستعانة فينصرف الى الكل ويدخل فيه الارض العشرية عند
 أبي يوسف لانها سبب الصدقة أذ جهة الصدقة في عشرية راجعة عنه وعند محمد راجعة الله
 لا تدخل لانها سبب المؤنة أذ جهة المؤنة راجعة عنه ولا تدخل أرض الخراج بالاجماع لانه
 بمنحصر مؤنة ولو قال ما أملكه صدقة في المساكين فقد قيل يتناول كل مال لانه أعم من لفظ
 المال والمقيد بإيجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال فلا يختص في لفظ المالك فيبقى على العموم
 والصحيح أنهم سوا لان الملتزم باللفظين القاضى عن الحاجة على ما مر ثم إذا لم يكن له مال
 سوى ما دخل تحت الإيجاب بمسك من ذلك قوته ثم إذا أصاب شيئا تصدق بما أمسك لان حاجته
 هذه مقدمة ولم يقدر محمد بشئ لاختلاف أحوال الناس فيه وقبل المختص بمسك قوته ليوم

وصاحب امانة لا يهرص صاحب الضياع لسنة على حسب التدابير في مدة وصوهم الى المال وعلى
 هذا صاحب التجارة بمسئله بقدر ما يرجع اليه ما به قال (ومن أوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع
 شيئا من التركة فهو وصي والبيع حائر ولا يجوز بيع لو كبل حتى يعم) وعن أبي يوسف انه
 لا يجوز في الفصل الاول أيضا لان الوصاية امانة بعد الموت فتعتبر بالامانة قبله وهي الوكالة ووجه
 الفرق على الطاهر ان الوصاية بخلافه لا ضافتها الى زمان بطلان الامانة فلا يتوقف على العلم
 كما في تصرف الوارث اما الوكالة فتأبى اقيام ولاية المنوب عنه فيتوقف على العلم وهذا لانه
 لو توقف على العلم لا يفوت الضرر لقدرة الموكل وفي الاول يفوت لعجز الموصى (ومن أعلمه من
 الناس بالوكالة يجوز تصرفه) لانه اثبات حق لا راع امر قال (ولا يكون النهي عن الوكالة حتى يشهد
 عنده شاهدان او رجل عدل) وهذا عند أبي حنيفة وقد لا هو والاول سواء لانه من المعاملات
 وبالواحد فيها كفاية وبه نهى عن ملزم فيكون شهادة من وجه فيشترط أحد شرطها وهو
 لعدد ولعدله بخلاف الاول وبخلاف رسول الموكل لان عبارته كعبارة المرسل لا حاجة الى
 الارسال وعلى هذا الخلاف دا احمر المولى بحماية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم
 يهاجر اليها قال (واذا ناع القاضي أو أمانة عبد العرما أو أخذ المال فصاع واستحق العبد لم
 يضمن) لان أمين لقاصي قائم مقام لقاصي والقاضي قائم مقام لام وكل واحد منهم لا يبايعه
 ضمان كمالا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة فتصير الحقوق ويرجع المشتري على
 العرما لان البيع واقع لهم ويرجع عليهم عند تعدد الرجوع على العاقد كما اذا كان العاقد محجورا
 عليه ولهذا يبايع طردهم (وان أمر القاضي الوصى ببيعه لعرما ثم استحق أو مات قبل القبض
 وضاع المال رجع المشتري على الوصى) لانه عاقد نيابة عن الميت وان كان باقامة القاضي عنه
 فصار كاداباعه بنفسه قال (ورجع الوصى على العرما) لانه عامل لهم وان ظهر للميت مال
 يرجع العرما فيه بدنه قالوا ويجوز ان يقبل يرجع بالمائة اتي غرمها أيضا لانه طلقه في أمر الميت
 والورث دا يبيع له عزمة لعريم لانه لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له (فصل آخر) (واذا
 قال القاضي قد قصبت على هذا بترحم فارجعه أو بالقطع فاقطعه أو بالضرر فاضر به وسعت أن
 يفعل) وعن محمد انه يرجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعين الحجة لان قوله بمقتضى العاط
 والخطا والمدرك غير ممكن وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابنا واستحسن المشايخ هذه الرواية
 لفساد حال أكثر الغضا في زماننا الا في كتاب القاضي بحاجته اليه وجه طاهر الرواية انه أخبر
 عن أمر بنت انشاء فيقبل لحملوه عن التهمة ولان طاعة أولى الامر واجبة وفي تصديقه طاعة
 وقال الامام أبو منصور ان كان عدلا عالما يقبل قوله لا نعدا ثم تهمة الخطا وظيانته وان كان

عند لا جاهلا يستفسر فان احسن التفسير وحب الصدق هو لا فلا وان كان جاهلا فاستأز عا لم
 فاستقلا لا يقبل الا ان يعاين سبب الحكم لنهية الخطا وحياته قال (و داعزل لقاضي فقال لرحل
 اخذت منك الفاود وبعثتها الى فلان قضيت بها عليت وقال الرجل احذنها طلما والقول قول
 لقاضي وكذا الملو قال قضيت بقطع يدي في حق هـ اذا كان يدي فطعت يده ولذي احد منه
 المال مضربين انه فعل ذلك وهو قاس) ووجهه اهم الممانو اتفاقا نه فعل ذلك في قصائه كان اظاهر
 شاهد له اذا القاضي لا يقضي بالحور ظاهر (ولا يمين عليه) لانه ثبت فعله في قصائه بالتصادق ولا
 يمين على القاضي (ولو أقر القاطع والاخذ بما أقره القاضي لا يمين أيضا) لانه فعله في حال
 القضاء ودفع القاضي صحيح كما كان معابسا (ولو رعم الملقطوع يده أو لما حوذما نه فعل ذلك
 قبل التقية لم أو بعد العزل فالقول للقاضي أيضا) وهو الصحيح لانه استدفعه الى حالة معهوده
 منافية للضمان فصار كما اذا قال طلعت أو اعتقت أو أحمون وخلصون منه كان معهودا (ولو أقر
 القاطع أو الاخذ في هذا الفصل بما أقر به لقاضي ضمان) لانهما أقراس سبب الضمان وقول
 لقاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاني بطل سبب الضمان على غيره بخلاف الاول لانه
 ثبت فعله في قصائه بالتصادق (ولو كان المال في يد الاخذ فائما وقد أقر بما أقره القاضي
 والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قصائه أو دعي نه فعله في غير قصائه يؤيده منه)
 لانه اقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى نكاحه الا بحجة وقول المعروف فيه ليس بحجة

في كتاب الشهادات

قال (الشهادة فرض نرم الشهود ولا يسمعهم كتبها د طالبهم المدعي) لقوله تعالى ولا يأتى
 الشهادة اذا مادعوا وقوله تعالى ولا تكسروا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه وانما يشترط طالب
 المدعي لانها حقه فينوقف على طلبه كسائر الحقوق (والشهادة في الحدود وتخبر فيها الشاهد بين
 لستر والاظهار) لانه بين حجتين اقامة الحدود والتوقي عن طئت (والستر افضل) لقوله عليه
 السلام للذي شهد عنده لو سترته شوب لكان خيرا ثم وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله
 عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين الفرع عن النبي عليه السلام وأصحها به رضى الله عنهم
 دلالة ظاهرة على اوصلية الستر (الا انه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذت) احياء طلق
 المسروق منه (ولا يقول سرق) محافظة على الستر لانه لو طهرت السرقة لوجب القطع والضمان
 لا يجامع القطع فلا يحصل احياء حقه قال (والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها
 أربعة من الرجال) لقوله تعالى وللاثنى يأتين الفاحشة من سائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم
 وقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (ولا تقبل فيها شهادة النساء) لحديث الزهري مضت السنة

من لدن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخليفة نبي من بعده ان لاشهادة للامه
الحدود والقصاص ولان فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرى
بالشبهات (ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين) لقوله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم (ولا تقبل فيها شهادة النساء) لما ذكرنا قال (وما سوى ذلك من
الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل و امرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال) مثل النكاح
والطلاق واعتاق والعدة والحوانة ولو قف والصلح (والوكالة والوصية) والحبسة والافرار
والابراء والولود والولاد واستبوتها وتوقا الشافعي لا تقبل شهادة الامه مع الرجال الا في
الاموال وتوايعها لان الاصل فيها عدم القبول لقصاص لعقل واختلال الضبط وقصور الولاية
فانها لا تصلح لدمارة وطرد الا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة لاربع منهن وحدهن الا انها
قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واقل وقوعا فلا يلحق بها هو اذى خطرا او اكثر
وجودا ولنا ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط
والاداء اذ بالاول يحصل العلم للشاهد والثاني يثبت وبالثالث يحصل العلم بلفاضى وطدا يقبل
اختيارها في الاخبار وتقصان الضبط بزيادة لثبوتها في غير خصم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا
الشبهة فلهذا لا تقبل فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع
على خلاف القياس لئلا يكثر خروجهن قال (وتقبل في الولادة والبيكاره والعيوب بالنساء في موضع
لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة) لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع
الرجال النظر اليه والجمع المهي بالانحصار والملازم يراد به الجنس فيناول لاقل وهو حجة على
الشافعي في اشتراط الاربع لانه انما سقطت المذكورة ليخفف النظر لان نظر الجنس الى الجنس
انخفض فكذلك سقط اعتبار العدد لان المتى والثلاث احوط لما فيه من معنى الازام (ثم حكمها
في الولادة شرعنا في الطلاق) واما حكم البكاره فان شهدن انها بكر يؤجل في العتق سنة ويفرق
بعدها لانها ثابتة بمؤيد البكاره اصل وكذا في رد المبيعة اذا اشترها بشرط البكاره فان
قلن انها تب يخلف البائع لينضم نكوله الى قولهن والعيب يثبت بقولهن فيخلف البائع واما
شهادتهن على استهلال لصبي لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله في حق الارث لانه مما يطلع
عليه الرجال الا في حق الصلابة لانها من امور الدين وعندهما تقبل في حق الارث ايضا لانه
سوت عند الولادة ولا يضرها الرجال عادة فصار كشهادهن على نفس الولادة قال (ولا يندى
ذلك كله من العدة لقوله الشهادة فان لم يدكر الشاهد لقطة الشهادة وقال أعلم أو اتيقن لم
تقبل شهادته) اما العدة فلقوم تعالى ممن ترصون من الشهداء والمرضى من الشاهد هو

المعدل ولعمري تعالى واشهدوا دوى عدل منكم ولا ان العداية هي لمعينة للصدق لان من يتعاطى
 غير الكذب قد يتعاطاه وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهه في الناس ذا مروءة تقبل شهادته
 لانه لا يستأجر لوجهه ويمتنع عن الكذب لمروءته والاول اصح لان القاضي لو قضى بشهادة
 الفاسق يصح عندنا وقال الشافعي لا يصح والمثله معروفة وما لفظه الشهادة فلان النصوص
 طفت باشتراطها ذ الامرة هاهم هذه اللفظة ولان فيها زيادة تركيد فان قوله اشهد من الفاظ التبيين
 كقوله اشهد بالله فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة أشد وقوله في ذلك كله اشارة الى جميع
 ما تقدم حتى يشترط العداية ولفظة الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح لانهما
 شهادة لما فيه من معنى الالتزام حتى يختص بجلس القضاء ولهذا يشترط فيه الحرية والاسلام
 (قال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدل في المسلم ولا يسأل عن حال الشهود حتى يطعن
 الخصم) لقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف ومثل ذلك
 مروى عن عمر ولان الظاهر هو الاثر جارهما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى
 القطع (الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود) لانه يحتمل لاسقاطها في شرط الاستقصاء
 فيها ولان الشبهة في هاترئة وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم في السر والعلاية لانه تقابل
 الظاهر ان فيسأل طلبا للترجيح (وقال ابو يوسف ومحمد درجهما لله لا بد ان يسأل عنهم في السر
 والعلاية في سائر الحقوق) لان القصاص مبناه على الحجة وهي شهادة العدول فيعترف من
 العداية وفيه صون قصاته من البطلان وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والغنى على قولهما
 في هذا الزمان (ثم التريكة في السر ان يبعث المستورة الى المعدل فيها النسب والحلى والمصلحة
 ويردها المعدل) وعلى ذلك في السر كدليل يظهر فيجده أو يصد (وفي العلاية لا بد ان يجمع بين
 المعدل والشاهد) لتنفى شبهة تعديل غيره وقد كانت العلاية وحدها في الصدر الاول ووقع
 الاكفاء في السرى زمانا تحذر راعن الفتنة ويروى عن محمد تركية العلاية بالاء وفتنه ثم قيل
 لا بد ان يقول المعدل هو حر عدل جائز الشهادة لان العدة فيعدل وقيل يكفي بقوله هو عدل
 لان الحرية ثابتة بالدار وهذا اصح قال (وفي قول من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول
 الخصم انه عدل) معناه قول المدعى عليه وعن ابي يوسف ومحمد درجهما لله انه يجوز تركية
 لكن عند محمد يضم تركية الاخر الى تركيته لان العدد عنده شرط ووجه الظاهر ان في زعم
 المدعى وشهوده ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اصراره فلا يصلح معدلا وموضوع المنة
 اذا قال هم عدول الا انهم اخطؤا أو نوا اما اذا قال صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اعترف

الحق قال (وإذا كان رسول قاضي لدى يسأل عن لشهود واحد ايجار والاثان افضل) وهذا
عند أبي حنيفة رأي وسفارجهما لله قال محمد رحمه الله لا يجوز الاثنان والمراد منه
لمر كى وعلى هذا الخلاف رسول القاضي اي لمركى والمترجم عن الشاهد له ان التريكة في
معنى الشهادة لان ولاية له صاء ينسب على ظهور العدا وهو بالتريكة فيشترط فيه العدا كما
يشترط لعد له فيه وتشترط به كورة في المركى في الحدود والقصاص ولهما اي ليس في معنى
الشهادة وطور لا يشترط به نطق الشهادة ومجلس قصاء واشترط لعدد امر حكيم في الشهادة
ولا تعداها (ولا يشترط أهلية انه دة في لمركى في تريكة السر) حتى صلح العبد مزكبا فاما
في تريكة العداية فهو شرط وكذا لعدد بالاجماع على ما قاله لخصاف رحمه الله لا اختصاصها
بمجلس القضاة قالوا يشترط لارعة في تريكة شهود الزنا عند محمد رحمه الله (فصل وما يتعمله
لشاهد على ضربين أحدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والعصب والقتل وحكم
الحاكم فادسمع ذلك لشاهد أو راء وسمعه أن يشهد به وان لم يشهد عليه) لانه علم ما هو المراد
نفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم داعلمت مثل الشمس فاشهدوا لا تدع قال (ويقول الشاهد انه باع ولا
قول الشاهد في) لانه كذب (ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد ولو دسر بقاضي
لا يقبله) لان العمة تشبه النعمة فم يحصل العلم (لا اذا كان دخل البيت وعلم انه ليس فيه أحد
سواه ثم جالس على الباب وليس في البيت من غيره فسمع اقراره داخل ولا يراه له ان يشهد)
لانه حصل العلم في هذه الصورة (ومنه ما لا يثبت حكمه فيه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة
فادسمع شاهدا يشهد شيء ثم يجزئه أن يشهد على شهادته الا ان يشهد عليها) لان الشهادة غير
موجبة بنفسها وانما تصير موجبة بالنقل الى مجلس انصاء ولا بد من الاثابة والله جميل ولم
يوجد (وكذا لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع ان يشهد) لانه ما حله وانما حله
غيره قال (ولا يحل للشاهد ان يرى خطه ان يشهد الا أن يذكر الشهادة) لان الخط يشبه الخط
فلم يحصل العلم قبل هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهم يحل له أن يشهد وقيل هذا
الاتفاق وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادته في ديوانه أو قضيته لان ما يكون في قهطه
وهو تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك ولا كذلك الشهادة في
اصول لانه في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة أو أخبره قوم ممن يثق
هم اننا شهدنا نحن وأنت قال (ولا يجوز ان يشهد شي لم يعاينه الا بالنسب والموت والكباح

والدخول وولاية القاضي فانه يسهل ان يشهد به لاشياء احره من ان يشق به (وهذا
 مستحسن وانما من ان لا يجوز لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذات العلم ولم يحصل فصار
 كالبيع وحده الاستحسان ان هذه الامور تختص بمعاينة اسبابها خواص من الناس ويتعلق
 بها احكام تبقى على انقضاء القرون فلم تقبل فيها الشهادة بالتمام مع ادى الى الحرج وتعطيل
 الاحكام بخلاف البيع لانه يسهل معه كل احد واعمال يجوز ان يشهد بها بالاشتهار وذلك
 ما تواتر او باخبار من يثق به كما قال في الكتاب ويشترط ان يحضره رجلان او رجل وامرأتان
 ليحصل له نوع عزم وقيل في الموت يكفى باخبار واحد او واحدة لانه فيما يشاهدناه غير
 لواحد الا ان بهامه ويكرهه فيكون في شترط اعداد بعض الحرج ولا كذلك النسب
 والنكاح وينبغي ان يطبق داء الشهادة ولا يفسر اما اذ فسر للقاضي انه يشهد السامع لم تقبل
 شهادته كما ان معاينة اليدى الاملاك تطلق الشهادة ثم اذ فسر لا تقبل كذا كذا او كذا الورأى
 انسابا مجلس مجلس القضاء يدحل عليه المصوم حل له ان يشهد على كونه قاضيا وكذا
 رأى رجل وامرأة يسكنان بيتا وينبسط كل واحد منهما الى الآخر بنسب لارواح كما اذا
 رأى عينا في يد غيره ومن شهد انه شهد فقلان اوصلى على جوارحه فهو معاينة حتى لو فسر
 للقاضي قبله ثم فسر الاستماع في الكتاب على هذه الاشياء فيبقى اعتبار السامع في
 الولا والوقف وعن ابي يوسف رحمه الله احرأه يجوز في الولا لانه معاينة سبب لقوله
 عليه السلام الولا حجة كاحقة السبوع عن محمد رحمه الله احرأه يجوز في لوقف لانه يفتى على
 من لا عصار الا يقول لولا انى على رول الملك ولا رقبه من المعاينة وكذا فيما يبنى عليه
 راما لوقف فالصحيح انه تقبل الشهادة بالسامع في أصله دون شرطه لان أصله هو الذي
 يشهر قال (ومن كان في يده شئ سوى العبد ولا معة وسعت ان تشهد به له) لان العبد أقصى
 ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع دلالاتى لاسباب كلها فيكتفى بها عن ابي يوسف رحمه
 الله انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه به قالوا ويحتمل ان يكون هذا تقييد لاطلاق محمد رحمه
 الله في الرواية فيكون شرطا على الاتفاق وقيل الشافعي رحمه الله دليل ذلك ليدفع مع التصرف
 وبه قال بعض مشايخنا رحمه الله لان اليد متنوعة اى امة ومولان فداء او التصرف بنوع ابصار
 الى يمانية واصابة ثم المسئلة على وجوه ان عاين المالك والمالك حل له ان يشهد وكذا عاين المالك
 يحذروه دون المالك استحسن الان السبب في السامع يحضره وان لم يعاينه
 او عاين المالك دون الملك لا يحل له واما العبد ولا معة فان كان يعرف ثم جاز فيقارن فكذلك
 لان لرقب لا يكون في بدنه وان كان لا يعرف فلا يقال لا يهاصميرن لا يعرف

عن أحدهما وكذا لا يذهب أحدهما ولا يذهب الآخر فعدم دليل الملك وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يحمل له أن يشهد
فيهما أيضا اعتبار بالثياب والفرق ما يشاء والله أعلم

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

قال (ولا تقبل شهادة لاعى) وقال رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة تقبل فيما يجرى
فيه السماع لأن الحاجة فيه إلى السماع ولا خلل فيه وقال أبو يوسف الشافعي رحمه الله
محررا إذا كان صيرا وقت التحمل لحصول العلم بالمعينة ولا داعي بحسن القول ولسانه غير موف
والتعريف يحصل بالنسبة كافي شهادة على الميت ولأن لا داعي بغيره إلى التعريف بالاشارة
بين المشهود له والمشهود عليه ولا يبرر الاعى إلا بالعمه وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بجنس
الشهود والنسبة للتعريف لعائب دون الحاصر وصار كالحدود والخصاص ولو عصى بعد الاداء
بمنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد بن قيس الأهمية للشهادة شرط وقت القضاء لصيرورتها
حجة عنده وقد بطلت وصار كما ذكرنا من أوجس أو فسق بخلاف ما إذا ماتوا أو غابوا الآن الأهمية
بالموت قد انتهت وبإمامية ما طلت قول (ولا المملوك) لأن الشهادة من باب الولاية وهو
لا يلي نفسه فإرى أن لا تثبت له لولاية على غيره (ولا محدود في القذف وإن تاب) لقوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ولا من تمام الحد لكونه ما عاقب بقى مدة التوبة كاصوله بخلاف
المحدود في غير القذف لأن رد فسق وقد ارتفع بالتوبة وقال الشافعي رحمه الله تقبل إذا تاب
لقوله تعالى إلا الذين تابوا واستثنى التائب قلنا لا استثناء بنص صرف لي ما يليه وهو قوله تعالى
وأولئك هم الفاسقون وهو استثناء منقطع بمعنى لكن (ولو أحد الكافر في قذف ثم أسلم تقبل
شهادته) لأن كافر شهادة كان ردها من تمام الحد وبالإسلام حدثت له شهادة أخرى بخلاف
العبد إذا أسلم أعنى لا له لا شهادة له أبدا أصلا فمنما حده يرد شهادته بعد اعتق قال (ولا
شهادة لو ولد لولده ولو ولد لولده ولا شهادة لو ولد لابنه وأجداده) والأصل فيه قوله عليه السلام
لا تقبل شهادة الولد لو ولد ولا لو ولد لولده ولا لمرأة لزوجها ولا لزوج لامرأته ولا العبد لسيده
ولا لمولى لعبده ولا لأجير لمن سأل عنه ولأن لما نفع بين الأولاد ولا ماء منصلة ولما لا يجوز أداء
لزكاة إليهم فتكون شهادة لنفسه من وجه أو تمكن فيه التهمة قال والمراد بالاجير على ما قالوا
التلميذ الخاص الذي يعدل ضرر استاذة ضرر نفسه ونفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام لا
شهادة للهابع باعل البيت وقبل مراد به لاجير منه أنه أو مشاهرة أو مباوعة فيستوجب الاجر
منافعه عند أداء الشهادة فيصير كالمستأجر عليها (ولا تقبل شهادة أحد الزوجه للآخر) وقال

الشافعي رحمه الله تقبل لأن الأملان بينهما مجبرة ولا يبدى منعيرة ولقد يجري بمصاص
 والحبس بالدين بينهما ولا معتبر بما ديه من لنفع لثبونه ضمنا كفى لعريم ذشهد لمدبونه
 المفسس ولما مار وينا ولأن لا شقاق متصل عادة وهو المقصود بصير شاهد لنفسه من وجه
 أو بصير منه بمختلف شهادة عريم لانه لا ولاية له على مدبونه (ولا شهادة لمولى عبيده)
 لانه شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على العبد دين أو من وجه ن كان عليه دين لأن الحلال
 موقوف مراعى (ولا لكاتبه) لما قلنا (ولا شهادة اشركا لشريكه فيما هو من شركهما) لانه
 شهادة لنفسه من وجه لا شراكهما ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لا تنفاء التهمة (وتقبل
 شهادة الرجل لاجبه وعنه) لانعدام التهمة لأن الأملان ومساوئها منبأية ولا سوطه لبعضهم
 في مال البعض قال (ولا تقبل شهادة مخنت) ومراده المخنت في الردى من الأفعال لانه فاسق
 فاما الذي في كلامه ابرو في أعصائه تنكسر فهو مقبول الشهادة (ولا ناحة ولا معيبة) لانهما
 يرتكبان محرما فانه عليه اسلام نهي عن الصوتين الاحقين لنا ناحة والمعيبة قال (ولا مدمن
 لشرب على اللهو) لانه ارتكب محرم دينه (ولا من يلعب بالطيور) لانه يورث غفلة ولا يقد
 يقف على عورته ان شاء بصير عوده سطحه لطير طيره وفي بعض نسخ ولا من يلعب بالطيور
 وهو المعنى قال (ولا من يعنى للناس) لانه يجتمع الناس على ارتكاب كبيرة قل (ولا من بائى
 بابا من الكبائر التي يتعلق بها الحد) للفسق قال (ولا من يدخل الحمام من غير ارار) لأن
 كشف العورة حرام (أو بائى الربا أو يقامر بالردو الشطرنج) لأن كل ذلك من الكبائر وكذلك
 من تفوته الصلاة للاشتغال بها فاما مجرد اللعب بالشطرنج فليس يفسق مانع من الشهادة لأن
 للاجتهاد فيه مساعا وشروط في الأصل ان يكون كل الربا شهورا لانه لان الاسان قلما ينجم عن
 مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال (ولا من يفعل الأفعال المستحقة كإبول على
 الطريق والاكل على الطريق لانه نازل للمروءة واذا كان لا يستمع عن مثل ذلك لا يمتنع عن
 الكذب فيتهم (ولا تقبل شهادة من يطهر سب السلف) اظهور فسقه بخلاف من يكتمه (وتقبل
 شهادة أهل الأهواء لا الخطايه) وقال الشافعي لا تقبل لانه اعطى جوه الفسق ولما أنه فسق
 من حيث الاعتقاد وما أوقعه فيه لانه دينه به وصار كمن يشرب الميثاق أو بائى من رول التسمية
 عامدا مستبيحا بذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطى أما الخطايه فهم قوم من غلاة الروافض
 يعتقدون الشهادة لكل من حلف عددهم وقبل يرون لشهادة اشيعتهم واجبة فتمكنت التهمة في
 شهادتهم اظهور فسقهم قال (وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم)

وقال ماتر لشهري رحمه الله لا تقبل لانه فاسق قال به حنن و تكافرون هم فاستقروا فيجب
 لتوقف في خبره وهذا لا تقبل شهادته على المسلم قصار كالمراد وما ماري ان لبي عليه السلام
 جاز شهادته لمصاري بعضهم على حص ولا به من اهل لولاية على نفسه وعلى اولاده الصغار
 فيكون من اهل لشهادة على جنسه ونفسه من حيث الاعتقاد غير ما لا به يجنب ما به تقدمه
 محرم دينه والكذب محذور لاديان كلها بخلاف لمر تدل لولاية لولاية له وبخلاف شهادة لدمي على
 مسلم لانه لا ولاية له الا دمه ليه ولا به يقول عليه لا به يطه فهره اياه ومثل الكفروا ان اختلفت
 فلا فهر ولا يحملهم ليعطى على لتقول قال (ولا تقبل شهادة الحرقى على لدمي) اراد به والله اعلم
 المستامن لانه لا ولاية له عليه لان يسمي من اهل دار او هو اعلى حاله وتقبل شهادة الذمي
 عليه كشهادة مسلم عليه وعلى لدمي (وتقبل شهادة المستامن ببعضهم على بعض اد كانوا من
 اهل دار واحدة من كانوا من دارين كالروم ولترك لا تقبل) لان اختلفت لدارين ينقطع لولاية
 وهذا يمنع التوارث بخلاف لدمي لانه من اهل دار او لا كذلك المستامن (وان كانت طما
 على من الشهادت لرجل من يجنب الكبار تقبيل شهادته وان لم يعصبه) وهذا هو الصحيح
 في حدادته بغيره دلا لمن توفي الكبار كاهل او بعد ذلك بعسر عاب كاد كرتا فاما لالمام
 عصبه لا تستدح به دمه لمشروطه ولا رده الشهادة لمشروطه لان في اعتبار احصاء اكل
 سد بابيه وهو مضوح حية حقوق (وتقبل شهادة لانسف لانه لا يحمل بالعد لانه لا تركه
 مستغفرا وبالدين لانه لم يبق هذا اصيب عذلا قال (والخصي) فان عمر رضى الله عنه قبل شهادة
 علقمة لخصي ولا به قطع عصبه منه طالما قصار كما اذا قطعت بده قال (وولد لرا) لان فسق الابوين
 لا يوجب فسق لولد كالكفر عا وهو مسلم وقال مالك لا تقبل في الزنا لانه يجب ان يكون غيره كمنه
 فينهم فلما العدل لا يختار ذلك ولا يستحب والكلام في العدل قال (وشهادة لخصي حائرة) لانه
 رجل او امرأ وشهادة الجسسير مقبولة بالنص قال (وشهادة لعمال حائرة) والمراد عمال
 لسلطان عا عامة لما يخ لا نفس العمل ليس فسيق الا اذا كانوا اعوانا على الظلم وقيل
 لعمال اذا كان وجيه في نفس ذاهم ولة لا يحرق في كلامه تقبل شهادته به مر عن ابي يوسف
 رحمه الله في الفاسق لانه لو جاهد لاية دم على الكذب فقط طمروة ولمهاته لا يستأجر على
 لشهادة كاذبة قال (ود شهد لرجل ان اباهما اوصى او ولان والوصي يدعي ذلك فهو
 حائرا استعسانا وان اكر الوصي لم يجر) وفي القياس لا يجوز وان ادعى وعلى هذا اذا شهد
 لموصى لهما حدث او غيرهما لهما على الميت دين او لميت عليه هادين او شهد الوصيان اياه
 اوصى الى شهد الرجل معهما وحده القياس انها شهادته شاهد داعد المدفوعة اليه وحده

لاستماعه ان أن القاضي ولا يه نصب الوصي د كان هذا موثب معروف فيمكن ان يصح هذه
الشهادة مؤنة الدين لأن ثبت به شيء فصار كالفرعة والوصيان د أقر أن معهما ثالثا
القاضي نصب ثالث معهما العجرا عن ان تصرف باعته فهما بخلاف ما د أنكر أو لم يعرف
لموت لانه ليس له ولاية نصب الوصي فتكون الشهادة هي لموجبه وفي العربيين للميت عليهما
دين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفا لهما يقران على أنهما ما ثبت لموت باعته فهما
في حقهما (وان شهد أن أباهما لعن بكه بقبض دبو به بالكونه فادعي الوكيل أو أنكره لم تقبل
شهادتهما) لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن العائب ولو ثبت ما ثبت شهادتهما وهي
غير موجبة لمكان أهمية قال (ولا يسمع لصاحبه لشهادة على جرح مجرد ولا يحكم ذلك) لأن
افسق مما لا يدخل تحت الحكم لأن له لدفع بالثبوت ولا يتحقق لارم ولأن فيه هتكت لسر واستر
واجب والاشاعة حرام وانما يبرح ضروره حياء لحقوق ودن ما يدخل تحت الحكم (الا
ذا شهدوا على اقر والمدعي بذلك سبيل لأن لا قرار مما يدخل تحت الحكم دل (ولو أقام المدعي
عليه البيعة ان المدعي استأخر الشهود لم تقبل) لانه شهادة على جرح مجرد ولا يستحضر وان كان
مرارا ائدا عليه ولا خصم في اتبانه لأن لم رعى عليه في ذلك جسي عنه حتى لو أقام المدعي عليه
بيعه أن المدعي استأخر الشهود عشرة درهم ارددوا شهادة وأعطاهم العشرة من مدي
لدى كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك ثبت جرح ساء عليه وكذا اد أقامها على أي
صا حلت هؤلاء الشهود على كدام من المال ودفعته بهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل وقد
شهدوا واطالبهم بردد ذلك المال ولهذا فاما لو أقام ليثمة أن شاهد عبدا ومجسود في قدف أو
شارب خراوقاذ أو شريك المدعي تقبل قال (ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض
شهادتي فان كان عدلا جازت شهادته) ومعنى قوله أو همت أي اخطأت في بيان ما كان يحق
على ذكره أو بزيادة كانت باطلة ووجهه ان الشاهد قد يبتني بمثله لمها في مجلس القضاء فكان
احذر واصحا فتقبل اذا تداركه في أوامره وهو عدل بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عاد وقال
أو همت لانه يوهم لزيادة من المدعي تلبس وخيانة ووجب الاحياط ولأن المجلس اذا اتخذ
الحق الملتحق بأصل الشهادة فصار ككلام واحد ولا كذلك اذا اختلف وعلى هذا وقع العلط في
بعض الحدود وفي بعض النسخ وهذا اذا كان موضع شبهة فاما د لم يكن فلا بأس باعادة الكلام
اسلاما مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجرى ذلك ون قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رجما لله أنه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا والظاهر

قال (الشهادة د وادعت بدعوى قبلت وان حانفها لم تقبل) لان تقدم الدعوى في حقوق العباد
شرط قبول الشهادة وقد وجد وبما يوافقها او لا قدمت فيما يحالها قال (ويعتبر اتفاق
الشاهدين في اللفظ والمعنى) عند أبي حنيفة رحمه الله (فان شهد أحدهما بالالف والاخر بالعين لم
تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل على الالف ذلك ان مدعى (لاعين) وعلى هذا المأنة
والمائتان والطفة والطفنان والطفة ولثلاث لهما أهم ما تنفع على الالف أو الطففة وتفرد
أحدهما بالزيادة فيثبت ما اجتماع عليه دون ما تفرده أحدهما فصار كالالف والالف
والخمسمائة ولا يبي حنيفة رحمه الله أنهما مختلفا لفظا وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد
باللفظ وهذا لان الالف لا يميز به عن الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد
منهما شاهد واحد فصار كما ان مختلف جنس المال قول (وان شهد أحدهما بالالف والاخر بالالف
وخمسمائة والمدعى يدعى ألفا وخمسمائة قبلت الشهادة على الالف) لان اتفاق الشاهدين عليها
لفظا ومعنى لان الالف والخمسمائة جنس عطف أحدهما على الاخرى والعطف يقرر الاول
ونظيره الطففة والطفة والنصف والمائة والمائة والحون بخلاف العشرة والخمسة عشر لانه
ليس بينهما حرف العطف فهو طير لالف والالفين (وان قال المدعى لم يكن لي عليه إلا الالف
فشهادة الذي شهد بالالف والخمسمائة باطلة) لانه كذب المدعى في المشهود به وكذا اذا سكنت لا
عن دعوى الالف لان التكذيب طاهر فلا بد من التوفيق ولو قال كان أصل حقى ألفا وخمسمائة
ولكنى استوفيت خمسمائة أو ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال (واذا شهد بالالف وقال أحدهما
قضاء منها خمسمائة قبلت شهادة أحدهما بالالف) لان اتفاقهما عليه (ولم يسمع قوله انه قضاء خمسمائة)
لانه شهادة فرد (الا أن شهد معه آخر) وعن أبي يوسف انه يفتى بخمسمائة لان شاهد القضاء
مضمون شهادته ان لادين الا خمسمائة وجوابه ما قلنا قال (وينبغي للشاهد) اذا علم بذلك (أن
لا يشهد بالف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة) كيلا يصير معينا على الظلم (وقال في الجامع
الصغير رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم فشهد أحدهما انه قد قضاها والشهادة جائزة
على القرض) لان اتفاقهما عليه وتفرده أحدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوى عن أصحابنا
انه لا تقبل وهو قول رفر رحمه الله لان المدعى كذب شاهد القضاء قلنا هذا كذاب في غير
المشهود به الاول وهو القرض ومثله لا يسمع القبول قال (واذا شهد شاهدان انه قتل زيد يوم
التحرر بمكة وشهد آخر ان قتل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين
لان احدهما كاذبة يفتين وايست احدهما باولى من الاخرى (فان سبقت احدهما وقضى
بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل) لان الاولى قد ترجحت بانصال القضاء بها فلا تنقض بالثانية قال
(واذا شهدا على رجل انه سرق بقرعة واختلغا في لومها فطم وان قال أحدهما بقرعة والاخر ثورا)

لم يقطع) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله (والأصل يقطع في لوجهين) جميع وقيل لا خلاف في لو أن
يتشابهان كالسواد والحمر لافي السواد والبياض وقيل هو في جميع الألوان لهما ان السرقفة في
السوداء غير هافي البيضاء فلم يتم على كل فعل مصاب. لشهادة وصار كالعصب بل أولى لان أمر
الطهارة هم وصار كذا كورة والاثرية وله ان التوفيق ممكن لان التعمل في لياى من بعيد
والاثرية يشابهان أو يجتمعان في واحد فيكون السواد من جانب وهذا يصبره والبياض من
جانب آخر وهذا الآخر شاهد بخلاف العصب لان التعمل فيه بالسهار على قرب منه والذكورة
والاثرية لا يجتمعان في واحدة كذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه قال (ومن شهد
لرجل انه شترى عبدا من ولان بالم وشهد آخر انه اشتراه بالم وخمسة مائة قاله شهادة باطلة)
لان المقصود اثبات السبب وهو العقد ويختلف باختلاف الزمن فاختلف المشهود به ولم يتم
العدد على كل واحد ولان المدعى يكذب أحد شاهده وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق
بين ان يدعى المدعى أقل المالين أو أكثرهما مالينا (وكذلك الكثرة) لان المقصود هو العقد
ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء وكان
المقصود اثبات السبب (وكذا الخلع والاعتاق على مال والصلح عن دم العمد اذا كان المدعى هو
لمرأة أو العبد أو القاتل) لان المدة ضرورية لاثبات العقد والخاصة ماسة اليه وان كانت الدهوى من
جانب آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من لوجه لانه يثبت العفو والعتق والطلاق
باقرار صاحب الحق فيفى لدعوى الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل لانه
لا حظ له في الرهن فعريت الشهادة عن الدعوى وان كان هو المرهن فهو بمنزلة دعوى الدين
وفي الاجارة ان كان ذلك في أول المدة فهو بطير لبيع وان كان بعد مضي المدة والمدعى هو الآخر
فهو دعوى الدين قال (فاما الكا ح فانه يجوز ان يستعسا او فلا هذا باطل في الكا ح أيضا)
ودكر في الامالى قول أبى يوسف مع قول أبى حنيفة رحمه الله وطه ما ن هذا اختلاف في
لعقد لان المقصود من الجاهلين السبب فاشبهه البيع ولا بى حنيفة رحمه الله ان المال في الكا ح
تابع والاصل فيه الحل والاردواج والملا ولا اختلاف فيما هو لاصل فيثبت ثم اد اوقع
الاختلاف في البيع بقضى الأقل لانفاقهما عليه في توى دعوى أقل المالين أو أكثرهما في
الصحيح ثم قيل لا اختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج
اجماع على انه لا تقبل لان مقصودها قد يكون المال ومقصوده ليس الا العقد وقيل الاختلاف
في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرنا في الفصل في الشهادة على لارث قال (ومن أقام بنة
على دار انها كانت لايه عارها أو اودعها لدى هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف اليه انه مات

وتركها مبرأنا له) وأصره به متى ثبت ذلك للمورث لا يصح له لو ارث حتى يشهد الشهود أنه مات
 تركها مبرأنا له عند أبي حنيفة رحمه الله خلا لا أبي يوسف هو يقول أن ميت لو ارث
 ملك لمورث فصارب الشهادة بالملك للمورث شهادة به لو ارث وهو ما يقولان أن ملك لو ارث
 منجسدد في حق العين حتى يحث عليه لاستمراره في الطارية الموروثة ويحل له وارث لعن ما كان
 صدقه على المورث اتفق غير فلا بد من النقل لا به بكن في بالشهادة على قيام ملك لمورث وقت
 الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده على ما يدكره أن شاء الله تعالى وقد وجدنا
 الشهادة على اليد في مسئلة لكتاب لأن يد المبيع والمودع والمستأجر قائمة مقام يده فاغنى
 ذلك عن الجرو لنقل (ونشهدوا بها كات في يد فلان مات وهي في يده جارت الشهادة) لأن
 لا يدي عند الموت تغلب يده ملك بواسطة الضمان والأمانة تصير مضمونة بالتجهيل فصار
 حرة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت (وان قالوا الرجل حتى شهد بها كات في يده المدعى منذ
 أشهر لم تقبل) وعن أبي يوسف أنها تقبل لأن اليد مضمونة كالملك ولو شهدوا بها كانت ملكه
 تقبل فكذلك فصار كما دشهدوا بالآخذ من المدعى وجهه الظاهر وهو قولهما أن الشهادة
 قامت بمجهول لأن اليد مضمونة وهي منوعة لى ملك وأمانة وضمان فتعذر القضاء بإعادة
 لمجهول بحكم آلاف الملك لأنه معلوم غير مختلف وبحكم آلاف الآخذ لأنه معلوم وحكمه معلوم وهو
 وجوب الرد ولأن يده المدعى باليد معان ويد المدعى مشهود به وبأس الطهر كالمعينة (ون أقرب بذلك
 المدعى عليه دعوت لى المدعى) لأن الطهارة المقر لا تمنع صحة الإقرار (وان شهد شاهدان
 أنه أقراها كانت في يد المدعى دفعت إليه) لأن لمشهد به هنا لاقرار وهو معلوم

باب الشهادة على الشهادة

هل (الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسلط بالشبهة) وهذا استعمله أن أشد الحاجة
 إليها إذا شاهد لأصل قديم جرح أو أدلة شهادة لبعض المورث فلم يجر لشهادة على الشهادة
 دى لى و الحقوق ولهذا حورنا الشهادة على الشهادة ون كثرنا إلا أن فيها شبهة من حيث
 أبدلية أو من حيث فيها زيادة احتمال وقد أمكن الاحتراز عنه بحسن الشهود ولا تقبل
 فيما يندرى الشبهات كالحديث والقصاص (وتجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين) وقال
 الشافعى لا يجوز إلا لاربع على كل أصل اثنان لأن كل شاهدين في ضمان مقام شاهد واحد فصارا
 كالمرأين ولما قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الشهادة رجلين ولأن نقل
 شهادة لأصل من الحقوق فهما شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فتقبل (ولا تقبل شهادة واحد على
 شهادة واحد) لما روي أنه هو حجة على ما ذكره الله ولا به حق من الحقوق فلا بد من نصار

الشهادة (وسعه الاشهاد) يقول شاهد الاصل شاهد لفرع شهد على شهادتي في اشهادي
فلان بن فلان اقر عدي بكدا واشهدني على نفسه (لان الفرع كالسائب عبه فلا بد من التحميل
والتوكيد على مامر ولا بد ان يشهد كاشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء (وان لم يقل
اشهدني على نفسه جاز) لان من سمع اقرار غيره حمله له لشهادة وان لم يقل له اشهد (ويقول
شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته ان فلانا اقر عنده بكذا وقال لي
اشهد على شهادتي بذلك) لانه لا بد من شهادته وذكر شهادة الاصل وذكر التحميل وطال لفظ
اطول من هذا واقصر منه وخبر الامور اوسطها (ومن قال اشهدني فلان على نفسه لم يشهد
السامع على شهادته حتى يقول له شهد على شهادتي) لانه لا بد من التحميل وهذا طاهر عند محمد
لان القضاء عنده بشهادة الفرع والاصول جميعا حتى اشتر كوفي الصمان عند الرجوع وكذا
عندهما لانه لا بد من نقل شهادة الاصول لتبصر حجة في طهر تحميل ما هو حجة قال (ولا تقبل
شهادة شهود الفرع لان يموت شهود الاصل او يعيى واميرة ثلاثة ايام فصاعدا او يعرضوا
حرثا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم) لان جوارها للعاجية وانما تمس عند عجز
الاصول وبهذه الاشياء يتحقق العجز وانما عجزا لسفر لان المعجز بعد المسافة ومدة السفر
بعيدة حكما حتى ادير عليها عدة من الاحكام فكذا سبيل هذا الحكم وعن ابي يوسف رحمه الله
انه ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهل له صح الاشهاد احياء
لحقوق الناس قالوا الاول احسن والثاني ارفق ومنه اخذ الفقيه ابو الليث قال (فان عدل
شهود الاصل شهود الفرع جاز) لاهم من اهل التزكية (وكذا اذا شهد شاهدان وعدل
احدهما الا تخرج) لما قلنا عابه الامر ان فيه منفعة له من حيث القضاء بشهادته لكن
العدل لا يتهم بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حق نفسه وان ردت
شهادته صاحبه فلا تهمه قال (وان سكتوا عن تعديلهم جاز ويظهر القاضي في حالهم) وهذا
عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدة فان لم يعرفوها
لم يتغلبوا الشهادة فلا تقبل ولا يبي يوسف رحمه الله ان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه
قد يخفى عليهم وادانوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بافسهم وشهدوا (وان
انكروا شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع) لان التحميل لم يثبت
للمعارض بين الخبرين وهو شرط (وذا شهد رجلان على شهادة رجلين على ثلاثة ثبتت
ولان القلابية بالعددهم وقالوا اخبرنا انهم ما يعرفها فجاء بامرأة وقالوا لا ندري
اهي هذه ام لا فانه يقبل للمدعي هات شاهدين يشهدان انها فلانة) لان الشهادة على المعرفة
بالنسبة قد تحقت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة وانما عجزها لا بد من تعريفها بذلك النسبة

ونظير هذا اذا اتهموا لشهادة ببيع محدود مدكره دودها وشهدوا على من ترى لا بد من
 آخرين يشهدان على أن المحدود بها في المدعى عليه وكذا ذكر المدعى عليه أن المحدود
 المذكورة في الشهادة حدود في يده قول (وكذا كتاب القاضي إلى القاضي) لأنه في معنى
 شهادة على الشهادة لأن الخاصي لكل ديانة هو وفرد ولا يتبعه بتفرد بل قول (ولو قالوا في
 هذين البابين لتسمية لم يجر حتى يسبوا في وحدها) وهي اقية الخاصة وهذه لأن
 التعريف لا بد منه في حد ولا يحصل بالنسبة إلى العامة وهي عامة بالنسبة إلى من لا يسمي لانهم قوم
 لا يحصون ويحصل بالنسبة إلى نفوذ لاها خاصة وقيل فرعاً عنه نسبة عامة ولاورجندية
 خاصة وقيل اسمر قديمة لبحار في عامة وقيل إلى السكة لصغيرة خاصة وفي المحلة الكبيرة
 والمصر عامة ثم التعريف وان كان يتم ذكر الحد عند أبي سيفة ومحمد ودرجتهما لله خلافاً
 لابي يوسف رحمه الله على طهر الرويات وقد ذكر القدر بموم مقام الحد لأنه من الحد الأعلى
 فنزل منزلة الحد الأدنى والله أعلم

فصل * قال أبو حنيفة رحمه الله شاهد الزور انهم في السوق ولا أعزده وقالوا وجهه صبر
 وحجبه) وهو قول الشافعي رحمه الله طمما مروى عن عمر رضي الله عنه أنه صبر شاهد الزور
 أربعين سوطاً وسخط وجهه ولأن هذه كبيرة يتعدى صبرها في العباد وليس فيها حد مقدر
 فيعزده أن يصرحاً كالبينة ولا يضرب ولأن لا رجار يحصل بالنسبة إليه فيكفي به
 واضرب وان كان مبايعاً في الزجر ولكنه يقع ما يقع لرجوعه فوجب التعريف بطر إلى
 هذا الوجه وحديث عمر رضي الله عنه محمول على إباحة بدلالة التبليغ في الأربعين
 والتسعين ثم نفى به شهر مشهور عن شمر بن جرحه ثم فانه كان يبعثه إلى سوقه كان سوقه
 وإلى قومه من كان عليه سوقى عند مصر أجمع ما كان ويتول أن يصرحاً بقرأ عليكم السلام
 ويقول أنا واحد شاهد زور فاحذر وهو وحده وليس منه وذكره من لا يسمي
 المرحسى رحمه الله أنه يشهد عندهما أصاؤه التعريف والحبس على قدر ما يراه القاضي عندهما
 وكيفية التعريف ما ذكرناه في الحدود (وفي الجامع أصح شاهدان أقرا فهو شاهدان ورور لم
 يصر باق ولا يصران) وقائده أن شاهد زور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المضر على نفسه ذلك
 ظاهراً لا طريق إلى ثبات ذلك بالبينة لأنه في الشهادة والبيانات للآيات والله أعلم بالصواب
 وإلى المرجع والمآب

كتاب الرجوع عن الشهادة

قال (وذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت) لأن الحق إنما ثبت باقصاء

وانه اضي لا يقضى كلام متناقض (ولا ضمان علىهما) لانهما ما بلغ شيئا الا على المدعى ولا على
 المدعى عليه (فان حكم شهادتهم ثم رجوعه لم يفسخ الحكم لان آخر كلامهم متناقض اوله فلا ينفص
 الحكم بالتناقض ولا في دلالة على اصدق مثل الاول وقد رجع الاول بانصال افضاءه
 او على ضمان ما اتفقوا شهادتهم) لا فرق بينهم على انه سبب الصمان والتناقض لا يمنع
 صحة الاقرار وسبق رجوعه من عدل شاهته (ولا يصح الرجوع لان حاضرة الحاكم) لانه فسخ للشهادة
 ويختص عما يختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس نقاضي في قص كان ولان الرجوع نوبة
 والتوبة على حسب الحياطة فامر بالسبب والاعلان بالاعلان وان لم يصح الرجوع في غير مجلس
 القاضي فلا بد من المشمرد على رجوعه ما اراد به من الابطال وكذا لا يسبب بيمينه علىهما
 لانه ادعى رجوعا باطلا حتى لو اقام ايمته رجوع عند قاض كذا وصحة لم يل تقبل لان السبب
 صحيح قال (وذا شهد شاهدان على رجل وحكم الحاكم فيهم رجوعا منهما للمال للمشهدود على
 لان التمسك على وجه تعدد سبب الصمان كعاقبة رجوعه سبب بالاف تعدد باوول
 اشبهى لا ضمان لانه لا علة بسبب عدم وجوده بشرة فساد رجوع الصمان على
 المباشر وهو القاضي لانه كالمجلس امضاوى يجب له صرف ساس عن تعلقه وهو غير
 استيفاء من المدعى لان الحكم يصح باعتدال سبب الصمان وقبض المدعى المال
 دينا كان او عينيا لان لا خلاف في منعني ولا لانه بين اخذ العين والزام الدين قال (فان رجع
 احدهما ضمن النصف) ولا اصل ان لا ينعنى هذا من الرجوع من رجوع وقد يقضى من
 بقى شهادته نصف الحق (وان شهد به المال ثلاثة فرجع احدهم الا ضمان عليه) لانه بقى من
 بقى شهادته كل الحق وهذا لان الاستحقاق باق بالحجة والمصدق متى استعق سقط الصمان
 فاولى ان يمنع (فان رجع آخرهم رجوعا نصف الحق) لان سبب احدهم بقى نصف الحق
 (وان شهد رجل واحد فان فرحت امرأة سمعت ربيع الحق) ابقاء ثلاثة ارباع بقاء من بقى
 (وان رجعتا ضمننا نصف الحق) لان شهادة لرجل بقى نصف الحق (وان شهد رجل وعشر
 اسوة ثم رجع ثمان فالا ضمان عليهن) لانه في من يبقى شهادته كل الحق (فان رجع
 اخرى كان عليهن ربيع الحق) لانه بقى نصف شهادته لرجل واحد وربع شهادة لباقيه
 فبقى لانه الارباع وان رجع رجل واحد وربع لرجل سبب على اسوة خمسة
 سداسه عند ابي حنيفة رجوعه لله وقال على لرجل نصف وعلى لسوة نصف لامن
 وان كثر بقى من مقام رجل واحد وطرد لا تقبل شهادتهن الا باصمام رجل واحد
 ولا يحنيفة رجوعه الله ان كل امر ائتمروا مقام رجل واحد قال عليه الصلاة والسلام
 في نقصان عقلهن عدلت شهادة اثنتين من شهادة رجل واحد فصار كما د شهد بدنته

رجال ثم رجوا (فان رجع نسوة عشرة دون رجل كان عليهن نصف الحق على القولين) لما قلنا (ولو شهد رجلان و امرأة بمال ثم رجعا فالا ضمان عليهما دون المرأة) لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد ولا يضاف اليه الحكم قال (وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك اذا شهد باقل من مهر مثلها) لان منافع البضع غير منقومة عند الاتلاف لان التضمن يستدعي المماثلة على ما عرفنا وانما تضمن وتنقوم بالمثل لانها تصير منقومة بضرورة الملك ابانة تططر المحل (وكذلك اذا شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها) لانه اتلاف بعرض لما ان البضع منقومة حال الدخول في الملك والاتلاف بعرض كالاتلاف وهذا لان مبنى الضمان على المماثلة ولا مماثلة بين الاتلاف بعرض وبينه بغير عرض (وان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة) لانهما اتلفاها من غير عرض قال (وان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمننا) لانه ليس بالاتلاف معنى تطرا اى العرض (وان كان باقل من القيمة ضمننا التفصان) لانهما اتلفا هذا الجزء بلا عرض ولا فرق بين ان يكون البيع باثنا أو فيه خيار البائع لان السبب هو البيع السابق فيضاف الحكم عند سقوط الخيار اليه فيضاف التلف اليهم (وان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بهما ثم رجعا ضمننا نصف المهر) لانهما كذا ضمنا على شرف السقوط الا ترى انهما لو طأوا عت ابن الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا ولان الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنفعة وكان واجبا شهدا ثم ما قال (وان شهدا على انه أعنت عبده ثم رجعا ضمننا قيمته) لانهما اتلفا مال به العبد عليه من غير عرض والولاة لم يعنت لان العنت لا يتحول اليهما بهذا الضمان ولا يتحول الولاة ليهما (وان شهدوا بقصاص ثم رجعوا بعد القتل ضمنوا الدية ولا يقتض منهم) وقال الشافعي يقتض منهم لوجود القتل منهم تسببا فاشبهه المكره بل أولى لان الوى يعان والمكره يمنع ولنا ان اصل مباشرة لم يوجد وكذا تسببا لان التسبب ما يفضى اليه غالبا وههنا لا يفضى لان العقر مندوب بخلاف المكره لانه يؤثر حياته طاهرا ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا أقل من الشبهة وهي دارته لقصاص بخلاف المال لانه ثبت مع الشبهات والباقي يعرف في المختلف قال (واذا رجع شهود اقرع ضمنوا) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم (ولو رجع شهود الاصل وقالوا لم شهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم) لانهم أنكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه غير محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء (وان قالوا شهدناهم وغاطنا ضمنوا وهذا عند محمد رحمه الله وعند

أبى حنيفة وأبى يوسف قد رجعوا - ما الله الاضمان عليهم) لان القضاء وقع شهادة الفروع لان
القاضي يقضي بما يبين من الحجة وهي شهادتهم وله أن الفروع بقوا شهادة الاصول وصار
كانهم حضروا (ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عندهم على الفروع لا غير) لان
القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد رجه الله المشهود وعليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء
ضمن الفروع لان القضاء وقع شهادة الفروع من الوجه الذي ذكرنا وشهادة الاصول من
الوجه الذي ذكرنا فيغير بينهما والظاهر ان ما لا يجمع بينهما في التضمن (وان قال شهود
الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في ذلك لم يثبت الى ذلك) لان ما مضى من القضاء لا يمتنع
بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم رجعوا عن شهادتهم عما شهدوا على غيرهم بالرجوع
قال (وان رجع المزكون عن التركة ضمنوا وهد عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمنون) لانهم
أنشأوا على الشهود خيرا وصاروا كشهود الاحصان وله أن التركة أعمال للشهادة ذات القاضي
لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت بمعنى عدية لعل بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض قال
(واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين
خاصة) لانه هو السبب والتنفيد يضاف الى مثبت السبب دون الشرط لمحض انما مضى
بقضى شهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه
ومعنى المسئلة بين العتاق والطلاق قبل الدخول

كتاب الوكالة

قال (كل عقد جازان يفقده الانسان بنفسه - جاز أن يوكل به غيره) لان الانسان قد يعجز عن
المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى أن يوكل به غيره ويكون بسبيل منه
دفع الحاجة وقد صح أن النبي عليه السلام وكل بالشراة حكيم من حزام وبالزواج عمر بن أم
سلمة رضي الله عنهما قال (وتجوز الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق) لما قدمنا من الحاجة
اذ ليس كل أحد به تدي الى وجوه الخصومات وقد صح أن عليا رضي الله عنه وكل فيها عقيلا
وبعد ما أسن وكل عبد الله بن جعفر رضي الله عنه (وكذا باي فائده واستيفائها لافي الحدود
والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس) لانهم انندري بالشبهات
وشبهة العقراتة حال غيبة الموكل بل هو الظاهر لتدب الشرعي بخلاف غيبة لشاهد لان
الظاهر عدم الرجوع وبخلاف حالة الخصومة لا تنفاه هذه الشبهة وليس كل أحد يحسن
الاستيفاء فلو منع عنه يتسدد باب الاستيفاء أصلا وهد الذي ذكرناه قول أبي حنيفة رجه الله
(وقال أبو يوسف رجه الله لا يجوز الوكالة بانهات الحدود والقصاص باقامة الشهود أيضا) ومحمد

رحمه الله مع أبي حنيفة رحمه الله وقيل مع أبي يوسف وابن سنان الاختلاف في عيسته دور
 حضرته لأن كلام الوكيل يستدل بموكل عند حضوره وصحة منكم بنفسه له أن الوكيل
 أمانة وشبهه النيابة بتعريضها في هذا الباب كفي شهادة على الشهادة وبقي الاستيفاء
 ولا يبي حنيفة رحمه الله أن الخصومة شرط محض لأن لوجوب مصاف إلى الحماية والظاهر
 إلى الشهادة فيجوز فيه التوكيل كفي سائر الظروف وعلى هذا خلاف التوكيل بالجرم من
 جانب من عليه الحد والنصاص وكلام أبي حنيفة رحمه الله فيه أظهر لأن الشبهة لا تمنع الدفع
 غير أن إقرار الوكيل غير مقبول عليه من جهة عدم الأمر به (وقيل أبو حنيفة رحمه الله
 لا يجوز التوكيل بالخصومة من غير وجه الخصم لأن يكون لموكل من بصر أو عاباً بمهارة ثلاثة
 أيام فصاعداً ولا يجوز التوكيل بغير وجه الخصم) وهو قول أشبه رحمه الله ولا خلاف في
 الجواز إنما الخلاف في اللزوم لهما أن الوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره
 كالوكيل بتقاضى لديون وله أن يلزم مستحق على الخصم وهو يستحضره وأما
 متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بوجوبه يتضرر به ويتوقف على رضا كالمسند المشترك إذا كان به
 أحدهما يتخير الآخر بخلاف المريض والمسافر لأن لهما غير مستحق عليهما ما هاتين ثم كما يرم
 الوكيل عنده من المسافر يرم دأراً فلهذا تحقق ضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز
 صاتها بالبرور وحضور مجلس الحاكم قال يرمى رحمه الله يرم الوكيل لاهل الوحضرت لا يمكنها
 أن تنطق بحفظها لحياتها فيرم توكيلها هل رضى الله عنه وهو شيء يستحسنه المتأخرون قال (ومن
 شرط الوكالة أن يكون لموكل ممن يثبت تصرف ربه له لا كالم) لأن الوكيل يملك التصرف
 من جهة الموكل فلا بد من أن يكون موكل ما كان يملكه من غيره (و) بشرط أن يكون (الوكيل
 ممن يعقل العقوبة صالحة) لأنه يقوم مقام موكل في عبارة يشترط أن يكون من أهل
 العبارة حتى لو كان صبياً لا يعقل أو مجنوناً كان توكيل باطلاً (وإذا وكل الحر العقل البالغ أو
 المأدون مثلاً ما جاز) لأن موكل ما لا تصرف والوكيل من أهل العبارة (ون وكلاً صبياً
 مجبوراً يعقل البيع والشراء أو عبداً مجبوراً جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بموكلهما)
 لأن الصبي من أهل العبارة لا يرى أنه بفقد تصرفه يدين وإياه وعبداً من أهل التصرف على
 نفسه ما يملكه وإنما لا يملكه في حق لمولى والوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح منهما
 التزائم الهدية أم الصبي أقصراً أهله ولعله طاق سيده فترم الموكل وعن أبي يوسف رحمه
 الله أن المشتري لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي أو مجنون أو مجبور له خيار لفسخ لأنه دخل

في عقد على أن حضوره يتعلق بالعقد وقد ظهر حيلته بغيره دعت على عيب قال
 (والعقد الذي يفقده لو كلاً على ضرر بن كل عقد يضيقة لو كلاً في نفسه كالباع والجار
 وحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل) وقال لتأني رحمه الله تعالى بالموكل لأن الحقوق تابعة
 للحكم التصرف والحكم وهو المدة تتعلق بالموكل فكذلك وانه وصار كالرسول ولو كلاً في السكاح
 ولما أن الوكيل هو العاقد حقيقة لأن العقد يشتمل على كلام وصحة عبارته لكونه آدمياً وكذا
 لأنه يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل لو كان سفير عنه ما استغنى عن ذلك كالرسول وإذا كان
 كذلك كان أصيلاً في الحقوق وتعلق به وطرف في الكتاب (بسم المبيع ويقبض الثمن
 وبطالب بالثمن إذا اشترى ويقبض لمبيع وبخاص في لعب وبخاص في بيع) لأن كل ذلك من
 الحقوق والمال يثبت للموكل خلافة عنه عيار سوكيل السابق كالعبدية وبه طراد
 ويختلط هو الصحيح قال رضي الله عنه وفيه شبهة عيب فحصل نكره أن شاء الله تعالى قال
 (وكل عقد يضيقة في موكله كالكاح والخدم والصلح عن دم الممندان حقوقه تتعلق بالموكل
 دون الوكيل فلا يطالب الوكيل لزوج بالهرم ولا لهرم وكيلاً لمرأة بتلجها) لأن الوكيل فيها
 سفير محض لا يرى أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه في نفسه كان السكاح
 به وصار كالرسول وهذا لأن الحكم فيها لا يسل لفصل عن العيب لأنه إسقاط وينتقل فلا
 يصور صدور من شخص وثبوت حكمه له وكان سفيراً والصرب الثاني من أخوته العتق
 على مال والكتابة والصلح على لا كرامة صلح لدى هو جار محرم لمبيع وهو من الصرب
 الأول والوكيل بالهبة والصدقة لا علاقة له ولا رهن ولا قرض سفيراً أيضاً لأن الحكم
 فيها يثبت بالقبض وأنه لا يلقى بحاله لو كان سفيراً أصيلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب
 الملتزم وكذا الشركة والمصارعة لأن الوكيل بالاستفرض باطل حتى لا يثبت للمالك
 للموكل بخلاف الرسالة فيه قال (وإذا طالب الموكل بمشترى بالثمن وله أن يمنعه به) لأنه
 أحجب عن العقد وحقوقه ما أن الحقوق في العقد وفي دفعه إليه جار ولم يكن للوكيل أن
 يطالبه به ثانياً لأن نفس الثمن لم يوص عنه وقد وصل إليه ولا فائدة في إحداه ثم
 الدفع إليه وطرد لو كان للمشتري على موكل أن يقع بمقاصة ولو كان له عليه ما دين يقع
 بمقاصة بدين الموكل أيضاً ودين الوكيل ودين الوكيل دكان وحده ن كان يقع المقاصة
 عند أبي حنيفة ومحمد ودرجهم ما بينهما به لا راء عنه عندهما ولكنه بضمنه
 للموكل في الفصلين

باب الوكالة بالبيع والشراء

(فصل في الشراء) قال (ومن وكل رجلاً لشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته

أو حصة ومبلغ نفسه) ليصير الفعل مدركا به معلوما ويمكنه الانتصار (الآن يوكله
 وكالة عامة فيقول نعم ما رأيت) لانه فوض لأمرالي رأيه فاي شيء يشترطه
 يكون ممثلا والاصل فيه ان الجهة البسيطة تعمل في الوكالة كجهة الوصف استحصانا لان
 مبنى التوكيل على التوسعة لانه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط بعض المخرج وهو مدفوع (ثم
 ان كان لفظ يجمع اجناسا أو ماهو في معنى الاحناس لا يصح التوكيل وان بين الثمن) لان بذلك
 الثمن يوجد من كل جنس فلا بدري مراد لا أمر كفا حاشا الجهة (وان كان جنسا يجمع أنواعا
 لا يصح لا بيان الثمن أو النوع) لانه يتقدير الثمن بصير النوع معلوما وبذلك النوع تفصل
 الجهة فلا يمنع الامثال مثاله اد وكله شراء عبد وحرارية لا يصح لانه يشمل أو عاقان بين
 النوع كالتركي أو الحبشي أو الهندي أو السندي أو المولد جارك وكداد ابن الثمن لما ذكرناه ولو
 بين النوع أو الثمن ولم بين الصفة المطلوبة والرداء والصفة جارية لانه جهة المستدركه ومراده
 من الصفة المذكورة في الكتاب النوع (وفي الجامع الصغير ومن قال لا آخرا شتر لي ثوبا أو دابة أو
 دارا أو وكالة باطلة) بجهالة فاحشة فان الدابة في حقيقة للغة اسم لما يدب على وجه الارض
 وفي العرف يطلق على الخيل والحمار والبغل وقد جمع احناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس
 من الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهر وكذا الدار تشمل ماهو في معنى الاجناس
 لانه يختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاعراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان فيتمتع
 الامثال قال (وان سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب جارية) معناه نوعه وكذا اذا سمي
 نوع الدابة فان قال جارا أو نحوه قال (ومن دفع الى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاما فهو على
 الخطأ ودقيقها) استحصانا والقياس أن يكون على كل معلوم اعتبار الحقيقة فكافي اليقين
 على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحصان ان العرف أملاك وهو على ما ذكرناه اذ ذكر
 مقرونا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل دق على لوضع وقيل ان كثرت الدراهم ففي الخطأ
 وان قلت فهي الخبز وان كان فيما بين ذلك وعلى لدقيق قال (وإذا اشترى التوكيل وقبض ثم اطلع
 على عيب فله أن يردده بالعيب مادام المبيع في يده) لانه من حقوق العقد وهي كلها له (فان سلمه
 الى الموكل لم يردده الا باده) لانه انتهى حكم الوكالة ولان دية ابطال بده الحقيقية فلا يمكن منه
 الا باده ولهذا كان خصما لما يدعي في المشتري دعوى كالتفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا
 باده قال (ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد يملكه نفسه فيملك التوكيل به دعوا
 الحاجة على ما مر ومراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم لان ذلك لا يجوز فان التوكيل ببيع
 طعاما في ذمته على أن يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز (فان فرق التوكيل صاحبه قبل القبض
 طول العقد) لوجود الاقترق من غير قبض (ولا يعتبر مفارقة الموكل) لانه ليس بما قدوا المستحق

بالعقد قبض العاقده والوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحق كالمصير وبعد لم يجز
 عليه بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا في القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض
 الرسول قبض غير العاقده فيصح قال (واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله
 ان يرجع به على الموكل) لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتعاقبان
 ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولا
 لحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (فان هلك المبيع في
 يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان يده كيد الموكل فادام يحبه يصير الموكل
 قابضا يده (وله ان يحبه حتى يستوفي الثمن) لما بينا انه بمنزلة لبايع من الموكل وقال رفر
 ليس له ذلك لان الموكل سارقا يضا يده فكانه سلمه اليه فيسقط حق الحبس فلما دام لا يمكن
 التمسك عنه فلا يكون راضيا بسقوط حقه في الحبس على ان قبضه موقوف ويقع للموكل ان لم
 يحبه ولنفسه عند حبه (فان حبه هلك كان مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف فرجه
 الله وضمان المبيع عند محمد) وهو قول أبي حنيفة رجه الله وضمان العصب عند رفر رجه الله
 لانه منع من حقهما انه بمنزلة البايع منه فكان حبه لا ينفق ائمن فيسقط به لاه ولا ي
 يوسف رجه الله انه مضمون بالحبس للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن حبه بخلاف المبيع
 لان البيع ينفخ به لاه وههنا لا ينفخ اصل العقد فلما ينفخ في حق الموكل والوكيل كما د
 رده الموكل يعيب ورضي الوكيل به قال (واذا وكاه بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم واشترى
 عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة نصف
 درهم عند أبي حنيفة رجه الله وقال يلزمه العشرون درهم) وذكر في بعض النسخ قول محمد
 رجه الله مع قول أبي حنيفة ومحمد لم يذكر الخلاف في الاصل لابي يوسف رجه الله امره
 بصرف الدرهم في اللحم وظن ان سعره عشرة ارطال فاد اشترى به عشرين فقد راده خير او صار
 كما اذا وكاه يبيع عبده بألف فباعه بالفين ولا ي حنيفة انه امره بشراء عشرة ارطال ولم يأمره
 بشراء الزيادة فنصف دشر اوها عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة
 هذا بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير
 مشتر بالفسه بالاجماع لان الامر يشاؤ السمين وهذا مهورول فلم يحصل مقصود الامر قال
 (ولو وكاه بشرا شي عليه فليس له ان يشتره لنفسه) لانه يؤدي الى تعريض الامر حيث اعتمد
 عليه ولان فله عزل نفسه ولا يملكه على ما قبل الا محضر من الموكل فلو كان الثمن مسمى

فاشترى بخلاف جنسه أو لم يكن من جنس فاشترى غير سمود أو وكل وكبلا شراؤه وشرى الثاني
وهو غائب ثبت الملك بالتوكيل الأول في هذه لوجوه لانه حاله أمر الآخر فينفذ عليه ولو
شترى الثاني بخضرة لو كبل لأول ينفذ على الموكل لأول لانه حضره رأيه فلم يكن مخالفا قال
(وان وكاه شراؤه عبيد غير عينه فاشترى عبيد فهو بالتوكيل الا أن يقول نويت الشراء
بمركب أو بسترية بحال الموكل قال رضي الله عنه هذه المسئلة على وجوه نأضاف العقد إلى
دراهم الا أن كان لا أمر وهو لم يدعني بقوله أو بسترية بحال الموكل دون النقد من ماله
لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان أضافه إلى دراهم نفسه كان لنفسه حلا
لحالته على ما فعل له شرعا أو فعله عادة الشراء لنفسه باضافة العقد إلى دراهم غيره من مسكر
شرعا وعرفا فان أضافه إلى دراهم مطلقه فان نواه لا أمر فهو لا أمر وان نواه لنفسه
فليس له لان له أن يعمل لنفسه ويعمل على هذا التوكيل وأن تكاد باي النية يحكم النقد
بالاجماع لانه دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان تو دقا على أنه لم تحضره النية قول محمد رحمه الله
هو للعاقلة لان الأصل أن كل واحد يعمل لنفسه الا دأبت بغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف
رحمه الله يحكم لنفذه لان ما أوقفه مطلقا يحتمل لوجهين فيبقى موقفا عن أي المالكين نقد
وقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع نفاذه ما يحتمل النية للآخر وبما فتناء حمل حاله
على الصلاح كافي حالة كاذب والتوكيل بالاسلام في الطهارة على هذه الوجوه قال (ومن
أمر حلالا شرع عبيد بالثمن دفعه لم يثبت عندنا وقال لا أمر بسترية لنفسه قال قول
قول الآخر فان كان دفع له الا انما قال قول المأمور لان في الوجه الاول أخبر عما لا يملك
استثنائه وهو الرجوع بالثمن على الآخر وهو ينكر والقول للمتكروفي لوجه الثاني هو أمين
يريد الخروج عن عهده لانه في قبيل قوله ولو كان العبد حيا حين اختلافه ان كان الثمن منقود
فانقول للمأمور لانه أمين وان لم يكن منقودا كذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لانه
بذلك استثنى الشراء في لا يثبتهم في الاخبار عنه وعند أبي حنيفة رحمه الله القول للآخر
لانه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فادار أي الصفقة حاضرة الزمها لا أمر بخلاف ما اذا كان
الثمن منقودا لانه أمين فيه فيقبل قوله تبع الدلائل ولا آمن في يده ههنا وان كان أمره شراء عبيد
بعينه ثم احتلف أو العبد حتى فانقول للمأمور سواء كان الثمن منقودا أو غير منقود وهذا بالاجماع
لانه أخبر عما لا يملك استثنائه ولا تهمة فيه لان التوكيل شراء شيء بعينه لا بملك شراؤه لنفسه
يمثل ذلك الثمن في حال عيبه على ما مر بخلاف غير معين على ما ذكرناه لابي حنيفة رحمه الله
او من قال لا أمر حتى هذا لعبد افلا فباعه ثم أكر أن يكون فلا أمر ثم جاء فلا ر قال أبا

أمرته بذلك فإن دلالة أحدهم لأن قوته لسبق قراره بالوكالة عنه فلا ينفقه لاسكار لاحق
(فإن قال فلان لم أمره لم يكن ذلك له لأن لا قرار له - رده قال) (لأن يسلمه المشتري له فيكون
بياعته وعليه العهدة) لانه صار مشتريا بالتعاطي كمن اشترى لغيره بغير أمره حتى لزمه ثم سلمه
لمشتري له ودلت المسئلة على أن التسليم على وجه البيع يكفي لتعاطي وإن لم يوجد فقد الثمن وهو
يتحقق في القيس والتجسس لاستتمام الترضي وهو المعترف في الباب قال (ومن أمر رجلا بأن
يشترى له عبد من باعياهم ما لم يسم له ثمنًا فاشترى له أحدهما جارا) لأن التوكيل مطلق فيجوز على
إطلاقه وقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع (الا فيما لا يتعابن لئلا يفسد) لانه توكيل بالشراء وهذا
كله بالاجماع (ولو أمره بأن يشترى ما بالعب وقيمتهما سواء فعند أبي حنيفة رجه الله أن يشترى
أحدهما بمائة أو أقل جارا وإن اشترى بأكثر لم يلزم لا أمر) لانه قال لا لهما ما وقيمتهما
سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة ذلك أن أمر الشراء كل واحد منهما بمائة ثم الشراء بها
موافقة وبأقل منها مخالفة في خبره بالزيادة إلى شرفقت الزيادة أو كثرت ولا يجوز (الا إن
اشترى الباقي ببقية الألف قبل أن يتحصلا ستعسانا) لأن شراء الأول قائم وقد حصل غرضه
لمصرح به وهو تخصيص لبعدين بالألف وما ثبت الانقسام الأدلالة لمصرح فوفوها (وقال
أبو يوسف ومحمد رجهما لله أن يشترى أحدهما بأكثر من نصف الألف بما يتعابن لئلا يفسد
وقد بقي من الألف ما يشترى عنه الباقي جارا) لأن التوكيل مطابق لكنه يتقيد بالمعارف وهو
دائمًا قلنا ولكن لا بد أن يبقى من الألف ما ينفق به الباقي لئلا يفسد غرض لا أمر
قال (ومن له على آخر ألف درهم فأمره بأن يشترى به أحد العبد فاشترى جارا) لأن في تعيين المبيع
تعيين البائع ولو عين البائع يجوز على ما ذكره إن شاء الله تعالى (وإن أمره أن يشترى بها عبدًا بغير
عينه فاشترى عمت في يده قبل أن يقبضه لا أمر به من مال لمشتري وإن قبضه لا أمر به) (ولا أمره أن
يبيع ما عليه أو يصرف ما عليه لهما من الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات دينًا كالت أو
عينًا لا ترى أنه لو بياع عينا بدين ثم تصادفان لادين لا يبطل العقد فصار لا طلاق والتفديد
فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم لا أمر لأن بدلو كليل كبده ولا في حنيفة رجه الله أنها تتعين
في الوكالات لا ترى أنه لو قيد الوكالة بأعين منها أو بالدين منها ثم استهلك لعين أو أسقط الدين
بطلت الوكالة وإذا تعينت كان هذا تعين الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكله بقبضه
وذلك لا يجوز كما إذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمره أن يصرف ما لا يملكه إلا بالقبض
قبله وذلك باطل كما إذا قال أعط ما لي عمت من شئت بخلاف ما إذا عين النائم لانه يصير وكيلًا

عنه في بعض ثم يملكه بخلاف ما إذا أمره بالتصدق لانه جعل المال لله تعالى وهو معلوم
 وأدالم يصح التوكيل فقد اشترى على المأمور به هلك من ماله الا اذا قبضه الا أمر منه لانه قد
 البيع تعاطيا قال (ومن دفع الى آخر الأمر وأمره ان يشتريها جارية فاشترى لها فقال لا أمر
 شريتها بخمسة مائة وقال المأمور اشترى بها بالف فانقول قول المأمور) ومراعاة اذا كانت تساوى
 ألفا لانه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والا أمر يدعى عليه ضمان خمسة مائة
 وهو ينكر فان كانت تساوى خمسة مائة فالقول قول الا أمر لانه خالف حيث اشترى جارية
 تساوى خمسة مائة والا أمر تناول ما تساوى ألفا فيضمن قال (وان لم يكن دفع اليه الا ألف فانقول
 قول الا أمر) اما اذا كانت قيمتها خمسة مائة فلامخافة وان كانت قيمتها ألفا فمعناه انها
 يتعاقبان لان الموكل والوكيل في هذا يزلان مبررة البائع والمشتري وقد وقع لاختلاف في الثمن
 وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد بذي جرى بينهما فتلزم الجارية بالمأمور قال (ولو أمره ان
 يشتري له هذا العبد ولم يسم به ثمنا فاشترى فقال لا أمر اشترى به بخمسة مائة وقال المأمور بالف
 وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع بمبنيه) قيل لا تحالف ههنا لانه ارتفع الخلاف
 تصديق البائع اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى هو عائب فاعتبر الاختلاف وقيل يتعاقبان كما
 ذكرنا وقد ذكره طم يمين التحالف وهو بين البائع والبائع مع استيفاء الثمن اجنبي عنهما
 وقيل له اجنبي عن الموكل اذ لم يجر بينهما بيع فلا يصدق عليه بمبني الخلاف وهذا قول الامام
 أبي منصور وهو أظهر والله أعلم بالصواب

فصل في التوكيل شراء نفس العبد قال (واذا قال العبد لرجل اشترى نفسي من مولاي
 بالف ودفعها اليه فان قال لرجل امولى اشترىته لنفسه فباعه على هذا فهو حر والاولاه للمولى)
 لان بيع نفس العبد منه عتاق وشراء العبد منه قبول الاعتاق ببدل والمأمور صغير عنه اذ
 لا يرجع عليه المظوق وصار كانه اشترى بنفسه واذا كان اعتاقا فعقب الولاء (وان لم يبيع للمولى
 فهو عبد للمشتري) لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل بها اذ لم يبيع فيه يحافظ عليه
 بخلاف شراء العبد منه لان محاربه متعين واذا كان معاوضة بنيت للملكة (والألف للمولى)
 لانه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثمنا للعبد فانه في ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف
 لو قيل شراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان العقد ينهك على نمط واحد وفي
 الحالين المطالبة تنوجه نحو المعاقدا ما ههنا فاحدهما اعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على التوكيل
 والمولى عساه لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان (ومن قال لعبد اشترى
 نفسك من مولاي فقال لمولاه معنى نفسي اقلان كذا ففعل فهو لالا أمر) لان العبد يصلح وكيلا

عن غيره في شراء نفسه لانه اجبى عن مبيده وبيع رد عليه من حيث به مال لان ماله
في يده حتى لا يملك البائع الحبس. هذا البيع لا يستيفاء الا من قاده اصابه الى الاثر صلح فعله
امتناع الا بقبول العقد الاثر (وان عقده نفسه فهو حر) لانه اعتاق نفسه ورضى له مولى دون
المعاوضة والعبد وان كان وكيلاً بشرا شئ معين ولكنه اتي بجنس صرف اخر في مثله فقد على
الوكيل (وكذلك لو قال بعني غصي ولم يقل اقلان فهو حر لان المطابق يحتمل الوجهين ولا يقع
امثالاً بالشك فيبقى التصرف واقعاً لنفسه

* (فصل في البيع) * قال (والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له ان يعقد مع ابيه وجده ومن
لا تقبل شهادته له عند ابي خيفة رجة لله ولا يجوز بيعه منهم بمثل لقيمة الامن عبده او
مكاتبه) لان التوكيل مطلق ولا نهمة ولا ملازمة نيابة والمادة منطوقة بخلاف العبد لانه
يبيع من نفسه لان ما في يده العبد امولى وكذا المولى حق في كسب المكاتب وينقلب حقيقته
بالعجز وله ان يوضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول
الشهادة ولان المصالح بينهم متصلة وصار بيعا من نفسه من وجهه والاجارة والصرف على هذا
الخلاف قال (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند ابي خيفة وقالا لا يجوز
بيعه بنفسه لان بيعا من نفسه ولا يجوز لابلدراهم والدنانير) لان مطابق الامر يتقيد
بالمعارف لان التصرفات لدفع الحاجات فتقيد بمواقفها والمعارف البيع ضمن المثل
وبالنقد ولهذا يتقيد التوكيل بشراء الفحهم والحدو لاضحية بزمان الحاجة ولان البيع غير
فاحش يبيع من وجهه وهبة من وجهه وكذا المقايضة يبيع من وجهه وشراء من وجهه فلا يتناول
مطابق اسم البيع ولهذا لا يملكه الاب والوصى وله ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه
في غير موضع التهمة والبيع بالعين او بالغير متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرع من
العين والمسائل ممنوعة على قول ابي خيفة على ما هو المروى عنه وانه يبيع من كل وجه حتى ان
من حلف لا يبيع يحنث به غير ان لا يبر لو وصى لا يملكه مع انه يبيع لان ولايتهما بطرية ولا نظر
فيه والمقايضة شراء من كل وجه وبيع من كل وجه لوجود حد كل واحد منهما (ولو وكيل بالشراء
يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتعان الناس في مثلها ولا يجوز بما لا يتعان الناس في مثله) لان
لنهمه فيه متحققة فلهه اشترائه لنفسه فاد لم يردقه الحنة بغيره على ما مر حتى لو كان وكيلاً بشراء
شئ بعينه قالوا ينفذ على الاثر لانه لا يملك شراءه لنفسه وكذا لو وكيل بالنكاح اذا زوجه امرأة
اكثر من مهرها جاز عنده لانه لا بد من الاضافة الى الموكل في العقد فلا تمكن هذه التهمة
ولا كذلك لو وكيل بالشراء لانه بطلاق العقد قال (والذي لا يتعان الناس فيه ما لا بد من تحت

بقوم المقومين وقبل في العروض به يوم في الحيواناته يارده وفي العقارات به دوارده) لان
 النصف أكثر وجوده في الاول وبذل في الاخير ويتوسط في لاوسط وكثرة العين لقله التصرف
 قال (واذا وكله ببيع عبده له فباع صفه حار عنداً في حيفه رحمه الله) لان للفظ مطلق عن قيد
 الاقتراق والاجتماع الا ترى أنه لو باع اكل ثمن النصف بجور عنده فاذا باع النصف به أولى
 (وقال لا يجوز) لانه غير متعارف ولم فيه من ضرر الشركة (الا أن يبيع النصف الاخر قبل
 أن يختصما) لان بيع النصف قد يقع وسيلة في الامثال بان لايجوز من يشتريه جلة فيحتاج
 الى أن يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين أنه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر أنه لم يقع
 وسيلة فلا يجوز وهذا استعسان عندهما (وان وكله بشراء عبده فاشترى نصفه فالشراء موقوف
 فان اشترى باقية لزم الموكل) لان شراء البعض قد يقع وسيلة في الامثال بان كان مورد وثابن
 جماعة فيحتاج الى شرائه شفاصة صافا اذا اشترى الباقي قبل رد الاثر البيع تبين أنه وقع
 وسيلة فينفذ على الاثر وهذا بالاتفاق والفرق لا في حيفه رحمه الله أن في الشراء تحقق
 التهمة على ما مر وأخر أن الامر بالبيع بمصادف ملكه فيصح فيه تنبيهه اطلاقه والامر
 بالشراء بمصادف ملك الغير فلم يصح فلم يعتبر به التقييد ولاطلاق قال (ومن أمر رجلاً ببيع عبده
 بياعه وقبض الثمن أو لم يقبض فردده المشرى عليه يجب لايجوز مثله بقضاء القاضي بينه
 أو بآباء عيين أو باقراره بردده على الاثر) لان القاضي يفتن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن
 قضاؤه مستنداً الى هذه الحجج وتأنى بل اشترطها في الكتاب أن القاضي يعلم أنه لايجوز مثله في
 مدة شهر مالاكنه اشبه عليه تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الحجج لظهور التارخ أو كان عيباً
 لا يعرفه الا النساء أو الاطباء وقولهن وقول الطبيب حجة في توجبه المحسومة لاقى الرد فيفتقر
 اليها في الرد حتى لو كان القاضي عاين البيع والعيب طاهر لا يحتاج الى شيء منها وهو رد على
 الموكل فلا يحتاج الوكيل الى رد وخصومة قال (وكذلك ان رده عليه يجب بحدوث مثله بينه
 أو بآباء عيين) لان البيئة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول بعد العيب عن علمه باعتبار
 عدم ممارسته المبيع فلزم الاثر قول (فان كان ذلك باقراره لزم المأمور) لان الاقرار حجة
 قاصرة وهو غير مضطر اليه لامكانه الكوت والنكول لأن له أن يخاصم الموكل فيلزمه بينه
 أو بنكوله بخلاف ما اذا كان الرد غير قضاء والعيب بحدوث مثله حيث لا يكون له أن
 يخاصم بانه لا يبيع جسد في حق ثالث والبايع ناشئاً بالرد بالقضاء فسخ للعموم ولا يه
 القاضي غير أن الطبيعة قاصرة وهي الاقرار من حيث الفسخ كان له أن يخاصمه ومن حيث
 القصور في الحجة لا يلزم الموكل لايجوز ولو كان العيب لايجوز مثله والرد غير قضاء باقراره

الموكل من غير خصومه في روايته لأن رد متعين وفي عامه لروايات ليس له أن يحاسبه
لمادكرناوالمحق في وصف السلامة ثم ينقل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالنقصان فم يتعين الرد وقد
يما في الكفاية باطول من هذا قال (ومن قال لا آخر من البيع عبدى ببقه فبعتة بيته
وقال المأمور أمرتني ببعه ولم تنقل شيئا فقول قول الآخر) لأن الأمر يستفاد من جهته ولا
دلالة على الإطلاق قال (وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال فقول قول المضارب) لأن
الاصل في المضاربة العموم لا ترى أنه يملك التصرف بد كلفظة المضاربة فقامت دلالة
الإطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال لمضاربة في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون
القول لرب المال لانه سقط الإطلاق فيه تصادقهما فزل أي الوكالة المحضة ثم مطلق الأمر
بالببيع ينظمه نقد أو بيعة إلى أي أجل كان عند أبي حنيفة رجه الله وعندهما ينقيد بأجل
متعارف والوجه قد تقدم قال (ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ الثمن رهنًا فضاغ في
يده أو أخذه كفيلا فتوى المال عليه فلا ضمان عليه) لأن الوكيل أصيل في الحقوق وقبض
الثمن منها وكفالة توثق به والارتها ن وثيقة لطالب الاستيفاء فيملكهما بخلاف الوكيل
قبض الدين لأنه يفعل بآية وفرة أنا به في قبض الدين دون كفالة وأخذ الرهن والوكيل
بالببيع قبض أصالة ولهذا لا يملك الموكل حجزه عنه

(فصل) (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يصرف فيما وكل به دون الآخر) وهذا
في تصرف يحتاج فيه إلى رأي كبيع والخلع وغير ذلك لأن الموكل رضي برأيه - لا يرى
أحدهما والبدل وان كان مفقود ولكن لا ينعى استعمال الرأي في الزيادة واختيار
المشتري قال (لأن بوكهما بالخصومة) لأن اجتماع بهما مقرر للأقضاء إلى الشعب في مجلس
القضاء والرأي يحتاج إليه ما قاله فقويم الخصومة قال (أو طلاق وجهه غير عوض أو هتق
عبد بغير عوض أو برد دية عنده أو قضاء دين عليه) لأن هذه لأشياء لا يحتاج فيها إلى
الرأي بل هو تعبير محض وعبارة المتى والواحد سواء وهذا بخلاف ما إذا قال لهما طلقاه إن
شئتما أو قال أمرهما بأيديكما لأنه تفويض إلى رأيهما لا ترى أنه عملي مقصود على المجلس ولأنه
علق الطلاق بفعلهما فاعتبر به دخولهما قال (وليس للوكيل أن يوكّل فيما وكل به) لأنه فوض
إليه التصرف دون التوكيل به وهو - لا لأنه رضي برأيه والناس متفانون في الآراء قال (الا
أن يادّن له الموكل) لوجود الرضا (أو يقول له عمل برأيك) لإطلاق التفويض إلى رأييه وإذا جاز في
هذا الوجه يكون الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يملك لأول عزله ولا ينعزل بعونه وينعزل
عوت الأول وقد مر نظيره في أدب القاضي قال (فإن وكل بمرأى من موكله فعقد وكيله بحضرته

حار) لان لمصود وصور رأى لاول وقد حضر وتكلموا في حقوقه (ون عهدي حال غيبته لم
 بحر لانه فات رأيه) (لان يبلعه في جبره) وكذا لو باع عبر الوكيل قبله فاجاره لانه حضر رأيه
 (ولو قدر الاول الثمن للثاني فقد غيبته بحجر) لان الرأى يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهرا
 وقد حصل وهذا بخلاف ما ذكره وكيلين وقد رثمن لانه لما وص ليهما مع تقدير الثمن
 صهران غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري على ما ينشأه اما لم يقدر الثمن
 وفوض الى الاول كان عرضه رأيه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن قال (واذا زوج المالك ابنا
 العبد أو الذي اشتهى وهي صغيرة حرة مسلمة أو باع أو اشترى اهل المبحر) معناه التصرف في مالها
 لان الرق والكفر يقطعان الولاية لا يرى ان لم يفرق لا يملك كساح نفسه فكيف يملك انكاح
 غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولان هذه ولاية طرية فلا بد
 من التفويض الى لفاد المشرق لينتجق معنى الطر والرق بربل القدرة والكفر يقطع
 الشفقة على المسلم فلا تفرض اليهما (قال أبو يوسف ومحمد رجهما لله المرن اذا قتل على
 رده والحري كذلك) لان الحربي ابعده من الذمة فارى سلب الولاية واما المرتد فتصرفه في
 ماله وان كان باعدا عندهم الكه موفوف على ولده ومال ولده بالاجاع لانها ولاية نظرية وذلك
 بانفاق الملة وهي مترددة ثم تستقر جهة الانقطاع اذا قتل على الردة فيبطل والاسلام يجعل كانه
 لم يزل مسلما فيصح

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

قال (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) عندنا خلافا لفرجه الله هو يقول امرضى
 بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يررض هو لان من ملك شيئا ملكا تمامه واتم ام الخصومة
 وانهاؤها بالقبض والفتوى اليوم على قول رد رجه الله تظهروا الحية في الو كلاء وقد يؤتمن
 على الخصومة من لا يؤتمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضي بملك القبض على أصل الرواية
 لانه في معناه وما لان العرف بخلافه وهو قاس على الوضع والفتوى على ان لا يملك قال (فان
 كان وكيلين بالخصومة لا يقبضان الامعا) لانه رد في بامانهما لا بامانه احدهما واجتماعهما
 ممكن بخلاف الخصومة على ما مر قال (والوكيل بقبض الدين يكون وكيل بالخصومة عند أبي
 حنيفة رجه الله) حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل عنده وقال لا
 يكون خصما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رجه الله لان القبض غير الخصومة وليس كل
 من يؤتمن على المال يهتدى في الخصومات فممكن الرضا بالقبض رضاهم اولا في حنيفة انه وكاه
 بالملك لان الدينون تقضى بامثالها اذا قبض الدين نفسه لا يتصور الا انه جعل استيفاء الدين

حقه من وجه فاشبه لوكيل بأحد لشقه ورجوع في نهيه وويل بأشهر وأصغرهم ورد
 بالعيب وهذه أشبه بأخذ الشقة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصم قبل لأخذها
 والوكيل بالشر لا يكون خصما قبل مباشرة الشراء وهذا لان لمبادأة تنصى حقوقه وأصيل
 فيها فيكون خصما فيها قال (والوكيل قبض لعين لا يكون وكيل بالخصوصه بالافاق) لانه
 أمين محض والقبض ليس بمبادأة فاشبه الرسول (حتى ان من وكل بكذا قبض عبده فأقام لدى
 هو في يديه اليئس على أن الموكل باعه أياه ورفع الامر حتى يحضر لعائب) وهذا الاستحسان
 والقياس أن يدفع الى الوكيل لان اليئس قامت لأعلى خصم فلم يفتروجه الاستحسان انه خصم في
 قصر يده لقيامه مقام الموكل في القبض فتقتصر يده وان لم يثبت البيع حتى لو حضر لعائب تمام
 ليئس على البيع فصار كما إذا أقام اليئس على أن الموكل عرله عن دينه فان قيل في قصر يده كد
 هذا قال (وكذلك العتاق والطلاق وغير ذلك) ومغناه إذا قامت امرأة ليئس على الطلاق
 والعبد والامة على العتاق على الوكيل ينقلهم تقبل في قصر يده حتى يحضر لعائب استحسانا
 دون العتاق والطلاق قال (وإذا أقر لوكيل بالخصوصه على موكله عند أصح جار قراره عليه
 ولا يجوز عند غير القاضي) عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله استحسانا لا أنه يخرج عن الوكيلة
 وقال أبو يوسف رجه الله يجوز قراره عليه وان أقر في غير مجلس القضاء وقال رفر في الشافعي
 رجهما الله لا يجوز في الوكيل وهو قول أبي يوسف وأولاهم اقياس لانه مأموه بالخصوصه
 وهي منارعة والاقرار يضاده لانه ماله ولا ماله بأشئ لا يتناول شدة وطدا لا يملك أصلح
 والابرا موصح إذا استثنى الاقرار وكذا لو وكله بالجاب مطلقا فيجب جوابه وخصوصه
 الحريان العادة بذلك ولهذا يبحر فيها لا هدى فلا هدى وجه الاستحسان أن لوكيل صحيح
 قطعا وصحته تناوله ما يملك قطعا وذلك مطلق الجواب دون أحد هما عيبا وطريق المحذور وجود
 على ما يئس ان شاء الله تعالى فيصرف إليه بخبرنا صحة قطعا ولو استثنى في قراره عن أبي يوسف
 رجه الله أنه لا يصح لانه لا يملكه وعن محمد رجه الله أنه يصح لان التخصيص زيادة دلالة
 على ملكه أياه وعند الإطلاق يحمل على الأولى وعنه انه فصل بين الطالب والمطلوب ولم
 يصححه في الثاني لكونه مجبورا عليه ويحجر الطالب فيه فبعد ذلك يقول أبو يوسف رجه الله
 ان الوكيل قائم مقام الموكل وقراره لا يخصص بعجل القضاء وكذا اقراره به وهو يقول ان
 التوكيل يتناول جوابا يسمى خصوصه حقيقة أو مجازا ولا قرار في مجلس القضاء خصوصه
 مجازا امالانه خرج في مقابلة الخصوصه أولا لا سيما لان اظهرا تايده بالمنعق عند طالب

لم يحق وهو جار في مجلس التصديق يمكن دأقريبه في قراره في
غير مجلس القضاء يخرج من لو كانت في لا يؤمر بدفع المال إليه لا صار ناقصا وصار كالأب
أو الوصي أو أقر في مجلس التصديق لا يصح ولا يدفع للمال اليهما أو (ومن كفل مال عن رجل
فوكله صاحب المال قبضه عن عريم لم يكن وكيل في ذمتها) لأن الوكيل من يعمل بعيره
ولو صح ما صار عاملا نفسه في إبراء دمه فاعدم الركن ولأن قبول قوله ملازم للوكالة كونه
أمنيا ولو صح ما لا يقبل كونه مبرا لنفسه في عدم باعدهم لارمه وهو شرط عيب مأذون
مديون أعنته مولا حتى ضمن قيمته للعمر ما وبطال العبد بجميع الدين فلا ووكله الطالب
قبض المال عن العبد كان باطلا للمسا بقاء قال (ومن ادعى أنه وكيل العائيب في قبض دينه
فصدقه عريم أمر تسليم الدين إليه) لأنه قرار على نفسه لأن ما قبضه خالص ماله (فإن حضر
العائيب فصدقه والادع إليه العريم دين ثانيا) لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر لو كانت أقول
في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الادعاء (ويرجع به على الوكيل أن كان في يده) لأن غرضه من
الدفع براءة دمه ولم يحصل له أن ينقض قبضه (وإن كان) ساع (في يده لم يرجع عليه) لأنه
تصديقه اعترف أنه شق في القبض وهو مطلوب في هذا لأخذوا المطلوب لا يلزم غيره قال (الأن
يكون ضمنه عند الدفع) لأن المأخوذ ثانيا مضمون وعليه في رعيه ما وهدم كفته لتأنيفت لي
حالة القبض وتصحيحه لئلا يكتفى به مادام به على ولأن ولول كان عريم لم يصدقه على الوكالة
ودفعه إليه على ادعائه فالرجوع صاحب المال على العريم يرجع العريم على الوكيل لأنه لم
يصدقه على الوكالة وإنما دفعه إليه على رجاء لاجارة فاد تقطع رجاءه يرجع عليه وكذا إذا دفعه
إليه على تكديبه ياه في لو كانت هذا أظهر لما قلنا في لوجوده كاه يس به أن يسترد المدفوع حتى
يخضر العائيب لأن المؤدى صار حقا ما لب ما طاهر الوعد ملاصقا ركا دادفعه إلى فضولي على
رجاء لاجارة لم يثبت الاسترداد لاحتمال الاجارة ولأن من سحر لتصرف عرض يس به أن
نقضه مالم ينع أس عن غرضه (ومن قال ي وكيل قبض لوديه فصدقه المدفع لم يؤمر
بالسليم إليه) لأنه أقر له مال عريم بخلاف الدين ومن ادعى أنه مات أو وترك الوديعه ميراثا له
ولا وارث له غيره وصدقه المدفع أمر بالدفع إليه لأنه لا يبقى ماله بعد موته فقد نفقأ على أه مال
لوارث لو ادعى أنه شترى لوديه من صاحبها فصدقه المدفع لم يؤمر بالدفع إليه لأنه مادام
حيا كان اقرارا بعينه العير لأنه من أهله فلا يصدق في دعوى البيع عليه قال (فإن وكل وكيل
قبض ماله فادعى عريم أن صاحب المال قد استوفاه فادفع للمال إليه) لأن الوكالة قد
ثبت بالتصادق والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يؤخر الحق قال (وتتبع رب المال

فيستعطفه) رعايته بجانبه ولا يستعطف الوكيل لانه نائب اول (وروكاه بحسب ما جارية
 فادعى البائع رصا المشتري لم رد عليه حتى يحلف المشتري بخلاف مئة لدين) لان الدارك
 ممكن هذا بالنسبة لرد المقتضى الوكيل بطرطأ أعيد ذكره وهو ما يمكن لان
 لعضا ما فصح ما من على الصيغة وان ظهر لعضا عند ادعى حيفه رجه الله كيه ومذهب
 ولا يستعطف المشتري عمده مدد ذلك لانه لا يفيد وأما عندهم لو يجب ان يتحد الجواب على
 هذا في الفصلين ولا يؤخر لان الدرك ممكن عندهم ابطال ان اعضاء وقيل لا صح عند أبي
 يوسف رجه الله ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر بطرطأ حتى يستعطف المشتري لو كان حاصرا
 من غير دعوى البائع فيستطرد للطرطأ (ومن دفع يرجل عشرة دراهم اية فقهها على أهله
 فانفق عليهم عشرة من عمده فالعشرة بالعشرة) لان الوكيل بالاذن والشرط والحق فيه
 ما ذكرناه وقد فورنا هذا كذا وقيل هذا استعجابا ان وفي لباس ايس له ذنب وبصير مشرعا
 وقيل الفاس ولا استعجابا ان في فضاء الدين لانه ليس بشر او أما لا فاق بضمن اشرا فلا
 يدخل لانه والله اعلم

باب عزل الوكيل

قال (وله وكل أن يرسل الوكيل عن الوكالة) لان لو كانت حق له أن يطله لا د تعلق به حق العبد
 بان كان وكيله بالخصومة فطلب من جهة الطالبة من اطلال حق العبد وصار كالوكالة التي
 تضمنها عقد الرهن قال (فان لم يطلعه العزل فهو على وكالة ونصروه حائر حتى يعلم) لان في
 العزل اضرار اياه من حيث اطلال ولايته أو من حيث رجوع الحقوق اليه وينفذ من مال الموكل
 وبسبب المبيع فيضمنه فينصرره ويستوى الوكيل كساح وغيره الوجه الاول وقد ذكرنا
 شرائط العزل أو اعدلة في المحرر فلا يبدى قال (ويبطل لو كانت بموت الموكل وجنونه جنونا
 مطبقا او لحاقه بدار الحرب مرندا) لان التوكيل تصرف غير لازم يكون لدوامه حكم الله بدائه
 فلا بد من قيام الامر وقد طلب به هذه العوارض بشرط أن يكون بطون مطبقا لان قبيله غيره
 لا غناء وحده المطبق شهره ادأبي يوسف رجه الله اعتبار احوال فقط به اصوم
 عنه أكثر من يوم وليلة لانه فقط به الصلوات احسن فصار كاليت وقال محمد رجه الله حول
 كامل لانه يقطع به جميع لبيات فقهه لدر به احتياطاً فالو حكم لمد كورق له حاق قول أبي
 حنيفة رجه الله لان تصرفات المرتد موقوفة عمده وكانه وكانه من أسلم فدون قتل أو طلق
 دار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهم تصرفاته فمودة ولا تبطل وكالاه لا أن يموت أو يقتل على
 رده أو يحكم لمعاقه وقد مر في السيرة ان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالة حتى تموت

وتلحق بدار الحرب لان ردتها لا تؤثر في عقودها على ما عرفت قال (واد وكل المكاتب ثم حجر
 والمأذون له ثم حجر عليه) أو اشترى كان فافتراقه قد لوجوه تبطل الوكالة على الوكيل علم أولم
 يعلم) لما ذكرنا أن نقاء الوكالة منتهى في تمام الامر وقد تبطل بالحجر والعجز ولا فرق ولا فرق
 بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكمي ولا يتوقف على العلم كالمكيل بالبيع اذ باعه الموكل قال
 (واد مات الوكيل أو جن جونا مطبقا بطلت الوكالة) لانه لا يصح امره في جنونه وموته
 (وان لحق بدار الحرب مريد المبحر له التصرف الا أن يعود مسلما) قال رضي الله عنه وهذا عند
 محمد رحمه الله فاما عند أبي يوسف رحمه الله لا يعود الوكالة لمحمد رحمه الله أن الوكالة تطلق لانه
 رفع المانع أما لو كيل بتصريف معان قائمة به وانما عجز بمرض استحق الثيبان الذين فإذا
 زال العجز ولا تطلق بان عاد وكيل لا ولا يبرئ نفسه رحمه الله انه ثبت ولاية لنفسه لان
 ولاية أصل التصرف باهله وولاية التنفيذ بالملك وباللحاق لحق بالاموات وطلت الولاية
 ولا تعود كملكه في أم لولد والمدر ولولعاده لموكل مسلما وقد لحق بدار الحرب مريد الانعود
 لو كان في الطاهر وعن محمد رحمه الله أنه ان يعود كما قال في الوكيل والفرق له على الطاهر أن مبني
 الوكالة في حق الموكل على المالك في ذل وفي حق الوكيل على معنى قائم به ولم يرل باللاحق
 قال (ومن وكل آخر شيء ثم تصرف بنفسه في ما وكل به طلنت الوكالة) وهذا اللفظ ينظم
 وجوها مثل أن يوكاله باعتاق عبده أو ملكا له فاعتقه أو كاتبه الموكل بنفسه أو يوكاله بتزويج
 امرأة أو شراء شيء ففعله بنفسه أو يوكاله بطلاق امرأته فطلقها لزوج ثلاثا أو واحدة وانقضت
 عدتها أو بالجميع ففعلها بنفسه لانه لما تصرف بنفسه تعدر على الوكيل التصرف في طلنت الوكالة
 حتى لو تزوجها بنفسه وأبأنه لم يكن يوكيل أن يزوجهامنه لان الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا
 تزوجها لو كيل وأبأنه أنه أن يزوج الموكل لبقاء الحاجة وكذا لو وكاله ببيع عبده فباعه بنفسه
 فلورده عليه عيب فضاء لقاضي فليس أبي يوسف رحمه الله أنه ليس لو كيل أن يبيعه مرة
 أخرى لان بيعه بنفسه ممنوع له من التصرف فصار كالفرل وقال محمد رحمه الله أنه أن يبيعه مرة
 أخرى لان لو كاله باقية لانه طلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكاله بالهبة فوهب بنفسه
 ثم رجع لم يكن لو كيل أن يهب ثانيا لانه مختار في الرجوع فكان ذلك دليلا على عدم الحاجة أما لو رد
 فضاء بغير اختياره فليس يمكن دليل رول الحاجة فاداعا إليه قديم ملكه كان له أن
 يبيعه والله أعلم

كتاب الدعوى

قال (الدعوى من لا يجر على الخصومة ذاتر كهاو المدعى عليه من مبحر على الخصومة) ومعرفة

يفرق بينهما من أهم ما يستنبط عليه مسائل الدعوى وقد احتجبت عبارات لمشايع فيها
 ما قال في الكتاب وهو حد عام صحيح وقيل للمدعى من لا يستحق لاجل حجة كالمخرج والمدعى عليه
 من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كمدى اليد وقيل للمدعى من يثبت حيزه وهو المدعى
 عليه من يثبت بالظاهر وقيل بحججه ثلث في الأصل المدعى عليه هو المسكروحد صحيح لكن
 لثان في معرفته والترجيح بالفقه عند الحديث من أصحاب المرحوم الله لأن لا اعتبار للمعاين
 دون الصور فإن المودع داخل ردود لودية فاعول قوله مع اليقين وإن كان مدعىا رد
 صورة لأنه ينكر الضمان معنى قال (ولا تقبل للدعوى حتى يدرك شيئا معلوما في جنسه وقدره)
 لأن فائدة الدعوى الإلزام واسطة إقامة الحجة والارتماء في الجهول لا يتحقق (ون كان عينا
 يد المدعى عليه كالمحصارها ليشير اليها بالدعوى) وكذا الشهادة والاستعلاء لأن
 الأعلام بالقصى ما يمكن شرط وذلك بالإشارة في الميقول لأن النقل ممكن والإشارة إلى معنى
 التعريف يرتفع بالدعوى وجوب حضوره على هذا لتضايف من آخرهم في كل عصر ووجوب
 الجواب إذا حضر ليقيم حضوره ولزوم حصاره من لداسة لما قبلنا وإيمانا أنكر وسند كره
 أن شاء الله تعالى قال (وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها بالصبر المدعى معلوما) لأن العين لا تعرف
 الوصف والقيمة تعرف به وقد تدرج شاهدان عين وقول لفتحه أو لثب يشترط مع بيان
 القيمة ذكرها كورة والأثنية قال (وان ادعى عقار حددته وذكر أنه في يد المدعى عليه وانه
 بطايبه) لأنه تعدد لتعريف بالإشارة لعدد النقل ويصاري لعدد دون العقار يعرف به
 ويدكر الحدود الأربعة ويدكر أسماء أصحاب الحدود وأسماهم ولا بد من ذكر الحد لأن تمام
 التعرف يقع به عند أي حنيقة فرجه الله على ما عرف هو الصحيح ولو كان لرجل مشهورا يكتفى
 بدكره فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكفي ما عندنا خلافا لفرجه الله لوحد لا أكثر بخلاف ما د
 غاط في الرابعة لا يتخلف به المدعى ولا كدث بنكره أو كما يشترط الحد في الدعوى يشترط في
 الشهادة وقوله في الكتاب وذكر أنه في يد المدعى عليه لا بد منه لأنه إنما ينصب حصما د
 كان في يده وفي العقار لا يكتفى بدكر المدعى وتصديق المدعى عليه أنه في يده ل لا تثبت اليد
 فيه إلا ببيته أو علم لقاصي هو الصحيح فبأنه في الموضع د العقار عدا في مدعىهما
 بخلاف الميقول لأن اليد فيه مشاهدة وقوله بطايبه لأن بطايبه حقه ولا بد من طلبه
 ولا به يحتمل أن يكون مرموئى د أو محبوسا بانتم في يده وبالماء إليه يرول هذا الاحتمال
 وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بعينه حق قال (ون كان حقاً في يد مدعى دكر
 أنه بطايبه) لما قبلنا وهذا لأن صاحب الذمة قد حضر ولم يبق لالطالة (لكن لا بد

من يعرفه بالوصف لا بهدري به قال (و قد سمعت لدعوى سأل مدعى عليه عنها)
 ايكنثبت له رجه الحكم قال اعترف قصي عليه م) لان لا قدر موجب نفسه في أمره بالخروج
 عنه (وان اكره ال مدعى اليه) لقوله عليه السلام الآن ينفعه ال لا فقال للكيه سأل
 ورث اليمين على وعد ليبيته فلا بد من الـ ول اليمينه الاستحلاف قال (فان احضرها قصي
 م) لا تنفاه لثمة عنها (وان عجز عن ذلك وطلب من خصمه استعطفه عليها) لما روينا
 ولا بد من طلبه لان اليمين حقه لا ترى به كيف اصيف له بحرف اللام ولا بد من طلبه

* (باب اليمين) *

(واذا قال المدعى لي بنية حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف) عند أبي حنيفة رحمه الله معناه
 حاضرة في المصر وقال أبو يوسف رحمه الله يستحلف لان اليمين حقه بالحديث المعروف فاذا
 طالبه به يجيبه ولا يبي حنيفة رحمه الله ان ثبت الحق في اليمين مرتب على الجز من اقامة
 لينة لما روينا فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت ابيته حاضرة في المجلس ومحمد مع أبي يوسف
 رحمه الله فيما ذكره الحصاص ومع أبي حنيفة فيما ذكره الطحاوي رحمه الله قال (ولا ترد
 اليمين على المدعى) لقوله عليه السلام ايبيته عن المدعى واليمين على من أسكر قسم والنسمة
 تنافي الشريعة وجعل جنس الاعمال على المكربين وليس وراء الجنس شيء وفيه خلاف الشافعي
 رحمه الله قال (ولا تقبل بنية صاحب اليد في الملاك المطاق ونية الخارج أولى) وقال الشافعي
 رحمه الله يقضي بنية ذي اليد لا عصادها ليد في نفوى الطهور ورواها كالتناج والتمكاح
 ودعوى الملاك مع الاعتاق والاستيلاء والديروا ان بنية الخارج أكثر اثباتا وطهارا
 لان قدر ما ثبتته اليد لا يثبت بنية ذي اليد اذ يد دابل مطاق الملاك بحال التناج لان اليد
 لا تدل عليه وكذا على الاعتاق وأخيه وعلى الولاء اثباتهم اقل (واذا سئل المدعى عليه عن
 اليمين قصي عليه بالكول ولزمه ما ادعى عليه) وقال الشافعي رحمه الله لا يقضي به بل يرد
 اليمين على المدعى فاد حلف يقضي به لان الكول بحتمل اسودع عن اليمين الكاذبة والترفع عن
 صادقة واشباه الحال فلا يصح حجة مع الاحتمال. يمين مدعى دليل لظهور وفيما رآه
 ولان الكول دل على كونه باذلا أمقرا دلولا لذلك لا قدم على اليمين فمسه للواجب ودعه
 مضر عن نفسه فترجح هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين على المدعى لما قدمناه قال (وينبغي
 مفاضي ان يقول له اني اعرض عليك ايمين اثنا فان حلفت والا فصببت عليك بما دعاه وهذا
 الادار لا علامه بالحكم فهو موضع تخلف قال (وقد اكرهنا العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه
 بالكول) وهذا التكرار ذكره الحصاص لزيادة الاحياط والمبالغة في الاملاء العذر فاما المذهب

أنه لو قضى باليكول بعد العرس مرة جاز لما قدمناه هو أصحح ولاول أوى ثم ليكول فديكون
 حقيقيا كقوله لا أحلف وفديكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفة نه
 من طرش أو خرس هو أصحح قال (وان كانت الدعوى تكا حالم يستعطف المنكر) عند أي
 حنيفة رجه الله ولا يستعطف عنده في الكاح ولرجعة والقي في الإيلاء والرق والاستيلاء
 والنسب والولام والحدود واللعان وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله يستعطف في ذلك كله إلا
 في الحدود واللعان وصورة الاستيلاء ان تقول طارية أنا أم ولد للمولاي وهذا نهي منه وأكر
 للمولى لأنه لو ادعى المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا يلتفت الى انكارها اهما ان الكول
 اقرار لأنه يدل على كونه كاذبا في الانكار على ما قدمناه اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين
 الصادقة اقامة واجب فكان اقرارا أو بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه
 اقرار فيه شبهة والحدود تدعى بالشبهات واللعان في معنى الحد ولا يحنيفة رجه الله أنه يدل
 لان معه لا تبقى اليمين واجبة للحصول المقصود وانه لا يبادى أولى كى لا يصير كاذبا في الانكار
 والبديل لا يجري في هذه الاشياء وفائدة الاستعلاف القضاء الكول فلا يستعطف لان عدا
 يدل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد لما دون بعيرة اضيافة البيرة وصحة في الدين
 نداء على رعم المدعى وهو ما يقبضه حقا لنفسه وليدل بعماء ههنا ترك المنع وأمر المال بين
 قال (ويستعطف السارق فان بكل ضمن ولم يشطع) لان المنوط به شيان ان الضمان ويعمل
 فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما د شهد عليه رجل وامرأتان قال (واذا ادعت المرأة
 طلاقا قبل لدخول استعطف الزوج فان بكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا) لان
 الاستعلاف يجري في الطلاق عند مدعى لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا
 ادعت هي الصداق لان ذلك دعوى المال ثم ثبت للمال كونه ولا يثبت النكاح وكذا في
 النسب اذا ادعى حقا كالارث والحجرى لا يثبت طرفة وامتناع الرجوع في الهبة لان
 المقصود ههنا الحقوق وانما يستعطف في النسب المجرد عند مدعى اذا كان يثبت بقراره كالأب
 والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة لان في دعواها لابن تحميل النسب على الغير والمولى
 والزوج في حقهما قال (ومن ادعى قصاصا على غيره فجعله استعطف) بالاجماع (ثم ان كل
 عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يحلف أو يقر) وهذا
 عند أبي حنيفة رجه الله وقال لزمه الارش فيهما لان الكول قرار فيه شبهة عندهما فلا يثبت
 به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه كاد اقر
 الخطا والولى بدعى العمد ولا يحنيفة رجه الله ان لا طرف يثبت له مال الامول ويجرى
 فيها البديل بخلاف النفس فانه لو قال اقطع بدى فقطعها لا يحب اللعان ردا عمل لبديل الا

به لا يباح لعدم عاقبته وهذا يدل مذهب لا بدوع لخصومه به فصار أقطع بالدلالة وقيل
 لمن للوجع فإذا امتنع خصاص في النفس وإليه من حق مستحق بحسب نه كافي الفساد قال
 (ود قال المدعى ينفذ حاضرة قبل خصمه أعطه كقبلا بنفسه ثلاثة أيام) كذا لا يعيب
 نفسه فيضيع حقه والكفاية حاضرة بنفسه عندنا وقد مر من قبل وأحد التكفيل بمجرد الدعوى
 مستحسن عندنا لأن فيه نظر المدعى وإيس فيه كثير صرر بالمدعى عليه وهذا الآن الحضور
 مستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يمدى عليه ويحول بينه وبين إشغاله فصح التكفيل باحصار
 والثقة تدبر ثلاثة أيام مروي عن أبي حنيفة رحمه الله وهو أصح وألحق في الظاهر بين
 الحامل والوجه والخفي من المال والخطير ثم لا بد من قوله لي بينه حاضرة للتكفيل ومعناه في
 المصر حتى لو حال المدعى لا ينفذ في أو شهودي عيب لا يكفل لعدم الفائدة قال (فان فعل والا
 أمر عارضة) كذا ذهب عنه (لأن يكون غريبا فيلزم مقدار مجلس القاضي) وقد
 لا يكفل إلا في آخر المجلس ولا يستثناء منصرف إيهما لأن في أخذ التكفيل والملازمة زيادة على
 ذلك أصرا رايه بمنعه عن المقر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر أو كيفية الملازمة ذكره في
 كتاب الطجران شاء الله تعالى

* (فصل في كيفية الإيم والالاستعلاف) * قال (والإيم بالله دون غيره) لقوله عليه السلام
 من كان معكم حالفا لم يحلف بالله أو يذروا قال عليه السلام من حلف بغير الله فقد أشرك (وقد
 ذكره كذا أو صافه) وهو ما عبط وذلك مثل قوله قل والله يدى لاله لا هو عالم الغيب والشهادة
 الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر والظهور ما بهم من العلية ما لفلان هذا عليل ولا قبل هذا
 لمال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا تثنى منه وله أن يرى في العباط على هذا وأنه ان ينقص منه
 لاله يحنط فيه كبرية كبر عليه إيم لأن المستحق إيم واحد وأما في الطجران شاء عبط
 ون شاء لم يعط فيقول قل بالله أو والله وقيل لا يعط على المعروف الصلاح ويعط على غيره وقيل
 يعط في الخطير من المال دون الخطير قال (ولا يستعلف بالطلاق ولا بالعاق) لما روينا
 وقيل في زماننا دا الخ لخصم ساع للناضي أن يحلف بذلك لفظة المبالاة بالإيم بالله وكثرة
 لا ساع سبب الحلف بالطلاق (ويستعلف اليهودي بالله الذي أنزل أنورا على موسى
 عليه السلام ولصرا في الله الذي أنزل لا يحل على عيسى عليه السلام) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا صور بالاعور أشد والله الذي أنزل أنورا على موسى أن حكم إيماني كتابكم هذا
 ولأن اليهودي يعتقد نبوة موسى وأصرا في نبوة عيسى عليهما السلام فبعاط على كل واحد
 منهما ما ذكر لمدر على نبيه (و) يستعلف (الحجبي) الله الذي خلق النار) وهكذا ذكر محمد في

لاسل ويردى عن أبي حنيفة في الوادراة لا يستحلف أحد الابانة صاوذ كرت لخصاص
 رجه الله انه لا يستحلف غير اليهودي والنصراني الابانة وهو اختيار بعض مشايخنا رجه
 الله لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تعظيمها وما ينبغي ان تعظم بحلاف لكتاب لان كتب
 الله معظمة (والوثنى لا يحلف الابانة) لان الكفرة باسرها يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله قال (ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لان
 لقاضي لا يحضر هال هو ممنوع عن ذلك قال (ولا يجب حياط ليمين على المسلم بزمان ولا
 مكان) لان المقصود تعظيم الماتسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي بحاب ذلك خرج على القاضي
 حيث بكلف حضورها وهو مدفوع قال (ومن ادعى انه امتاع من هذا عبده بالف فجدد
 يستحلف بالله ما يذك كايح قائم فيه ولا يستحلف بالله ما هت) لانه قد يباع العبد ثم يقال فيه
 (ويستحلف في العصب الله ما يذك بحق عبيته ولا يحلف بالله ما عصب) لانه قد يصب ثم
 يفسح في الهبة والبيع (وفي الكاح بالله ما يذك كايح قائم في الحال) لانه قد يطرأ عليه الخلع
 (وفي دعوى الطلاق بالله ما يذك الساعية بما ذكرت ولا يستحلف بالله ما طلقها)
 لان الكاح قد يجدد بعد الابانة فيحلف على الحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السب
 يضر المدعى عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله ما على قول أبي يوسف رجه الله
 يحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا فحينئذ يحلف على
 الحاصل وقيل يطرأ الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب يحلف عليه وان انكر الحكم يحلف
 على الحاصل فالحاصل هو الاصل عندهما اذا كان سببا يرتفع برفع الادا كان فيه ترك النظر
 في جاب المدعى فحينئذ يحلف على السبب بالايجاع وذلك مثل ان تدعى ميتوته بفتنة العدة
 والزوج ممن لا يراها او ادعى شهقة بالجوار والمشتهى لا يراها لانه لو حلف على الحاصل
 يصدق في عينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برفع الادا فالحلف
 على السبب الاجاع (كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر) لانه
 بكر الرق عليها بالردة واللعاق وعليه بنقض العهد واللعاق ولا يكره على العبد المسلم قال (ومن
 ورث عبدا وادعاه آخر يستحلف على علمه) لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على
 البينات (وان وهب له أو اشتراه يحلف على البينات) لوجود المطلق لليمين او الشراء بسبب لثبوت
 الملك وضعوا كذا الهبة قال (ومن ادعى على آخر ما لا فاقه يمينه أو صاها منها على
 عشرة دراهم فهو جائز) وهو ما نورد عن عثمان رضي الله تعالى عنه (وايس له ان يستحلفه على
 تلك اليمين ابد لانه اسقط حقه) والله اعلم

باب التحالف

قال (وإذا اختلف المبيعا عن في البيع فادعى أحدهما غنا ودعى البائع أكثر منه أو اعترف
لبائع بقدر من المبيع ودعى المشتري أكثر منه وأقام أحدهما البيعة قضى لهما) لأن في
الحائز الآخر مجرد لدعوى واليه أقوى منها وإن أقام كل واحد منهما بيعة كانت لبيعه
للمنفعة لزيادة أولى) لأن البيعات لا يات ولا تعارض في زيادة (ولو كان الاختلاف في الثمن
والمبيع جيبا في بيعة لبائع أولى في الثمن وبينه لمشتري أولى في المبيع) طرأ إلى زيادة
لإثبات (وإن لم يكن كل واحد منهما بيعة قيل للمشتري ما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع
والا فسخنا البيع وقيل لبائع ما أن تسلم ما دعاه لمشتري من المبيع والا فسخنا البيع) لأن
المقصود قطع المدارعة وهذا جهة فيه لأنه ربما لا يرضيان بالفسخ فادعاهما به يرضيان به فإن
لم يرضيا استعطف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر) وهذا التحالف قبل القبض
على رفاق القياس لأن البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري بذكره والمشتري يدعى وجوب تسليم
المبيع عما غدا والبائع بذكره فكل واحد منهما مكر في عطف فاما عند القبض فمخالف للقياس
لأن المشتري لا يدعى شيئا لأن المبيع سام به فيبقى دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري بذكره
ويكتفي بحلفه لكما عرفناه بالص وهر قوله عليه السلام إذا اختلف المبيعا عن والسلعة قائمة
ببيعتها فالحالفون راد قول (ويبتدئ بيمين المشتري) وهذا قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله
آخر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وهو أصح لان المشتري أشدهما انكارا لأنه يطالب
أولا بالثمن ولأنه يتعجل فائدة منسكول وهو لم يرضى ولو أدى بيمين البائع تأخر المطالبة
بتسليم المبيع إلى زمان استيقاض الثمن وكان أبو يوسف رحمه الله يقول ألا يبدأ بيمين البائع
لقوله عليه السلام إذا اختلف المبيعا عن فالقول ما قاله البائع خصه بالذكر وأقل فائدة
التقديم (وإن كان يبيع عين بيمين أو ثمن بيمين بدأ فاضى بيمين أو ما شاء) لاستواءهما (وصفة
ليمين بيمين بيمين الله ما باعه بالف وبجوف المشتري بالله ما اشتراه باليمين) وقال في لزادات
بحلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالف وبجوف المشتري بالله ما اشتراه باليمين ولقد اشتراه بالف
بضم الإثبات إلى التي تأكد أو لا يصح لاقتصار على النفي لأن الإيمان على ذلك وضعت دل
عليه حديث لقسامة الله ما فلتنم ولا علمتم له فالقول (فإن حلفا فسخ لقاضى أبيع بيمينها)
وهذا يدل على أنه لا يفسخ بنفس التحالف لأنه لم يثبت ما دعاه كل واحد منهما فيبقى بيع
مجهول فيفسخه الفاضى قطعا للمارعة ويقال ذلك لم يثبت البطل بيمينها بل هو فاسد
ولا بد من أنه يخفى في البيع لله سد قال (وإن كل أحدهما عن الغير لزمه دعوى الآخر) لأنه

- من باد لا فم - بق دعواه معارضة دعوى لا - حرفيهم لقول نبوته (ون اختلاف
 لاجل أو في شرط الخيار أو في استبقاء بعض الثمن ولا تعاليف بينهما) لأن هذا اختلاف في
 غير المقدود عليه والمعتود به واشبهه باختلاف في شرط ولا ريب وهذا لأن ما عداه لا يحل ما به
 قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه حيث يكون منزلة لاختلاف في القدر
 في حريان التعاليف لأن ذلك يرجع إلى نفس الثمن فإن الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا
 كذلك الأصل لأنه ليس بوصف لا ترى أن الثمن موجود عدم مصيه قال (والقول قول من
 ينكر الخيار والأصل مع يمينه) لأنهما يثبتان. عارض الشرط والقول لمنكر العوارض قال (فإن
 هالك المبيع ثم اختلاف في تعاليف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله والقول قول المشتري
 وقال محمد يتعالفان ويقسح لبيع على قيمة الهالك) وهو قول الشافعي رجه لله وعلى هذا إذا
 خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يدر على رده هيب لهما ن كل واحد منهما يدعي غير
 العقد الذي يذويه صاحبه والأحرار ينكره والله يفيد دفع زيادة الثمن في تعاليفان كما إذا
 اختلاف في جنس الثمن مد هلاك السلعة ولا يبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله أن التعاليف
 بعد لقيض على خلاف القياس لأنه سلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد لشرع في حال
 قيام السلعة والتعالم فيه يفضي إلى المبيع ولا كذلك مد هلاكها الارتفاع العقد فم يكن في
 معناه ولأنه لا يباي بالأحلاف في السبب مد حصول المنصود وعابر عي من الفائدة
 ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موحدة وهذا إذا كان الثمن ديناً فإن كان
 عيناً يتعالفان لأن المبيع في أحد الخيارين قائم وفوق فائدة القسح ثم يرد مثل الهالك أن كان له
 مثل أو قيمته ن لم يكن له مثل قال (وان هالك أحد العبدتين ثم اختلاف في الثمن لم يتعالف عند أبي
 حنيفة رجه الله الآن برضى البائع أن يترك حصه الهالك من الثمن وفي الجامع الصغير القول
 قول المشتري مع يمينه عند أبي حنيفة رجه الله الآن بقاء البائع أن يأخذ العبد الحلي ولا شيء
 من قيمة الهالك وقال أبو يوسف رجه الله يتعالفان في الحلي ويقتح العقد في الحلي والقول قول
 المشتري في قيمة الهالك وقال محمد رجه الله يتعالفان عليهما أو يرد الحلي وقيمة الهالك) لأن
 هلاك كل السلعة لا يمنع التعاليف عند هلاك بعض أولى ولا يبي يوسف رجه الله أن امتناع
 لتعالم للهلاك فيقدر قدره ولا يبي حنيفة رجه الله أن لتعالم على خلاف القياس في
 حال قيام السلعة وهي اسم جامع أجزائها فلا تنفي السلعة فوات حصها ولأنه لا ينعكز
 لتعالم في الفائت الأعلى اعتبار حصه من ثمن فلا بد من القسمة على لقيمة وهي تعرف
 بالحرز والظن فيؤدي إلى التعاليف مع الجهل ودون لا يجوز لأن برضى البائع أن يترك حصه
 نهالك أصلاً لأنه جئت بكون الثمن كله بمقابلة فقام وبخرج الهالك عن العقد في تعاليفان

عد يخرج من مخرج رحمة الله وبصرف لاستثناء عددهم لي. لتعالف كذا كرموا وقالوا
 المراد من قوله في الجامع الصغير بأخذ الحلي ولائتي له معناه لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا
 أصلا وقال بعض المشايخ رحمه الله يأخذ من ثمن الهالك بقدر ما أقر به المشتري
 وإنما لا يأخذ لزيادة وعلى قول هؤلاء يصرف لاستثناء لي بيمين المشتري لا لي لتعالف لانه
 لما أخذ البائع بقول المشتري فقد صدقه فلا يحلف المشتري ثم تفسر لتعالف على قول مجاز
 ما بناء في لقائهم واد حلفا ولم يتفقا على شيء فادعى أحدهما الفسخ أو كلاهما بفسخ لعقد بينهما
 وبما رآه أصبى المشتري برد الباقي وقيمة طهات واختلفوا في تفسيره على قول أبي يوسف
 رحمه الله وأصحح أنه يحلف المشتري بالله ما شترته مما يجادعه البائع فإن نكل لزمه
 دعوى البائع وإن حلف يحلف البائع بالله ما بعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فإن نكل لزمه
 دعوى المشتري وإن حلف بفسخه ان البيع في لقائهم وتسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري
 حصة الهالك وبغير قيمتهما في الانقسام يوم القبض (وإن اختلفا في قيمة الهالك يوم القبض
 فالقول قول البائع وإيهما قدم لبيته تقبل بيته وإن أقاماها في بيته البائع أولى) وهو قياس ما ذكر
 في يروع الأصل (اشترى عبد بن وقبضهما ثم ردا أحدهما بالعيب وذلك لا خير عنده يجب عليه
 من ما هلك عنده ويسقط عنه ثمن ماله ونقسم الثمن على قيمتهما فإن اختلفا في قيمة
 الهالك فالقول قول البائع) لأن الثمن قد وجب بانفاقهما ثم المشتري يدعي زيادة السقوط
 نقصان قيمة الهالك والبائع ينكره والقول للمنكر (وإن أقاما لبيته في بيته البائع أولى) لأنها
 أكثر أبحاثا ظاهر الأبحاث لزيادة في قيمة الهالك وهذا الفقه وهو أن في الإيمان تعتبر الحقيقة
 لا ما اتوجه على أحد العاقلين وهما يعرفان حقيقة الحال فيني الأمر عليه أو البائع منكر حقيقة
 فلهذا كان القول قوله في البيئات يعتبر الظاهر لأن الشاهد من لا يعلمان حقيقة الحال فاعتبر
 الظاهر في حقهما والبائع مدع ظاهر أفدها تقبل بيته أيضا وترجح الزيادة الظاهرة على ما مر
 وهذا يبرئ معنى ما ذكرناه من قول أبي يوسف رحمه الله قال (ومن اشتري جارية وقبضها ثم
 نقابلها ثم خالها في الثمن فأم ما بتمه القان وجود البيع لأول) ونحن ما ثبتنا التعالف فيه
 بالنص لانه ورد في البيع المطلق والافالة فسخ في حق المتعاقدين وإنما ثبتناه بالقياس لأن المشتري
 مفروضة قبل القبض والقياس يوقفه على ما مر وطد بقياس الاجارة على البيع قبل القبض
 ولورث على العاقد والقيمة على العين فجاد استهلك في يد البائع غير المشتري (ولو قبض البائع
 لم يبيع عد لافالة لتعالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله) لانه
 يرى النص معلولا بعد القبض أيضا قال (ومن أسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم نقابلها ثم اختلفا
 في الثمن فالقول قول المسلم إليه ولا يعود السلم) لأن الافالة في باب السلم لا تتحمل القبض لانه

سقاط فلا يعود اليه بخلاف لاف في البيع الا يرى أن رأس مال اسم هو كان عرصا ودره
العيب وهالك قبل التسليم الى رب اسم لا يعود اليه ولو كان دينا في بيع العرصة يعود اليه دل
على الفرق بينهما قال (واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج به تزوجها بائنا وقالت
تزوجني بائنا فإيهما قام البينة قبل بيته) لأن ما ورد دعواه بالحق (وان أقام البينة فالبينة
بينة المرأة) لأنها تثبت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها أقل مما دعت به (وان لم تكن لها بينة
بما افاد عند أبي حنيفة رجه الله ولا يفسخ لكاح) لأنه أنزله العالف في اعدام التسمية وانه
لا يخل بصحة النكاح لأن المهر تابع فيه بخلاف البيع لأن عدم التسمية يفسده على ما مر
في فسخ (ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قصى ما قال الزوج) لأن
الظاهر شاهد له (وان كان مثل ما دعت المرأة أو أكثر قصى عما دعت المرأة وان كان مهر المثل
أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما دعت المرأة قصى لها بمهر المثل) لأنهما لم يتحاكما فالتثبت
الزيادة على مهر المثل ولا يلط عنه قال رضي الله عنه ذكر التعالف أولائم التحكيم وهذا
قول الكرخي رحمه الله لأن مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها
بالتعالف فالهنا يقدم في الوجوه كلها ويبدأ بين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله بجلا
فائدة الكول كافي المشتري وتخريج الرازي رحمه الله بحجج لا فقه وقد استقصينا في الكاح
رد ذكرنا خلاف أبي يوسف رحمه الله ولا يعيده (ولو ادعى زوج الكاح على هذا العبد والمرأة
تدعيه على هذه الجارية فهو كالمثلة المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون
لها قيمة تهادون عنها) لأن تملكها لا يكون الا بالتراضي ولم يوجد فوجب القيمة (وان اختلفا
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه متحاكما وادعى معناه اختلفا في البذل أو في المبدل لأن
التعالف في البيع قبل القبض على وفاق القياس على ما مر والاجارة قبل قبض المفعة طهر
البيع قبل قبض البيع وكلاهما قبل استيفاء المفعة (فان وقع لاختلاف في الاجرة يبدأ
بين المستأجر) لأنه مكروه لوجوب الاجرة (وان وقع في المفعة يبدأ بين المؤجر فإيهما ادعى
لزمه دعوى صاحبه وإيهما أقام لبينة قبلت ولو أقامها فبينة المؤجر أو ان كان الاختلاف
في الاجرة وان كان في المفاع فبينة المستأجر أو ان كان فيهما قبلت بيته كل واحد منهما فيما
دعيه من الفصل) نحو أن يدعى هذا شهرا وشهرا والمستأجر شهرين بخمسة يقضى شهرين
عشرة قال (وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحاكما وكل لقول قول المستأجر) وهذا عند أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ظاهر لأن هلاك المعقود عليه يمنع التعالف عندهما وكذا
على أصل محمد رحمه الله لأن الملاك انما لا يمنع عنده في البيع لما له قيمة تشوم مقامه فيتعالفان

عليها ولو جرى لجانف هو اوضح الحمد ولا وجه لان لما دفع لا تقوم مقسما بل بالعقد وتبين
 به لا عقد واد المتعاقب قول للمدعي ناجر مع عينه لانه هو المستحق عليه (وان اختلفا بعد استيفاء
 بعض المعقود عليه تعا عا ووضح العقد فيما في وكان يقول في المادى قول المستأجر) لان العقد
 يتعقد ساعة ساعة فيصير في كل زمن لمنفعة كان شدا العقد عليها بخلاف البيع لان
 العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر في الكل قال (وذا اختلف المولى والمكاتب في
 مال الكتابة لم يتعاقبا عند أي حبيفة رقلا يتعاقبان وتطرح الكتابة) وهو قول الشافعي رحمه
 الله لانه عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع والجامع ان المولى يدعى بالارائى بنكره العبد
 والعبد يدعى استحقاق العتق عليه عند أداء لقدر لدى يدعيه والمولى بنكره في تعاقبان كما
 اذا اختلفا في الثمن ولا في حبيفة رحمه منه ان البذل مقابل فذل الجبر في حق اليد والتصرف
 للمحال وهو سالم للعبد واعما يقبل مقابل بالاعتق عند الاداء فقبله لا مقابل في فبني اختلاف في قدر
 البذل لا غير فلا يتعاقبان قال (واد اختلف الزوجان في مناع البيت فيما يصلح للرجل وهو
 للرجل كالعمامة) لان اظاهر شاهدا له (وما يصلح للنساء فهو للمرأة كالوقاية) شهادة الطاهر لها
 (وما يصلح لها كالايسة فهو للرجل) لان المرأة وما في يد هافي د لزوح والقول في الدعاوى
 لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه طاهر اقوى منه ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف
 في حال قيام الشكاح او بعد ما وقعت الفرقة (فان ما اذا أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر
 يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منهما) لان اليد للحى دون الميت وهذا الذى ذكرناه قول
 أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يدفع الى المرأة ما يجهز به مثلها ولباقى للزوج
 مع عينه لان الطاهر ان المرأة تأنى بالجهاز وهذا أقوى ويبطل به طاهر يد الزوج ثم في الباقي لا
 معارض لظاهره فيعتبر (والطلاق والموت سواء اقام لو رثته مقام مورثهم وقال محمد رحمه الله
 ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته) لما
 قلنا لا في حبيفة رحمه الله والطلاق والموت سواء لقيام المورث مقام المورث (ون كان أحدهم
 مملوكا فالمتاع يحرق في حالة الحياة) لان يد الحر أقوى (وسمى بعد الممات) لانه لا يد للميت
 فخلت يد الحى عن المعارض (وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال العبد المأدون له في التجارة
 والمكاتب به زلة الحر) لان لهما يدامة مبرة في الخصومات (ووصل فيمن لا يكون خصما)
 (واذا قال المدعى عليه هذا الشئ أو دعيه فلا ان العائب أو رهنه عندى أو غصبته منه
 وأقام بينة على ذلك ولا خصومة بينه وبين المدعى) وكذا اذا قال أجريه وأقام بينة لانه
 أثبت بالبينة أن يده ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تدفع الخصومة لانه تعدد اثبات

لمثل العائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البيهقيين ثبوت المالك
لعائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعي وهو خصم فيه ويثبت وهو كالوكيل ينقل
لمرأة واقامتها لبيته على الطلاق بيمين من قبل ولا تدفع بدون إقامة البيهقيين كما قال ابن أبي
لا به صار خصما بظاهر يده فهو باقراره يبرأ أن يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصدق لا
بحجة كما إذا ادعى تحول الدين من ذمته إلى ذمة غيره (وقال أبو يوسف رجه الله آخر) إن كان
الرجل صالحا فالجواب كما قلناه وإن كان معروفا بالجل لا تدفع عنه الخصومة (لأن الخصال من
الباس قد يدفع ماله إلى مسافر أو دعه أباه ويشهد عليه الشهود بحال لا طال حتى غيره فإذا
تمت القاضى به لا يقبله (ولو قال الشهود أو دعه رجل لا نعرفه لا تدفع عنه الخصومة) لاحتمال
أن يكون المودع هو هذا المدعي ولا نعلم ما أحاله في معين يمكن المدعي اتباعه فلو بدفت
لتضرره المدعي ولو قلنا نعرفه وجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه فكذا الجواب عند محمد رجه
الله لوجه ثانى وعند أبي حنيفة رجه الله تدفع لانه أثبت بينه أن العين وصل إليه من جهة
غيره حيث عرفه الشهود بوجه بخلاف الفصل الاول ثم نكن يده بدخ صومعة وهو المقصود
رالمدعي هو الذي أضربته - حيث مضى خصمه أو أضربه شهوده دون المدعي عليه وهذه
لمسئبة محضة كذاب لدعوى وقد ذكرنا لأقوال (ونقول استغنى من العائب فهو خصم) لانه
لما رعم أن يده يملك عترف بكونه خصما (وان قال المدعي غصبته منى أو سرقته منى
لا تدفع الخصومة وان أقام ذواليد لبيته على الوديعه) لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه
لا يده بخلاف دعوى المالك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا يصح دعواه على غيره
لا بد ويصح دعوى الفعل (وان قال المدعي سرق منى وقال صاحب اليد أو دعه فلان وأقام
ليته لم تدفع الخصومة) وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو استعجابان وقال محمد تدفع
لانه لم يدع الفعل عليه وصار كما قال غصب منى على ما لم يسم فاعله وطما أن ذكر الفعل يستدعي
لفاعله لا محالته واطاراه هو الذي يده إلا أنه لم يسم فاعله ولا بد من إقامة الحسبة
السترفصار كما إذا قال سرق بخلاف العصب لانه لا حدوديه فلا يحترق عن كنفه (واد قال
المدعي ابتغى من فلان وقال صاحب اليد أو دعه فلان ذلك قطت الخصومة به بيمينه)
لانهم ما توافقا على أن أصل المالك فيه أعبره فيكون وصولها إلى يدي اليد من جهته فلم
تكن يده بدخ خصومة إلا أن يقسم البيهقي أن فلا أو كنه بقضه لانه أثبت بينته كونه
أحق باسمه كما والله أعلم

باب ما يذهب الرجلان

قال (واذا ادعى اثنان عينا في رد آخر كل واحد منهما يزعم أنه له وأما لبيته قضى ما بينهما)

وقال شافعي رحمه الله في قول تهاجر ما وفي قول يصرع بينهما لان احدي البيمين كاد به بيمين
لاستحابة اجتماع المالكين في اكل في حابة واحدة وقد نعدرا التمييز في تهاجر ان اويصار الى القرعة
لان النبي عليه السلام افرع فيه وقال اللهم انت الحكم بينهما ولنا حديث نعيم بن طرفة ان
رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ناقة واقام كل واحد منهما بينة فقصى
ما بينهما نصفين وحديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل
واحد منهما محتمل لوجود ما يعتمد احدهما بسبب المثل والاخر البسطة فصحت الشهادتان
ويجب العمل بهما ما أمكن وقد أمكن بالنصف اذا المحل يقبله وانما ينصف لاستواءهما في
سبب الاستعانة قال (فان ادعى كل واحد منهما سكاح امرأة واقام بينة لم يقض بواحدة من
البينتين) لعدم العمل بهما لان المحل لا يقبل لاشتراكهما في (ويرجع الى تصديق المرأة
لاحدهما) لان السكاح مما يحكم به بصادق الزوجين وهذا اذا لم توفت البينتان فلما اذا وقتنا
فصاحب الوقت الاول اولى (وان اقرت لاحد منهما قبل اقامة البينة فهي امرأته) لصادقهما
(وان اقام الاخر البينة قضى ما) لان البينة اقوى من الاقرار (ولو نفرد احدهما بالدعوى
والمرأة تبجده فاقام البينة وقضى بها لقاضى له ثم ادعى آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يحكم
ما) لان القضاء الاول قد صح فلا يقض بما هو مثله بل هو دونه (الا ان بوقت شهود الثاني سابقا
لانه ظهر الخطأ في الاول بيقين وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه طاهر لا تقبل بينة الخارج
لاعلى وجه سبق قال (ولو ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد) معناه
من صاحب اليد (واقام بينة وكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد ونصف الثمن
وان شاء ترك) لان القاضى يقضى بينهما نصفين لاستواءهما في السبب فصار كالفصوليين اذا
باع كل واحد منهما من رجل وأجار المالك البيعين بخير كل واحد منهما لانه تعبر عليه شرطا
عقده فلعل رغبته في تلك الكل فيرده وبأحد كل اثنان لو اراد (فان قضى القاضى به بينهما
فقال احدهما لا اخار لم يكن الاخر ان ياخذ جميعه) لانه صار مضمنا عليه في النصف
فانسخ البيع فيه وهذا لانه خصم فيه لظهور استعانة البينة لولا بينة صاحبه بخلاف
ما لو قال ذلك قبل تخيير لتأصلي حيث يكون له ان ياخذ الجميع لانه يدعى الكل ولم يفسخ سببه
والعود الى النصف للمزجفة ولم توجد وطيرة تهيم احد الشفعين قبل القضاء وتطير الاول تسليمه
بعد القضاء (ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا هو الاول منهما) لانه أثبت الشراء في زمان
لا يارعه فيه أحد فاندفع الاخر به ولو وقت احدهما ولم تزق لاخرى فهو صاحب الوقت
تثبت ما كان في ذلك الوقت واحتمل الاخر ان يكون قبله أو بعده فلا يقضى له بالثلث وان

ذكر تاريخا ومع أحدهما قبض فهو أولى) ومعناه أنه في يده لأن يمكنه من قبضه بدل على
 سبق شرائه ولا تخافا سنو باقي الإثبات فلا تنقض اليد الثالثة لشد وكذا لو ذكر لا آخر وقتا
 لما بنا إلا أن يشهدوا أن شراءه كان قبل شراء صاحب اليد لأن الصريح يفوق للدلالة (وان
 ادعى أحدهما شراءه والاخر هبة وقبضا) معناه من واحد (واقاما بينة ولا ترخي معهما
 والشراء أولى) لأن الشراء أقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولا يثبت الملك بنفسه
 والمثل في الهبة يتوقف على القبض وكذا الشراء والصدقة مع القبض لمينا (ولهبة
 واقبض والصدقة مع قبض - واعمضى يقضى بينهما) لاسنوتهما في وجه الترخع ولا
 ترجيح بايزوم لأنه يرجع الى المال والتزجج عمنى قائم في الحل وهذا فيما لا يحتمل
 القسمة صحيح وكذا فيما يحتملها عند البعض لأن الشروع طارئ وعند البعض لا يصح
 لأنه تنقيذ الهبة في الشائع وصار كقائمة البيئتين على الارتهان وهذا أصح قال (وذا ادعى
 أحدهما الشراء وادعت امرأته أنه تزوجها عليه فهو سواء) لاسنوتهما في لقوة فان كل واحد
 منهما عقد معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عند أبي يوسف رحمه الله وقول محمد رحمه الله شراء
 أولى ولها على الزوج لقيمة لأنه أمكن العمل بالبيئتين بتقديم الشراء في التزوج على غير مملوكة
 للغير صحيح ونحو قيمته عند تعدد تسليمه (وان دعى أحدهما رهنا وقبضا والاخر هبة
 وقبضا واقاما بينة فالرهن أولى) وهذا استعسان وفي القياس لهبة أولى لاسنوتهما في الرهن
 لا يثبت به وجه الاستعسان ان لمقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم لهبة غير مضمون وعقد
 الضمان أقوى بخلاف الهبة بشرط لعرض لانه يبيع انتهاء والبيع أولى من الرهن لانه عقد
 ضمان يثبت الملك بصورة ومعى والرهن لا يثبت لانه لعل معنى لا صورة فكذا الهبة بشرط
 لعرض (وان أقام الخارجان البيئتين على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم أولى) لانه أثبت
 أنه أول المالكين ولا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه قال (ولو ادعى الشراء من واحد)
 معناه من غير صاحب اليد (واقاما البيئتين على تاريخين فالاول أولى) لما بنا انه أثبت في وقت
 لا منارعه فيه (وان أقام كل واحد منهما البيئتين على الشراء من آخر ذكر تاريخا فهو سواء)
 لانهما يثبتان الملك لبايعهما فبعضهما كاهما حاضرانم بحيز كل واحد منهما كاد كرا من قبل (ولو
 وقت أحدهما لبيئتين وقتا ولم توف الاخرى قضى بينهما نصفين) لأن توقيت أحدهما لا يدل
 على تقدم الملك لجوار أن يكون لا آخر أقدم بخلاف ما إذا كان لبايع واحد لانهما اتفقا على أن
 لمثل لا يتلقى الا من جهته فاد أثبت أحدهما تاريخا بحكمه حتى يبين به تقدمه شراء غيره (ولو
 دعى أحدهما الشراء من رجل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه
 والرابع الصدقة والقبض من آخر قضى بينهم زمانا لانهم تناقون الملك من باعتهم فيجعل

كانهم حصروا وأقاموا البيعة على الملك مطلق قال (من أقام الخارج لبيته على ملك مؤرخ
وصاحب البيعة على ملك قدم تاريخا كان أولى) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهان لله
وهو رواية عن محمد رحمه الله وجهه الله أنه لا تقبل بيعة ذي اليد رجوع اليه لأن البيعتين قامتا
على مطلق الملك ولم تعرضا لجهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء ولهما أن البيعة مع التاريخ
منصفة معنى الدفع فإن الملك أدت لشخص في وقت قبضته لغيره بعده لا يكون إلا بالتلقي
من جهته وبيعة ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الاختلاف لو كانت الدار في أيديهما والمعنى
ما بينا ولو أقام الخارج وذو اليد البيعة على ملك مطلق ووقت أحد هما دون الأخرى فعلى قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله الخارج أولى وقال أبو يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة
صاحب الوقت أولى لأنه أقدم وصار كما في دعوى الشراء إذا أرخت أحدهما كان صاحب التاريخ
أولى ولهما أن بيعة ذي اليد عما تقبل لتضمنها معنى الدفع ولا دفع ههنا حيث وقع الشئ في التلقي
من جهته وعلى هذا إذا كانت الدار في أيديهما ولو كانت في يد ثالث والمستثناة بها طائفة مما سواه
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف الذي وقت أولى وقال محمد الذي أطلق أولى لأنه
أدعى وأولية الملك بدليل استحقاق لزوائد ورجوع الباعة بعضهم على البعض ولا يبي يوسف
رحمه الله أن التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت بيقين والاطلاق يحتمل غير الأولوية والترجيح
بالتيقن كالأودعيا لشراء ولا يبي حنيفة رحمه الله أن التاريخ بصامه احتمال عدم التقدم فسقط
اعتباره فصار كما إذا أقام البيعة على ملك مطلق بخلاف الشراء لأنه أمر حادث فيصاف إلى
أقرب الأوقات فيترجح جانب صاحب التاريخ قال (وان أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد
منهما بيعة على التناج فصاحب اليد أولى) لأن البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا
وترجعت بيعة ذي اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح بخلاف ما يقوله عيسى بن أبان رحمه
الله أنه تهافت البيعتان وبترك في يده لا على طريق القضاء ولو تلقى كل واحد منهما ملك من رجل
وأقام لبيعة على التناج عنده فهو بمنزلة قامت على التناج في يد نفسه (ولو أقام أحدهما البيعة
على الملك والاخر على التناج فصاحب التناج أولى أيهما كان) لأن بيعة قامت على أولوية الملك
ولا يثبت الملك الاخر إلا بالتلقي من جهته وكذلك إذا كانت الدعوى بين خارجين فبيعة التناج أولى
لما ذكرنا (ولو قضى بالتناج لصاحب اليد ثم قام ثالث البيعة على التناج يقضى له إلا أن يعيدها
دوا اليد) لأن الثالث لم يصرف مفسدا عليه بتلك القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطلق إذا أقام
بيعة على التناج تقبل وينقص القضاء لأنه عبرة بنص والاول عبرة لاجتهاد قال (وكذلك
النسج في الثياب التي لا تنسج لامرأة) كعزل لقطن (وكذلك كل سبب في الملك لا يشكر) لأنه في

معنى الساج كعلب اللبن و محاد الجبن والبسود والمرعى وجرى صوف وبن كان يشكر رقصى
 به الخارج بمحلة الملك لمطابق وهو مثل الحرو والبناء والعرس وذرة الحنطة والحبوب فان
 أشكل برجع الى أهل الخبرة لا هم أعرف به فان أشكل عليهم قصى به للخارج لان القضاء
 بينته هو الاصل و لعدول عنه بخبر لتنازع فاد لم علم برجع الى الاصل قال (وان أقام لخارج
 البينة على الملك المطابق وصاحب اليد البينة على الشراء منه كان صاحب اليد أول) لان الاول ان
 كان يدعى أوليه الملك فهو هذا اتفقى منه وفي هذا الاتاق وصار كما دافق بالملك له ثم ادعى لشراء منه
 قال (وان أقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا تاربخ معهما تاترت البيتان
 وتترك الدار في يدي اليد) قال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما لله وعلى قول محمد
 بقضى بالبينتين ويكون للخارج لان العمل هما ممكن فيجعل كأنه اشترى ذو اليد من الآخر
 وقبض ثم باع الدار لان القبض دلالة السبق على ما مر ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض
 لا يجوز وان كان في العقار عنده ولهما أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصار كأنهما
 فامتناعا على الاقرارين وفيه التهاثر بالاجماع كذا هو هنا لان السبب يراد الحكمة وهو الملك وهما
 لا يمكن القضاء لذى اليد الا بملك مستحق فبقى القضاء له بمجرد السبب وانه لا يفيد ثم
 لو شهد البيتان على نقد الثمن فالانف بالالف فصا من عندهما اذا استويا لوجود قبض
 مضمون من كل جانب وان لم يثبت هذا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد رحمه الله للرجوب
 عنده ولو شهد الفر يقان بالبيع والقبض تهاثرنا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد رحمه
 الله بل وار كل واحد من البيعين بخلاف الاول وان وقت البيتان في العقار ولم تبتنا قبضا
 ووقت الخارج أسبق بقضى لصاحب اليد عندهما وجعل كان الخارج اشترى أولا ثم باع قبل
 القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد رحمه الله بقضى للخارج لانه لا
 يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان أنسا قبضا بقضى لصاحب اليد لان البيعين جائزان
 على القولين وان كان وقت صاحب اليد اسبق بقضى للخارج في لوجهين فيجعل كأنه اشتراها
 ذو اليد وقبض ثم باع ولم يسلم أو سلم ثم وصل اليه بسبب آخر قال (وان أقام أحد المدعيين
 شاهدين ولا آخر أربعة فهو ما سواه) لان شهادة كل شاهدين عليه نامة كافي حالة الاقرار
 والترجيح لا يقع بكثرة العلل بل بقوة فيها على ما عرف قال (واذا كانت دار في يد رجل ادعاها
 اثنان أحدهما جبهها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب
 النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله) اعتبارا بطريق المارة فان صاحب النصف لا ينزع
 الا آخر في النصف وسلم له بالامتناع واستوت منارعتهما في النصف الا آخر فينصف بينهما

(وإذا هي بينهم ثلاث) واعتبر طريق القول والمصاربه فصاحب الجميع يضرب بكل حصه سهمين
وصاحب النصف يضرب بسهم واحد فنقسم ثلاثا وهذه مسئلة ظاهر وصادق لا يخطئها هذا
فخصم وقد ذكره في زيادته (ولو كانت في أيديهما سلم لصاحب الجميع نصفها على وجه
القضاء ونصفها لأعلى وجه القضاء) لأنه خارج في النصف وبعضه بيته والنصف الذي في
يديه صاحبه لا يدعيه لأن مدعاه النصف وهو في يده سائلا ولم ينصرف إليه دعواه كان طالما
بما كان ولا قضاء بدون دعوى فيترك في يده قال (وإذا تنازعا في دابة وأقام كل واحد منهما
بينه أهما تجتنب عنده وذكر تاريخا وسن الدابة بوافق أحد التاريخين فهو أولى) لأن الحال يشهد
له فيترجح (وان أشكل ذلك كانت بينهما) لأنه سقط التوقيت فصار كما هما لم يذكر تاريخا وان
خالف سن الدابة لوقت بين طلت البينان كذا ذكره الحاكم لشهيد لأنه طهر كذب لقرينين
فترك في يده من كانت في يده قال (وإذا كان عسدي بدرجل أقام رجلان عليه البيعة أحدهما
عصبي ولا آخر وديمة فهو بينهما) لا استواء في الاستحقاق في فصل في التنازع بالأيدي
قال (وإذا تنازعا في دابة أحدهما ركبا والآخر منطلقا بلجامها فركب أولى) لأن تصرفه
أظهر فانه يخص بيته (وكذا إذا كان أحدهما راكبا والآخر منطلقا فراكب أولى) لأن تصرفه
السرور أولى بخلاف ما إذا كانا راكبين حيث تكون بينهما الاستواء في التصرف (وكذا إذا
تنازعا في بعير وعليه حمل لأحدهما وللاخر كوز معلق فصاحب الحمل أولى) لأنه هو
المتصرف (وكذا إذا تنازعا في قميص أحدهما لابس والآخر منطلق بكمه فالابس أولى)
لأنه أظهرهما تصرفا (ولو تنازعا في ساط أحدهما جالس عليه والآخر منطلق به فهو
بينهما) معناه لأعلى طريق القضاء لأن القعود ليس بيد عليه فاستوى قال (وإذا كان ثوب
في يدرجل وطرق منه في دابة خرفه وبينهما صفان) لأن الزيادة من جنس الحاجة فلا توجب
زيادة في الاستحقاق قال (وإذا كان صبي في يدرجل وهو يعبر عن نفسه فقال أنا حر فاقول
قوله) لأنه في يد نفسه (ولو قال أنا عبد فلان فهو عبد للذي هو في يده) لأنه أقرب منه لا يبدله حيث
أقرب الرق (وإذا كان لا يعبر عن نفسه وهو عبد للذي هو في يده) لأنه لا يبدله على نفسه لم كان لا يعبر
عنها وهو بمنزلة من ع بحلاف ما كان يعبر فلو كبر وادعى الحرية لا يكون القول قوله لأنه طهر
لرق عليه في حال صغره قال (وإذا كان لحائط لرجل عليه جدوع أو متصل بسائنه والآخر عليه
هرادي فهو لصاحب الجدوع والاتصال والهرادي ليست بشيء) لأن صاحب الجدوع صاحب
سبعمان والآخر صاحب نعلق فصار كدابة تنازعا فيهما ولا أحد منهما عليه أجل وللاخر كوز
معلق بهما والمراد بالاتصال مدخله من جداره فيه ولين هذا في جداره وقد يسمى اتصالا تريبع

وهذا شاهد ظاهر لصاحبه لان حصصه على حصص هذه الحائط وقوله طرادي يستثنى
 دل على أنه لا اعتبار لهرادي أصلا وكذا يروى لان الحائط لا يثنى لهما أصلا حتى لو تبارعا في
 حائط واحد لهما عليه هرادي وليس للآخر عليه شيء فهو بينهما (ونوكا كل واحد منهما عليه
 جذوع ثلاثة فهو بينهما) لاستوائهما ولا معتبرا بالاكتر منها عدل ثلاثة (ون كان جذوع
 أحدهما أقل من ثلاثة فهو لصاحب الثلاثة وذلك آخر موضع جدعه) في رواية وفي رواية لكل
 واحد منهما ما تحت خشبه ثم قيل ما بين الخشب والخشب بينهما ما قبل على قدر خشبهما
 ولقياس أن يكون بينهما نصفين لانه لا معتبرا بالاكتر في نفس الحجعة ووجه الثاني أن
 الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول أن الحائط يثنى لوضع كثير الجذوع دون
 الواحد والثنى فكان الظاهر شاهد صاحب الكثير لأنه يبقى له حق الوضع لان الظاهر ليس
 بجدعه في استحقات يده (ولو كان لأحدهما جذوع وللآخر اتصال فالاول أول) ويروى أن
 الثاني أول ووجه الاول أن صاحب الجذوع لتصرفه وصاحب الاتصال ليدور لتصرف أقوى
 ووجه الثاني أن الحائطين بالاتصال يصيران كبا واحد ومن ضرورة لفصالة بعضه
 القضاء بكلاهما ثم يبقى للآخر حق وضع جذوعه لما قبلوا هذه رواية المعاري ومخارجها
 لخرجاني قال (وإذا كانت دار منها في يد رجل عشرة أبيات وفي يد آخر بيت فالساحة بينهما
 نصفان) لاستوائهما في استعمالها وهو المروور فيها قال (وإذا ادعى رجلان أرضا)
 يعني يدعي كل واحد منهما (أنها في يده لم يقص أماني يدو حدهما حتى يقبلا بينهما
 أنهما في أيديهما) لان ليدفعها غير مشاهدة لتعذر احضارها وما عاب عن علم القاضي
 واليمنية تثبته (وان أم أحدهما اليمنية جعلت في يده) لقيام الحجعة لان اليد حق
 مقصود (وان أم اليمنية جعلت في أيديهما) لما قبلوا لا تتحقق لأحدهما من
 غير حجعة (وان كان أحدهما قد لبن في الارض أو في أو حفر فهي في يده) لوجود التصرف
 والاستعمال فيها

باب دعوى السب

هل (واذ باع جارية قبعاءت بولد فادعاه لبائع فان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم باع
 فهو ابن للبائع وأمه أم ولد له) وفي ثقباس وهو قول رافرو لشاذهي رجها ما لله دعونه باطنة لان
 البيع اعتراف منه بتعبه فكان في دعوه مناقضا ولا سب بدون لدعوى وجه الاستحسان
 أن اتصال العلق بملكه شهادة طاعرة على كونه منه لان طاهر عدم ار او مبني السب على
 على الخفاء يعني قبسه لتناقض واذا صحت الدعوى سمعت أي وقت العلق فيسب أمه مع أم
 ولده فيفسخ البيع لان بيع أم لولد لا يجوز (ويرد لمن) لانه قبضه بغير حق (وان دعاه
 لمشتري مع دعوة البائع أو بعده فدعوة البائع أولى) لاسما سبق لاستنادها إلى وقت العلق

وهذه دعوة استيلاء (ون جاءت به لا أكثر من سنين من وقت البيع لم يصح دعوة البائع) لانه
 لم يوجد اتصال العلوق بملكه نيقا وهو الشاهد والحجة (لا اذ صدقه المشتري) فيثبت النسب
 ويحمل على الاستيلاء بالكاح ولا يبطل البيع لا ما ينفقان العلوق لم يكن في ملكه فلا يثبت
 حقيقة العتق ولا حقه وهذه دعوة تحرير وغير لما لا يس من أهله (وان جاءت به لا أكثر من
 ستة أشهر من وقت البيع ولا قبل من سنين لم تقبل دعوة لبائع فيه لان صدقه المشتري) لانه
 احتمل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم يوجد الحجة فلا بد من تصديقه واد صدقه يثبت النسب
 ويبطل البيع والولد حر والام أم ولده كأي مسألة لاولي تصادفهما واحتمال العلوق في ملكه
 قال (فان مات الولد فادعاء البائع وقد جاءت به لا قبل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاء في الام)
 لانها تابعة للولد ولم يثبت سبه بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يبيعه استيلاء الام (وان
 ماتت الام فادعاء البائع وقد جاءت به لا قبل من ستة أشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع
 لان الولد هو الاصل في النسب ولا يضره فوات التبعية وانما كان الولد أصلاً لانها تضاف اليه يقال
 أم الولد تستفيد الحرية من جهة لقوله عليه السلام اعتقها وولدها والثابت لها حق الحرية
 وله حقيقة لها والادنى تباع الا على (ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال يرد حصه
 الولد ولا يرد حصه الام) لانه تبين انه باع أم ولده وما بينهما غير متقومة عنده في العتق والعصب
 فلا يضمنها المشتري وعندهما متقومة ويضمنها في الجامع لصغيرها اذا حبلت الجارية في ملك
 رجل فباعها فولدت في يد المشتري فادعى البائع الولد وقد اعتق المشتري الام فهو انه يرد
 عليه حصته من الثمن ولو كان المشتري انما اعتق الولد فدعواه باطلة ووجه الفرق ان الاصل
 في هذا الباب الولد والام تابعة له على ما مر وفي الفصل الاول قام المانع من الدعوة والاستيلاء
 وهو العتق في التبعية وهو الام ولا يمنع نيوته في الاصل وهو الولد وليس من ضروراته كأي
 ولد المعرور فانه حر وأمه أمه لمولاها وكفي المستولدة بالكاح وفي الفصل الثاني قام المانع
 بالاصل وهو الولد فيمنع نيوته فيه وفي التبعية وانما كان لا عتاق ما عالا لانه لا يحتمل النقص
 كحق استلحاق النسب وحق الاستيلاء فاستدركنا من هذا الوجه ثم الثابت من المشتري حقيقة
 الاعتاق والثابت في الام حق الحرية وفي تولد البائع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة والتدبير
 بمنزلة الاعتاق لانه لا يحتمل النقص وقد ثبت به بعض آثار الحرية وقوله في الفصل الاول
 يرد عليه حصته من الثمن قولهما وعند يرد بكل الثمن هو الصحيح كاذكرنا في فصل الموت
 قال (ومن باع عبداً ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم دعاه البائع الاول فهو ابنه ويبطل
 البيع) لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذا

اد كاتب لولد أو رهنه أو أجره أو كتب الام أو رهنه أو رهنه كانت الدعوة لأن هذه
 لغوارض تختمل النقص فينقص ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف الاعتناق والتدبير على مامر
 وبخلاف ما إذا ادعاه المشتري أو لاثم ادعاه لبايع حيث لا يثبت لنسب من البايع لأن النسب
 اثابت من المشتري لا يثبت النقص فصار كاعتقائه قال (ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت
 نسبهما منه) لا يها من مامر واحد فمن ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبت نسب الآخر وهذا
 لأن التوأمين والدان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر فلا يتصور علوق الثاني حادنا لأنه لا جيل
 لأقل من ستة أشهر وفي الجامع الصغير إذا كان في يده علامتا أو أمان ولدا عنده فباع أحدهما
 واعتقه المشتري ثم ادعى البايع لدى في يده فهما سواء بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسب
 الولد الذي عنده لمصادفة العلوق والدعوة ملكه إذ المسئلة مفروضة فيه ثبت به حرية الأصل فيه
 فيثبت نسب الآخر وحرية الأصل فيه ضرورة لأنهما توأمان فثبت ان عتق المشتري وشراؤه
 لاق حرية الأصل فيبطل بخلاف ما إذا كان الولد واحداً لأن هذا يبطل لعنق فيه مقصود الحق
 دعوة البايع وههنا ثبت تبعاً لحريته فيه حرية الأصل فافترقا (وان لم يكن أصل العلوق في ملكه
 ثبت نسب الولد الذي عنده ولا ينقص البيع فيما باع) لأن هذه دعوة تحرير لا نعدام شاعدا
 لاتصاله يقتصر على محل ولايته قال (وان كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبيدي فلان
 لعائبي ثم قال هو ابني لم يكن ابني بعد العبدان يكون ابنه) وهذا عند أبي حنيفة (وقالوا
 دا بعد العبد هو ابن المولى) وعلى هذا الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم ادعاه
 لنفسه لهما ان الاقرار بتدبير العبد فصار كأن لم يكن الاقرار والافرار بالنسب يرتد بالردوان
 كان لا يثبت النقص لأنرى انه يعمل فيه الاكراه واليهزل فصار كما إذا أقر المشتري على البايع
 اعتناق المشتري فكذب البايع ثم قال انا اعتقته بنحو لولاء اليه بخلاف ما إذا صدقه لانه يدعى
 بذلك نسباً ثابتاً من العبد بخلاف ما إذا لم يصدقه ولم يكذب لانه تعلق به حق المقر له على اعتبار
 صدقته فيصير كولد الملاء فانه لا يثبت نسبه من غير الملاء لأن له أن يكذب نفسه ولا يبي
 حنيفة رحمه الله ان النسب مما لا يثبت النقص بعد ثبوتهم والافرار بمثله لا يرتد بالرد فيبقى
 فمتنع دعونه كمن شهد على رجل نسب صغير فرددت شهادته انه لم يصدقه ثم ادعاه لنفسه وهذا لانه
 تعلق به حق المقر له على اعتبار صدقته حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وكذا
 تعلق به حق الولد ولا يرتد بالرد لمقر له ومثله لولاء على هذا الخلاف ولو سلم قالوا قد يبطل
 باعتراض الأقوى كجبر الولاء من جانب الام ان قوم الاب وقد اعترض على الولاء
 الموقوف ما هو أقوى وهو دعوى المشتري فيبطل به بخلاف النسب على مامر وهذا يصلح محرراً

على أصله فمن يبيع لولد وبخاف عليه لدعوة بعد ذلك به طع دعواه فإقراره بالبيع بغيره
قال (وإذا كان الصبي في يده لم ونصراني فقتل النصراني هو النبي وقال المسلم هو عبد ذي فهو
ابن النصراني وهو حر) لأن لا إسلام مرجح فيستدعي تعارضاً ولا تعارض لأن طر الصبي
في هذا أو قرلانه يدل شرف الحرية حاله شرف الإسلام ما لا يدل لال لوحدة بيعة طاهرة وفي
عكسه الحكم بالإسلام تبعاً وحرمانه عن الحرية لأنه يس في وسعه اكتسابها (ولو كانت
دعوتها دعوة البندوة فالمسلم أوى) ترجحاً للإسلام وهو أقر للطربين قال (وإذا اعت امرأة
صبياً له اشهاد تجزدها حتى تشهد امرأته على الولادة) ومعنى المسئلة أن تكون المرأة ذات
زوج لأنها تدعى بحمل النسب على العيرة فلا تصدق إلا بحجة بخلاف الرجل لأنه يحمل نفسه
النسب ثم شهادة القارة كافية فيها لأن الحاجة إلى تعيين الولد ما بالنسب فيثبت بالقرش القائم
وقد صح أن النبي عليه السلام قبل شهادة لقارة على الولادة (ولو كانت معتدة فلا بد من حجة
تامة) عند أبي حنيفة رحمه الله وقد مر في الطلاق وإن لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا يثبت
النسب منها قولها لأن فيه الزاماً على نفسها دون غيرها (وإن كان لها زوج وزعمت أنه ابنها
منه وصدقها الزوج فهو وانها ما إن لم تشهد امرأته لأنه انزمت نسبة فاعني ذلك عن الحجة) وإن
كان الصبي في أيديهما وزعم الزوج أنه ابنه من غيرها وزعمت أنه ابنها من غيره فهو ابنهما
لأن الطاهر أن لولد منهما انقسام أيديهما أو لقيام القرش بينهما ثم كل واحد منهما ما يريد أطال
حق صاحبه فلا يصح صدق عليه وهو طير ثوب في يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بطني وبين
رجل آخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما لأن هناك يدخل المقر له في نصيب المقر لأن المحلل
يحمل الشركة وههنا لا يدخل لأن السب لا يحملا قال (ومن اشترى جارية فولدت ولد
عنده فاستعتقها رجل عزم الأب قيمة لو يديوم بخاصم) لأنه ولد للمعر ورعان المعر ومن
طأ امرأة معتمداً على ملك بعين أو نكاح فبذل منه ثم تستحق وولد المعر ور حر بالقيمة
باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولأن الضر من الجانبين وجب فجعل الولد حر الأصل في حق
أبيه رقيقاً في حق مدعيه طرأهما ثم لولد حاصل في يده من غير صنعه ولا يضمه إلا بالمنع
كفي ولد لمعصومة فلهذا تعتبر قيمة لو يديوم لمعصومة لأنه يوم المنع (ولو مات الولد لاشئ على
الأب) لانعدام المنع وكذا لو ترك مالاً لأن لا رث يس بدل عنه والمال لا يبه لأنه حر الأصل في
حقه فبرئه (ولو قتله الأب بعزم فبذله) لوجود المنع (وكذا لو قتله غيره فاخذنيته) لأن سلامة بذله
له كسلامته له ومنع بذله كمنعه بعزم فبذله كما كان حياً (ويرجع بقيمة لو ولد على بانه) لأنه
ضمن له سلامته كما يرجع شتمه بخلاف اعتراله لأنه لا شيء قائم منافعها فلا يرجع به على

﴿كتاب الاقرار﴾

قال (واذا أقر الحر العاقل البالغ بحق لزمه اقراره مجهولا كان ما أقر به أو معلوما) اعلم أن الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وأنه ملزم لوقوعه دلالة لا ترى كيف الزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عدا الرجم باقراره وتلك المرأة باعترافها وهو حجة قاصرة لفصوره ولا بد المقر عن غيره فيقتصر عليه وشرط الحرية ليصح اقراره مطلقا فان العبد المأذون له وان كان ملحقا بالحر في حق الاقرار لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره عهد موجبا لتعلق الدين برقبته وهي مال المولى فلا يصدق عليه بخلاف المأذون له لانه مسلط عليه من جهته بخلاف الحد والدم لانه مبقى على أصل الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على العبد فيه ولا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي والمجنون غير لازم لانعدام أهلية الالتزام الا اذا كان الصبي مأدونا له لانه ملحق بالبالغ يحكم لادن وجهاته المقر به لا تمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان أتلف ما لا لا يدري قيمته أو يخرج حرا حرة لا يعلم ارشها أو تبقى عليه باقية حساب لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان المجهول لا يصلح مستحقا (ويقال له بين المجهول) لان التجهيل من جهته فصار كما إذا اعتق أحد عبديه (فان لم يبين أحبه القاضي على البيان) لانه لزمه نظروا عما لزمه صحيح اقراره وذلك بالبيان قال (فان قال افسلان على شيء لزمه ان يبين ماله قيمة) لانه أخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب فيها فادان غير ذلك يكون رجوعا قال (والقول قوله مع عينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك) لانه هو المكسرة (وكذا اذا قال افسلان على حق) لما بناو كذا وقال غصبت منه شيئا يجب ان يبين ما هو مال يجري فيه التماس تعريلا على العادة (ولو قال افسلان على مال فالمرجع اليه في بيانه) لانه هو المحمل ويقبل قوله في القليل والكثير لان كل ذلك مال فانه اسم لما يتمول به (الا انه لا يصدق في أقل من درهم) لانه لا يعد مالا عرفا (ولو قال مال عظيم لم يصدق في أقل من مائتي درهم) لانه أقر بمال موصوف فلا يجوز العاء لوصف والنصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا به والعنى عظيم عند الناس وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة لانه عظيم حيث تقطع به اليد المحترمة وعنه مثل جواب الكتاب وهذا اذا قال من الدراهم اما اذا قال من الدايير والتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بحمس وعشرين لانه أدنى نصاب يجب فيه من جنسه وفي غير مال الزكاة قيمة النصاب (ولو قال أموال عظام

والثقة بثلاثة نصب من أي فن سماه) اعتبار لادنى الجمع (ولو قال دراهم كثيرة لم يصدق
 في أقل من عشرة) وهذا عند أبي حنيفة رجة الله (وعندهما لم يصدق في أقل من مائتين) لأن
 صاحب النصاب مكثر حتى وجب عليه مائة غيره بخلاف مادونه وله أن العشرة أقصى
 ما ينتهي إليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال أحد عشر درهما فيكون هو الأكثر من
 حيث انقضى فنصرف إليه (ولو قال دراهم فهي ثلاثة) لأنها أقل الجمع الصحيح (الآن بين
 أكثر منها) لأن اللفظ يحتمله ونصرف إلى الورن المعتاد (ولو قال كذا كذا درهما لم يصدق
 في أقل من أحد عشر درهما) لأنه ذكر عدد بن مبهم ليس بينهما حرف العطف وأقل ذلك
 من المفسر أحد عشر (ولو قال كذا وكذا درهما لم يصدق في أقل من أحد وعشرين) لأنه ذكر
 عدد بن مبهم بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون فيعمل كل وجه على
 طبعه (ولو قال كذا درهما ودرهم) لأنه تفسير للمبهم (ولو قلت كذا برون وواحد عشر) لأنه
 لا نظير له سواء (وان قلت بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع براد عليها ألف) لأن ذلك نظيره
 قال (وان قال له على أو قبلي فقد أقر بالدين) لأن على صيغة يجاب رقبلي بنبي عن الضمان على
 ما صرف في الكفالة (ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق) لأن النقط يحتمله بحجارج حيث يكون
 لمضمون عليه حفظه والمال محله في صدق موصولا لا مفصلا قال رضي الله تعالى عنه وفي بعض
 نسخ المختصر في قوله قبلي أنه أقر بالامانة لأن اللفظ ينظمهما حتى صار قوله لاحق لي قبل فلان
 براء عن الدين وإمارة جميعا وإمارة أقلهما ما لا أول أصبح (ولو قال عدى أرمي أو قبلي أو
 في كبسي أو في صدوقي فهو أقر بالامانة في يده لأن كل ذلك قرار يكون الشيء في يده وذلك بنوع
 أي مضمون وإمارة وثبت أقلهما هو إمامة (ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال اتزها أو
 بنقدها أو أجليها أو قرصت بئكمها فهو أقرار) لأن إمامة في الأول والثاني كناية عن المدكور في
 الدعوى فكانه قال ترن لايف لئي لك على حتى لو لم يدكر حرف الكناية لا يكون أقرار العدم
 انصرفه إلى المدكور والتأجيل انما يكون في حق واجب والقضاء ينلو لوجوب ودعوى الإبراء
 كالفضاء لما بناه كداد دعوى الصدقة والهبة لأن التملك يقتضي سابقة لوجوب وكذا لو
 حال أحلتك لها على ولأن لأنه تحوّل لدين قال (ومن أقر لدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين
 وكذبه في التأجيل لزمه لدين حالا) لأنه أقر على نفسه بمل وادعى حق الفضة فصارت كما إذا أقر
 عبدي بده وادعى الإحارة بخلاف الأقوال بالدراهم السود لأنه صفة فيه وقد مرّت المسئلة في
 الكفالة قال (ويستعمل المقر له على الأجل) لأنه منكر حق عليه واليمين على المنكر (وان قال له
 على مائة ودرهم لزمها كلها دراهم ولو قل مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرحم في ثوب مائة

إليه) وهو القياس في الأول وبه قال الشافعي رحمه الله لأن مائة مبهمة والدرهم مطوف عليها
 بالووالعاطفة لا تفسير لها فثبت المائة على أيهاهما كما في الفصل الثاني وجه الاستحسان
 وهو الفرق أنهم استعملوا تكرار الدرهم في كل عدد كنفواند كره عقيب العددين وهذا فيما
 أكثر استعماله وذلك عند كثرة الوجوب بكثرة أسبابه وذلك في الدراهم والدنانير والمكبل
 والموزون أما الثياب وما لا يكال ولا يوزن فلا يكثر وجوبها بقى على الخفيفة (وكذا إذا قال مائة
 وثوبان) لما ينسأ بخلاف ما إذا قال مائة وثلاثة أنواب لأنه ذكر عددين مبهمين وأعقبها
 تفسيرها إذا أنواب لم تذكر بحرف العطف فأصرف إليهما الاستواء في الحاجة إلى التفسير
 فكانت كلها ثيابا قال (ومن أقر بنعري قوصرة لزمه انعروا قوصرة) وفسره في الأصل بقوله
 غصبت نعري قوصرة ووجهه أن القوصرة وعاء وطرف له وعصب الشيء وهو مطروف
 لا يتعق بدون الطرف في لزمته وكذا الطعام في السفينة والحطبة في الخواتم بخلاف ما إذا قال
 غصبت نعرا من قوصرة لأن كلمة من لا نزاع فيكون قرارا غصبت المروع قال (ومن أقر بدانة
 في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لأن الاصطبل غير مضمون بالعصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وعلى قيام قول محمد رحمه الله بضمه لهما ومنه الطعام في البيت قال (ومن أقر لعيره
 بخاتم لزمه الحلقة والفص) لأن اسم الخاتم يشمل الكل (ومن أقر له سيف فله النصل والخض
 والحوائل) لأن الاسم ينطوي على الكل (ومن أقر بجعله فله لعيدان والكسوة) لأن إطلاق الاسم
 على الكل عرفا (وان قال غصبت ثوبا منديل أرماه جميعا) لأنه طرف لأن الثوب يلف فيه
 (وكذا لو قال على ثوب في ثوب) لأنه طرف بخلاف قوله درهم في درهم حيث يلزمه واحد لأنه
 ضرب لا طرف (وان قال ثوب في عشرة أنواب لم يلزمه لأنوب واحد عند أبي يوسف رحمه الله
 وقال محمد لزمه أحد عشر ثوبا) لأن النفيس من الثياب قد يلف في عشرة أنواب فامكن حله
 على الطرف ولا يبي يوسف أن حرف في يستعمل في البين والوسط أيضا قال الله تعالى فادخلني
 في عبادي أي بين عبادي فوق الشمل والأصل براءة لزمهم على أن كل ثوب موحي وليس وعاء
 ومعدن حبه على الطرف فتعبر لأول محلا (ولو قال لفلان على خمسة في خمسة يريد الضرب
 والحساب لزمه خمسة) لأن الضرب لا يكثر المال وقال الحسن رحمه الله بزمه خمسة وعشرون
 وقد ذكرناه في الطلاق (ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة) لأن السفط يحملة (ولو قال له
 على من درهم إلى عشرة أو قال ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة رحمه الله فيلزمه

لا بد أنهما عدده وتسقط تعبته والايبرمه لعشرة كلها) قد دخل العايتان وقال رفرجه الله يلزمه
ثمانية ولا تدخل العايتان (ولو قال له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما
وليس له من الحائطين شيء) وقد حوت الدلائل في الطلاق (فصل) قال (ومن قال للحل فلانة على
ألف درهم فان قال أوصى له فسلان أو مات أبوه فورثه فالأقرار صحيح) لانه أقرب بسبب صالح
لثبوت الملاك له (ثم اذا جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الأقرار لزمه وان جاءت به ميتا
فالمال الموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته) لانه أقرار في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد
ولادة ولم ينتقل (ولو جاءت بولد بن حيين فالمال بينهما ولو قال المقر باعني أو أقرضني لم يلزمه
شيء) لانه ابن مستحق لاقول (فان أبهم الأقرار لم يصح عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد
رحمه الله يصح) لان الأقرار من المصحح فيجب أعماله وقد أمكن بالحل على السبب الصالح
ولا يبي يوسف رحمه الله ان الأقرار مطلقه ينصرف الى الأقرار بسبب التجارة ولذا حل الأقرار
لأعبد المأدون واحد لتفاوتين عليه فيصير كما دأب صرح به قال (ومن أقر بمحمل جارية أو رجل
شاة لرجل صح أقراره ولزمه) لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة غيره ومحمل عليه
قال (ومن أقر بشرط الخيار بطل الشرط) لان الخيار لم يفسخ والاخبار لا تجعله (وارمه المال)
لوجود الصيغة المزمعة ولم تنعدم هذا الشرط الباطل والله أعلم

باب الاستثناء وما في معناه

قال (ومن استثنى متصلا بأقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي) لان الاستثناء مع الجملة عبارة
عن الباقي ولكن لا بد من الاتصال (وسواء استثنى لاقول أو لاكثر فان استثنى الجميع أرمه
لأقراره وبطل الاستثناء) لانه تكلم بالحاصل بعد الثبوت ولا حاصل بعده فيكون رجوعا وقد مر
لوجه في الطلاق (ولو قال له على مائة درهم الدينار أو الاقضية لزمه مائة درهم لاقضية
الدينار أو لفقير) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (ولو قال له على مائة درهم الا
توبلهم صح الاستثناء وقال محمد رحمه الله لا يصح فيه ما وقال الشافعي رحمه الله يصح فيهما) لحمد
ن الاستثناء ما لولا لدخل تحت اللفظ وهذا لا يتحقق في خلاف الجنس والشافعي رحمه الله انهما
يحد اجنسا من حيث المسالية ولهما ان المجانسة في الاول ثابتة من حيث الثمنية وهذا في الدينار
ظاهر والمكيل والموزون أو صاحبهما أثمان اما لتوب فليس ثمن أصلا وطرد لا يجب بمطلق عقد
لعاوضة وما يكون ثمنا صلح مقدر بالدراهم فصار بقدره مستثنى من الدراهم وما لا يكون ثمنا
لا يصلح مقداره في المستثنى من الدراهم مجهولا فلا يصح قال (ومن أقر بحق وقال ان شاء الله

متصلا) باقراره (لا يترمه الاقرار) لان الاستثناء عشيبة الله اما اطل او علق فان كان لا
 قد سئل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل العلق بالشرط او لانه شرط لا يوقف
 عليه كاذ كونه في الطلاق بخلاف ما اذا قال لقفلان على مائة درهم ادامت او ادا جاء رأس الشهر
 او اذا افطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا حتى لو كذبه المقر له في الاجل
 يكون المال حالا قال (ومن اقر بدار واستثنى بناء هالفه فله مقر له لدار والبناء) لان البناء
 داخل في هذا الاقرار معنى لالفاظ والاستثناء تصرف في المفروض والفصل في الخاتم والمصلحة في
 ليستأن نظير البناء في الدار لانه يدخل فيه تبع اللفظ بخلاف ما اذا قال الاثنتها او الايتامها لانه
 داخل فيه لفظا (ولو قال بناء هذه لداري والعريضة لقفلان فهو كقال) لان العريضة عبارة عن
 البقعة دون البناء فكانه قال يابص هذه لارض لقفلان دون البناء بخلاف ما اذا قل مكان العريضة
 ارضا حيث يكون البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار (ولو قال له على
 ألف درهم من ثمن عبد اشتريناه منه ولم اقبضه فان دكر عبد بعينه قبل المقر له ان شئت وسلم
 العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك) فان وهذا على وجوه أحدها هو ان يصدقه ويسلم
 العبد وجوابه ما ذكر لان الثابت تصادفهما كالثابت معاينة والثاني أن يقول المقر له العبد
 عبدك ما بعتهك وانما بعتهك عبد غير هذا وفيه المال لارم على المقر لاقراره به عند سلامه لعبد له
 وقد سلم فلا يباي باختلاف السبب مد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدي ما بعتهك
 وحكمه أن لا يلزم المقر شيء لانه ما اقر بالمال لا عوضا عن العبد ولا يترمه دونه ولو قال مع ذلك
 انما بعتهك غيره بعد العان لان المقر يدعي تسليم من عبته والاخر ينكر والمقر له يدعي عليه
 الالف ببيع غيره والاخر ينكر فادانها لفاطل المال هذا اذا دكر عبد بعينه (وان قال من
 ثمن عبد اشتريناه ولم بعينه لرمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وحصل أم
 فصل) لانه رجوع فانه اقر بوجوب المال رجوعا على كلمة على واسكارة القبض في غير المعين ينال
 لوجوب أصلا لان الجهة مقارنة كانت أو طارئة بان اشترى عبدا ثم ساء عند الاختلاط بمثاله
 فوجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن وادان كان كذلك كان رجوعا فلا يصح وان كان
 موصولا قال أبو يوسف ومحمد رجهما الله ن وصل صدق ولم يرمه شيء وان فصل لم يصدق اذ
 أنكر المقر له أن يكون ذلك من ثمن عبده وان اقر به بآعه متاعا فالقول قول المقر ووجه ذلك
 أنه اقر بوجوب المال عليه وليس ساء هو ابيع فان وقفه طاب في السبب وبه لا بأس كد
 لوجوبه لا بالقبض والمقر ينكره فيكون القول قوله وان كذبه في السبب كان
 هذا من المقر بآنا معبرا لان صدر كلامه للوجوب مطلقا واخره يحتمل انقائه

على اعتبار عدم القبض والمعبر بصح موصولا لا مفعولا (ولو قال انعت منه عينا الا ان لم
 اقبضه فاقول قوله) بالاجماع لانه ليس من ضرورة البيع القبض بخلاف الاقرار بوجود
 الثمن قال (وكذا لو قال من ثمن ثمر أو حبرير) ومعنى المسئلة د قال اقلان على ألف درهم من
 ثمن ثمر أو حبرير (لرمة لا م لم يقبل تفسيره عند أبي حنيفة رجه فهو صل أم فصل) لانه
 رجوع لان ثمن الثمر والحبرير لا يكون واجبا وأرل كلامه للوجوب (وقالا اذا وصل لا يلزمه ثمن)
 لانه بين بآ آخر كلامه أنه ما أراد به لا يجاب وصار كما د قال في آخره ان شاء الله فلياذلك تعليق
 وهذا ابطال (ولو قال له على ألف درهم من ثمن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي
 زبوف أو نهرجة وقال المقر له جيا د لزمه الجيا د في قول أبي حنيفة رجه الله وقالان قال
 موصولا يصدق وان قال مفعولا لا يصدق) وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوقه أو رصاص
 وعلى هذا اذا قال لانها زبوف وعلى هذا اذا قال فلان على ألف درهم زبوف من ثمن متاع
 طه أنه بيان مقبر فيصح بشرط الوصل كالشرط والاستثناء وهذا لان اسم الدراهم يستعمل
 الزبوف بصفتيه والستوقه بمجاره الا أن مطلقه يصرف الى الجيا د فكان بيان مقبر من هذا
 لوجه وصار كما اذا قال الا اهاورن خمسة ولا ي حنيفة رجه الله ان هذا رجوع لان مطلق العقد
 يقتضي وصف السلامة عن العيب والريافة عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجه
 وصار كما اذا قال بعتهك معا وقال المشتري بعته سليما فاقول للمث بى لما بينا والستوقه
 ليست من الايمان والبيع يرد على الثمن فكان رجوعا وقوله الا اهاورن خمسة يصح استثناء
 لانه مقدار بخلاف الجودة لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الدار بخلاف ما اذا قال
 على كرخطة من ثمن عبيد الا اهاورن لانه ردائة نوع لا عيب فمطلق العدة لا يقتضي
 السلامة عنها وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول في القرض أنه يصدق في الزبوف اذا وصل
 لان القرض يوجب رد مثل المقبوض وقد يكون ريفا كما في العصب ووجه اظاهر أن التعامل
 بالجيا د فانصرف مطلقه اليها (ولو قال اقلان على ألف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض
 قبل يصدق) بالاجماع لان اسم الدراهم يتناولها (وقيل لا يصدق) لان مطلق الاقرار ينصرف
 الى العقود لثبوتها مشروعة لا الى الاستهلاك المحرم (ولو قال اغتصبت منه ألفا أو قال أودعني
 ثم قال هي زبوف أو نهرجة صدق وصل أم فصل) لان الانسان يعصب ما يجدر به ودع ما يملك
 فلا مقتضى له في الجيا د ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصح وان فصل ولهذا الوجه ان اد المعصوب
 والوديعه بالمعيب كان القول قوله وعن أبي يوسف رجه الله أنه لا يصدق فيه مفعولا لا اعتبارا
 بالقرض اذا قبض فيهما هو الموصوف للضمان ولو قال هي ستوقه أو رصاص عدما أقر بالعصب

وانودعه ووصل صدق وان فصل لم يصدق لان استوفيه ليستمن جنس الدرهم لكن الاسم
يتناولها بجاراد كايانا مغيرا فلا بد من الوصل (وان قال في هذا كله القائم قال الا أنه ينقص كذا
لم يصدق وان وصل صدق) لان هذا استثناء المقدار والاستثناء يصح موصولا بخلاف الرباقه
لانها وصف واستثناء الاوصاف لا يصح والمفقط يتناول المقدار دون الوصف وهو تصرف
لفظي كما يسأل ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام بانه طاع نفسه فهو واسل لعدم امكان
لاحتراز عنه (ومن اقرب نصب ثوب ثم جاء ثوب معيب بالقول قوله) لان العصب لا يختص
بالسليم (ومن قال لا آخرا اخذت منك ألف درهم وديعه فهلك فقال لا بل اخذتها غصباً فهو
ضامن وان قال اعطيتها وديعه فقال لا بل عصبها لم يضمم والفرق أن في الفصل الاول اقر
سبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو الادن والاخر ينكره فيكون القول له مع
ثمين وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى عليه سبب الضمان وهو العصب فكان القول
لمنكره مع الثمين والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالاغطاء فان قال قائل الاغطاء والدفع اليه
لا يكون الا قبضه فنقول قد يكون بالتخليه ولو وضع بين يديه ولو اقتضى ذلك فالمقتضى ثابت
ضروره فلا يظهر في انعقاده سبب الضمان وهذا بخلاف ما اذا قال اخذتها منك وديعه وقال
الاخر لا بل قرضاً حيث يكون القول للمقر وان اقر بالاخذ لا بهما توافقا هناك على ان الاخذ
كان بالادن، لان المقر له يدعى سبب الضمان وهو القرض والاخر ينكره فافترقا (ان قال هذه
الالف كانت وديعه لي عند فلان فاخذتها منه فقال فلان هي لي فانه يأخذها) لانه اقرب اليه
له وادعى استحقاقها عليه وهو ينكر القول للمنكر (ولو قال آجرت دابتي هذه فلا نافر كبتها
وردها او قال آجرت ثوبي هذا فلا ادليه ورده وقال فلان كذبت وحمالي والقول قوله) وهذا
عند أبي حنيفة رجه الله (وقال أبو يوسف ومحمد رجهما لله القول قول لدى اخذ منه الدابة أو
الثوب) وهو القياس وهذا بخلاف الاعارة والاسكان (ولو قال حاط فلان ثوبي هذا بنصف
درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فهو على هذا الخلاف في الصحيح) وجه القياس
ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو الفرق أن اليد في الاجارة والاعارة ضرورية تثبت
ضروره استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما فيما وراء الضروره فلا يكون اقرارا
له باليد مطابقا لخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة والابداع اثبات اليد قصدا فيكون
لاقرار به اعترافا باليد للمودع ووجه آخر أن في الاجارة والاعارة والاسكان اقرب بثبوتاته من
جهنمه فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسئلة لوديعة لانه قال فيها كانت وديعه وقد
تكون من غير صنعه حتى لو قال اودعتهما كان على هذا الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر

الاخذ في طرف الوديعة وعدمه في طرف لا تحرو هو الاجارة وحنها لانه ذكر الاحدى
 وضع الطرف الا تحرو هو الاجارة في كتاب الاقرار ايضا وهذا بخلاف ما اذا قال اقتضيت من
 فلان ألف درهم كانت عليه أو أقرضته ألفا ثم أخذتها منه وأكره المقر له حيث يكرن القول
 وله لأن الدين يقتضى ما مثله وحدث انما يكون قبض مضمون فادأقر بالاقتضاء فقد أقر
 بسبب الضمان ثم ادعى عليك عليه بما يدعيه عليه من الدين مقاسه ولا تخبر بذكره أما ههنا
 لمقبوض عين ما ادعى فيه لاجارة وما أشبهها فافترقا ولو أقر أن فلا تاررع هذه الارض أو بنى
 هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعاه فلان وقال المقر لا بل ذلك كله
 استغنت به ففعلت أو فعلته بأجر والقول للمقر لانه ما أقر له باليد وإنما أقر بمجرد فعل منه وقد
 يكون ذلك في ملئ في يد المقر وصار كما قال خاطى لحياط قهبي ههنا ينص محرره لم يقل
 قبضته منه لم يكن اقرارا باليد ويكون القول للمقر لانه أقر بفعله منه وقد يضبط ثوباني يد
 المقر كذا هذا

باب اقرار المريض

واذا أقر الرجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب
 معلومة فدين الصحة ولدين المعروف (الاسباب مقدم) وقال الشافعي رحمه الله دين المرض
 ودين الصحة يتويان لاستواء سببهما وهو الاقرار الصادر عن عقل ودين ومحمل الوجوب
 لذمة المقابلة للمعقوف فصار كانشاء تصرف مبايعة ومنا كحة ولنا أن الاقرار لا يعتبر دليلا اذا
 كان فيه ابطال حق العبروف في اقرار المريض ذلك لأن حق غرماء الصحة تعلق بهذا المال استيفاء
 ولهذا منع من التبرع ولحماية الاقدار الثلاث بخلاف السكاح لانه من الخواصج الاصلية وهو غير
 مثل وبخلاف المبايعة بمثل القيمة لأن حق الغرماء تعلق بالمبايعة لا بالصورة وفي حال الصحة
 لم يتعلق حقهم بالمال لقدرنه على الاكتساب فيتعقق التثمين وهذه حالة العجز وحالة المرض
 حالة واحدة لانه حالة العجز بخلاف حالتى صحة والمرض لأن الاولى حالة طلاق وهذه حالة عجز
 فافترقا وإنما تقدم الديون المعروفة الاسباب لانه لا نهمة في ثبوتها للمعاين لا مرد له وذلك مثل
 دل مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه غير اقراره أو تزوج امرأة غير متلها وهذا الدين مثل
 دين الصحة لا يقدم أحدهما على الآخر لما يثبت ولو أقر بعين في يده لا تخبر لم يصح في حق غرماء
 الصحة تعلق حقهم به ولا يجوز للمريض أن يقتضى دين بعض الغرماء دون البعض لأن في اقرار
 البعض ابطال حق الباقيين وغرماء الصحة والمرض في ذلك سواء لا اذا قضى ما استقرض في
 مرضه أو تقدم من ما اشترى في مرضه وقد علم بالينة قبل (فإذا قضيت) يعني الديون المقدمة

(وقيل نبي يصرف الى ما أقرب في حالة المرض) لان لاقرار في ذاته صحيح وانما رد في حق
غيره ماء الصحة فاذا لم يبق حقهم ظهرت صحته قال (فادالم يكن عليه ديون في صحته جاز قراره)
لانه لم يتضمن ابطال حق الغير (وكان المقره أولى من الورثة) لقول عمر رضي الله عنه اذا قر
المرضى بدين جار ذلك عليه في جميع تركته ولان قضاء الدين من الموانع لاصليه وحق الورثة
يتعلق بالتركة بشرط لفرغ وطذا تقدم حاجته في التكفين قال (ولو أقر المريض لوارثه لا يصح
لان يصدق فيه بقيه الورثة) وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوله يصح لانه ظاهر حق ثابت
ان يرجع جانب الصدق فيه وصار كالاقرار لاجنبي وبوارث آخر وبوديه مستهلكه للوارث ولو
قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا قرار له بالدين ولانه يتعلق حق لورثته بماله في مرضه وطذا
يمنع من التبرع على الوارث أصلا فحق تخصيص البض به ابطال حق الباقي ولان حالة المرض
حالة الاستعناء والقراءة سبب التعاق الا ان هذا يتعلق لم يظهر في حق لاجنبي لحاجته الى
المعاملة في الصحة لانه لو نجح عن الاقرار بالمرض يمنع لاس عن المعاملة معه وقلم ما تقع
المعاملة مع الوارث ولم يظهر في حق الاقرار بوارث آخر لحاجته ايضا ثم هذا يتعلق حق بقيه
لورثة فاد صدقوه فقد اطلوه فيصح اقراره (فان أقر لاجنبي جاز وان أحاط بماله) لما بينا والقياس
أن لا يجوز الا في الثلث لان الشرع قصر نصرفه عليه الا ما نقول لما صح اقراره في الثلث كان له
انصرف في ثلث الباقي لانه الثلث بعد الدين ثم وثم حتى يأتي على شكل قال (ومن أقر لاجنبي
ثم قال هو ابني ثبت نسبه منه وبطل اقراره فان أقر لاجنبيه ثم تزوجها لم يطل قراره لها) ووجه
الفرق أن دعوة النسب تستند الى وقت العلوق فتبين أنه أقر لابنه لا يصح ولا كذلك لزوجه
لانه انقصر على زمان انزوج فبقى اقراره لاجنبيه قال (ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا ثم
أقر لها بالدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه) لانها متهمان به لتييام العدة وباب
الاقرار مسدود للورثة فقلعه أقدم على هذا الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ميراثها ولا نهمة
في أقل الامرين فيثبت

* (فصل) * (ومن أقر بعلام يولد مثله لماله وليس له نسب معروف أنه انه وصدقه العلام ثبت
نسبه منه وان كان مريضا) لان النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراره به بشرط أن يولد مثله
لمثله كيلا يكون مكذبا في الظاهر وبشرط أن لا يكون له نسب معروف لانه يمنع ثبوته من غيره
وانما بشرط تصديقه لانه في نفسه المصلحة في غلام يعرفه بنفسه بخلاف الصغير على ما مر
من قبل ولا يمنع بالمرض لان النسب من الموانع لاصليه (ويشارك الورثة في الميراث) لانه
لما ثبت نسبه منه صار كالوارث الممروفي فيشارك الورثة قال (ويجوز قر الرجل بالوالدين

لولد والزوجة والمولى) لانه أقرب بصره وليس فيه تحمیل لسبب على العير (ويقبل اقرار المرأة
 بالوالدين والزوج والمولى) لما بينا (ولا يقبل بالولد) لان فيه تحمیل النسب على العير وهو الزوج
 لان النسب منه (لا أن يصدقها لزوج) لان الحق له (أو تشهد بولادته قالة) لان قول القابلة في
 هذا مقبول وقد مر في الطلاق وقد ذكرنا في اقرار المرأة تفصيلا في كتاب الدعوى ولا بد من
 تصديق هؤلاء بصدق التصديق في النسب عدم موت المقر لان النسب يبقى بعد الموت وكذا
 يصح تصديق الزوجة لان حكم النكاح باق وكذا يصح تصديق الزوج عدم موتها لان الارث
 من أحكامه وعدا أن خيفة زوجه الله لا يصح لان لنكاح انقطع بالموت وطد لا يحل له غسلها
 عندنا ولا يصح التصديق على اعتبار الارث منه معدوم حالة لا اقرار وانما ثبت بعد الموت
 والتصديق يستند الى أول الاقرار قال (ومن أقرب بنسب من غير لولدين ولولد نحو الاخ والعم
 لا يقبل اقراره في النسب) لان فيه حل النسب على العير (فان كان له وارث معروف قريب
 أو بعيد فهو أولى بالميراث من المقر) لانه لم يثبت سبه منه لا يزاحم لوارث المعروف (وان لم
 يكن له وارث استحق المقر له ميراثه) لان له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث
 الا ترى أن له أن يوصي بحججه عند عدم الوارث فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه منه
 لما فيه من حل النسب على العير وليست هذه وصية حقيقة حتى ان من أقرب باخ ثم أوصى لا آخر
 بجميع ماله كان للموصى له ثلث جميع المال خاصة ولو كان الأول وصية لاشتركا نصفين
 لكنه بمنزلة حتى لو أقر في مرضه باخ وصدة المقر له ثم أنكر المقر قرانه ثم أوصى بماله كله
 لانسان كان المال للموصى له ولو لم يوص لاحد كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب
 لم يثبت فبطل اقراره قال (ومن مات أو فاقرب باخ لم يثبت نسب أخيه) لما بينا (ويشاركه
 في الميراث) لان قراره تضمن شيئين حل النسب على العير ولا ولاية له عليه والاشترار في المال
 وله فيه ولاية فيثبت كالماترى اذا أقر على البائع بالعتق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه
 الثمن ولكنه يقبل في حق لعنق قال (ومن مات وترك ابين وله على آخر مائة درهم فاقرب
 أحدهما أن أباه قبض منها خسر لاشئ للمقر وللاخر خسر) لان هذا اقرار بالدين على
 الميت لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فاذا كذبه أخوه استعرق لدين نصيبه كما هو
 المذهب عند ما عاين الامر هما تصادقا على كون المتيوض مشتركا بينهما لكن المقر لو رجع على
 لفاض شئ لرجع العاض على العيرم ورجع العيرم على المقر فؤدى الى الدور والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(كتاب الصلح)

قال (الصلح على ثلاثة أضراب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو أن لا يقر المدعى عليه ولا
ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز) لا طلاق قوله تعالى والصلح خير ولقوله عليه السلام كل
صلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز مع
انكار أو سكوت لما روينا وهذا به هذه الصفة لان البذل كان حلالا على المدعى بأخذ عروضا عن حقه
في قلب الامر ولان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عن نفسه وهذا رشوة ولنا ما تلو
وأول ما روينا وتأويل آخره أحل حراما لعينه كالخمر أو حرم حلالا لعينه كالصلح على أن لا يبطأ
الضربة ولان هذا صلح بعد دعوى صحيحة فيقضي بحواره لان المدعى يأخذ عروضا عن حقه
في رعيه وهذا مشروع والمدعى عليه يدفعه لدفع الخصومة عن نفسه وهذا مشروع أيضا إذ
المال وقاية النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم أمر جائز قال (وان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه
ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بمال) لوجود معنى البيع وهو مبادلة مال بالمال في حق
المتعاقدين (تجوز في الشفعة إذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الشرط
والرؤية وبفسده جهالة البذل) لاسما هي المقضية الى المارعة دون جهالة المصالح عنه لا يفسد
و يشترط القدرة على تسليم البذل (وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات لوجود معنى
الاجارة وهو تعليق المنافع على العمل والاعتبار في العقود لمعاينها فيشترط التوقيت فيها ويبطل
الصلح بموت أحدهما في المدة لانه اجارة قال (والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى
عليه لا اقتداء البيمين و قطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة) لما بينا (ويجوز أن يختلف
حكم العقد في حقهما كما يختلف حكم لاقا في حق المتعاقدين وغيرهما) وهذا في الانكار ظاهر
وكذا في السكوت لانه محتمل الاقرار والوجود فلا يثبت كونه عروضا في حقه بالشك قال (واذا
صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة) معناه اذا كان عن انكار أو سكوت لانه يأخذها على أصل
حقه ويدفع المال دفع الخصومة المدعى ورغم المدعى لا يلزمه بخلاف ما اذا صالح على دار
حيث يجب فيها الشفعة لان المدعى يأخذها عروضا عن المال فكان معاوضة في حقه فله
الشفعة باقراره وان كان المدعى عليه بكذبه قال (واذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض
المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض) لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم
لاستحقاق في البيع هذا (وان وقع الصلح عن سكوت أو انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى
بالخصومة ورد العوض) لان المدعى عليه مبدل العوض الا بدفع الخصومة عن نفسه فاداه
الاستحقاق تبين أن لا خصومة له في العوض في يده غير مشتمل على غرضه فيسترده وان
استحق بعض ذلك رد حصته ورغم بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذا لقدر عن العرض

ولو استحق المصالح عليه عن قرار رجوع كل لمصالح عنه لانه مبادئة وان استحق بعضه رجع
بخصته وان كان المصالح عن اسكار أو سكوت رجوع لدعوى في كله أو بقدر المستحق ذا استحق
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهو بخلاف ما د باع منه على الانكار شيأ حيث يرجع بالمدعى
لان لا قدم على لبيع قرار منه بالحق له ولا كذلك المصالح لانه قد يقع لدفع لخصومة ولو هلك
بدل المصالح قبل التسليم فالجواب فيه كالجواب في الاستحقاق في الفصلين قال (وان ادعى حقا
في دار ولم يبينه فصوصخ من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيأ من العوض) لان دعواه يجوز
أن يكون فيما نفي بخلاف ما اذا استحق كله لانه جرى لعوض عند ذلك عن شيء يقابله فيرجع
كله على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح المصالح لان ما قبضه
من عين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه أحد أمرين اما أن يز يدورهما في بدل
المصالح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما نفي أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي في فصل
(والمصالح جائز عن دعوى الاموال) لانه في معنى لبيع على ماسر (والمبايع) لا بها تملك بعقد
لا جارة فكذلك المصالح والاصل فيه ان المصالح يجب حمله على أقرب العتود اليه واشبهها باحتيال
بصحيح نصرف لما قدمنا ممكن قال (و يصح عن جنابة لعمد و الخطأ) اما الاول فلقوله تعذر
ومن عني له من أحبه شيء فاباع الآية قال بن عباس رضي الله عنهما ما نزلت في المصالح عن دمه
لعمد وهو بغيره الكاح حتى ان ما صلح مسمى فيه صلح اذ لا ههنا اذ كل واحد منهما مبادلة المال
بغير المال الا ان عند فاد التسمية ههنا صار الى الذية لانها موحب الدم ولو صلح على خمر لا يجب
شيء لانه لا يجب بطلاق العتود في الكاح يجب مهر المثل في الفصلين لانه الموجب الاصل ويوجب مع
السكوت عنه حكما يدخل في اطلاق جواب الكتاب الجمانية في النفس ومادونها وهذا بخلاف
المصالح عن حق الشفعة على مال حيث لا يصح لانه حق التملك ولا حق في المحل قبل التملك اما
القصاص فملك المحل في حق الفعل فيصح الاعتياض عنه واذا لم يصح المصالح تبطل الشفعة لانه
تبطل بالاعراض والسكوت والكفارة بالنفس بغيره حق الشفعة حتى لا يجب المال لمصالح عنه
عبر ان في بطلان الكفارة رواية بين على ما عرف في موضعه واما الثاني وهو جنابة الخطا فلان
موجبها المال فيصير بغيره لبيع لا أنه لا يصح الزيادة على قدر الذية لانه مقدر شرعا ولا يجوز
طاله وتزد الزيادة بخلاف المصالح عن العصاص حيث تجوز الزيادة على قدر الذية لان
لقصاص ليس بمال وإنما يقوم بالعقد وهذا اذا صلح على أحد مقادير الذية اما اذا صلح على
غير ذلك جاز لانه مبادلة بها لا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون اقترافا عن دين لدين ولو
قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح على حسن آخر منها بالزيادة جاز لانه تعيين الحق بالقصاص

فكان مباديه بخلاف الصالح بند لان تر صبهما على بعض المصادير بغيره نصا في حق تعيين
 ولا يجوز ان يادة على ما تعين قال (ولا يجوز لصالح من دعوى حد) لانه حق لله تعالى لاحقه ولا
 يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز لاعتياض اذا ادعت المرأة نسب ولدها لانه حق
 الولد لاحقها (وكذا لا يجوز الصالح عما شرعه في طريق العامة) لانه حق العامة ولا يجوز ان
 يصالح واحد على الاثر ادعته ويدخل في اطلاق الجواب حد القذف لان المصلح فيه حق
 الشرع قال (واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي نكحت فصالحته على مال بدلته حتى تزل
 الدعوى جاز وكان في معنى الخلع) لانه امكن تصحيحه خلعا في جابه بقاءه على زعمه وفي جابهها
 بدلا للمال لدفع الخصومة قالوا ولا يحل له ان يأخذ بما يسهل ويمن الله تعالى اذا كان مبطلا في
 دعواه قال (وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بدله لغيره جار) قال رضي الله
 عنه هكذا ذكره في بعض نسخ المختصر وفي بعضها قال لم يجوز وجه الاول ان يجوز زيادة في
 مهرها وجه الثاني انه بدل لها المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى مهرا فرفقه فالزوج
 لا يعطى العوض في الفرفة وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى ولا شيء مما له لعوض
 فلم يصح قال (وان ادعى على رجل نه عبده فصالحته على مال أعطاه جارا وكان في حق لم يدعي بغيره
 الاعتاق على مال) لانه امكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه له عمه ولهذا يصح على حيوان في
 الذمة اني أجل وفي حق المسدعي عليه يكون لدفع الخصومة لانه برعم أنه سر الأصل فجاء الا أنه
 لا اولاه لانكار لعبد الا أن يقيم اليه نسبه فيقبل وينبت الولاء قال (واذا قبل لعبد المأدون له
 رجلا عمدا لم يجزه أن يصالح عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالح عنه جار) وجه الفرق
 أن رقبته ليست من تجارته ولهذا لا يملك لتصرف فيه يباع فكذا استخلاصا بمال لمولى وصار
 كالأجنبي اما عبده فمن تجارته وتصرفه نافذ فيه يباع فكذا استخلاصا وهذا لان المستحق
 كالزائل عن ملكه وهذا شراؤه فيملكه قال (ومن عصب ثوباهوديا قيمته دون المائة فاستهلكه
 فصالحه منها على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يبطال الفصل على قيمته جازا
 يتعان الناس فيه) لان لواحد هي القيمة وهي مقدرة فان يادة عليها تكون ربا بخلاف
 ما اذا صالح على عرض لان الريادة لا تظهر عدا احتلاف الحس وبخلاف ما يتعان الناس فيه
 لانه يدخل تحت تقويم المقومين فلا يظهر الريادة ولا في حيفه رحمه الله في حقه في الهالك باق
 حتى لو كان عبدا وتزل المولى أحد ثقبه يكون الكفن عليه أو حقه في مثله صورة ومعنى لار
 ضمان العدو ان بالمثل وانما ينتقل الى القيمة بالقضاء فقبضه اذا تراضيا على الاكثر كان اعتياضا
 فلا يكون ربا بخلاف الصالح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة ذال (واذا كان العبد بغير

رجلين أعنه أحدهما وهر موصر فصالحه لا حرج على أكثر من نصف قيمته والعصل باطل)
وهذا بالاتفاق إما عدهما فلما يسار لفرق لا يجرى فيه رجسه لله أن القيمة في العتق منصوص
عليها وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير المعاصي ولا تجوز إرادة عليه بخلاف ما تقدم لأنها
غير منصوص عليها (وإن صالحه على عروض جدر) لما يبين أنه لا يظهر لفصل

باب التبرع بالصلح والتوكيل به

قال (ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصاح به بزم لو كبل ما صالح عنه لأن بضمه والمال لازم
للموكل) وتأويل هذه المسئلة إذا كان الصلح عن دم العمد أو كان الصلح على بعض ما يدعيه من
الدين لأنه إسقاط محض فكان لو كبل فيه سفيراً ومعبراً لاضمان عليه كولو كبل بالنكاح إلا أن
بضمه لأنه حينئذ هو مؤاخذ به قد لاضمان لا بعد الصلح أما إذا كان الصلح عن مال بمال
فهو بمنزلة البيع فترجع الحقوق إلى الوكيل فيكون المطالب بالمال هو لو كبل دون الموكل
قال (وإن صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه إن صالح بماله وضمه تم الصلح) لأن
الحاصل للمدعي عليه ليس إلا البراءة وفي حقها لا جنبي والمدعي عليه سواء فصالح أصلاً فيسه
ذاضمه كالفصولي بالطمع إذا ضمن البذل ويكرن منبراً على المدعي عليه كما لو تبرع بقضاء
الدين بخلاف ما إذا كان بأمره ولا يكون له المصالح شيء من المدعي وإنما ذلك للذي في يده لأن
صحيحه بطريق الإسقاط ولا فرق في هذا بين ما إذا كان مقراً أو منكراً (وكذلك إذا قال صالحتك
على أني هذه أو على عبدي هذا صح الصلح ولزمت تسليمه) لأنه لما أضافه إلى مال نفسه فقد
التزم تسليمه فصح الصلح (وكذلك لو قل على ألف وسلمها) لأن التسليم إليه يوجب سلامة
لعوض له فتم الوفاء لمقصوده (ولو قال صالحتك على ألف فالمدعي موقوف فإن أجاز له
المدعي عليه جاز ولزمه إلا عجزاً لم يجزه طلق) لأن الأصل في عقد انما هو المدعي عليه لأن
دفع الخصومة حاصل له إلا أن الفصولي يصير أصلاً بواسطة إضافة الضمان إلى نفسه فإذا لم
يضمه في عاقد من جهة المطلوب فيتوقف على إجارته قال رضي الله عنه ووجه آخر وهو أن
يقول صالحتك على هذه ألف أو على هذا العبد ولم ينسبه إلى نفسه لأنه لما عينه للتسليم صار
شروط سلامة له فتم قوله ولو استحق العبد أو وجد به عيباً رده فلا سبيل له على المصالح لأنه
لتزم الأيفاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئاً سواه فإن سلم محل به تم الصلح وإن لم يسلم لم يرجع
عليه شيء بخلاف ما إذا صالح على دراهم مائة وضمها ودفعها ثم استعفت أو وجدها ز يوف
حيث يرجع عليه لأنه جعل نفسه أصلاً في حق الضمان ولو لم يجبر على التسليم فإذا لم يسلم
له سلمه يرجع عليه بيده والله أعلم

باب الصلح في الدين

قال (وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق فقد المداينة لم يحتمل على المعاوضة وانما يحتمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن له على آخر ألف درهم فصالحه على خمسمائة وشكّن له على آخر ألف حياذ فصالحه على خمسمائة ربوف جار وكانه ابراه عن بعض حقه) وهذا لان تصرف العاقل يتحرى تصحيحه ما أمكن ولا وجه لتصحيحه معاوضه لا فضائه الى الربا وجعل اسقاط البعض في المستثنى الاول والبعض والصفة في الثانية (ولو صالح على ألف مؤجلة يجوز جاز وكانه أجل نفس الحق) لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم مثلها نسبة لا يجوز فعملناه على التأخير (ولو صالحه على دينار الى شهر لم يحز) لان الدين غير مستوفى عقد المداينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدراهم بالدينار نسبة لا يجوز فلم يصح الصالح قال (ولو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حال لم يحز) لان له أجل خير من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون ابراه ما حطه عنه وذلك اعتبار عن الاجل وهو حرام (وان كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يبيح لم يحز) لان لبيض غير مستحق عقد المداينة وهي زنة وصفا فيكون معاوضة الالف بخمسمائة وزيادة وصف وهو رباح بخلاف ما اذا صالح عن الالف البيض على خمسمائة سود حيث يجوز لانه اسقاط بعض حقه فذراو وصفا بخلاف ما اذا صالح على قدر الدين وهو ابراه لانه معاوضة المثل بالمثل ولا يعتبر بالصفة الا أنه يشترط القبض في المجلس ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم حاله أو الى شهر صح الصالح لانه أمكن ان يجعل اسقاطا لباقيها والدراهم الامانة وتأجيل الباقي فلا يجعل معاوضة تصحيح العقد اولان موهى لاسقاط فيه ابراه قال (ومن له على آخر ألف درهم فقال ادني غدا ما اخمته على من رى من الفصل فقبل فهو رى فان لم يدفع اليه الخمسمائة عرا عا عليه الالف وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف رحمه الله لا يعود عليه) لانه ابراه مطلق الا ترى انه جعل الخمسمائة عوضا حيث ذكره بكلمة على وهي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فجري وجوده مجرى عدمه فبقى الا براه مطلقا لا يعود كما دأب ابراه لان ابراه مقيّد بالشرط فيقوت بقواته لانه بدأ باداء الخمسمائة في العدة وانه يصلح عرضا حادرا لانه أو رسل الى تجارة ارجح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محتملة بشرط الوجود معى المقابلة فيه فيجمل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحيحا لتصرفه اولانه منعارف والا براه مما ينبغي بالشرط وان كان لا يتعلق به كافي الحولة ويستخرج لبراه بالابراه ان شاء الله تعالى قال رضى الله عنه وهذه المسئلة على وحده أحدها ما ذكرناه والثاني ادق الصالحين من الالف على خمسمائة ارفقها الى عداوانت

يرى من الفصل على ان لا تدفعها الى غدا فالالف عليك على حاله وجوابه ان الامر على ما
 قال لانه انى صريح التقييد فيعمل به والثالث اذا قال ابرأنت من خمائة من الالف على ان
 تعطيني الخمائة عد فالأبرأ فيه وقع اعطى الخمائة أو لم يعط لانه أطلق الأبرأ أو لا واداء
 الخمائة لا يصلح عوضا مطلقا ولكنه يصلح شرطا ووقع الثاني تقييده بالشرط ولا يتقيد به
 بخلاف ما اذا بدأ بآداء خمائة لان الأبرأ يحصل مفروبا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع
 مطلقا ومن حيث انه يصاح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت لاطلاق الثالث فافتقر الى الرابع
 اذ انى خمائة على ان يرى من الفصل ولم يؤقت لاداءه وقتا وجوابه انه يصح الأبرأ ولا يعود
 الدين لان هذا ابرأ مطلق لانه لما لم يؤقت لاداءه وقتا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لانه واجب
 عليه في مطلق الأبرأ فلم يتقيد بل يحمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما تقدم لان
 لاداء في العد غرض صحيح والخامس اذا قال ابرأت من خمائة أو قال اذا أدبت أو متى
 أدبت فالجواب فيه انه لا يصح الأبرأ لانه علقه بالشرط صريحا وتعلق البراءة بالشرط باطل
 لما فيها من معنى التعليل حتى يرد بالرد بخلاف ما تقدم لانه ما أتى بصريح الشرط فعمل على
 على التقييد به قال (ومن قال لا آخر لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط عنى ففعل جاز
 عليه) لانه ليس بكمرة ومعنى المسئلة ذ قال دبت مرا أما اد قال علفه يؤخذ به (فصل في
 الدين المشترك) (وإذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب وشريكه
 بالخيار ان شاء اتبع لدى عليه لدين بصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا أن يضمن له شريكه
 ربع الدين) وأصل هذا أن لدين المشترك بين اثنين اذا قبض أحدهما شيئا منه فلصاحبه أن
 يشاركه في المقبوض لانه إذا قبض أحدهما نصيبه لدين باعتبار عاقبة القبض وهذه الزيادة
 راجعة الى أصل الحق فنصيبه كزيادة الولد والتمرة وله حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق
 على مثل القاض لان العبر غير لدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه حتى ينقد تصرفه
 فيه ويضمن اشترى بملك حصته ولدين مشترك يكون واجبا بسبب منعه كمن المبيع اد
 كان صفقة واحدة ومن المال المشترك والموروث بينهما وفيه لمستهة المشترك فادعوا
 هذا قول في مسئلة الكتاب أن يتبع لدى عليه الأصل لان نصيبه باق في ذمته لان القاض
 قبض نصيبه لكن له حق المشاركة وان شاء أخذ نصف الثوب لان له حق المشاركة الا أن
 يضمن له شريكه ربع الدين لان حقه في ذلك قال (ولو استوفى أحدهما نصف نصيبه من
 لدين كان شريكه أن يشاركه فيما قبض) لم قلنا (ثم يرجعان على العزم بالباقي) لانهما لما
 اشتركا في المقبوض لا بد أن يبقى الباقي على الشريك قال (ولو اشترى أحدهما نصيبه من الدين
 سلعة كان لشريكه أن يضمه ربع الدين) لانه صار قابضا حقه بالمقاصة كلالا لان معنى البيع على

لما كسبه بخلاف المصالح لان ميثاء على الاعاص والمحيطه فلو لم يراه دفع ربع الدين بنضر
 يستغبر القابض كاذكرناه ولا سبيل بشر ينفع على الثوب في البيع لانه ملكه عقده والاستيفاء
 المقاصه بين ثمنه وبين الدين وللشريك ان يبيع لعريم في جميع ما ذكر الان حقه في ذمته باق لان
 القابض استوفى حصيه حقيقه لكن له حق المشاركه فله ان لا يتركه فلو سلم له ما قبض ثم توى
 ما على لعريم له ان يشارك القابض لانه امارضى بالتسليم به في ذمة العريم ولم يسلم ولو
 وقعت المقاصه بدين كان عليه من قبل لم يرجع عليه لشره لانه فاص بنصيبه لا مقتص ولو
 ابراه عن نصيبه فكذلك لانه خلاف وليس قبض ولو ابراه عن البعض كانت قسمة الباقي على
 ما بقي من السهام ولو اخر احد هما عن نصيبه صح عند أبي يوسف رحمه الله اعتبارا بالابرا
 المطلق ولا يصح عند هما لانه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض ولو غصب احد هما عن ثمنه
 او اشتراه شراء فاسدا وهلك في يده فهو قبض ولا يستجار بنصيبه قبض وكذا لا حرق عند محمد
 رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وان رجح به الخلاف في طاهر لرواية وكذا اصلح عليه عن
 جنابة العمدة قال (وذكر كان السلم بين شريكين وصاح احد هما عن نصيبه على رأس المال لم يجر
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز اصلح) اعتبارا بسائر الذين
 وماذا اشتربا عيدا فقال أحد هما بنصيبه ولهما أنه لو حارفي نصيبه خاصة يكون قسمة الدين
 في الذمة ولو حارفي نصيبهما لا بد من اجارة لا تخير بخلاف شراء لعين وهذا لان المسلم فيه صار
 واجبا بالافقد والقدر فقام به ما دلل يفرد أحد هما برقمه ولاه لو جار اشاركه في المقبوض فاذا
 شاركه فيه رجع المصالح على من عليه بذلك فؤدى الى عود السلم بعد سقوطه فلو اهدا اذ
 خلطا رأس المال فان لم يكره قد خطاه في الوجه الاول هو على الخلاف وعلى الوجه الثاني
 هو على الاتفاق

(فصل في السخارج) قال (واذا كانت الشركة بين ورثة فخرجوا أحد هم منها بمال أعطوه
 ياه والتركه عقار أو عروض جار قبل الاكان ما أعطوه أو كثيرا) لانه أمكن تصعبه به عاويه أثر
 عثمان رضي الله عنه فانه صالح نماضر الاشعية امرأة عبد الرحمن بن عوف عن ربع ثمنها على
 ثمانين الف دينار قال (وان كانت التركه حصه فاعطوه ذهابا أو كان ذهابا فاعطوه حصه فكذلك)
 لانه بيع الجنس بجنس لا بالجنس فلا يعبر لتساوي ويعتبر المقاض في المجلس لانه صرف غير أن
 لذى في يده ببقية التركه ان كان باحدا يكفى ذلك غيبض لانه قبض ضمان فينوب عن قبض
 الصلح وان كان مقرا لا بد من تجديد القبض لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الصلح وان كانت
 التركه ذهابا وفضة وغير ذلك فصالحوه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من

نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه من جهة الشركة احترازاً عن
 الربا ولا بد من التقابل فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لأنه صرف في هذا القدر ولو كان
 بدل الصلح عرضاً جازماً طلقاً لعدم ربا ولو كان في الشركة دراهم ودنانير وبذل الصلح دراهم ودنانير
 أيضاً جازماً صلح كبقيا كان صرفاً للجنس من جنس لاف الجنس كما في البيع لكن يشترط التقابل
 بصرف قال (وان كان في الشركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على أن يخرجوا المصالح
 عنه ويكون الدين أهم فالصلح باطل) لأن فيه تمليكاً لدين من غير من عليه وهو حصة المصالح
 (وان شرطوا أن يبرأ العرمان منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز) لأنه إسقاط
 وهو تمليك لدين ممن عليه لدين وهو جائز وهذه حيلة لحوازو أخرى أن يجعلوا قضاء نصيبه
 متبرعاً بن وقى لوجهين ضروريين لبقية لورثة والأوجه أن يفرضوا المصالح مقدراً لنصيبه
 وبما لحوازم وأراء لدين ويجعلهم على استيفاء نصيبه من العرمان ولو لم يكن في الشركة دين
 وأعباءها غير معلومة والصلح على المكبل والموزون قبل لا يجوز لاحتقال ربا وقيل يجوز لأنه
 شبهة الشبهة ولو كانت الحركة غير المكبل والموزون لسكنها أعيان غير معلومة قبل لا يجوز لكونه
 بما ذ المصالح عنه عين ولا صلح أنه يجوز لاها تنقضي إلى المنازعة قيام المصالح عنه في بد
 لنفيسة من لورثة وان كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا الفسخ لأن الشركة لم
 يملكها الوارث وان لم يكن مستغرقاً لا ينبغي أن يصالحوا ما لم يفضوا دينه ونقد
 جهة الميت ولو فعلوا فالواجب جرد كركر الكسرى رحمه الله في القصة أنها لا تجوز استصحاباً
 ونجوز قياساً

(كتاب المضاربة)

المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض سمي بها لأن المصارب يستحق الربح سعيه وعمله وهي
 مشروعة للحاجة إليها من الناس من غنى بالمال عبي عن التصرف فيه وبين مهتدي التصرف
 صفر البدعة فمست الحاجة إلى شرع هذا النوع من الصرف لينتظم مصلحة العبي والدكي
 والفقيه والغنى وبعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس بما أمرونه فقرروهم عليه ونعامت به
 الصلحانة ثم المدفوع إلى المصارب أمانة في يده لأنه قبضه بأمر مالكة لا على وجه البدل والوفقة
 وهو وكيل فيه لأنه يتصرف فيه بأمر مالكة وأدربح فهو شريك فيه لتملكه جزاً من المال
 عمله فادعت طهرت الأجارة حتى استوجب العامل أجر مثله وإذا خالف كان عاصياً لوجود
 التعدي منه على مال غيره قال (المضاربة عقد على الشركة عمال من أحد الجانبين) ومراعاة
 الشركة في الربح وهو يستحق المال من أحد الجانبين (والعمل من الجانب الآخر) ولا مضاربة

يدومها الا ترى أن الربح لو شرط كاه لرب المال كان مصادره ولو شرط جيعه بمصاربه كان قربة
 قال (ولا تصح الا بالمال الذي تصح به الشركة) وقد تقدم بياحه من قبل ولو دفع ليه عرته
 وقال به وعمل بمصاربه فحق ثمنه جاز لان يقبل لاضافة من حيث انه توكيل وحارة فلامع
 من الصحة وكذا اذا قال له اقض مالي على فلان وعمل به مضارب به جارم فليست بحلاف ما د
 قال له العمل بالدين الذي في ذمتك حيث لا تصح المضاربة لان عند أي خيفة رجحه الله لا تصح
 هذا التوكيل على ما مر في البيوع وعندهما يصح لكن يقع الملك في امثله ترى ان تصرفه يصير
 مضارب به بالعرض قال (ومن شرطها أن يكون الربح بينهما ما لا يستحق أحدهما درهم
 مسماة) من الربح لان شرط ذلك يقطع الشركة بينهما ولا بد منها كما في عقد شركة قال (فان
 شرط زيادة عشرة فله أجر مثله) لقساده فله لا بربح لانه لا يدر فتنقطع الشركة في الربح
 وهذا لا ينافي عن منافعه عوضا ولم يزل أفساده ولو شرط لرب المال لانه غناه ملكه وهذا هو
 الحكم في كل موضع لم يصح المضاربة ولا تجوز بالاجر القدر المشروط عند أي يوسف خلاق
 لمحمد رجحه ما الله كما بينا في الشركة ويجب الاجروان لم يربح في رواية الاصل لان أجر الاجر
 يجب تسليم المنافع أو العمل وقد وجد عن أبي يوسف رجحه الله أنه لا يجب اعتبار بالمضاربة
 الصحيحة مع انها فوقها والمال في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة
 ولانه عين مستأجرة في يده وكل شرط يوجب جهته في الربح ففسده لاحلال مقصوده وغير
 ذلك من الشروط لفاسدة لا يفسدها ويبيطل الشرط كاشتراط لوضيعة على لمصاربه قال (ولا بد
 أن يكون المال مسلما لي المصاربه ولا بد لرب المال فيه) لان المال امانة في يده فلا بد من التسليم
 اليه وهذا بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر
 فلا بد من أن يتخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه ما عمل في شركة من الجانبين
 ولو شرط لخص اليد لأحدهما لم تنفذ الشركة وشرط عمل على رب المال مفسد بطلانه
 يمنع خلوص يده لمضارب فلا يملك من التصرف ولا يصدق لمقصود سواء كان للمالك عاقد
 أو غير عاقد كالمصير لان يد المالك ثابتة له وبقاء يده يمنع التسليم لي المصاربه وكذا أحد
 المتفاوضين وأحد شرطي لسان اذا دفع لمال مضاربته وشرط عمل صاحبه لقيام له فانه
 لم يكن عاقد واشترط العمل على العاقد لمصاربه وهو غير مباح ففسده ان لم يكن من أهل
 لمصاربه فيه كالأدوية بخلاف الاب والوصي لانهما من أهل أن يأخذوا مال الصغير مضاربته
 بأنفسهم فكذا اشتراطه عليهما يجزى من المال قل (واد سحت المضاربة مطلقة جاز للمصاربه
 أن يبيع ويشترى وبوكل وبما فربض ويودع) لاطلاق العقد والمقصود منه الا الربح ولا يتحمل

لا بالجاره فينتظم العقد صوف له جارة وما هو من منبغ التجار ووكيل من منبغهم
 وكذا الابداع والابصاع والمسافة الا ترى ان المودع له ان يسافر فالمصارب أولى كيف وان
 لفظ دليل عليه لام امتثاله من لصرف في الارض وهو السيرة عن أبي يوسف أنه ليس له ان
 يسافر وعنه وعن أبي حنيفة رجهما الله به ان دفع في بلدة ليس به ان يسافر به لانه تعريض
 على الهلاك من غير ضرورة ون دفع في غير بلدة به ان يسافر الى بلدة لانه هو المراد في الغالب
 واظهار ما ذكر في الكتاب قال (ولا يضارب الا ان يأذن له رب المال أو يقول له اعمل برأيتك)
 لان الشئ لا يتضمن مثله لتساويهما في القوة فلا بد من التخصيص عليه أو انقضاء المطلق
 به وكان كالوكيل فان الوكيل لا يملك ان يوكّل غيره فيما وكله به لا دليل له اعمل برأيتك بخلاف
 الابداع والابصاع لانه دونه في منبغته وبخلاف الاقرص حيث لا يملكه وان قيل له اعمل برأيتك
 لان المراد منه التعميم فيما هو من منبغ التجار وليس الاقرص منه وهو تبرع كالمطبخ والصدقة
 فلا يحصل له به العرض وهو لم يبع لانه لا تخور لزادة عليه ما يدفع مصاربه فمن منبغهم
 وكذا الشركة والمخلط بمال نفسه فيدخل تحت هذا القول قال (وان خص له رب المال التصرف
 في بلدة معينة أو في صناعة معينة لم يجز له ان يتجاوزها) لانه وكيل وفي التخصيص فائدة
 في تخصيص وكذا ليس به ان يدفعه بصاعه الى من يخرجها من تلك البلدة لانه لا يملك الاخراج
 بنفسه فلا يملك نفق بصره ان غيره قال (فان خرج لي عبر تلك البلدة فاشترى ضمن) وكان ذلك له
 وله ربحه لانه تصرف بغير أمره وان لم يشتره حتى رده الى الكوفة وهي التي عينها يرى من
 لضمان كالمودع اذا اختلف في الودع به ثم ترك ورجع المال مصاربه على حاله لبقائه في يده
 بال عقد السابق وكذا اذا رد بعضه واشترى ببعضه في المصر كل المردود والمشتري في المصر على
 المصاربه لما قلنا ثم شرط الشراؤها هو روية الجامع الصغير وفي كتاب المضاربه ضمنه
 بنفس الاخراج والصحيح ان بالشرايين يقرر الصمان لزوال احتمال الرد الى المصر الذي عينه
 اما ضمان فوجوبه بنفس الاخراج وان شرط الشرايين يقرر الاصل لوجوبه وهذا بخلاف
 ما اذا قال على ان تشتري في سوق لكوفة حيث لا يصح لقيده لان المصر مع تباين اطرافه كبقعه
 واحدة ولا يفيد التقييد لا داخره ما نهي بان قل اعمل في السوق ولا اعمل في غير السوق لانه صرح
 بالخروج والولاية له ومعنى التخصيص ان يقول له على ان اعمل كذا أو في مكان كذا وكذا قال خذ
 هذا المال اعمل به في لكوفة لانه تصرف به أو قال اعمل به في الكوفة لان القاء للوصل أو قال خذ
 بالنصف بالكوفة لان لباصل لصاق اما اذا قال خذ هذا المال و اعمل به بالكوفة فله ان يعمل فيها
 وفي غيرها لان الواو يعطى في صير مبرية لمشورة ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه

صح التقييد بالماله مفيد الزيادة لثبته في المعاملة بخلاف ما د قال على أن يشتري من أهل
 الكوفة أو دفع مالا في لصرف على أن يشتري من البصرة ويبيع منهم ماع الكوفة من غير
 أن يملكها أو من غير البصرة جاز لأن فائدة الأول بغير ما كان وفائدة الثاني بغير ما كان بالروح
 وهذا هو المراد عرفا لا بما رر ذلك قال (وكانت روف للمصاربة وقباصية بطل العقد
 عصبه) لأنه توكل فيتوقف به أوقته وأوقته مفيد فانه تقييد بزمان وصار كالتقييد بالروح
 والمكان قال (وليس للمضارب أن يشتري من يثق على رب المال لقرينة أو غيرها) لأن العقد
 وضع لتعصيل الربح وذلك بانصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه اعتقه ولهذا لا بدخل في
 المضاربة بشرائها لا يملك بالقبض كشره الحرج والشرائط بخلاف البيع فاسد لأنه يمكنه
 بيعه بعد قبضه فيتحقق المقصود قال (ولو فعل صار مشتركا في المضاربة) لأن الشراء
 متى وجد نقاد على المشتري فدل عليه كالتوكل بالشره بخالف قول (فإن كان في المال ربح لم
 يحجر له أن يشتري من يثق عليه) لأنه يثق عليه بعبه ويفسد نصيب رب المال أو يثق على
 لا اختلاف المعروف فيمنع انصرف ولا يحصل المقصود (وإن شترهم ممن مال المضاربة)
 لأنه يصير مشتركا بالعبد لنفسه ويضمن بالتقدم من مال مضاربه (وإن لم يكن في المال ربح جاز أن
 يشتريهم) لأنه لا مانع من الصرف إذا لم تكن له به يثق عليه (فإن راد قبضهم بعد شراء
 عتق نصيبه منهم) ملكه بعض قريبه (ولم يضمن رب المال شيئا) لأنه لا يمنع من جهته في زيادة
 القيمة ولا في ملكه الزيادة لأن هذا متى ثبت من طريق الحكم فصار كدورته مع غيره (وبسبب
 لعبد في قيمة نصيبه منه) لأنه احتسبت ماله عند بيعه كأي لورائه قال (فإن كان مع
 المضارب ألف بالمصنف واشترى ما جارية في مئتي ألف فوطئها وجاءت ولد ساوي ألفا فادعاه
 ثم أعتق قيمة العلام الفأون جماعة والمدعى مؤمرون شاء رب المال اسمي العلام في ألف
 ومائتين وخمسين وإن شاء أعتق) ووجه ذلك أن الدعوة بجميعها في الظاهر جلاء على فرش الكاح
 لكنه لم ينفذ شرطه وهو المثل لعدم طهره لأن كل واحد منهما أعنى الأم ولولد
 مستحق رأس المال كالمضاربة وصار أعنى كل عين منها رأس المال لا يصهر
 لربح كذا فادعاه فادعاه قيمة العلام لا أن يظهر ربح بمقتضى الدعوة اسم بخلاف ما د
 أعتق الولد ثم رددت لقيمة لأن ذلك شيء لعق فادعاه بطل لعدم ذلك لا يفسد بعد ذلك
 بحدوث ذلك أمهد فاجبار فحار أن يفسد بعد حدوث ذلك في أقر بحرية عبد غيره ثم
 اشتراه فادعاهت الدعوة وثبت السمت عتق لولد لقيم ماله في حصه ولا يضمن رب المال شيئا
 من قيمة الولد لأن عتقه ثبت بالسبب والملك وذلك آخرهما فيصاف به ولا يصنع له فيه وهذا

ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد (وله أن يستدعي الغلام) لأنه احتجبت ماله عند له
 أن يحتق لان المستدعي كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله ويستعجبه في ألف ومائتين وخمسين
 لان الألف مستحق برأس المال والجسمائة ربع وربع بينهما فلهذا يبي له في هذا المقدار
 ثم اذا قبض رب المال الألف له أن يضمن المستدعي نصف قيمة الام لان الألف المأخوذ لما
 استحق برأس المال لكونه مقدما في الاستيفاء يظهر ان الجارية كلها ربع فتكون بينهما وقد
 تقدمت دعوه صحيحه لاحتمال القرش الثابت بالكاح وتوقف نقاذها فقد الملك فاذا ظهر
 الملك فقدت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولد له ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان
 نملك وضمان النملك لا يستدعي ضمانا كما اذا استولد جارية بالكاح ثم ملكها هو وغيره ورأته
 يضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان لولد على مامر

باب المضارب يضارب

قال (واذا دفع المضارب المال الى غيره مضارب به ولم يأذن له رب المال لم يضمن بالدفع ولا
 يتصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضمن الاول لرب المال) وهذا رواية الحسن عن
 أبي حنيفة رحمه الله وقالوا اذا عمل به ضمن ربح أولي ربح وهذا ظاهر الرواية وقال زفر
 رحمه الله يضمن بالدفع عمل أولي عمل وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله لان الممول له لدفع
 على وجه الايداع وهذا الدفع على وجه المضارب به ولهما ان الدفع يدايع حنيفة واسما يتقرر كونه
 بمضاربة بالعمل فكان الحال مراعى قبله ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الدفع قبل العمل ايداع
 وهذه ابداع والفعلا ان يملكهما المضارب ولا يضمن بهما الا أنه اذا ربح فقد أثبت له شركة في
 المال فيضمن كالموطلعه به وهذا اذا كانت المصاريف بجميعه فان كانت فاسدة لا يضمنه
 الاول وان عمل الثاني لانه أحبر فيه وله أجر مثله فلا تثبت له شركة به ثم ذكر في الكتاب يضمن
 الاول ولم يذكر الثاني وقبل ينبغي أن لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
 يضمن شاء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء
 ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور وهذا عندهما ظاهر وكذا عند وجه الفرق له بين هذه
 وبين مودع المودع ان المودع الثاني يقبضه لنفسه لا لاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني
 يعمل فيه لنفسه فجاء أن يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول يثبت المصاريف بين الاول
 وبين الثاني وكان الربح بينهما على ما شرط لانها ظهرت انه ملكه بالضمان من حين خالف
 بالدفع الى غيره لا على الوجه الذي رضى به فصار كما ذ دفع مال نفسه وان ضمن الثاني

رجع على الاول بالنقد لانه عامل له كما في المودع ولانه معرو ومن جهة في ضمن العقد ونصح
 المضارب بالرجوع بينهما على ما شرط الا ان اقرار الصمان على الاول فكانه ضمه ابتداء ويطيب
 ربح الثاني ولا يطيب للاعلى لان الاسفل يستحقه بعمه ولا خبت في العمل والا على يستحقه
 عليه المستند باداء الضمان ولا يجرى عن نوع خبت قال (واذا دفع اليه رب المال مضاربة
 النصف واذن له ان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وقد تصرف الثاني ورجع فان كان رب المال
 قال له على ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فرب المال النصف وللمضارب الثاني الثلث
 وللمضارب الاول السدس) لان الدفع في الثاني مضاربة قد صح لوجود الامر به من جهة المالك
 ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق الا الاول النصف فينصرف
 تصرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر الثلث لجميع الثاني فيكون له فلم يبق الا السدس
 ويطيب اهمادك لان قبل الثاني واقع اول كمن استؤجر على خياطة ثوب بدرهم فاستأجر
 غيره عليه بنصف درهم (وان كان قال له على ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فلمضارب
 الثاني الثلث والباقي بين المضارب الاول ورب المال نصفان) لانه فرض اليه التصرف وجعل
 لنفسه نصف ما رزق الاول وقد رزق الثانيين فيكون بينهما بخلاف الاول لانه جعل لنفسه
 نصف جميع الربح فافترقا (ولو كان قال له فمار بحت من شئ فيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره
 بالنصف فلثاني النصف والباقي بين الاول ورب المال) لان الاول شرط للثاني نصف الربح
 وذلك مفروض اليه من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح
 الاول ولم يربح الا النصف فيكون بينهما (ولو كان قال له على ان ما رزق الله تعالى فلي نصفه او
 قال له فما كان له من فضل فيني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف فرب المال
 النصف وللمضارب الثاني النصف ولا شئ للمضارب الاول) لانه جعل لنفسه نصف مطلق
 الفضل فينصرف شرط الاول النصف للثاني الى جميع نصيبه فيكون الثاني بالشرط ويخرج
 الاول بغير شئ كمن استؤجر ليخيط ثوبا بدرهم فاستأجر غيره ليخيطه بمثل (وان شرط
 للمضارب الثاني ثلثي الربح فرب المال النصف وللمضارب الثاني النصف ويضمن
 المضارب الاول للثاني سدس الربح في ماله) لانه شرط للثاني شأ هو مستحق لرب المال فلم ينفذ
 في حقه لما فيه من الاطال لكن السبعة في ثمنها صحيحة لكون المسمى معلوما في عقد مملوك
 وقد ضمن له السلامة فليزمه لوفاء به ولانه غره في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا يرجع
 عليه وهو نظير من استؤجر ليخيط ثوب بدرهم فدفعه الى من يخيطه بدرهم ونصف
 (فصل) قال (واذا شرط المضارب لرب المال ثلث الربح واعبد رب المال ثلث الربح على ان

يعمل معه ولعله ثبت لربح وهو جائز لان للعبد له عبادة خصوصاً اذا كان مادراً له واشترط
 العمل اذ لا يملكه لا يكون مولياً ولا يملكه اذ لا يملكه اذ كان محجوراً عليه وله الجور
 بيع لمولى من عبده مادون له ودا كان كذلك لم يكن ماله من التسليم والتخليص بين المال
 ومصارف محلا في شرط العمل على رب المال لانه مع من التسليم على ما هو واد صحت
 لمصارف به يكون ائتمن لمصارف بالشرط و ثلث مولى لان كسب العبد لمولى اذ لم يكن
 عليه دين وان كان عبده دين وهو للعمر ما هو د كان له وهو لمولى (ولو عقد العبد المادون
 عقد المصارف مع احببي وشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين) لان هذا اشتراط
 العمل على المالك (وان كان على العبد دين صح عند ابي حنيفة رحمه الله) لان المولى بمنزلة
 الاجنبى عنده على ما عرفت والله اعلم

فيصل في العزل والقسم قال (واذا مات رب المال او المضارب طلعت المضاربة) لانه
 لو كبل على ما تقدم وموت لموكل يبطل لو كانه وكذا موت لو كبل ولا تورث لو كاله وقد مر من
 قبل وان اراد رب المال عن الاسلام لعباده الله (ولحق بالذم والمطرب طلعت المضاربة) لان
 لحقوق مربة لموت لا يرى به قسم منه بين ورثته ودل لموكله يتوقف تصرفه عند
 ابي حنيفة رحمه الله لانه يتصرف به فصار كصرفه بنفسه (ولو كان المضارب هو المرتد
 والمضارب به على حالها) لان له عبارة صحيحة ولا يتوقف في ملائمة المال فيثبت المضاربة قول
 (فال عزل رب المال المضارب ولم يمعه عزله حتى اشد نرى وباع وصرفه جائز) لانه وكبل من
 جهته وعزل الوكيل فصد يتوقف على علمه (ون علم بعزله والمال عرض فله ان يبيعهها ولا
 يمنعه العزل من ذلك) لان حقه قد ثبت في البيع ونعم بطهر بالقسمه وهي تبقي على رأس
 المال وانما ينقص البيع قول (ثم لا يجوز ان يشتري شيئا آخر) لان العزل نعم لم يعمل
 ضرورة معرفة رأس المال وقد دفع حيث صار بعد اقباعه مال العزل (فن عزله ورأس المال
 دراهم او دنانير وقد مضت ويجزله ان يتصرف فيها) لانه ليس في أعمال عزله ابطال حقه في الربح
 فلا ضرورة قل رضى الله عنه وهذا قد ذكره اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان
 دراهم ورأس المال دنانير او على القابل ان يبيعهها بجنس رأس المال استعسا بالان الربح لا
 بطهر الا انه وصار كالعرض وعلى هذا موت رب المال وطوقه عند الردة في بيع العروض ونحوها
 قال (واذا افترقا في مال دون وقد ربح المضارب فيه أجبره المالك على اقتضاء الدين) لانه
 بمنزلة الاجبر ولو ربح كلاجبر له (وان لم يكن به ربح لم يلزمه الاقتضاء) لانه وكبل محص والمتبرع
 لا يجبر على ايفاء ما تبرع به (ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء) لان حقوق العقد ترجع الى

لعاقده فلا بد من نوكيه ونوكه كي لا يضيع حقه وقال في الجامع لصغير يقال له أحل مكان قوله
 ركن والمراد منه الوكالة وعلى هذا سائر لوالات والبيع والسماح يجبران على التقاضي لانهما
 يعملان باجرة عادة قال (وما هلك من مال المصارفة فهو من الربح دون رأس المال) لان الربح
 تابع وحرف الهلاك على ما هو التبع أولى كما يصرف الهلاك في العفو في الزكاة (فان راد الهلاك على
 الربح فلا ضمان على المضارب) لانه أمين (وان كما يقتسمان الربح والمصارفة تصحاهما ثم هلك
 المال بفضه أو كاه ترادا للربح حتى يستوفي رب المال رأس المال) لان قسمة الربح لا تصح
 قبل استيفاء رأس المال لانه هو الاصل وهذا بناء عليه ونبيع له فاداهلك ما في يد المضارب اما به
 تبين ان ما استوفياه من رأس المال فيضمن المصارف ما استوفاه لانه أخذ لنفسه وما أخذه
 رب المال بحسب من رأس ماله (واذا استوفى رأس المال فان فضل شيء كان بينهما الا للربح
 وان نقص فلا ضمان على المضارب) لما بينا (فلو اقتسما الربح ونقص المصارف به ثم عقد اهاهلك
 لمال لم يتراد الربح الاول) لان المصارفة لاولى قد استوت والثانية عقد جديد فذلك للمال
 في الثاني لا يوجب انتفاض الاول كما دافع اليه مالا آخر

في فصل فيما يفعله المضارب (قال) ويجوز للمضارب أن يبيع ويشتري بالقدو لسببته (لان
 كل ذلك من صنيع التجار فيمنظمه اطلاق لعقد الا اذا باع الى أحل لا يبيع التجار اليه لان له
 الامر العام المعروف بين الناس ولهذا كان له ان يشتري دابة لمركوب وليس له ان يشتري سقيفه
 لمركوب وله ان يستنكر بها اعتبار العادة التجار وله ان يادن لعقد المصارفة في التجارة في
 الرواية المشهورة لانه من صنيع التجار ولو باع بالقدو ثم اشترى ثمن جار بالاجاع ما عدهما
 ولان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يقابل ثم يبيع نسبته
 ولا كذلك لو كبل لانه لا يملك ذلك وما عدهما أي يوسف رحمه الله ولا به يملك الا دونه ثم البيع
 اساء بخلاف الوكيل لانه لا يملك الا قاته ولو احوال بالثمن على الابسر أو لا عسرجار) لان
 الحق له من عادة التجار بخلاف الوكيل يحتال بمال التيم حيث يعترف به لا طر لان تصرفه
 مفيد بشرط الطر والاصل ان ما يفعله المضارب لانه انواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو
 ما يكون من باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جعله التوكيل بالبيع والشراء للحاجة
 اليه والارتهان والرهن لانه ابقاء واستيفاء والاجارة والاستئجار والابداع والاضاع
 والمسافرة على ما ذكرناه من قبل ونوع لا يملكه مطلق العقود يملكه اذ قيل له اعمل برأيتك
 وهو ما يحتل ان يلحق به فيلحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة
 الى غيره وخط مال المصارفة به ماله أو بمال غيره لان رب المال رضى شركته لا بشركه غيره
 وهو امر عارض لا يتوقف عليه التجارة فلا بد من تحت مطلق العقد وكنه جهة في التتميم

فمن هذا الوجه يوقفه بحد لوجه عند وجود دلالة وقوله عمل برأيت دلالة
 على ذلك ونوع لا يملكه عطاء لعقد ولا لقوله عمل برأيت لأن ينص عليه رب المال وهو
 الاستدانة وهو أن يشتري بالدرهم والدناير بعد ما يشتري برأس المال السلعة وما أشبه ذلك
 لأنه يصير المال رائدا على ما عقد عليه المضاربة ولا يرضى به ولا يشعل ذمته بالدين ولو أذن
 به رب المال بالاستدانة صار لمشتري بينهما نصفين عبرة شركة الوجوه وأخذ الفاتح
 لأنه نوع من الاستدانة وكذا أعطاه لانه قراض والعقود عمال ونقير مال والكتابة لانه ليس
 بتجارة والاقراض والهبة والصدقة لانه تبرع محض قال (ولا يزوج عبدا ولا أمة من مال
 المضاربة) وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يزوج الأمة لانه من باب الاكتساب الا ترى أنه
 يستفيد به المهر وسقوط الدفعة ولهما أنه ليس بتجارة والعقد لا ينضم الا التركيل بالتجارة
 وصار كالكتابة والاعتاق على مال لانه اكتساب ولكن لما لم يكن تجارة لا يدخل تحت المضاربة
 وكذا هذا قال (فان دفع شيئا من مال المضاربة الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهو
 على المضاربة) وقال رفر رحمه الله فسد المضاربة لان رب المال متصرف في مال نفسه فلا
 يصلح وكبلا فيه فيصير مستردا ولذا لا يصح في شرط العمل عليه ابتداءه ولنا أن التخليه فيه
 قد تمت وصار التصرف حقا للمضارب فيصير له رب المال وكبلا عنه في التصرف والاضاع
 نوكيل منه فلا يكون استردا بخلاف شرط لعمل عليه في الاستدانة لانه يمنع التخليه وبخلاف
 ما اذا دفع المال الى رب المال مضاربة حيث لا يصح لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب
 المال وعمل المصارب ولا مال ههنا للمضارب ولو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم يصح
 متى عمل رب المال بامر المصارب فلا تبطل به المضاربة لا رولى قال (واذا عمل المصارب في
 المصر فبطلت نفقته في المال وان سافر وطعامه ومثرايه وكسوته وركوبه) ومعناه شراءه كراه
 في المال ووجه الفرق أن الفقهاء تجب بارء الاحتباس كنفقة لقاضى ونفقة المرأة والمضارب
 في المصر ساكن بالسكنى لا صلى وذا سافر صار محجوبا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا
 بخلاف الاجير لانه يستحق البدل لا المحانة ولا يتضرر بالاضاع من ماله اما المصارب وليس له الا
 الربح وهو في جبرل تردد فلما اتفق من ماله ينضم ربه وبخلاف المضاربة القاسدة لانه اجير
 وبخلاف البضاعة لانه متبرع قال (ولو قضى شيء في يده فلهما مقدم مصره ورده في المضاربة)
 لانتهاء الاستحقاق ولو كان خروجه دون السفر كان بحيث يقدوم ويرجع فيبيت باهله فهو
 بمنزلة اسوقى في مصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه
 لمصاربه والنفقة هي ما صرف في الحاجة لرتبة وهو ما ذكرنا من حلة ذلك غسل

بما به وجرة اجبر بحسب مداه بر كيه او بدهن في وضع بحاج ليه عادة كالحجارا و
 يطلق في جميع ذلك المعروف في بصر من الفصل ان جاوره غنبار للمعارف في جابر
 جابر (واما لدوه في ماله) في طاهر الروبة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يدخل في
 سفقه لانه لا صلاح بدنه ولا يتمكن من التجارة لايه فصار كالسنة وجه طاهر ان الحاجة في
 لتفقه معلومة لوقوع رالي الدوا بعارض المرض وطرا كانت نفسه للمرأة على الزوج ودواها في
 ما طاقا قال (واذا ربح اخذ ربح المال ما انفق من رأس المال فن باع المتاع مما ربحه حسب
 ما انفق على المتاع من الحملان ونحوه ولا يجنب ما انفق على نفسه) لان العرف جابر بالحق
 الاول دون الثاني ولان الاول يوجب زيادة في المالية وزيادة لدية والساني لا يوجبها قال (وان
 كان معه ألف فاشترى بها ثيابا فقصرها أو جازها أمانته من عنده وقد قبل له العمل برأيك فهو
 منطوع لانه استدانه على رب المال فلا ينظمه هذا المال على ممر) وان صبعها أجر فهو
 شري بل عاراد الصبع فيها ولا يصح من) لانه عين مال قائم به حتى اذا بيع كان له خمسة الصبع
 وخمسة الثوب الا يرض على المصارفة بخلاف الفسارفة والحل لانه ليس بعين مال قائم به وطرا
 دوا له العاصب ضاع عمله ولا يصح اذا صبع لمعصوب ودوا له صار شري كما صبع تطعمه قوله
 العمل برأيك انتظامه الخلطة فلا يضمنه

فصل آخر قال (وان كان معه ألف بالنصف وشري بها ارباعه باقير ثم اشترى بالانغير
 عبيدا فلم يتقدمها حتى ضاع ابرم رب المال ألفا وجسماته والمصارف جسماته ويكون ربع
 العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة) قال رحمه الله هذا الذي ذكره حاصل الجواب
 لان الثمن كله على المضارب وهو العاقد الا ان له حق الرجوع على رب المال بالنصف وجسماته
 على ما بين فيكون عليه في الاخرة ووجهه انه نص المال طهرا لربح وله منه وهو جسماته
 فاذا اشترى بالالفين عبيدا صار مشتريا ربعه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضاربة على حسب انقسام
 الفين واذا ضاعت الفان وجب عليه الثمن لما بيناه وله الرجوع ثلثة ارباع الثمن
 على رب المال لانه وكل من جهته فيه ويخرج صيب المضارب وهو الربيع من المضاربة لانه
 مضمون عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما مساقاة ويقتضى ثلثة ارباع العبد على المضاربة لانه
 ليس به ميبا في المضاربة (ويكون رأس المال اربعين وجسماته) لانه دفع مرة ألفا ومرة ألفا
 ونحو جسماته (ولا يبيعه مما ربحه الا على الفين) لانه اشتراه بالفين ويظهر ذلك فيما اذا بيع العبد
 باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف برفع رأس مال ربيعة في خم مائة ربحا بينهما
 قال (وان كان معه ألف فاشترى رب المال عبيد بخمسمائة وباعه ايام بالف فانه يربح

مرحمة على حقه لانه لا يبيع مقصدي نحو ربه لتعابر المقاصد دعاءه من كان يبيع ملكه ملكه لا أن فيه شبهة لعدم ومبني لمرحمة على امانة والاخر زعن شبهة نظايه فاعتبر أقل التمنيز ولو اشترى لمصارب عبد ألف وباعه من رب المال بألف ومائتين باعه من رحمة بألف ومائة لانه عتقه لما في حق نصف الربح وهو نصيب رب المال وقد مر في لبيوع قال (وان كان معه ألف بالنصف فاشترى بها عبد قيمته ألفان قتل العبد رجلا حيا ثلاثه أرباع الفداء على رب المال ورعه على المصارب) لان الفداء مؤنة للملك فيقتدر بقدر الملك وقد كان الملك بينهما أرباعا لانه لما صار المال عبدا واحدا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال برأس ماله لان قيمته ألفان وادادوا يخرج العبد عن المصاربة أمانة نصيب المصارب فلما يبياه وأما نصيب رب المال فلقضاء القاضي بانقسام الفداء عليهما لما أنه يتضمن قسمة العبد بينهما والمصاربه تنهى بالقسمة بخلاف ما تقدم لان جميع الثمن فيه على المضارب وان كان له حق الرجوع والاحاجة في القسمة ولان العبد كالزائل عن ملكهما بالجناية ودفع الفداء كالثمن الشرعي ويكون العبد بينهما أرباعا لعل المصاربه يتحسم المضارب يومئذ رب المال ثلاثة أيام بخلاف ما تقدم قال (وان كان معه ألف واشترى بها عبد فلم ينفقها حتى ملكت لألف دفع رب المال ذلك لثمن ورأس المال جميع ما يدفع اليه رب المال) لان المال أمانة في يده ولا يصبر مستويا والاستيفاء بما يكون بقبض مضمون وحكم الامانة ينافية فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف لو كبل بالشراء اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة لانه أمكن جعله مستويا لان لو كالة فجامع الضمان كالعاسب اذا وكل ببيع المعصوب ثم في وكالة في هذه الصورة يرجع مرة ويما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستويا بالقبض به لانه أما المدفوع اليه قبل الشراء أمانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصبر مستويا فاذا هلك لرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء على ما مر

وفصل في الاختلاف في قول (ود كان مع المضارب ألفان ففعل دفعته الى الفاء ورجعت ألف وقال رب المال لا بل دفعت اليك ألفين والقول قول المضارب) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول ولا لقول قول رب المال وهو قول زفر رحمه الله لان المضارب يدعي عليه الشركة في الربح وهو ينكر والقول قول المدعي ثم يرجع في ما ذكر في الكتاب لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار لمقبوض وفي مثله القول قول لما قبض ضمينا كان أو أمينا لانه اعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الربح فالقول فيه لرب المال لان الربح يستحق الشرط وهو يستفاد

من جهته وأبهما أقم لبيته على ما دعي من فصل قبيل لأن يثبت (ومن كان معه ألف درهم فقتل هي مصارفة غلان بالنصف وقد ربح أفاو قال ولان هي ضاعة فالقول قول رب المال) لأن المصارب يدعي عليه تقويم عمه أو شرطاً من جهته أو بدعي الشراكة وهو يسكر ولو قال المصارب أقرضتني وقال رب المال هي بصاعة أو ودعة أو مصارفة فالقول لرب المال والبينة بين المصارب) لأن المصارب يدعي عليه التملك وهو يسكر (ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال إلا آخر ما سمعت لي تجارة عنها فالقول للمصارب) لأن الأصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص يعارض لشرط محلاي التوكيد لأن الأصل فيه الخصوص (ولو ادعى كل واحد منهما نوعاً فالقول لرب المال) لهما اتفاقاً على التخصيص والاذن يستفاد من جهته ويكون القول له ولو أقام البينة والبينة بين المصارب طابجه إلى نفى الصمان وعدم حاجة لآخر البينة ولو وقت البيتان وقتاً فصاحب الوقت الأخير أولى لأن آخر الشرطين ينقض الأول

(كتاب الودعة)

قال (الودعة أمانة في المودع داخل كالمضاربة) لقوله عليه السلام ليس على المنة غير العمل ضمان ولا على المنة ودع غير العمل ضمان ولأن بالمال حاجة في الاستداع فالودعة بمنع الناس عن قبول الودائع فتعطل مصالحهم قال (والودعة أن يحفظها بنفسه وبمن في عياله لأن الظاهر أنه يلتزم حفظ مال غيره على لوجه لدى يحفظ مال نفسه ولأنه لا يجد ما يدفع إلى عياله لأنه لا يمكنه ملارمة بينه ولا تصحاب الودعة في خروجه فكان المالك راضياً به (فإن حفظها غيره أو أودعها غيره ضمن) لأن المالك رضى بيده لا يبدل غيره ولا يبدل تحتلف في الأمانة ولأن الشيء لا يتضمن مثله كالكيل لا يوزن غيره ولا يوضع في حرر غيره أيداع إلا إذا استأجر الحرر فيكون حاد ظاهراً رفسه قال (الأن يقع في داره حريق فيسلمها إلى جاره أو يكون في سفينة فخاف العرق فسلمها إلى سفينة أخرى) لأنه تعين طريقه بالحفظ في هذه الحالة فيرضيه المالك (ولا يصح أن على ذلك إلا بيعة) لأنه يدعي ضرورة مسقطه للصمان بعد تحقق السبب فصارت كما ادعى لادن في لا بداع قال (فإن طلبها صاحبها فمعهها وهو رفسه رعى تسليمها صحتها) لأنه منع بالبيع وهذا لا يطالبه لم يكن راضياً بما سأك به بعده فيضمنه بحسبه عنه قال (ون حاطها المودع حاله حتى لا تمير ضمنها ثم لا يسيل للمودع عليها عند أبي خيفة روجه لله وقال لا داخلها بحسبها تركه إن شاء) مثل أن يخط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والخططة بالخططة والشعر بالشعر لهما أنه

لا يمكنه الوصول الى عين حقه صورة وامكته معى به دكان ستهلاكاً من وجهه دون وجهه
 فيميل الى ايهما شاء وله أنه ستهلاك من كل وجه لانه قبل يتعدى معه الوصول الى عين حقه
 ولا يعتبر بالقسمه لانها من موجبات شره فلا تصح موجبه لها ولو ابرأ الخاط لاسبيل له
 على الخلو عندى حقيقه فوجهه لانه لا يلقى له لاقى يدس وقد سقط وعندهما بالاراء تسند
 خبره الضمان فبين الشر كفة في المخلوط وخلط الحل بالزيت وكل مانع فبرجسته يوجب انقطاع
 حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلاك صور ذكره كذا معنى اتعذر القسمه باعتبار
 اختلاف الجنس ومن هذا لقييل خلط الخلطة بالشعر في الصحيح لان احدهم لا يخلو عن
 حبات لا آخر فتعذر التمييز والقسمه ولو خلط المانع بحسه فعندى حقيقه فوجهه الله بنقطع
 حق المالك الى الضمان كذا كروما وعندى أبى يوسف وجهه الله يجعل لاقى تابعاً لا كثر اعتبار
 للعالب اجزاء وعند محمد وجهه الله شره بكل حال لان الجنس لا يعطب بالجنس عنده على ما صرف
 الرضاع وتطيره خلط الدرهم بملها دابة لانه يصير متعاباً لا ذاب به قال (وان اخلطت بماله من
 غيره فله فهو شرىك لصاحبها) كما اذا اشق لكسان فاخلط لانه لا يضمنها العدم الصنع
 فيشتركان وهذا لانها قال (فان اشق لمودع بمصها ثم رد منه فخلطه بالباقي ضمن الجميع)
 لانه خلط مال غيره بماله فيكون استهلاكاً على لوجه لدى تقدم قال (واذا تعدى المودع في
 الوديعة بان كانت دابة فربكها أو نواقله فاستخدمه أو أودعها عند غيره ثم أربل
 التعدى فربها الى يده زال لضمان) وقال لثاني لا يبرأ عن الضمان لان عقد الوديعة
 ارتفع حين صار ضماناً للمنافاة فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولأن الامر باق لا طلاقه وارتفاع
 حكم العقد ضرورة ثبوت قبضه فاذا ارتفع عاد حكم العقد كما اذا استأجره للعقد شهر افتزل
 الحفظ في حقه ثم حفظ في الباقي فعصل الرد الى نائب المالك قال (فان طلبها صاحبها فجعدها
 ضمنها) لانه لما طال به بالرد فقد عرله عن الحفظ فبعد ذلك هو بالامساك عاصب مانع منه
 فيضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان لارتفاع العقد اذا المطالبة بالرد وقع من جهته
 والجمهور فسخ من جهة المودع كحجود الوكيل لو كثر وجود أحد المتعاقدين البيع ثم
 الرفع أو لان المودع بنقر دجل نفسه معض من المستودع كالوكيل بمالك عزل نفسه بحضور
 الموكل واذا ارتفع لا يعود الا بالجد يد فلم يوجد الرد الى نائب المالك بخلاف الخلاف ثم العود
 الى الوفاق ولو جعدها عند غيره صاحبها لا يضمنها عندى يوسف وجهه الله خلافه لانه لا يملك عزل نفسه بغير
 لان الجمهور عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين ولانه لا يملك عزل نفسه بغير

مختصر منه أو طلبه ديفى الامر بخلاف ما إذا كان يحضرته مال (وللموع أن يسافر بالوديعة
 وإن كان لها محل وموئنة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس له ذلك إذا كان لها محل
 وموئنة) وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك في الوجهين لاسي حنيفة رحمه الله تعالى اطلاق
 الامر والمفارقة محل للحفظ اذا كان الطريق آمنا ولقد يملك لآب والوصى في مال العبي
 ولهما أنه تارمه موئنة الرد في ماله حل وموئنة والظاهر لا يرضى به فيقتدوا بالشافعي رحمه
 الله فيقيد به بالحفظ المعارف وهو الحفظ في الامصار ووصار كالاستحفاظ باجر قننا موئنة الرد
 لمزومه في ملكه ضرورة امتثال امره فلا يبالى به والمعاد كونهم في المصر لا حفظهم ومن يكون
 في المفارقة يحفظ ماله فيها بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان
 العقد (وذا انها المودع أن يخرج بالوديعة فعرج بها ضمن) لان التقييد مفيد اذا لحفظ في
 المصر ابلغ فكان صحيحا قال (وإذا أودع رجلا ن ودية فمضى أحدهما يطلب نصيبه
 متها لم يدفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يدفع اليه نصيبه)
 وفي الجامع الصغير ثلاثة أسنود عوارج لافاقبات اثنان فليس الحاضر أن يأخذ نصيبه عنده
 وقال له ذلك والخلاف في المكبل والمردون وهو المراد بالذكور في المختصر لهما أنه طال به يدفع
 نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كأي الدين المشترك وهذا لانه طال به تسليم ما سلم اليه وهو النصف
 ولهذا كان له أن يأخذه فكذلك يؤمر هو بالدفع اليه ولاسي حنيفة رحمه الله أنه طال به يدفع نصيب
 اعائب لانه يطالبه بالمفرز وحقه في المشاع والمفرز المعين يشتمل على الحقين ولا يتميز حقه الا
 بالقسمة وليس للمودع ولأبنة لقسمة ولقد لا يقع دفعه فمه بالاجماع بخلاف الدين المشترك
 لانه طال به تسليم حقه لان الديون تقضى بامثالها قوله له أن يأخذه فلما ليس من ضرورته
 أن يجبر المودع على الدفع كما اذا كانت له ألف درهم ودية عند اثنان وعليه ألف لغيره
 فله ربه أن يأخذه اذا طهر به وليس بمودع أن يدفعه ليه قال (وان أودع رجل عند رجلين
 شيئا مما يقسم لم يجز أن يدفعه أحدهما الى الآخر ولكيهما بقسمهما به فيحفظ كل واحد منهما
 حصته وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر) وهذا عند أبي حنيفة رحمه
 الله فكذلك الجواب عنده في المرتنين والوكيلين بالشراء اسلم أحدهما الى الآخر وقال
 لأحدهما أن يحفظ باذن الآخر في الوجهين لهما أن رضى بامانتهما وكان لكل واحد
 منهما أن يسلم الى الآخر ولا يضمه كقبحا لا يقسم وله أنه رضى بحفظهما وما لم يرض
 بحفظ أحدهما كله لان له أن يبيع الى ما يقبل الوصف بالجزى تناول البعض

دون الكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضا مالك فيضمن الله دفع ولا يضمن الموص
 لان مودع المودع عنده لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لانه لما أودعها ولا يمكنهما الاجتماع
 عليه آتاء الليل والنهار وأمكنهما المهاباة كان المالك را ضيا بدفع الكل الى أحدهما في بعض
 الاحوال (واذا قال صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي
 الجامع الصغير اذا جاء أن يدها الى أحد من عياله فدفعها الى من لا بد منه لا يضمن) كما اذا كانت
 الوديعة دابة ففهاه عن دفع الى غلامه وكذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء ففهاه عن الدفع
 الى امرأته وهو يحمل الاول لانه لا يمكن إقامة العمل مع مراعاة هذا الشرط وان كان مفيدا فيلعب
 (وان كان له منه بد ضمن) لان الشرط مفيد فان من العيال من لا يؤتمن على المال وقد أمكن
 العمل به مع مراعاة هذا الشرط فاعتبر (وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر
 من لدار لم يضمن) لان لشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز (وان
 حفظها في دار أخرى ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحرز فكان مفيدا فيصح التقييد ولو
 كان التفاوت بين البيتين طاهرا ان كانت الدار التي فيها البستان عطيفة والبيت الذي جاءه عن
 الحفظ فيه عورة طاهرة صح الشرط قال (ومن أودع رجلا وديعة فاودعها آخر فهلك
 فله أن يضمن الاول وليس له أن يضمن الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال له أن
 يضمن أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الآخر وان ضمن الآخر يرجع على الاول)
 لهما أنه قبض المال من بد ضمن فيضمنه كمودع العامص وهذا لان المالك لم يرض بامانة غيره
 فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالفبض فيخير بينهما عبرانه ان ضمن الاول لم يرجع على
 الثاني لانه ملكه باصمان فظهر انه أودع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه
 عامل له ف يرجع عليه بما لحقه من العهدة وله أن قبض المال من بد أمين لانه بالدفع لا يضمن مالم
 يذوقه لمضور رأيه فلا يمدى منهما فاد فارقه فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه بذلك وأما الثاني
 فهو منمر على الحدة الاول ولم يوجد منه صنع ولا يضمنه كالبيع اذا التفت في حجره ثوب غيره
 قال (ومن كان في يده آفة فادعاه ارجلا كل واحد منهما انها له أودعها اياه وأبى أن يحلف
 لهما فالآفة بينهما وعليه ألف أخرى بينهما) وشرح ذلك أن دعوى كل واحد صحيحه
 لاحتمالها لصديق فيستحق الحلف على المنكر بالحديث ويحلف لكل واحد منهما على الافراد
 بتعاير الحقيقين وبإبائه ما بدأ بقاضي جاز له مذكر الجمع بينهما وعدم الاولوية ولتوشاحا أقرع
 بينهما طبيبا قلبهما وخيالتهما المبل ثم من حلف لاحدهما يحلف الثاني فان حلف في لاشئ
 لهما لعدم الحججة وان كل اعنى لثاني ينقض له لوجود الحججة وان لكل الاول يحلف الثاني

ولا يقضى بالسكول بخلاف ما إذا أقر لاحد مما لان الاقرار حجة موجبة بنفسه فيقضى به أم
السكول انما يصير حجة عند القضاء فجاز أن يؤخره ليحاطب الثاني فيكشف وجه القضاء ولو
نكل للثاني أيضا يقضى بما بينهما منصفين على ما ذكر في الكتاب لاستوائهما في الحجة كما د
أما لبيبة ويعزم ألفا أخرى بينهما لأنه أوجب الحق لكل واحد منهما ما بذله أو باقراره وذلك
حجة في حقه والصرف اليهما احصا فاضا انصف حق كل واحد منهما انصف الآخر فيعزمه
ولو قضى القاضي الاول حين نكل ذكر لا امام على البردوى رحمه الله في شرح الجامع أصعب انه
يختلف للثاني فاد نكل يقضى بما بينهما لان لقضاء الاول لا يبطل حق الثاني لانه بقضائه
بنفسه أو بالقرعة وكل ذلك لا يبطل حق الثاني وذكر الخصاص رحمه الله أنه يتقدم الاول
روصع المسئلة في العبد وانما يتقدم لخصاصه محل الاجتهاد لان من العلماء من قال يقضى الاول
ولا ينتظر لكونه اقرارا لانه لا يتم لايحلف للثاني ما هذا العبد لان نكوله لا يفيد بعد ما صار
للاول وهل يحلفه بالله ما لم يدع عليه عدا العبد ولا في حقه وهو كذا وكذا ولا أقل منه قال شيعي
أن يحلفه عند محمدرجه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله بناء على أن المودع إذا أقر بالوديعة
ودفع بالقضاء الى غيره يضمنه عند محمدرجه الله خلافا له وهذه فريضة ثبت لمصلحة وقد وقع فيه
بعض الاطناب والله أعلم

كتاب العارية

قال (العارية جائرة) لانها نوع احسان وقد استعار ابي عيسى السلام دروعا من صفوان
(وهي تمليك لمساوح غير عوض) وكان الكرخي رحمه الله يقول هي اباحة الانتفاع بغير
الميراث لا تنفقد بلفظة الاباحة ولا يشترط فيها ضرب لمدة ومع الحاجة لا يصح التملك والذ
محل دية الهوى ولا يمان لا جارة من غيره ونحن نقول انه يبيى عن التملك فان العارية
من العربية وهي العطية ولهذا تنفقد بلفظة التملك والمساوح فاحالة التملك كالاعيان والتمليك
وعان عوض وبعير عوض ثم لا عيان تقبل النوعين فكذلك المنافع والجامع بينهما مادفع
الحاجة واللفظة لا حاجة استعبرت للتمليك كما في الاجارة فام تنفقد بلفظة الاحقة وهي تملك
والحالة لا يقضى اي المسارعة لعدم انزوم فلان يكون حادثة ولان الملك نجا يثبت بالقبض وهو
لا يشفع وعند ذلك لاجها التواهي منع عن التعصیل ولا يتحصل المساقع على ملكه ولا يمان
لاجارة تدفع زيادة الضرر على ما ذكره ان شاء الله قال (وتصح قوله أعرئت) لانه صريح فيه
(واطمعته هذه الارض) لانه مستعمل فيه (ومنعتك هذا التوب وجئت على هذه الداء ده
رد به طبة) لانها تملك العبد وعند عدم رادته طبة يحتمل على مبان لمساوح نحو ر قال

وأحمد من هذا العبد) لأنه من في استعداده (ودرى السكى) لأن معناه سكاها لك
 (ودارى لك عمرى سكى) لأنه جعل سكاها له مدة عمره وجعل قوله سكى تفسيراً لقوله لك لأنه
 يحمل تمليكاً لم يقع فحمل عليه بدلالة آخره قال (وبمعبران يرجع في العارية متى شاء) لقوله
 عليه السلام المسحقة مردودة ولعارية مؤداة ولأن المنافع تملك شيئاً فثبتت على حسب حدودها
 فالمصلحة فيها لم يوجد لم يحصل به القصد فيصبح الرجوع عنه قال (والعارية أمانة أن هذا كملت
 من غير تعدل يضمن) وقال الشافعي يضمن لأنه قبض مال غيره لنفسه لا عن استحقاق فيضمنه
 لأن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظهر فيما روي وهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على
 سبب الشراء ولأن اللفظ لا يبيح عن الترام لضمان لأنه تملك لم يقع بغير عوض أو لا باحتها
 في القبض لم يقع تعدل الكونه ما ذوقه والادنى وان ثبت لأجل الانتفاع فهو ما قبضه إلا للانتفاع
 فلم يقع تعدل أو ما وجب الرد مؤه كنفقة المستعار فإها على المستعير لا لقصد القبض والمقبوض
 على سبب الشراء مضمون بالعدول لأن لا يخفى لعقد حكم العقد على ما عرف في موصوفه قال
 وليس للمستعير أن يؤجر ما استعاره قال آجره وطب من) لأن الإجارة دون الإجارة والشئ
 لا يضمن ما هو فوفقه ولا الوصية لا يصح إلا بالمال لا به حيث لا يكون بتسليط من المصير وفي
 وقوعه لا رما زيادة ضرر بالمعير لاداء الاسترداد أي انقضاء مدة الإجارة فإطلائه فان آجره
 ضمنه حين سلمه لأنه لم تساوله لعارية كان عصباً وان شاء لمعير ضمن المستأجر لأنه قبضه
 بغير إذن المالك لنفسه ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لأنه طهراته آجره ملك نفسه
 وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر إذ لم يعلم به كان عارية في يده دفع الضرر للعير وبخلاف
 ما إذا علم قال (وله أن يعيره إذ كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل) وقال لشافعي ليس له
 أن يعيره لأنه إباحة ما دفع على ما بينا من قبل والمباح له لا يمنع الإباحة وهذا لأن لما دفع عبرة قاله
 بملك لكونها معدومة وأما جعلها موحودة في إجارة ضرورة وقد اندفعت بالإباحة فهما
 ونحو نقول هو تملك لم يقع على ما ذكرنا في ملك الإجارة كالموصى له بالخادمة والمنافع اعتبرت
 بالملك للملك في الإجارة فتجعل كذلك في إجارة دفع الحاجة وانما لا يجوز فيما يختلف باختلاف
 المستعمل ودفع الضرر عن المعير لا يرضى باستعماله لاستعمال غيره قال رضي الله عنه
 وهذا إذا صدرت الإجارة مطلقاً فهي على أربعة أوجه أحدها أن تكون مطلقة في
 الوقت والانتفاع فلا ينعير فيه من ينفع به أي وعشائه في أي وقت شاء عملاً بالاطلاق والثاني
 أن تكون مقيدة فيهما فليس به أن يجاوره باسمه عملاً بالتقييد إلا إذا كان خلافه
 مثل ذلك أولى خير منه والخدمة مثل الحظيرة والشعب خبر من الحظيرة إذا كان ككيلاً
 والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع مكية

وليس له أن يدعى ماسما ولو استعاره ولم يسم شيئا له أن يحمل ويرعى غيره. حمل لأن حمل
 لا ينفوت به أن يركب ويركب غيره وإن كان لركوب مختلفا لانه لما أطلق فيه أنه أن يركب
 حتى لو ركب نفسه ليس به أن يركب غيره لانه يعبر ركو به ولو أركب غيره ليس به أن يركب
 حتى لو فعله ضمن لانه تعين الأركب قال (وعاربه لدرهم ولتأجير المكبل والمورون
 والمعدود فرض) لأن لأعارة تمليك لمسامح ولا يمكن لا تنافع. لا باستهلات عيها فافصلي
 تعين العبر ضرورة ذلك طرية أو الفرض. فرض أدفاهما فثبت أولان من قضية لأعارة
 لا تنافع ورد العبر فاقم رد المثل مقامه قالوا هذا أطلق لأعارة أما داعين الجهة بأن استعار
 الدراهم ليعاير بها ميرنا أو يرين ما دكانا لم يكن قرما ولا يكون به الا المنفعة لمسما فصار ك
 اذا استعار آية أن يجعلها أو يسميها محلي يتقلده قال (وذا استعار أرضا لبنى فيها أول عرس جار
 ولغيره ان يرجع فيها ويكلفه قلع الباء والعرض) اما الرجوع فلما بينت وأما الجواز فلاها
 منفعة معلومة تمنع بالأجرة ذلك بالأعارة واد صح الرجوع بقى المستعير شاغلا أرض المستعير
 فيكلف قهر يعهاتهم ان لم يكن وقت العارية الاضمان عليه لال المستعير معتبر غير معروف حيث
 اعتماد اطلاق لعقد من غير أن يسبق منه لوعده وان كان وقت العارية يرجع قبل الوقت صح
 رجوعه لما ذكرناه ولكنه يكره لما فيه من خلاف لوعده (وسمن المستعير ما قص الباء والعرض
 بالعلم) لانه معروف من جهة حيث وقت له و ظاهر هو لو بالهدوء يرجع عليه دفعا للصرر عن
 نفسه كذا ذكره لقدورى رجه لله في المختصر ود كر طاكم شهيد رجه الله انه يصن رب
 الارض المستعير قيمة عرسه وبناؤه ويكومان له لأن يشاء المستعير ان يرفعها بالاضمة فبمنها
 ويكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في قلع ضرر بالارض فالتجارتى رب الارض لانه صاحب
 صل والمستعير صاحب تبع ولترجيح بالاصل (ولو استعارها لبرعهم تؤخذ منه حتى يحصل
 الررع وقت أولم بوقت) لال له هاية معلومة وفي لرك بالاجر مر عام الحقيق بخلاف العرس لانه
 ليس له هاية معلومة فيقع دفعا للصرر عن المالك ول (وأجرة رد اعاريه على المستعير) لأن
 لرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة فهو الاجرة مؤه لرد تكون عليه (وأجرة رد العبر
 المستأجرة على المؤجر) لأن الواجب على المستأجر لتمكين والمعاذ دون لرد فان منفعه
 قبضه ساله للمؤجر معنى فلا يكون عليه مؤه لرد (وأجرة رد العبر المعصومة على صاحب
 لأن الواجب عليه لرد لا عاده اى بد المثل دفعا للصرر عنه فيكون مؤه عليه قال (ود
 استعاره به فردا اى اصطبيل من كهاهتكم بضمن) وهذا استعان وفي القياس بضمن
 لانه ما ردها الى مالكها بل ضيعها ووجه الاستعان انه أتى بالتسليم المتعارف لأن رد العوارى

لي دار الملك معاذ كانه ليت تعارتم تردى له ولوردهاى المائت بردهاى امرط فصيح رده
 (وان استعار عبد فرده لى دار الملك ولم يسلمه ليه لم ضمن) لما يسا (ولورده المعصوب أو
 لوديعه لى دار الملك ولم يسلمه ليه ضمن) لان لوجب على العاصب دفع فدية وذلك بالرد الى
 مالك دون غيره ولوديعه لا يرضى المائت بردهاى لدار ولا الى يدمن فى العيال لانه لو
 رضاء لم يودعها به بخلاف عورى لان فيها عرافة حتى لو كانت امارية عقد جوهر لم يرد
 لى لمعبر اقدم مد كونه من لعرف فيه قال (ومن استعار دابة فردها مع عبده أو أجبره لم
 يضمن) والمراد بالاجبر أن يكون مساهمه أو مشاهرة لانها امانة وله أن يحفظها بيده من فى عياله
 كفى لوديعه بخلاف الاجبر بمساومة لانه ليس فى عياله (وكذا اذا ردها مع عبده رب الدابة
 أو أجبره) لان المائت يرضى به الأثرى به لورده اليه فهو يرد ي عبده وقيل هه فى العبد الذى
 يقوم على الدواب وقيل فيه رضى غيره وهو الأصح لانه ان كان لا يدفع اليه د ثما يدفع اليه أحيانا
 (وان ردها مع أحببى ضمن) وذلك المستلة على ان المنة غير لا تملك لا بداع فصد اكافله بعض
 المائت رضىهم لله قال بهصهم عنك لانه دون لاعارة وأولو هذه المستلة باسها لاعارة لا تضاء
 مدته فان (ومن عارضا بصفة للرر عة يكتب انك أطعمتهنى عدا أى خيفة رضى الله وقال
 كتب انك أعترتني) لان انقطه لاعارة موضوعه له ولكتابة بالموضوع له أولى كفى اعارة الدار
 ربه ان انقطه الاطعام أدل على المراد لانه لا يخص بالاراعة والاعارة تنظمها وعبرها كالباء
 ويحوى فكانت لكتابة هم أولى بخلاف لدار لانه لا تعار الا لى وانه أعلم بالصواب

• (كتاب الهبة) •

الهبة عقد مشروع لقوله عليه السلام تهادوا فتهادوا وعلى ذلك لغة الاجماع (وتصح
 بالايحاب والقبول والقبض) اما الايجاب والقبول فلا ينعقد بدلا لايحاب والقبول
 والقبض لا بد منه ثبوت ذلك وقال ما المذرجة لله ثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع
 وعلى هذا طلاق الصدقة وأما قوله عليه السلام لا تجوز الهبة الا مقبوضة والمراد فى الملك
 لان الجوار بدونه ثابت ولا ينعقد تبرع رضى اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع
 به وهو المستقيم فلا يصح بخلاف لوصبه لان أو ان ثبوت ملك فيه ابعدا الموت ولازم على المتبرع
 لعدم أهلية للروم رضى لو رث متأخر عن الوصية فلم يملكها (فان قبضها فهو رضى له فى المجلس
 غير أمر لواه بجار استعانة) (وان قبض عدا لافراق لم يجر لان يأذن له لواه بى قبض)
 وغياس أن لا يجوز رضى لوجهين وهو قول لشافعى رضى الله لان القبض نصرفى ملك لواه ب
 دملكه قبل القبض باق فلا يصح بدون دونه ولذا ان القبض بمنزلة لقبول فى الهبة فمن حيث انه

توقف عليه ثبوت حكمه وهو المالك والمقصود منه ثبات المالك ويكون لا يحاط به - تسلط له
على القبض بخلاف ما قد قبض بعد الاذن ولا ما احاطت به تسلط وبه الحافاه القبول
والقبول ينتهي بالمجلس فكذلك ما يحق به بخلاف ما قد جاء عن بعض في المجلس لان الدلالة
لا تعمل في مقابلة لصريح قول (وسعد طبة فقه وهبت وتحت واعيت) لان الاول صريح
وبه والثاني مستعمل فيه قال عليه السلام كل اولاد تحت مثل هذا وكذا الثالث يفضل
تطال الله وهبت لله معي واحد (وكذا تعقد قوله طعت هذا اطعم ومطعت هذا ثوب
لك واعمرتك هذا الشئ وجعلت على هذه لذة ذنوبى باجن طبة) ما الاول فلان لا اطعم د
اضيف الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين بخلاف ما اذا قال اطعمت هذه الارض حيث تكون
عارية لان عينها لا تطعم فيكون المراد كل عليها اما انى فلان حرف اذم بالملكية واما
الثالث فاقوله عليه السلام من امر عمرى وهى امر عمر له ونورته من هذه وكذا اذا قال جعلت
هذه الدار لعمري لما قلنا واما الرابع فلان الجمل هو الاركان حقيقته وكرن عارية لملكه
تحتمل الطبة فيقال لاجل الامر فلا اعلى درس وبرده لملكه فيجعل عليه عند بيته (ولو قال
كسوتك هذا الثوب يكون هبة) لانه يراد به التملك قال الله تعالى او كسوتهم وتال كما
لامير فلا ما ثوباً أى ملكه منه (ولو قال منحت هذه طرية كانت عارية) لما روينا من قبل (ولو
دارى لك هبة سكنى وسكنى هبة وهى عارية) لان عارية محكومة في تملك لمنفعة والهبة
تحتملها وتحتمل تملك العين فيجعل المحتمل على الحكم (وكذا اذا قال عمرى سكنى او تحلى سكنى
وسكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة) لما قلنا مناه (ولو قال هبة تسكنها وهى هبة) لان
قوله تسكنها مشروطة وليس تفسير له وهو نبيه على المقصود بخلاف قوله هبة سكنى لانه تفسير
له قال (ولا تحور طبة فيما قسم لا محرومة مضمومة وهبة لمشاع وبما لا قسم حائرة) وقال
الشافعى رحمه الله تحور في الوهب لانه عقد تملك فيصع في مشاع وغيره كالبيع بانواعه
وهذا لان المشاع قابل لحكمه وهو المالك فيكون محلا له وكونه نزعاً لا يبطله الشيوع كالمرض
والوصية ولما ان القبض منصوص عليه في الهبة فيشترط كماله ومشاع لا يقبله الا تضم غيره اليه
ذلك غير موهوب ولا في تجزئته لانه شئ لم يتزعمه وهو مؤنة القسمة ولهذا امتنع حواره
فيل القبض الا بالبره المستدل بخلاف ما لا يتم لان القبض القاصر هو المكن ويكنى به ولا به
البره مؤنة القسمة ولما جاء به في تمام برع به وهو المنفعة والهبة لاقت الدين ولو صبة
من من شرطها القبض والتسليم صحيح وانما البيع القاسد والصرف والسلم فاعقب بها
غير منصوص عليه ولا معقود ضمان وماسس لزوم مؤنة القسمة والمرض برع من وجهه

وعقد ضمان من وجه شرطنا لقبض العاصر فيه دون اسمه عملا بالشبهة على ان لقبض غير
منصوص عليه فيه (ولو وهب من شريك لا يجوز) لان اطمكم يد ارض على نفس الشيوخ قال (ومر
وهب شفعا مشاعا فالحبة فسد) لماد كرم بار فان فسه وسلمه جار) لان تمامه بالقبض وعنده
لاشيوخ قال (ولو وهب دقيفا في حطة اودها في سمس والحبة فاسدة فان طعن وسلمه لم يجوز
وكذا السمن في اللب لان الموهب معدوم وهب لو استخرجه العاصب عليك والمعدوم ليس
بمحل للملك فوقع العقد باطلا ولا ينعقد الا لتعدد بخلاف ما تقدم لان المشاع محل للملك
وهبة السمن في الصرع والصوف على ظهر العنبر وزرع والسحل في الارض والتمر في المخبل
مرة المشاع لان امتناع الجوارب اتصال وذلك يمنع لقبض كل مشاع قال (واذا كانت العين
في يد الموهب له ملكها بالحبة وان لم يجد فيها قبضا) لان العين في قبضه والقبض هو الشرط
بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضمون ولا ينوب عنه قبض الامانة ما قبض الحبة
غير مضمون وينوب عنه (واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد) لانه في قبض
الاب فينوب عن قبض الحبة ولا فرق بين ما كان في يده او في يد مودعه لان يده كيد بخلاف
ما اذا كان مرهوا او مضمونا او مبيعا عاقدا لانه في يد غيره او في ملك غيره والصدقة في يد
مثل الحبة وكذا اذا وهبت له أمه وهب في عيالها والاب ميت ولا وصى له وكذلك كل من يعونه
(وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب) لانه يملك عليه الدائر بين النافع والضائر فالولي ان
يملك النافع (ون وهب لليتيم هبة فقبضها له وليه وهو وصى الاب او وجد اليتيم او وصيه جار)
لان هؤلاء ولا يملكه لقيامهم مقام الاب (وان كان في حجر امه فقبضها له جائز) لان لها الولايه
فيما يرجع الى حفظه وحفظ ماله وهذا من باب لا يبيح الاب للمال فلا بد من ولاية تحصيل
النافع (وكذا اذا كان في حجر اجنبي بر به) لان له عليه يدا معتبرة الا ترى انه لا يتمكن اجنبي
آخر ان يرعه من يده فيملك ما يتحصن به في حقه (وان قبض الصبي الحبة بنفسه جار)
معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في حقه وهو من أهله وفيما وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها
بعد الزفاف لتفويض الاب أمورها لانه لا يملك ما قبل الزفاف يملكه مع حضرة الاب
بخلاف الام وكل من يوطأ غير حاجب لا يملكونه لا بعد موت الاب أو عينه عيبه
منقطعة في الصحيح لان تصرف هؤلاء للضرورة لا تفويض الاب ومع حضرة
لا ضرورة قال (واذا وهب انسان من واحد دارا حار) لانهم اسلموها جملة

وهو قد قبضها جنة فلاشبع (وان وهبها واحد من اثنين لا يجوز عند أي خيفة رجه الله
وقال يصح) لان هذه هبة الجدة منهما ذ التملك واحد ولا ينحقق الشبوع كما اذا رهن من
رجلين دار اوله ان هذه هبة النصف من كل واحد منهما وهذا لو كانت الهبة فيما لا يقسم قبل
اخذها صح ولان الملك يثبت لكل واحد منهما في النصف ويكون التملك كذلك لانه حكمه
على هذا الاعتبار ينحقق الشبوع بخلاف الرهن لان حكمه الحبس ويثبت لكل منهما كلاً اذا لا
تصايف فيه فلاشبع ولهذ لو قضى دين احدهما لا يرد شيأ من الرهن (وفي الجامع الصغير اذا
تصدق على محتاجين بعشرة دراهم أو وهبها لهما جارا ولو تصدق بها على غنيين أو وهبها لهما لم
يجز وقال لا يجوز للعنيين أيضا) بدل كل واحد منهما ما يجازي الا شرا والصلاحيه ثابتة لان كل
واحد منهما غني غير بدل وفرق بين هبة وصدقة في الحكم وفي لاصل سوى بينهما فقال
وكذلك الصدقة لان الشبوع مانع في الفصلين لوقوفهما على القبض ووجه الفرق على هذه
رواية ان الصدقة يراد بها وجه شفعي وهو واحد والهبة يراد بها وجه الغني وهما اثان وقيل
هذا هو الصحيح والمراد بالمدكور في لاصل الصدقة على غنيين ولو وهب لرجلين دار الا احدهما
نشاها ولان آخر ثلثها لم يجز عند أي خيفة وأي يوصف رجهما الله قال محمد رجه الله يجوز
ولو قال لاحدهما نصفها ولان آخر نصفها عن أبي يوسف رجه الله به رواية ثان فلو خيفة رجه
الله عن أبي أسله وكذا محمد رجه الله والفرق لابي يوسف رجه الله ان النصف يصح على الاعاض
طهران قصده ثبوت الملك في اليهص فينحقق الشبوع ولهذ لا يجوز اذا رهن من رجلين ووص
على الاعاض

باب الرجوع في الهبة

قال (واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها) وقال الشافعي رجه الله لا رجوع فيها لقوله
عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته لا لو ادبها بهب لولده ولان الرجوع بضاد التملك
والعقد لا يقتضي ما يضاده بخلاف هبة الوالد لولده على أصله لانه لم يتم التملك لكونه جزأ له
ولنا قوله عليه السلام الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها أي ما لم يعرض ولان المقصود بالعقد هو
لتعويض العادة فنثبت له ولاية الفسخ عند رده اذ العقد يقبض والمراد بما روي في استبعاد
الرجوع واثباته للوالد فانه يملكه للعاجلة وذلك يسمى رجوعا وقوله في الكتاب وله الرجوع
أي ان الحكم اما الكراهة فلا رمة لقوله عليه السلام العائد في هبته كالعائد في قبضه وهذا
لا يستقبحه ثم للرجوع مواقع ذكر بعضها فقال (لان بعوضه عنها) للحصول المقصود
(أو تزيد زيادة منهية) لانه لا وجه أي الرجوع فيها دون لزادة لعدم لامكان ولا مع

الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قال (أو موت أحد المتعاقدين) لأن موت الموهوب له ينتقل
 الملك إلى الورثة فصار كما إذا انتقل في حال حياته وإذا مات الوهب فوارثه أجنبي عن العقد إذ
 هو ما أوجبه (أو يخرج الهبة عن ملك الموهوب له) لأنه حصل تسليطه فلا ينقصه ولا به
 يتجدد الملك بتجدد سببه قال (وان وهب لآخر وصا أيضا فابت في ناحية منها خلا أو
 بني أو دكانا أو آثر أو كان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها) لأن هذه زيادة
 تنصله وقوله وكان ذلك زيادة فيها شارة إلى أن ذلك فديكر صعبا حقيقا لا يسد زيادة أصلا
 وقد تكون الأرض عطية بعد ذلك زيادة في قطعة منها لا يسمع الرجوع في غيرها قال (فإن باع
 نفسه ما عير بمقوم رجوع في الباقي) لأن الامتناع قدر المانع (وإن لم يبيع شيئا منها له أن يرجع
 في نصفها) لأن له أن يرجع في كل واحد في نصفها بالطريق الأولى (وإن وهب هبة لدى رحم
 محرم منه فلا رجوع فيها) قوله عليه الصلاة والسلام إذا كانت الهبة لدى رحم محرم منه
 لم يرجع فيها ولأن المقصود بها صفة لرحم وقد حصل (وكذلك ما وهب أحد الزوجين للآخر
 لأن المقصود فيها الصلة كأي القرابة وانما بطريق هذا المقصود وقت العقد حتى لو تزوجها
 بعد ما وهب له أمافه الرجوع فيها ولو أباهما بعد ما وهب فلا رجوع قول (وإذا قال الموهوب له
 أو اهت أو هذه أو ساعن همتا أو مالا عنها أو في مقابلتها فقبضه أو اهت سقط الرجوع)
 لحصول المقصود وهذه العبارات تؤدي معنى واحدا (وان عرسه أجنبي عن الموهوب له متبرعا
 فقبض الواهب العرض طل الرجوع) لأن لعوس لا سقط الحق فيصبح من الأجنبي كبذل
 المثلح والصلح (وإذا استحق نصف الهبة رجوع نصف العرض) لأنه لم يسلم له ما يقابل
 نصفه (وان استحق نصف لعوس لم يرجع في الهبة لأن رده ما بقي ثم يرجع) وقال رفر
 رحمه الله يرجع بالنصف اعتبارا بالعرض لا بتزويلا به صلح عرس الكل من لا تداء
 وبالا استحقاق ظهرا له لا عرض لا هو لأنه يتخير لانه ما أسقط حقه في الرجوع لا يسلم له
 كل العرض ولم يسلم له أنه إن رده قال (وان وهب در فوضه من نفسه ما رجع الواهب في
 النصف الذي لم يعرض) لأن لما ع حص النصف قال (ولا يصح الرجوع لانه رضيهما أو بحكم
 الحاكم) لأنه مختلف بين العلماء وفي أصله وعاء في حصول المقصود وعدمه خفاء فلا بد من
 الفصل بالرضا أو لقضاء حتى لو كانت الهبة عيب فاعتقه قبل القضاء فقد ولو منع فذلك
 لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا إذا هلك في يده بعد انقضاء لأن أول القبض غير مضمون
 وهذا دوام عليه إلا أن يعمد بعد طلبه لأنه تعدى وذا رجوع بالقضاء أو الرضا يكون قسما
 من الأصل حتى لا شقة فاقص الوهب وصرح في انشائه لأن العقد وقع حائرا موحا حق

الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فيظهر على الاطلاق بخلاف الرد بالعيب
بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافترقا قال (وادانلفت العين
لموهوبة فاستعقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب شيء) لانه عقد
تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والعروور في ضمن عقد المعاوضة بسبب الرجوع
لا في ضمن غيره قال (واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المحل في العوضين وتبطل
بالشروع) لانه هبة ابتداء (فان تقاضا صحيح العقد وصار في حكم لبيع يرد بالعيب وخيار
لرؤية وتستحق فيه الشفعة) لانه بيع انتهاء وقال زفر والشافعي رحمهما الله هو بيع ابتداء
وانتهاء لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في العقود للمعاشي ولهذا كان بيع
العبد من نفسه اعتاقا ولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين وقد
أمكن لان الهبة من حكمها تأخر الملك الى القبض وقد تراخى عن البيع الفاسد والبيع من
حكمه القزوم وقد تقلب الهبة لازمة بالتعويض فجعلنا بينهما بخلاف بيع نفس العبد من
نفسه انه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصلح مالا لنفسه

فصل في قول (ومن وهب جارية لاجلها صحت الهبة وطل الاستثناء) لان الاستثناء لا يعمل
لا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا على ما ابتداء في البيوع فانقلب
شرطا فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في الكاح واللعن واصلح عن دم
اعمد لاجلها لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع والابارة والرهن لانها تبطل بها (ولو
اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز) لانه لم يبق الجنين على ملكه فاشبه الاستثناء (ولو دبر ما في
بطنها ثم وهبها لم يجز) لان الحمل بقي على ملكه فلم يكن شبهة لاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة
فيه لما كان التدبير في هبة لمشاغ أو هبة شيء هو مشغول بملك المالك (فان وهب له على أن يردّها
عليه أو على أن يعتقها أو يتخذها أم ولد أو وهب له دار أو تصدق عليه بدعوى أن يردّها عليه
شيئا منها أو بعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل) لان هذه الشروط تعالف مفضى
العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ترى أن البيوع عليه السلام ايجاز العمري وبطل
شرط المعمر بخلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن بيع بشرط ولان الشرط الفاسد في معنى
الربا وهو يعمل في المعاومات دون التبرعات قال (ومن كان له على آخر ألف درهم فقال اذا جاء
غد فهي لك أو أنت بري منها أو قال اذا أدبت الى النصف قلت النصف أو أنت بري ومن
لنصف الباقي فهو باطل) لان الاراء تملك من وحدة اسقاط من وحدة وهبة الدين محمود

عليه ابراهوهد لان لدين مال من وجهه ومن هدا، لوجه كان تمليكاً ووصف من وجهه ومن هدا
لوجه كان اسقاطاً وهدا قلنا انه يرتد بالرد ولا يتوقف على القبول والتعليق بالشروط يختص
بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها كالطلاق والعناق فلا يتعداها قال (واعمرى جائرة للمعمر
به حال حياته ولورثته من بعده) لما رويناه ومعناه أن يجعل داره له مدة عمره واذا مات ترد
عليه فيصح التملك ويطل الشرط لما رويناه فديننا أن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة
(والرقبي باطلة عند أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله جائرة) لان
قوله دارى لك تملك وقوله رقبى شرط فاسد كالمعمرى ولهما أنه عليه السلام أجاز
المعمرى ورد الرقبى ولان معنى الرقبى عندهما أن من قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كأنه
يراقب موته وهذا تطبيق التملك بالخطر فيطل واذا لم تصح تكون عارية عندهما لانه يتصمن
اطلاق الانتفاع به

وفي فصل في الصدقة قال (والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض) لانه تبرع كالهبة (ولا يجوز
في مناع بمقتل الفسمة) لما يضاف الهبة (ولا رجوع في الصدقة) لان المقصود هو الثواب وقد
حصل وكذلك اذا تصدق على فني استحسب لانه قد بقصد بالصدقة على الفنى الثواب وقد
حصل وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب وقد حصل قال (ومن نذر ان يتصدق
بماله يتصدق بمجنس ما يجب فيه زكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع)
ويروى أنه والاول سواء وقد ذكرنا الفرق ووجه الروايتين في مسئلة القضاء (ويقال له
أمنت ما تنفق على نفسك رجاك الى أن تكسب ما لا فاذا اكتسب يتصدق بمنزل ما أخق)
وقد ذكرناه من قبل

• (كتاب الاجارات) •

(الاجارة عقد على المنافع بعوض) لان الاجارة في اللغة بيع المنافع والقياس بأبي جواره
لان المعقود عليه المنفعة وهي معدومة وضافة التملك الى ما سيوجد لا يصح الا ما جوزه
لحاجة الناس اليه وقد شهدت صحتها لا آثار وهي قوله عليه السلام أعطوا الاجير أجره
فيل أن يجنف عرقه وقوله عليه السلام من استأجر أجيراً فليعلمه أجره وتنفذ ساعة فباعه
على حسب حدوث المنفعة والدار قيمته مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها ليربط لايجاب
بالقبول ثم عمله يظهر في حق المنفعة عند كوا استحقاقا حال وجود المنفعة (ولا تصح حتى تكون
للمنافع معلومة والاحرة معلومة) لما رويناه لان لها في المعقود عليه وفي بدله تفضي الى

بما رعه كجهالة ثمن و لثمن في البيع (وما جارا أن يكون ثمن في بيع جارا أن يكون أجرة
في الاجارة) لان الاجرة ثمن المنفعة فتعتبر بـ ثمن المبيع وما لا يصلح ثمن يصلح اجرة أيضا
بالايمان فهو هذا المعط لا يفي صلاحه غير لانه عوض على (والمنافع تارة نصير معلومه
المدة كالاستجار لدور للسكنى ولارضين رراعة فيصح العقد على مدة معلومه أي مدة
كانت) لان المدة اذا كانت معلومه كان قدر المنفعة فيها معلوما ذ كانت المنفعة لا تتفاوت وقوله
أي مدة كانت اشارة الى أنه يجوز طالت المدة أو قصرت لكونها معلومه ولتحقق الحاجة اليها
عسى الآن في لوقوف لانجور الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكها وهي ما راد على
ثلاث سنين وهو المختار قال (وتارة نصير معلومه بنفسه كمن استاجر رجلا على صبيغ ثوبه
أو حياطته أو استاجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوما أو بر كيهامسافة سهاها) لانه اذا بين
الثوب ولون الصبيغ وقدره وحسن الحياطة والقدر المحمول وجنسه والمسافة صارت المنفعة
معلومة فيصح العقد ويرى بما يدل لاجارة قد تكون عقدا على العمل كالاستجار القصار والحياطة
ولا بد أن يكون العمل معلوما وذلك في لاجير المنزلة وقد تكون عقدا على المنفعة كما في اجير
لوحد ولا بد من بيان الوقت قال (وتارة نصير لمنفعة معلومة بالنعين والاشارة كمن استاجر
رجلا لان ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم) لانه اذا اراد ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه
كانت المنفعة معلومة فيصح العقد

(باب الاجر متى يستحق)

قال (الاجرة لا تجب بالعقد وتستحق باحد معان ثلاثة اما شرط التعجيل أو بالتعجيل من
غير شرط أو باستيفاء المعقود عليه) وقال الشافعي رحمه الله غلظ بنفس العقد لان المنافع
المعدومة صارت موجودة كحاصرة تصحيح العقد ثبت الحكم بوجوبها من البذل ولما
أن العقد بنقد شيئا على حسب حدوث المنافع على ما بينا والعقد معارضة ومن قضيتها
المساواة فمن ضرورة الترخي في جانب المنفعة الترخي في البذل لا تخروا اذا استوفى المنفعة
ثبتت المثلث في الاجر لتحقق التوبة وكذا اذا شرط التعجيل أو عجل من غير شرط لان
لمساواة تثبت حقه وقد اظهره (واذا قبض المستاجر لدار فعليه الاجر وان لم يسكنها) لان
تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقمنا تسليم المحل مقامه اذا التمكن من الانتفاع بثبوت به (فار
عصبها غاصب من يده سقطت لاجرة) لان تسليم محل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتتمكن
من الانتفاع فاذا فات التمكن فات التسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر (وان وجد العصب و

بعض المدة سقط بقدره) اذا الاغاخ في بعضها (ومن استأجر دارا لله واجر ان بطاليه باجرة
 كل يوم) لانه سنوي منفعة مقصودة (الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد) لانه عملة
 لتأجيل (وكذلك جارة الاراضي) لما يبا (ومن استأجر مبيرا الى مكة فله جمال ان
 بطاليه باجرة كل مرحلة) لان سير كل مرحلة مقصود وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا لا يجب
 الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر وهو قول رقرر رحمه الله لان المعقود عليه به جملة المنافع
 في المدة ولا يتوزع الاجر على اجزائها كما اذا كان المعقود عليه العمل ووجه القول المرجوع اليه
 ان القياس استحقاق الاجر ساعة فساعة لتعقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة تفضي الى
 ان لا يتفرغ عبره في ضرره فيقدرنا بما ذكرنا قال (وليس القصار والطياط ان يطالب بالاجرة
 حتى يفرغ من العمل) لان العمل في البعض غير منتفع به فلا يستوجب الاجر به وكذا اذا
 عمل في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لما يبا قال (الا ان يشترط التعجيل)
 لما امر ان الشرط فيه لارم قبل (ومن استأجر خبازا ليعزله في بيته فقبر امن دقيق بدرهم لم
 يستحق الاجر حتى يخرج الخبر من لتور) لان تمام العمل بالانحاج ولو احترق أو سقط
 من يده قبل الاحرج فلا أجر له لانه لا قبل التسليم (فان أخرجه ثم حترق من غير فعله فله
 الاجرة) لانه صار مسلما اليه بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد منه الحماية قال رضي
 الله عنه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله لانه امانة في يده وعندهما يضم من مثل دقيقه ولا أجر له
 لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبر وأعطاه الاجر قال (ومن
 استأجر طبيا خالطه طعاما للوليمة والعرف عليه) اعتبارا للعرف قال (ومن استأجر انسانا
 يضرب له لبنا يستحق الاجرة اذا اقامها عند أبي حنيفة رحمه الله قال لا يستحقها حتى
 يشرحها) لان التشريع من تمام عمله فلا يؤمن من الفساد قبله فصار كخراج الخبز من
 التورولان الاخير هو لدى يتولاه عوفاه وهو المعبر فيما لم ينص عليه ولا أبي حنيفة رحمه الله ان
 العمل قد تم بالاقامة والتشريع عمل زائد كالقفل الا ترى أنه ينتفع به قبل التشريع بالقفل الى
 موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر وبخلاف الخبز لانه غير منتفع به قبل
 الانحاج قال (وكل صانع عمله اثر في العين كالقصار والصباغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ
 من عمله حتى يستوفي الاجر) لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء
 لبدل كذا لمبيع ولو حبه فضاغ في يده لا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله لانه غير متعدد
 في الحبس فحق امانه كما كان عنده ولا أجر له لطلب المعقود عليه قبل التسليم وعند أبي يوسف

ومحمد رحمه الله عن كاتمه مضمونه قبل الحبس فكذلك بعد ذلك به الخيار ان شاء الله قيمة
غير معمول ولا أجر له وان شاء الله مضمونه معمول لا وله الاجر وسبب من بعد ان شاء الله تعالى قال
(وكل صانع ليس له أجر في العبد فليس له ان يحبس العبد لاجل كماله والملاح) لان المعقود
عليه نفس العمل وهو غير قائم في العبد ولا يصور حسه فليس له ولا به الحبس وعمل الثوب
نظير العمل وهذا بخلاف الاتي حيث يكون لراد حق حبه لا استيفاء العمل ولا اثر لعمله لانه
كان على طرف الهلاك وقد اُجِبا وكانه باعه منه به حق الحبس وهذا الذي ذكرناه مذهب
علمائنا الثلاثة وقال رد در رحمه الله ليس له حق الحبس في لوجهين لانه وقع التسليم بتصال
المبيع بما فيه فيسقط حق الحبس وانما ان الاتصال بالعمل ضرورة تمام تسليم العمل فلم يكن
هو راضيا به من حيث به تسليم فلا يسقط الحبس كما قد قيل في المسئلة يرى عبرة صاحب البائع قل
(واذا شرط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره) لان المعقود عليه اتصال
العمل في محل عبده فيستحق عنه كالمسئلة في محل عبده (ون أطلق له العمل وان يسأجر
من يعمل له) لان المستحق عمل في ذمته ويمكن ايفاء نفسه وبالاتعانة بغيره بغير ايفاء
الدين

(فصل في) (ومن استأجر رجلا ليدفعه الى البصرة فيجىء به عياله فذهب ووجد بعضهم قد مات
فجاء بمن اتى فله الاجر بحسبه) لانه اوفى بعض المعقود عليه ويستحق العوض بقدره ومراعاة
اذا كانوا معلومين (وان استأجره ليدفعه الى فلان بالبصرة ويجيء به فذهب فوجد
فلا نأمنه ففرد له ولا أجر له) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
الاجر في الذهاب لانه اوفى بعض المعقود عليه وهو قطع المسافة وهذا لان الاجر مقابل لما
فيه من المشقة دون حمل الكتاب لخفة مؤنه ولهما ان لمسقة ودفعه عليه نقل الكتاب لانه هو
المقصود أو وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معاق به وقد نقضه فيسقط الاجر
كافي الطعام وهي المسئلة التي تلي هذه المسئلة وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق
الاجر بالذهاب بالاجاع) لان الحمل لم ينتقص (وان استأجره ليدفعه طعام الى فلان بالبصرة
فذهب فوجد فلا نأمنه ففرد له ولا أجر له في قولهم جميعا) لانه نفس تسليم المعقود عليه وهو
حمل الطعام بخلاف مسئلة الكتاب على قول محمد رحمه الله لان المعقود عليه هناك قطع لمسافة
على ما هو والله أعلم بالصواب

(باب يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيهما)

قال (ويجوز استئجار الدور والخوازيق للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف

فيها السكى فيصرف اليه وانه لا يتفاوت وصح لعقد (وله ان يحمل كل شيء) بالاطلاق (الا انه
 لا يمكن حداثا ولا قصارا ولا طعنا لان فيه صرر طاهرا) لانه يوهن البناء بتنفيذ العقد بما
 وراءه اذ لا لالة قال (ويجوز استئجار الارض للزراعة) لانها منفعة مقصودة معهودة فيه
 (وللمستأجر الشرب والطريق وورثه شرط) لان الاجارة تعقد لا لتفاد ولا لتفاد في الحال الا
 مما قيد بخلاف في مطاق العقد بخلاف البيع لان المقصود منه ملك الرقبة الا لا لتفاد في الحال
 حتى يجوز بيع المحض والارض لسببته دون الاجارة ولا بدخلان فيه من غير ذكر الحقوق
 وقدم في البيع (ولا يصح العقد حتى يسمى ما يررع فيها) لانه اذا استأجر للزراعة ولغيرها
 وما يررع فيها متفاوت فلا بد من التعيين كالتفاد للزراعة (أو يقول على ان يزرع فيها
 ماشاء) لانه لما فوض الخيرة اليه ارتفعت الجهالة بمقتضى ان المأذنة (ويجوز ان يستأجر
 لساكنة ليني فيها أو ليعرس فيها التحلا أو شجرة) لانها منفعة تقصد بالاراضى (ثم اذا انقضت
 مدة الاجارة لزمه ان يقطع البساتين والاروس ويسامها فارغة) لانه لانهاية اهمافى انقائها اصرار
 صاحب الارض بخلاف ما اذا انقضت المدة والزرع قتل حيث يترك باحر المثل الى زمان
 الادراك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجائنين قال (لان يختار صاحب الارض ان يعمره
 فبعض ذلك متوقفا على يملكه فله ذلك) وهذا يراد صاحب العرس والشجر الا ان تنقص الارض
 فلهما فحينئذ يملكهما بغير رضاه قال (أو يرعى بتركه على حاله فيكون البناء له ذو الارض
 طحا) لان الحق له فله ان لا يسنوفيه قال (وي الجامع الصغير اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض
 رطوبة فانها تعلق) لان الرطاب لانهاية لها فاشبه الشجر قال (ويجوز استئجار الدواب للركوب
 والحمل) لانه منفعة معلومة معهودة (فان أطلق الركوب جاز له ان يركب من شاء) عملا بالاطلاق
 ولكن اذا ركب بنفسه أو اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الاصل
 والناس متفاوتون في الركوب فصار كأنه نص على ركوبه (وكذلك اذا استأجر ثوبا للباس
 وأطلق جاز فيها ذكرها) لاطلاق المافط وتفاوت الناس في اللبس (وان قال على ان يركبها فلان أو
 بلبس الثوب فلان فاركبها غيره أو باللبس غيره وعطب كان ضامنا) لان الناس متفاوتون في
 الركوب واللبس فصح التعبير وان لم يحدد وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل لما
 ذكرنا فاما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل اذا شرط سكنى واحد فله ان يسكن غيره لان
 التقييد غير مفيد لعدم التفاوت الذي يضر بالبناء والذي يضر بالبناء خارج على ما ذكرناه قال (وان
 سمى نوعا وقدر معلوما يحمله على الدابة مثل ان يقول خمسة اقترعة حنطة فله ان يحمل ما هو مثل
 الحنطة في الضرر أو أقل كالشعير والسمسم) لانه دخل تحت الاذن لعدم التفاوت أو لكونه خيرا

من الاول (وليس له ان يحمل ما هو اضر من الحطه كالصاع والحديد) لا يعدم الرصايه (وان
 استأجرها ليحمل عليها قناسه ما فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديدا) لانه ربما يكون
 ضرر الدابة فان الحديد يجتمع في موضع من ظهرها والقطن ينسبط على ظهرها قال (وان
 استأجرها ليركبها فارد في معه رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالنقل) لان الدابة
 قد يعقرها جهل الراكب الخفيف ويخف عليها ركوب الثقيل لعلمه بالفروسية ولان
 الاذى غير موزون فلا يمكن معرفة لوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد الحياة في الجنائز
 (وان استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحطه فحمل عليها اكثر منه فعطيت ضمن ما اراد
 النقل) لانها عطيت بما هو مأذون به وما هو غير مأذون فيه والسبب النقل فانقسم عليهما (الا
 اذا كان حلا لا يطيقه مثل تلك الدابة فحينئذ يضمن كل قيمتها) لعدم الاذن في اطلاقها ووجه
 عن العادة (وان كبع الدابة ليجامها او ضررها فعطيت ضمن عند أبي حنيفة وقال لا يضمن
 اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقد فكان حاصلا باذنه فلا يضمنه
 ولا يبي حنيفة ان الاذن مفيد بشرط السلامة فيتحقق السوق بدونه وانما هما للمبالغة فيتعبد
 بوصف السلامة كالمرور في الطريق (وان استأجرها لالحيرة فجاوزها الى القادسية ثم ردها
 في الحيرة ثم اتفقت فهو ضامن وكذلك العاربة) وقيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها
 داهيا لا جانيا ينتهي العقد بالوصول في الحيرة ولا يصير بالعود مردودا الى يد المالك معنى واما
 اذا استأجرها داهيا وجانيا وكون بعزلة لمودع اذا حالف ثم عاد الى الوفاق وقيل لا بل الجواب
 مجرى على الاطلاق والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصود بقى الامر بالحفظ بعد العود الى
 الوفاق فحصل الرد الى يد نائب المالك وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ مأمورا به تبعاً
 للاستعمال لا مقصودا اذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نائب ولا يبرأ بالعود وهذا أصح (ومن
 اكثرى حمارا بسرج فضرع ذلك السرج وأسرجه بسرج يسرج بمثله الحمار فلا ضمان عليه)
 لانه اذا كان بمائل الاول تناوله اذن المالك اذا ناله في لقيمه بغيره الا اذا كان رائدا عليه في
 الوزن فحينئذ يضمن الزيادة (وان كان لا يسرج بمثله الحمار يضمن) لانه لم يتناوله الاذن من
 جهته فصار محالفا (وان أوكفه بأوكف لا يوكف بمثله الحمار يضمن) لما قلنا في السرج وهذا
 أولى (وان أوكفه بأوكف يوكف بمثله الحمار يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يضمن بصاحبه)
 لانه اذا كان يوكف بمثله الحمار كان هو والسرج سواء ويكون المالك راضيا به لا اذا كان رائدا على
 السرج في لوزن فيضمن لزيادة لانه لم يرض بالزيادة فصار كالزيادة في الحمل المسمى اذا كانت
 من جنسه ولا يبي حنيفة رحمه الله ان لا كاف بس من جنس السرج لانه الحمل والسرج
 يركوب وكذا ينسبط أحدهما على ظهر الدابة ما لا ينسبط عليه الآخر فكان محالفا كما اذا حمل

الحديد وقد شرط له لحظه (وان استأجر حمالا ليحمل له طعاما في طريق كذا فاحد
في طريق غيره يسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان عليه وان باع قله الاجر) وهذا اذا لم يكن
بين الطرفين تفاوت لان عند ذلك التقييد غير مفيد اما اذا كان تفاوت بضمن لصحة التقييد
فانه تقييد مفيد لان الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل (وان كان
طريقا لا يسلكه الناس فهلك ضمن) لانه صح التقييد فصار مخالفا (وان باع قله الاجر) لانه
ارتفع الخلاف معنى وان في سورة (ون حمله في البحر فيما يملكه الناس في لبر ضمن) لفحش
التفاوت بين البر والبحر (وان باع قله الاجر) لحصول المقصود وارتفاع الخلاف معنى (ومن
استأجر أرضا ليرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها) لان لوطا بأرض بالارض من
الحنطة لا تشارع روقها وفيها كثرة الحاجة الى سقيها وكان خلافا الى شرطه من ما نقصها
(ولا أجر له) لانه عاصب الارض على ما قررناه (ومن دفع الى حياطين بالخبطة قميصا بدرهم
فخاطه قباء فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به
درهما) قيل معناه القرطاب الذي هو ذو طاق واحد لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو
بحري على اطلاقه لانها متفاوتتان في المنفعة وعن أبي حنيفة رحمه الله انه ضمنه من غير خيار
لان الباء خلاف جنس القميص ووجه الظاهر به قميص من وجهه لانه يشد وسطه ومن هذا
الوجه يكون مخالفا لان القميص لا يشد وينتفع به ارتفاع القميص فجاءت الموافقة والمخالفة
فيميل الى أي الجهتين شاء لانه يجب أجر المثل لقصور وجهه الموافقة ولا يجاوز به الدرهم
المسمى كما هو الحكم في سائر الاجارات الفاسدة على ما بينه في باب ان شاء الله تعالى ولو خاطه
سراويل وقد أمر بالقباء قيل بضمن من غير خيار لتفاوت في المنفعة والاصح انه بخير فلا يخاد في
أصل المنفعة وصار كما دام ضرب طست من شبه ضرب منه كوراقه بخير كذا هذا والله أعلم
(باب الاجارة الفاسدة)

قال (لاجارة تفسدها الشروط كالتفديس) لانه بمنزلة الاثرى انه عقد يقال وبفسخ
(والواجب في الاجارة الفاسدة أجر المثل لا يحاور به المسمى) وقال زفر والشافعي رحمه الله يجب
بالعام بل اعتبارا ببيع الاعيان ولنا ان المسامحة لا تقوم بنفعها بل بالعقد لحاجة الناس فيكتفى
بالضرورة في الصحيح منها لان فاسد تباع له ويعتبر به بحسب بدل لا في الصحيح عادة لكنهما
ذا اتفقا على مقدار في الفاسد فقد أسقطا لزيادة وانفس أجر المثل لم يجز زيادة المسمى
لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين منقومة في نفسه وهو الموجب الاصل فان صححت
لشمية اتقل عنه ولا فلا (ومن استأجر دار كل شهر بدرهم فالفقد صحيح في شهر واحد
فاسد في بقية الشهر الا أن يسمى بجهة شهره وموعدة) لان الاصل ان كل ما دخلت

في الايام به تصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم وكان شهر لو خدم معلوم وصح العقد فيه واذا تم كان لكل واحد منهما أن ينقض الاجارة لانتفاء العقد الصحيح (ولو سمي بجله شهر ومعلومه بجاز) لان المدة صارت معلومة قال (فإن سكن ساعة من الشهر لتأني صح لعقد فيه وليس للمؤاجر أن يخرج به الى ان ينقضي وكذا ان كل شهر سكن في أوله ساعة) لانه تم العقد تراصيهما بالسكنى في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض المشايخ وطاهر الرواية أن يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من شهر الثاني وبومها لان في اعتبار الاول بعض المخرج (ون استأجر دار سنة عشرة دراهم جاز وان لم يبين قسط كل شهر من الاجرة) لان المدة معلومة بدون لتقسيم فصار كاجارة شهر واحد فانه جائز وان لم يبين قسط كل يوم (ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجره) لان الاوقات كلها في حق الاجارة على السواء فاشبه البيمين بخلاف الصوم لان الليالي ليست بعمل له (ثم ان كان العقد بين يهل لهلاكه فشهروا السنة كلها بالاهية) لانها هي الاصل (وان كان في أثناء الشهر فاكل بالايام) عند أي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله وعند محمد وهو رواية عن أبي يوسف الاول بالايام والباقي لانه لان الايام اصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول بالايام استأجر الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى آخر السنة وظهير المدة وقدره في الطلاق قال (ويجوز أخذ اجرة الحمام والحمام) أما الحمام فتعارف الناس ولم تعتبر الجاهلية لاجاع المسلمين قال عليه السلام مارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وأما الحمام فلما روي انه عليه السلام احتهم واعطى الحمام الاجرة ولانه استجار على عمل معلوم باجر معلوم فيقع جائزاً قال (ولا يجوز أخذ اجرة عيب ليس) وهو ان يؤاجر فعلا يزو على لاثا لقوله عليه السلام ان من السحت عيب ليس والمراد أخذ الاجرة عليه قال (ولا الاستجار على الاذن والحج كذا لامامة وتعليم القرآن والفقه) والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستجار عليه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصح في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استجار على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه السلام اقرأ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله عليه السلام الى عثمان بن أبي العاص وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الاذن أجر اولان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا تعتبر أهليته فلا يجوز له أحد الاجر من غيره كأي الصوم والصلاة ولان التعليم مما لا يقدر المعلم عليه الا بمعنى من قبل المعلم فيكون ما لم يدر بما لا يقدر على تسليمه فلا يصح وبعض مشايخنا استحسنوا الاستجار على تعلم القرآن اليوم لانه

طهر التواصي في الامور الدينية ففي الامتناع تضبيع حفظ القرآن وعليه اقوى قيل (ولا
 يجوز الاستنجار على العناء والنوح وكذا سائر الملامح) لانه استنجار على المعصية والمعصية
 لا يستحق بالعقد قال (ولا يجوز حارة المشاع عند أبي حنيفة رحمه الله لامن الشر بل قال
 احارة المشاع حائرة وصورته ان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من داره من تركه من غير
 الشر بل لما ان للمشاع منفعة وله واجب اجر المنزل والتسليم ممكن بالتغلبة او بالنهاية
 فصار كما ذكرنا من شريكه او من رجلين وصار كالبيع ولا يبي حنيفة رحمه الله انه اجر مالا
 يقدر على تسليمه ولا يجوز وهو لان تسليم المشاع وحده لا ينصور والتغلبة اعتبرت تسليما
 لوقوعه نمكنا وهو لفعل الذي يحصل به التمكن ولا يمكن في المشاع بخلاف البيع لمحصل
 التمكن فيه واما التها بوقفا بما يستحق حكم العقد بواسطة المالك وحكم العقد بغيره والقدرة على
 التسليم شرط العقد وشرط الشيء بسبقه ولا يعتبر المترأى سابقا وما اذا اجر من شريكه فكل
 يحدث على ملكه فلا شيوخ والاختلاف في النسبة لا يضره على انه لا يصح في رواية الحسن عنه
 وبخلاف لشيوع الطاري لان القدرة على التسليم ليس شرط للبقاء وبخلاف ما اذا اجر من
 رجلين لان التسليم يقع حرة ثم الشيوخ تفرق المدة فيما بينهما طاري قال (وجوز استنجار الطير
 باجرة معلومة) لقوله تعالى ون أرضعن لكم و اتوهن أجورهن ولان التعامل به كان جاريا على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبله وافرهم عليه ثم قيل ان العقد يقع على المذموم وهي
 خدمته نهى وقيامه واللين يستحق على طريق التبعية منزلة الصبيغ في الثوب وقيل ان
 العقد يقع على اللين بخدمة تامة وله لو ارضعته بل يشاء لا يستحق الاجر والاول اقرب الى
 الفقه لان عقد الاجارة لا يقع على خلاف لايان مقصودا كما ذكرنا استاجر بقره يشرب لبنها
 وسنين العذر عن الارضاع لمن شاء ان شاء الله تعالى واد ثبت ما ذكرنا يصح اذا كانت لاجرة
 معلومة اختياريا بالاستنجار على الخدمة قال (ويجوز بطعام او كسوة استنجارنا عند أبي
 حنيفة رحمه الله ولا يجوز) لان الاجرة محمولة فصار كما قال استاجر بالخبز والطبخ وله
 ان الجاهل لا يفتى في المنازعة لان في العادة التوسعة على الاطراف شفقة على الاولاد فصار
 كبيع فقير من صبرة بخلاف الخبز والطبخ لان الجاهل فيه يفتى في المنازعة (وفي الجامع
 لصغير فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعها فهو جائز) يعني
 بالاجماع ومعنى تسمية الطعام دراهم ان يجعل لاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها وهذا لا
 جهالة فيه (ولو سمي الطعام وبين قدره جاريا) لافضا (ولا يشرط تأجيله) لان اوصافها اثنان
 وبشرط بيان مكان الايقاع عند أبي حنيفة خلافا لما قد ذكرناه في اليسوع (وفي الكسوة بشرط
 ان الاصل اضماع بيان القدر والخمس) لانه انما يصير دنانير لخدمة اذا صار ميعارا انما يصير

مبيعاً عند الاجل كذا لم قال (وبسبب استأجر أن يبيع روحهما من وطنها) لأن لو طوع حق
 الزوج فلا يتمك من اطال حقه الا ترى ان له أن يفسخ الاجارة ذلم لم يصب به حقه الا ان
 المستأجر عنه عن عثيانها في منزله لان قدر حقه (فان حبست كان لهم أن يفسخوا الاجارة
 اذا خافوا على الصبي من ايها) لان ابن الحامل يفسد لصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت
 ايضاً (وعليها أن تصالح طعام الصبي) لان العمل عليهما والحاصل أنه يعتبر فيه الاصل عليه
 العرف في مثل هذا الباب فما جرى به العرف من عمل باب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك
 فهو على الظاهر أما الطعام فعلى والد الولد وما ذكر محمد رحمه الله أن لدهن والريحان على الطير
 وذلك من عادة أهل الكوفة (وان أرسعته في المدة بغير شاة فلا أجر له) لانها لم تأت بعمل
 مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس يرضع وانما يجب الاجر لهذا المعنى انه
 اختلاف العمل قال (ومن دوع في حائطه لا ينسجه بالنصف وله أجر منه وكذا اذا استأجر
 جارا يحمل عليه طعاماً بغير منه فالاجارة فاسدة) لانه يعمل لآخر بعض ما يخرج من عمله
 فيصير في معنى فغير الطحان وقد نهى النبي عليه السلام عنه وهو أن يستأجر ثوراً يطحن له
 حنطة بغير من دقيقه وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات لا سيما في ديارنا
 والمعنى فيه أن المستأجر عاجز عن تسليم لآخر وهو بعض المسوج أو المحمول اذ حصوله فعل
 لآخر فلا يبعد هو قادر اذ قدرة غيره وهذا بخلاف ما ذكره من يعمل نصف طعامه بالنصف
 الا يخرج حيث لا يحب له الاجر لان المستأجر ملك الاجير في الحال بالانه يحل فصار مشتركاً بينهما
 ومن استأجر رجلاً لاجل طعامه استأجر بهما الا يحب لآخر لان ما من حزم يحمله لا وهو عامل
 لنفسه وبه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه (ولا يجاوز بالاجر فقيراً) لانه لما فسدت الاجارة
 فالواجب الاقل مما سمي ومن أجر المثل لانه رضى بحط لزيادة وهذا بخلاف ما اذا شتر كذا في
 الاحتياط بحيث يجب لاجر بالعاما باع عند محمد لان لما في هناك غير معلوم فلم يصح الخط قال
 (ومن استأجر رجلاً لا يخبر له هذه العشرة لم يقيم من تدقيق اليوم درهم فهو فاسد وهذا عند
 حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله في الاجارات هو حائز لانه يعمل المعقود
 عليه عملاً ويجعل ذكر الوقت لا يستعجل تصحيحه للعقد فترتفع الجاهة بقوله أن المعقود عليه
 مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون لمفعة معقود عليها وكره عمل يوجب كونه معقود
 عليه ولا ترجيح وضع المستأجر في الثاني دفع الاجير في الاول فيفضي الى المتارعة وعن أبي
 حنيفة رحمه الله أنه يصح لاجارة اذا قال في اليوم وقد سمي عملاً لانه لا طرف فكان المعقود عليه
 العمل بخلاف قوله اليوم وقد مر مثله في الطلاق قال (ومن استأجر رضيعاً على أن يكره أو يزوجه
 ويسقيها فهو حائز) لان الزراعة مستحقة بالعقد ولا تأتي لزراعة الا بالسقي والكراب

وكان كل واحد منهما مستحقا وكل شرط هذه صفته يكون من مقتضيات العقد كره
 لا يوجب الفساد (فإن شرط أن يشيها أو يكرى أهارها أو يسرقها فهو فاسد) لأنه يبقى أثره
 بعد انقضاء المدة وأنه ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين وما هذا حاله
 بوجوب الفساد لأن ما جبر لأرض بصير مستأجر منافع لا خبر على وجه يبقى بعد المدة فيصير
 صفتان في صفقة وهو منهي عنه ثم قيل المراد بالتشبيه أن يرد ما مكروبه ولا شبهة في فساد
 وقيل أن يكرها مرتين وهذا في موضع تخرج الأرض الربع بالكراب مرة والمدة سنة واحدة
 وإن كانت ثلاث سنين لا تبقى منفعة وليس المراد بكرى لأنها بدو بل المراد منها الإتهار
 العظام هو الصحيح لأنه يبقى منفعة في العام القابل قال (وإن استأجرها ليرعها زراعة
 أرض أخرى فلا خبر فيه) وقال لثافي رحمه الله هو جائز وعلى هذا اجارة السكنى بالسكنى واللبس
 باللبس والركوب بالركوب له أن المنافع بمنزلة الأعيان حتى جازت لاجارة باجرة دين ولا يصير
 ديناً لدين ولما أن الجنس ما فراده يحرم النساء عند ناقصا كبيع القوهى بالقوهى نسيئة
 وإلى هذا أشار محمد رحمه الله ولأن الاجارة حورت بخلاف القياس للعاجلة ولا حاجة عند اتحاد
 الجنس بخلاف ما إذا اختلف جنس المنفعة قال (وإذا كان الطعام بين رحاين فاستأجر أحدهم
 صاحبه أو جاز صاحبه على أن يحمل نصيبه فحمل الطعام كله فلا أجر له) وقال الشافعي
 رحمه الله لمسمى لأن المنفعة عين عنده وبيع لعين ثانيا جاز فصار كما إذا استأجر دار
 مشتركة بينه وبين غيره لبضع فيها الطعام أو عبداً مشتركاً لخبطة له الثياب ولما أنه استأجره لعمل
 لا وجود له لأن الحمل فعل حسي لا يتصور في الشائع بخلاف البيع لأنه تصرف حكومي وإذا لم يتصور
 تسليم المعقود عليه لا يجب لأجر ولأن ما من جزء بعمله إلا وهو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه
 فلا يتحقق التسليم بخلاف الدار المشتركة لأن المعقود عليه هناك المنافع وينتفع في تسليمها بدون
 وضع الطعام وبخلاف العبد لأن المعقود عليه إنما هو ملك نصيب صاحبه وأنه أمر حكومي يمكن
 إبقاؤه في الشائع (ومن استأجر أرضاً ولم يكر أنه يزرعها أو أي شيء يزرعها فلا اجارة فاسدة)
 لأن الأرض تستأجر للزراعة ولغيرها وكذا ما يزرع فيها مختلف فمنه ما يضر بالأرض ما لا يضر
 ما غيره فلم يكن المعقود عليه معلوماً (فإن زرعه أو مضى لأجل فله المسمى) وهذا استعسان وفي
 لقياس لا يجوز وهو قول رفر لأنه وقع فاسد فلا ينقلب جائزاً بوجه الاستعسان أن الجهالة
 ارتفعت قبل تمام العقد فيقلب جائزاً كما إذا ارتفعت في حالة العقد وصار كما إذا أسقط لأجل المجهول
 قبل مضيه والخيار الزم في مدة (ومن استأجر حماراً إلى بغداد بدرهم ولم يسم ما يحمل عليه
 فحمل ما يحمل الناس فنفق في نصف الطريق فلا ضمان عليه) لأن العين المستأجرة أمانة في يد
 المستأجر وإن كانت الاجارة فاسدة (فإن بلغ بعد ادفعه لأجر لمسمى) منعنا ناعلى ما ذكرنا

في المسئلة الاولى (وان حصل ما قبل ان يحل عليه ادى مسئلة لاوى قبل ان يبرع) فنصت
 لاجارة) دفعا للفساد اذا الفساد قائم بعد

(باب ضمان الاجير)

قال (الاجراء على صريبن اجير مشترك واجير خاص فامتنك من لا يستحق لاجرة حتى لا يعمل
 كالاصباغ والقصار) لان المعقود عليه اذا كان هو المعلن أو اثره كان له أن يعمل لعماله لان
 مفاعله لم تصر مستحقة لواحد من هذا الوجه يسمى مشتركاً قول (والمحتاج أمانته في يده
 فان هلك لم يضمن شي) أعند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول رفر رحمه الله ويضمنه عندهما الا من
 نسي غالب كالخريق العال والعد والمكار) لهما ما روى عن عمرو على رضى الله عنهما
 كانا يضمنان الاجير المشترك ولان الحفظ مستحق عليه ادلا بكمه العمل لانه قاده ذلك بسبب
 يمكن الا تراز عنه كالمصوب السرفه كان التفسير من جهته ويضمنه كالوديعة اذا كانت باجر
 بخلاف ما لا يمكن الا تراز عنه كالوثق حنف أقره وطريق العال وغيره لانه لا قصير من جهته
 ولا يبي حنيفة رحمه الله أن العبر أمانة في يده لان الشخص حصل بآذنه وهذا الوجه لا يمكن
 لا حنرا رعيه لا يصح له ولو ان مصمونه صمته في المصوب والحذوم تحقق عليه به
 دم مصود وطيد لا يسيبه لآخر بخلاف ما راع بالآخر لان الحفظ مستحق عليه مفقود حتى
 يشابه لاجر قال (وماتلف حمله كسحق ريق يوت من دقه وراق الحبل وعطع الحبل لدى
 يشد به المكاري الحبل وغرق السفينة من مده مصمون عليه) وقال رفر والشافعي رحمه الله
 لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطعفا فينتظمه سوعيه المعيب والسليم وصار كاجير الواحد
 ومدين القصار ولما أن الداخل تحت الاذن ما هو بد من تحت العقد وهو لعمل المصلح لانه هو
 الوسيلة الى الاثر وهو المعقود عليه حقيقة حتى لو حصل فعل لغيره لم يكن المقتصد
 مأذوناً فيه بخلاف المعين لانه متبرع فلا يمكن تقيده بما يصلح لانه يمنع عن التبرع وبما نحن
 فيه يعمل بالاجر فامكن تقيده وبخلاف جبر الواحد على ما ذكره ان شاء الله تعالى وانقطاع
 الحبل من قلة اهتمامه فكان من صبره قال (لا أنه لا يضمن به شي آدم ممن عرق في
 سفينة أو سقط من الدابة وان كان - وفه وفوده) لان الواجب ضمان لا دمي وأنه لا يجب
 بالعقد وانما يجب بالحماية وطريق يجب على عاقبة ضمان العقود لا تضمنه العقلة قال (واد
 سناجر من يعمل له دنانير الفرات فوقع في حفص الطريق فاكسرت فاشاء ضمنه قيمته في
 المكان الذي حمله ولا أجر له وان شاء صممه قيمته في الموضع الذي اكسروا أعطاه أجره بحسابه
 أما الضمان فلما قضاوا لبقوط النار أو بانقطاع الحبل وكل ذلك من صممه وأما الحيار فلانه

إذا انكسر في الطريق والحل شيء واحد تبين أنه وقع بعد ما من الاستدعاء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو أن اشتداد الحل حصل أذنه فلم يكن من الاستدعاء تعدياً وإنما صارت تعدياً عند الكسر وبمبيل أي أي الوجهين شاء وفي الوجه الثاني له الآخر بقدر ما استوفى وفي الوجه الأول لا أجر به لأنه ما استوفى أسلافه (وإذا قصد الفصاد أو روع الخرب لم يتجار الموضع المعناد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك وفي الجامع المصعب بطار برغ دابة بدائق فتفتت أو حجام - جهم عبداً بامر مولاه فمات فلا ضمان عليه) وفي كل واحد من العبارتين نوع بيان وجهه أنه لا يمكنه التحرز عن السراية لأنه ينسني على قوة الطبايع وضعفها في تحمل الألم فلا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل ولا كد ذلك في الثوب ونحوه مما قد مناه لأن قوة الثوب ورقته تعرف بالاجتهاد فامكن القول بالتقييد قال (والأجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كمن استؤجر شهر المخدمة أو لرعي الغنم) وإنما سمي أجيراً وحسب لأنه لا يمكنه أن يعمل أمراً به لأن مساقته في المدة صارت مستعققة له والأجر مقابل بالمنافع ولهذا يبقى الأجر مستعقفاً وإن قص العمل قال (ولا ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في بدنه ولا ما تلف من عمره) أما الأول فلأن العيب أمانة في بدنه لأنه قبض بأذنه وهذا ظاهر عند أبي حنيفة وكذا عند مالك لأن تضمين الأجير الماشترى نوع استحسان عند عمال الصيانة أموال الناس وأجير لو حذر لا يتقبل الأعمال فتكون السلامة عالية فيؤخذ فيه بالقياس وأما الثاني فلأن المنافع متى صارت مملوكة للمسنأ جرد الأمر بالصرف في ملكه - محو بصيرتاً بامتنانه فيصير فعله منقولاً إليه كأنه فعل بنفسه فلهذا لا يضمنه والله أعلم

(باب الاجارة على أحد الشرطين)

(وإذا قال لأعطي ان خطت هذا الثوب فارساً فيدروهم وإن خطته رومياً فيدروهمين جاز وأى عمل من هذين العاملين عمل استحق لأجره) وكذا إذا قال للصباغ أن صبغته نصف درهم وإن صبغته بزعفران فيدروهمين وكذا إذا أخيره بين شيئين بأن قال أجرتك هذه الدار شهراً بحمسة أو هذه الدار الأخرى عشرة وكذا إذا أخيره بين مساقطين مختلفتين بأن قال أجرتك هذه الدابة أي الكوفة بكذا أو أي واسط بكذا وكذا إذا أخيره بين ثلاثة أشياء وإن أخيره بين أربعة أشياء لم يجز والمعتبر في جميع ذلك البيع والجامع دفع الحاجة غير أنه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك لأن الأجر إنما يجب بالعمل وعند ذلك يصير المفقود عليه معلوماً وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فتتحقق أليها على وجه لا ترتفع المنازعة إلا بآيات الخيار (ولو قال إن خطته اليوم فيدروهم وإن خطته غداً فيدروهم فإن خطته اليوم فله درهم وإن

خاطه عداؤه أجر مثله عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجاوز به نصف درهم وفي الجامع الصغير
لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله الشرطان
حائزان قال رفر الشرطان فإسدان لأن الحياطة شيء واحد وقد ذكر بمقابلته إسدان على
لبس بدل فيكون مجهولاً وهذا لأن ذكر اليوم للتعجيل وذكر العدا للترفيه فيجتمع في كل يوم
سميتان ولهذا أن ذكر اليوم لتأخير ذكر العدا لتعجيل ولا يجمع في كل يوم سميتان ولأن
التعجيل والتأخير مفسود ومن لم يزل مبرلة بخلاف النوعين ولا في حنيفة رحمه الله أن ذكر العدا
لتعجيل حنيفة ولا يمكن حل اليوم على التأخير لأن فيه فساد العقد لا جنماع الوقت والعمل وإذا
كان كذلك يجمع في العدا سميتان دون اليوم ويصح اليوم الأول ويوجب المسمى ويفسد الثاني
ويجب أجر المثل لا يجاوز به نصف درهم لأنه هو المسمى في اليوم الثاني وفي الجامع الصغير
لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لأن التسمية الأولى لا تنعدم في اليوم الثاني فتعتبر
لمنع الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمع الفحصان فإن خاطه في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف
درهم عند أبي حنيفة رحمه الله هو الصحيح لأنه إذا لم يرض بالتأخير إلى العدا الزيادة عليه
إلى ما بعد العدا أولى (ولو قال إن سكنت في هذا المكان عطار أفيد درهم في الشهر وإن سكنته
حداد أفيد درهمين جازوا أي الأمرين فعل استحق المسمى فيه عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا
لأجارة فاسدة وكذا إذا استأجر ابتاع على أنه إن سكن فيه عطار أفيد درهم وإن سكن فيه حداد
فبدرهمين فهو جائز عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا لا يجوز زوم استأجر دابة إلى الخبرة بدرهم
وإن جاورها إلى القادسية فبدرهمين فهو جائز) ويحمل الخلاف (ومن استأجرها إلى الخبرة
على أنه إن حل عليها كتر شعير فبصنف درهم وإن حل عليها كرخطة فبدرهم فهو جائز في
قول أبي حنيفة رحمه الله وقالوا لا يجوز) وجه قولهما أن المفقود عليه مجهول وكذا الأجر أحد
الشيئين وهو مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف الحياطة الرومية والفارسية لأن الأجر
يجب بالعمل وعنده ترتفع الجهالة أما في هذه المسائل يجب الأجر بالتغليط والتسليم فتبقى
الجهالة وهذا الحرف هو الأصل عندهما ولا في حنيفة رحمه الله أنه خير بن علقمة بن يحيى
مختلفين في صحيح كان مسنة لرومية والفارسية وهذا لأن سكناه نفسه بخلاف أسكناه الحداد
لا ترى أنه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في أحوائها لأجارة تفقد لا تنقاع وعنده ترتفع
الجهالة والله أعلم

(باب اجارة العبد)

(ومن استأجر عبدا لخدمته وليس به أرباب فريه لان شرط ذلك) لان خدمته لسفر استملت
على زيادة مشقة فلا يتطعمها الاطلاق وهذا محل السفر عذر فلا بد من اشتراطه كالسكان
لحدادو لعصاري له رولان الغاوب من الخدمة من طاهر فادانصبت الخدمة في الحضر لا
بقي غيره داخل كافي لركوب (ومن استأجر عبدا محمورا عليه شهر او اعطاء الاجر فليس
بمستأجر ان يأخدمه الاخر) وأصله أن لاجرة محبوبة استحسانا دافرع من العمل والقياس
أن لا يهور لا بتمام ذن لمولى وقام لغير فصار كما داهل العبد ووجه الاستحسان أن التصرف
نافع على اعتبار الفرع سالم صار على اعتبار هلاك العبد والنافع مأذون فيه كقبول الطيبة وإذا
جار ذلك لم يكن المستأجر أن يأخدمه لاجر (ومن عصب عبدا ما تجر العبد نفسه فانه
لعاصب لاجر فأكاه ولا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وقالاهو ضامن) لانه أكل مال
لمالك بغير دية ذ لا جارة قد صحت على ما مر به أن لضمان ما يجب باتلاف مال محرز لان
انقوم به وهذا غير محرز في حق العاصب لان العبد لا يحرر نفسه عنه فكيف يحرر ماني يده
(وان وجد المولى لاجر فائما جيبه أحده) لانه وجد عين ماله (ويحرر قبض العبد لاجر
في قولهم جيبا) لانه مأذون له في التصرف على اعتبار الفراع على ما مر (ومن استأجر عبدا
هذين الشهرين شهر اباربعة وشهرا بخمسة فهو جائز ولاول منهما ناربعة) لان الشهر
لمد كورا ولا يصرف الى مايلي اعقد تحرر باسحوا ر أو طرا الى تجز الحاجة فينصرف الثاني
الى مايلي الاول ضرورة (ومن استأجر عبدا شهرا درهم فقبضه في أول الشهر ثم جاء آخر
الشهر وهو أبق أو مريض فقال لمستأجر أني أو مريض حين أحدثه وقال المولى لم يكن ذلك الا
قبل أن تأتيني ساعة فاقول قول لمستأجر ونجاء به وهو صحيح والقول قول المؤاجر)
لاهما الاختلاف في أمر محمول فيترجع بحكم طلال وهو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح
مرجع حال لم يصلح حجة في نفسه أصله لا خلاف في جريان ماء لطاحون فوافظاعه والله
سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاختلاف في الاجارة)

قال (وإذا اختلف الحياط ورب الثوب فقال رب ثوب أمرت أن نعمله قباء وقال الحياط بل
قميصا أو قال صاحب الثوب بل اصباغ أمرت أن نعمه بغه أجر فصبغنه أصفر وقال الصباغ لا بل
أمرني أصفر فاقول صاحب الثوب) لان الادن نقاده بجهته لا ترى أنه لو أنكر أصل

لاذن كان القول قوله فكذلك اذا أنكر صفته لكن يختلف لانه أنكر شيئا لو أقربه لزمه قال (وادا حلف فالحياط ضامن) ومعناه ما مر من قبل انه بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله وكذا يخبر في مسئلة الصبي اذا حلف ان شاء ضمنه قيمة ثوب أو بض ون شاء أحد الثوب وأعطاه أجر مثله لا يجاروبه المسمى وذ كرفي بعض النسخ ضمنه ما اراد اصيب فيه لانه عملة العصب (وان قال صاحب الثوب ضمنه لي بغير أجر وقال اصابع باحر القول قول صاحب الثوب) عند أي خفيته لانه يكرتقوم عمه فهو ينوم بالعقد وينكر الصمان واصابع بدعيه والقول قول المنكر (وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان الرجل حريقاله) أي خبطاله (وله الاجرو الاقلام) لان سبق ما بينهما بين جهة الطلب باحر جريا على معناه (وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع معر وفاهم ذما الصنعة بالاجر فالقول قوله) لانه لما فزع الحانوت لاحله جرى ذلك مجرى التنصيص على الاجر اعتبارا بظاهره والقياس بما فاه أبو حنيفة رحمه الله لانه منكر والجواب عن استصحابيهما ان الظاهر للدفع والحاجة ههنا في الاستحقاق والله أعلم

باب فسخ الاجارة

قال (ومن استأجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ) لان المعقود عليه المنافع وانها توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حادنا قبل القبض فيوجب الخيار كافي البيع ثم المستأجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب فلم يجره جبرع البديل كافي البيع ون فحصل المزاجر ما ارال به العيب فلا خيار للمستأجر لزوال سببه قال (وادا خربت الدار أو تقطع شرب الضيعة أو انقطع الماء عن الحوض انقضت الاجارة) لان المعقود عليه قد فات وهي المانع المخصوصة قبل القبض فتشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ومن استحباها من قال ان العقد لا يفسخ لان المنافع قد فاتت على وجه يتصور عودها فاشبهه لابقى البيع قبل القبض وعن محمد رحمه الله ان الاأجر لو ناله البس للمستأجر ان يمنعه ولا يلاأجر وهد نصيب من منه على انه لم يفسخ لكنه يفسخ (ولو انقطع ماء لرحى والبيت مما ينفعه لغير الطعن فعليه من الاجر حصته) لانه جزء من المعقود عليه قال (واذا مات أحد المعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة) لانه لو بقى العقد صير المنفعة المملوكة له والاجرة للمملوكة لغير المعاقدين مستحقة بالعقد لانه ينتقل بالموت الى الوارث وذلك لايجوز (وان عقد العبد لم يفسخ) مثل الوكيل والوصي والمتولي في الوقت لا بعد اتمام ما أئتمرا اليه من المعنى قال (وبصح شرط الخيار في الاجارة) وقال الشافعي رحمه الله لا يصح لان المستأجر لا يمكنه رد المعقود عليه فكيف لو كان الخيار له فوات بعضه ولو كان للمؤاخر فلا يمكنه تسليم بضاعه على الكمال وعلى ذلك يمنع الخيار

ولما انه عقد معاملة لا يستحق القبض فيه في المجلس فعار شرط الخيار فيه كالبيع والجامع بينهما مع الحاجة وقوات بعض العقود عليه في الاحارة لا يمنع الرد بخيار العيب فكذلك الخيار الشرطي بخلاف البيع وهذا لان رد لكل ممكن في البيع دون لاجارة فبشرط فيه دونها ولهذا يجب للمستأجر على القبض اذا سلم المؤجر عدم مضي هذه المدة قال (وتفسخ لاجارة بالاعذار عندنا) وقال الشافعي رحمه الله لا تفسخ الا بالعيب لان المنافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليه فاشبهه البيع ولما ان المنافع غير مقبوضة وهي العقود عليها فصار العذر في لاجارة كالعيب قبل القبض في البيع فتفسخ به اذا لمعنى يجمعها وهو عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا نعمل ضرر رائد لم يستحق به وهذا هو معنى العذر عندنا (وهو كمن استأجر حدا اذا قطع ضرره لوجع به فسكن لوجع او استأجر طباطبا بطبخه طعاما لوليمة فاحتلعت منه تفسخ لاجارة) لان في المضي عليه الزام ضرر رائد لم يستحق بالعقد (وكذا من استأجر دكانا في السوق ليتجر فيه فذهب ماله وكذا اذا آجر دكانا او دارا ثم اقلس وزمته ديون لا يقدر على قضائها الا بشئ من ما آجر فسحق القاضي العقد وباعها في الديون) لان في الجري على موجب العقد الزام ضرر رائد لم يستحق بالعقد وهو الجليس لانه قد لا يصدق على عدم مال آخر ثم قوله فسخ القاضي العقد اشارة الى انه يقتصر الى قضاء القامى في النقص وهكذا ذكر في الزبادات في عذر الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا من عذر فان لاجارة فيه تفسخ وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي ووجهه ان هذا بمنزلة لعيب قبل القبض في المبيع على ما مر فينفرد العاقد بالفسخ ووجهه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا بد من الزام القاضي ومنهم من وفق وقال ان كان العذر طاهر الاحتجاج الى القاضي وان كان غير ظاهر كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر (ومن استأجر دابة اسافر عليها ثم بداله من السفر فهو عذر) لانه لو مضى على موجب العقد يلزمه ضرر رائد لانه ربما يذهب بالبيع فذهب وقته او اطلب غريمه فعرض اولتجارة فافتقر (وان بد المحكاري فليس ذلك عذر) لانه يمكنه ان يتعد ويبيع الدواب على يد تلميذه او اجيره (ولو مرض المؤجر فمدة عقد فكذا الجواب) على رواية الاسل وذكر الكرخي رحمه الله انه عذر لانه لا يعرى عن ضرر فيدفع عنه عند الضرورة دون الاختيار (ومن آجر عبده ثم باعه فليس عذر) لانه لا يلزمه الضرر بالمضي على موجب العقد وانما يفوته الاسترباع وانه امر زائد قال (واذا استأجر الجياط غلاما فاقلس وترك العمل فهو عذر) لانه يلزمه الضرر بالمضي على موجب العقد لقوات مقصوده وهو راس ماله وتأويل المسئلة خياط يعمل لنفسه اما الذي

يحيط باجر ورأس ماله الحبط والمجبط والمصرص ولا يتحقق لأفلاس فيه (ون أراد ترك
الحياطة وان يعمل في الصرف فهو ليس بعذر) لانه يمكنه ان ينفذ العمل بحياطة في ناحية
وهو يعمل في الصرف في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استأجره كالحياطة فإراد ان يتركها
ويشتغل بعمل آخر حيث جعله عذرا ذكره في الأصل لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين اما
ههنا العامل شخصان فامكنهما (ومن استأجر غلاما ليخدمه في المصر ثم سافر فهو عذر)
لانه لا يهرى عن الزام ضرر ذلك لان خدمة السفر أشق وفي المنع من السفر ضرر وكل ذلك لم
يستحق بالعقد فيكون عذرا (وكذا أطلق) لما مر انه ينقذ بالمصر بخلاف ما اذا أجرة عقارا
ثم سافر لانه لا ضرر اذا استأجر بمكة استيفاء المنفعة من العقود عليه بعد غيبته حتى لو أراد
المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر أو الزام الاجر بدون السكنى وذلك ضرر
* (مسائل مشورة) قال (ومن استأجر أرضا أو استعارها فاحرق الحصائد فاحترق ثمن من
أرض أخرى فلا ضمان عليه) لانه غير متعدي في هذا السبب فاشبه حافر البئر في دار نفسه وقيل
هذا اذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت اما اذا كانت مصطرة فبضمه لان موقد النار يعلم انها
لا تستقر في أرضه قال (واذا أقر الحياطة أو اصباغ في حادوته من بطرح عليه العمل بالصف
فهو جائز) لان هذه شركة الوجوه في الحقيقة فهذا وجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل
دئنه طم بذلك المصلحة فلا تضره الجهة فيما يحصل قال (ومن استأجر جلا ليحمل عليه محملا
وراكبين الى مكة بجاروله لمحملا المعتاد) وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي رحمه الله
للجهة القوية فبقي ذلك الى المتابعة وجهه لاستحسان المفسود هو الركب وهو معلوم
والمحمل تابع وما فيه من الجهة لا يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا يفتى ذلك في المتابعة وكذا
دلم ير الوطاء والدنراق (ون شاهد الجول حمل فهو أجود) لانه نقى للجهة وأقرب الى
تحقيق الرضاء قال (وان استأجر بغير حمل عليه مقدار من لز دفاكل منه في طريق بجارله
ن يرد عوض ما أكل) لانه استحق عليه جلامه في جميع الطريق فانه ان يستوفيه (وكذا
غير الزاد من المكبل والموزون) ورد لزاد معناده عند ابيه صي كرد الماء فلا مانع من العمل
بالاطلاق والله أعلم

كتاب المكاتب

قال (وإذا كاتب المولى عبده أو أمته على مال شرط عليه وقيل لبعده ذلك صار مكاتبا) اما الجوار
فلقوله تعالى وكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس أمر بجواب باجتماع بين لفهاء وإنما هو أمر
بدب هو الصحيح ففي الحمل على الاباحة العاه لشرط وهو مباح بدونه اما التدبيرة فمعلقة به

والمراد بالخير المدكور على ما قبل ان لا يصير مالاً معيناً بعد العتق فان كان بضربهم فالأصل ان
لا يكتبه وان كان يصح لوفقه واما شرط قبول العبد فلا نه مال بل ربه فلا بد من الترامه ولا
يعتق الا بادل نقوله عليه السلام ايما عبد كوتب على مائة دينار فاداه الا عشرة دنانير
وهو عبد وقال عليه السلام المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ودينار اختلاف الصحابة رضي الله
عنهم وما اخترقاه قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ويعتق بآدائه وان لم يقبل المولى اذا أدبها فانت
حر لان موجب العقد يثبت من غير التصريح به كافي البيع ولا يجب شرط من المولى اعتبارا
بالبيع قال (ويجوز ان يشترط المثل حالاً ويجوز مؤجلاً ومنجماً) وقال الشافعي رحمه الله
لا يجوز حالاً ولا بد من تنجيم لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله للرق
بخلاف السلم على أصله لانه أهل للملك فكان احتمال القدرة ثابتاً وقد دل الاقدام على العقد
عليها فثبت به ولما ظاهر ما تلونا من غير شرط التنجيم ولانه عقد ماضى والبدل مفقود به
فاشبه الثمن في البيع في عدم شرط القدرة عليه بخلاف السلم على أصله لان المسلم فيه مفقود
عليه فلا بد من القدرة عليه ولان معنى الكتابة على المسألة فيه هو المولى ظاهر بخلاف السلم
لان مبناه على لمصابقه وفي الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق قال (وتجوز كتابة العبد
الصغير اذا كان يعقل البيع والشره) لتعقد لايجاب والقبول اذا العاقل من أهل القبول
والنصرف ما دفع في حقه والشافعي رحمه الله يحلفنا فيه وهو بناء على من ادن الصبي في
التجارة وهذا بخلاف ما اذا كان لا يعقل البيع والشراء لان القبول لا يتحقق منه فلا ينعقد
العقد حتى لو أدى عنه غيره لا يعتق ويترد ما دفع قال (ومن قال لعبد جعلت عليك ألفاً تؤديها
الى نحو ما أول المجسم كذا أو آخره كذا اذا أدبها فانت حر وان عجزت فانت رقيق فان هذه
مكاتبه) لانه انى تفسير الكتابة ولو قال ادبت الى الفاضل شهر مائة فانت حر فهدى مكاتبته في
روايه أبي سليمان لان التنجيم يد على الوجوب وذلك بالكتابة وفي نسخ أبي حفص رحمه الله
لانكون مكاتبه اعتباراً بالتعليق بالاداء مرة قال (واذا صنعت الكتابة خرج المكاتب عن يد
المولى ولم يخرج عن ملكه) اما الخروج من يده فالتعقيق معنى الكتابة وهو الضم ويضم مال كيه
يده الى مال كيه نفسه أو لتحقيق مقصود الكتابة وهو أداء البدل فيملك البيع والشراء والخروج
الى الفقر وان نهاء المولى واما عدم الخروج عن ملكه فلما رويناه عنه عقد معاوضة وميساء
على المساواة وينعدم ذلك بتنجير العتق ويتحقق تأخره لانه يثبت له نوع مال كيه ويثبت له في
الذمة حق من وجه (وان أعته عتق ما عتاقه) لان مالك لرقبته (ويستقط عنه بدل الكتابة) لانه
ما ألزمه الا ما لا يحصل العتق به وقد حصل دونه قال (واذا وطق المولى مكاتبته لزمه العقر)

لام اصارت اخص باجزائها توسلا الى المقصود الكتابة وهو الوصول الى البذل من جانيه وادى
الحرية من جانبها بناء عليه ومنازع البصم ملحقة بالاجرام ولا عيان (وان حتى عليها او على
ولدها رفته الجناية) لما بينا (وان ائلف مالها غرم) لان المولى كالا جنبي في حق اكسابها
ونفسها ادلوم يجعل كذلك لا تلتفه المولى فيمنع حصول العرض المبث في العقد والله سبحانه
ونعالى اعلم

في فصل في الكتابة الفاسدة قال (واذا كاتب المسلم عبده على حر او غنير او على قيمة فالكتابة
فاسدة) اما الاول فلان الحر والحرير لا يمتنع منه لمسلم لانه ليس بمال في حقه فلا يصح ادلا
في فسد العقد واما الثاني فلان قيمته مجهولة قدر او جسد او صفات فاحتشت الجهالة وصار كما اذا
كاتب على ثوب او دابة ولا به نصيب على ما هو موجب العقد الفاسد لانه موجب للقيمة قال
(فان ادى الحر عتق) وقال رفر روجه لله لا يعتق الا باداء قيمة نفسه لان البذل هو القيمة
وعن أبي يوسف رحمه الله انه يعتق باءا لحر لانه دل صورة ويعتق باءا لقيمة ايضا لانه هو
البذل معنى وعن أبي حنيفة انه انما يعتق باءا عبي الحر اذا قال ان ادبها فاست حر لانه حينئذ
يكون العتق بالشرط لا بعقد الكتابة وصار كما اذا كاتب على مينة او دم ولا فصل في طاهر الرواية
ووجه الفرق بينهما ما بين المينة ان الحر والحرير مال في الجملة فامكن اعتبار معنى العقد فيهما
وموجبه العتق عند اداء العوض المشروط واما المينة فليست بمال أصلا فلا يمكن اعتبار معنى
العقد فيه فاعتبر فيه معنى الشرط وذلك بالتصميم عليه (واذا عتق باءا عين لحر لزمه ان
يسعى في قيمته) لانه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تقرر بالعتق في جبردة منه كما في
البيع الفاسد اذا تلف المبيع قال (ولا يقص عن المسمى ويراد عليه) لانه عقد فاسد فتجب
القيمة عند هلاك المبدل بالعه ما بلغت كافي البيع الفاسد وهذا لان المولى ما رضى بالنقصان
والعبد رضى بالزيادة كالا يطل حقه في العتق أصلا فتجب القيمة بالعه ما بلغت وفيما اذا كاتبه
على قيمته يعتق باءا القيمة لانه هو البذل وامكن اعتبار معنى العقد فيه وأثر الجهالة في الفساد
بمخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باءا ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف
أجناس الثوب فلا يشترط العتق بدون ارادته قال (وكذلك ان كاتبه على شيء بعينه لغيره لم يصح)
لانه لا يقدر على تسليمه ومراده شيء يتعين بالتعيين حتى لو قال كاتبته على هذه الالف قدرهم
وهي لغيره جار لها لا تعين في المعاوضات فيعتق قدرهم دين في الذمة فيجوز وعن أبي
حنيفة رحمه الله رواية الحسن رضي الله عنه انه يحوز حتى اذا ملكه وسلمه يعتق وان عجز رد في

لأن ما في مال وبقدره على تسليم موهوم فاشبهه الصدق فلما ان العين في المعاوضات
مقصود عليه والقدره على العقود عليه شرط الصحة اذ كان العقد يحتمل الضيق كافي البيع
بمخلاف الصدق في النكاح لأن القدره على ما هو المقصود بالنكاح ليس شرطه على ما هو تابع
فيه أولى فلو أجاز صاحب العين ذلك فعن محمد رحمه الله أنه يجوز لأنه يجوز البيع عند الإجارة
فالنكاح أولى وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز اعتبار بحال عدم الإجارة على ما قال في
الكتاب والجامع بينهما أنه لا يفيد ملكا كاسب وهو المقصود لانها تثبت للحاجة الى لاداء
منها ولا حاجة فيما اذا كان البدل عينا معيننا والمستثنى فيه على ما بناءه وعن أبي يوسف رحمه
الله أنه يجوز أجاز ذلك أو لم يجوز غير أنه عند الإجارة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم
قيمتها كافي النكاح والجامع بينهما صحة التسمية لكونه ما لا لو ملكت المكاتب ذلك العين فعن أبي
حنيفة رحمه الله رواه أبو يوسف رحمه الله أنه اذا أداها لا يعتق وعلى هذه الرواية لم ينعقد العقد
الا اذا قال له اذا أدبت الى فانت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط وهكذا عن أبي يوسف رحمه الله
وعنه أنه يعتق قال ذلك أولم يغفل لأن العبد يعتق مع الفداء لكون المسمى ما لا يعتق بأداء
المشروط ولو كاتبه على عين في يد المكاتب وفيه روايتان وهي مسئة الكفاية على الأعيان وقد
عرف ذلك في الأصل وقد ذكرنا وجه الرايين في كفاية لمنتهى قال (وان كاتبه على مائة دينار
على أن يرد المولى اليه عبدا غير عينه فالكفاية فاسدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
وقال أبو يوسف رحمه الله هي جائزة ويقسم المائة للدينار على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبده
وسط ويبطل منها حصصة العبد فيكون مكاتباً بما عتق) لأن العبد المطلق يصلح بدل الكتابة
وينصرف الى الوسط فكذلك يصلح مستثنى منه وهو الأصل في ابدال العقود ولهما أنه لا يستثنى
لعبد من الدناير وانما استثنى قيمته والقيمة لا تصلح بدلا فكذلك مستثنى قال (واذا كاتبه
على حيوان غير موصوف فالكفاية جائزة) استحسانا ومعناه أن يبين الجنس ولا يبين النوع
والصفة (وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة) وقد مر في النكاح أما ذالم يبين
الجنس مثل أن يقول دابة لا يجوز لأنه يشمل أجناسا مختلفة فتتقاض الجاهلة وادابن الجنس
كالعبد والوصيف والجاهل بسيرة ومثلها يتحمل في الكتابة فتعبر جهالة البدل بجهالة الاجل
فيه وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز وهو القياس لأنه معاوضة فاشبهه البيع ولما أنه معاوضة مال
بغير مال أو عمل لكن على وجه يسقط الملك فيه فاشبهه النكاح والجامع أنه يمتنع على المسامحة
بمخلاف البيع لأن مبناه على المماكسة قال (وذا كاتب الصراني عبده على خرقه وجائز)
معناه اذ كان مقدار معلوما والعبد كافر الانها مل في حقهم بمهرلة، نخل في حقنا (وأيها أسلم

والمولى قيمة المهر) لان المسلم ممنوع عن تمليك المهر وتمليكها وفي التسليم ذلك اد الحرة
معين فيعجز عن تسليم البديل فيجب عليه قيمته وهذا بخلاف ما اذا باع بدميان جرائم أسلم
أحدهما حيث يفسد البيع على ما فيه البعص لان القيمة تصلح بدلا في الكتابة في الحرة فانه
لو كاتب على وصيف وأتى بالقيمة يجبر على القبول معاذ أن يبقى لعقد على القيمة أما البيع
فلا ينعقد صحيحا على القيمة فافترق قول (وإذا قبضها عتق) لان في الكتابة معنى المعاوضة فإذا
وصل أحد العوضين الى المولى سلم العرض الآخر بغيره ودلت بالعتق بخلاف ما إذا كان العبد
مسلمما حيث لم تجز الكتابة لان المسلم ليس من أهل التزائم الجور ولو أداها عتق وقد بيناه من قبل
والله أعلم

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله

قال (ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر) لان موجب الكتابة أن يصير حرا إذا وُذِنَ
بمالكية التصرف مستبداه تصرفا يوصله الى مقصوده وهو زيل الحرية ناداء البذل والبيع
والشراء من هذا القبيل وكذا السفر لان التجارة لا تنفق في الحضر فتحتاج الى المساعدة
ويملك البيع بالمحاباة لانه من منبغ التجار فان التاجر قد يجازي في صفته ليربح في أخرى قال
(فإن شرط عليه أن لا يخرج من لكونه فيه أن يخرج استعانة) لان هذا الشرط مخالف
لمقتضى العقد وهو مالكية اليد على جهة الاستبداد وثبتت لاختصاص بطل الشرط وصح
العقد لانه شرط لم يتمكن في صلب العقد ومنه لا تقصد الكتابة وهذا لان الكتابة تشبه البيع وتشبه
التمسك فالحقناها بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كما دائر طخدمة مجهولة لانه في البذل
وبالتمسك في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل أو نقول ان الكتابة في جانب العبد اعتاق لانه
سقاط المالك وهذا لشرط يخص العبد باعترا عتاقا في حق هذا الشرط والاعتاق لا يبطل بالشرط
الفاسد قال (ولا يتزوج الابادن المولى) لان الكتابة فلت المهر مع قيام الملك ضرورة التوسل الى
المقصود والتزوج ليس وسيلة اليه ويجوز ما ذن المولى لان المالكه (ولا يهب ولا يتصدق الا بالشيء
اليسير) لان الهبة والصدقة تبرع وهو غير مالك لملكه الا أن الشيء اليسير من ضرورات التجارة
لانه لا يجذب دامن ضيافة وأغارة لمجتمع عليه لمخاضون ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته
وتواجه (ولا ينكح) لانه تبرع محض فليس من ضرورات التجارة والاكتساب فلا يملكه
نوعه نفسا وما لا لان كل ذلك تبرع (ولا يرض) لانه تبرع ليس من واسع الاكتساب (فإن
وهب على عوض لم يصح) لانه تبرع استداء (فإن زوج أمته جاز) لانه اكتساب للمال فانه يملك
به المهر فدخل تحت العقد قال (وكذلك ان كاتب عبده) والقياس أن لا يجوز وهو قول رفر

والشافعي رحمه الله لان ما به لعنق والمكاتب ليس من أهله كالاغتيق على مال ووجه الاستحسان
 أنه عقد اكتساب للمال فبطل كثر ويبيع الامه وكالبيع وقد يكون هو أفع له من البيع لانه
 لا يزال الملك لا بعد وصول ليدل ليه والبيع بزيه قبله وطه املكه الاب ولو صي نم هو
 بوجب للمملوك من ما هو ثابت به بخلاف لاغتيق على مال لانه بوجب فوق ما هو ثابت له قال
 (فان أدى الثاني قبل أن يعنق الاول فولأوه للمولى) لان له به نوع ملك وتصيح اضافة الاغتيق
 ليه في الجهة فاذا تعذر اضافته الى مباشر العقد لعدم الاهلية أضيف اليه كافي العبد اذا اشترى
 شيأ يثبت الملك للمولى قال (فلو أدى الاول بعد ذلك وعنق لا يستقل الولاء اليه) لان المولى
 جعل معتقاً والولاء لا يستقل عن المعتق (وان أدى الثاني بعد عنق الاول فولأوه له) لان اله اقد
 من أهل نبوت الولاء هو الاصل فثبت له قال (وان أعنق عبده على مال أو باعه من نفسه
 أو زوج عبده لم يجز) لان هذه الاشياء ليست من الكسب ولا من نوابعه أما الاول فلانه
 اسقاط الملك عن رقبته واثبات الدين في ذمته فافس فاشبه الزوال بغير عوض وكذا الثاني
 لانه اغتيق على مال في الحقيقة وأما الثالث فلانه تنقيص للعبد وتعييب له وشغل رقبته بالمال
 والنفقة بخلاف تزويج الامه لانه اكتساب لاستفادته المهر على ما مر قال (وكذلك الاب والوصي
 في رقبتي الصغير بمنزلة المكاتب) لانهم ايمكان الاكتساب كالمكاتب ولان في تزويج الامه
 والكتابة نظرا له ولا نظرا فيما سواهما والولاية نظرية قال (فاما المأذون له فلا يجوز له شئ من
 ذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله أنه أن يزوج أمته) وعلى هذا
 لخلاف المصارب والمقارض والشرية كمنه عنان هو فاسه على المكاتب واعتبره بالاجارة
 وطه ان المأذون له يملك التجارة وهذا ليس بتجارة فاما المكاتب يملك لاكتساب وهذا
 اكتساب ولانه مباداة المال بغير المال فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مباداة المال بالمال
 ولهذا لا يملك هؤلاء كلهم تزويج العبد والله أعلم

(فصل) قال (وذا اشترى المكاتب أمه أو أخته دخل في كتابته) لانه من أهل أن يكاتب
 وان لم يكن من أهل الاغتيق فيجعل مكانه خفيفا للص له بقدر الامكان الا ترى أن الحر متى كان
 يملك الاغتيق يعنق عليه (وان اشترى ذارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل في كتابته عند أبي
 حنيفة وقال بدخل) اعتبارا بقرابة الولاد فوجب الصنة بتطهما وهذا لا يفرقان في الحر
 في حق الحرية وله ان للمكاتب كسب الاملا غير أن الكسب يكفي للص له في الولاد حتى ان القادر
 على الكسب يطالب بنفقة الوالد والولد لا يكفي في غيرهما حتى لا تجب نفقة الاخ الاعلى المومر

ولان هذه قرابة توسطت بين بني لاعلم وقرية لولاد والحقها هي اناس في لعنق وبالأول في
الكتابة وهذا أول لان العنق أسرع نفودا من الكتابة حتى لو أحد شريكين ذاك كان
للأخر وسخه وإذا أعني لا يكون له وسخه قال (وإذا اشترى أم ولده دخل ولدها في الكتابة
ولم يجر بيعها) ومعناه إذا كان معها ولدها ما دخل الولد في الكتابة فلما ذكرناه وأما مناع
بيعها فلا يتم اتبع للولد في هذا الحكم قال عليه السلام اعتقها ولدها وإن لم يكن معها ولد فكذلك
الجواب في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا أم وأم ولد فلا يبيعه خبيثه رحمه الله وله أن
لقياس أن يجوز بيعها وإن كان معها ولد لأن كسب المكاتب موقوف ولا يتعلق به ما لا يحتتمل
المنع إلا أنه ثبت هذا الحق فيما إذا كان معها ولد يبع الثبوت في لولدها عليه وبدون الولد
لو ثبت ثبت ابتداء والقياس ينفيه (وإن ولده ولد من أمه له دخل في كتابته) ما يبيح المشتري
فكان حكمه كحكمه (وكسبه له) لأن كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك قبل الدعوة
ولا ينقطع بالدعوة اختصاصه (وكذلك أن ولدت لمكاتبته ولد) لأن حق امتناع لبيع ثابت فيها
مؤكدا في سري أي الولد كالتدبير والاستيلاء قال (ومن زوج أمه من عبده ثم كاتبها فولدت
معه ولد أدخل في كتابتها وكان كسبه لها) لأن تبعية لام أرجح وأهد بتبعها في الرق والحرية
قال (وإن تزوج لمكاتبته مولاة امرأة رعت ثم أحررت فولدت منه ولد ثم سعت
فالولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد يأتى به المولى بالثمن ويبيع وهذا عند أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله أولادها أحرار بالقيمة) لأنه شارك في سبب
ثبوت هذا الحق وهو العروء وهذا لأنه ما رغب في سكاها لالينال حرية لولاد ولها ما له
مولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لأن الأصل أن الولد يتبع لام في الرق والحرية وخالفنا هذا
لأصل في الحرية باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه لأن حق المولى هناك يجبر
بقيمة باجزة وهي القيمة متأخرة إلى ما بعد لعنق فيبقى على الأصل ولا يلحق به قال (وإن
وطئ المكاتب أمه على وجه الملك عبرا عن المولى ثم استعتقها رجع لفعليه العقر بؤحدة في
الكتابة وإن وطئها على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى يعنق وكذا المأدون له) ووجه الفرق أن
في الفصل الأول طهر الدين في حق المولى لأن التجارة ونوايسها داخل تحت الكتابة وهذا العقر
من نوايسها لأنه لولا الشراء لم يسلط الحد وما لم يسلط الحد لا يجب العقر أما لم يطهر في الفصل
لثاني لأن النكاح ليس من الأكتساب في ثمن ولا تمنطه الكتابة كالكفالة قال (وإذا اشترى
المكاتب جارية ثم أهداها ثم وطئها فرددناها أخذ بالعقر في مسكاتبته وكذا العبد المأدون له)
لأن من باب التجارة فإن التصرف بآرة بفتح صحتها مرة بفتح فاسد أو الكتابة والأذن بتنظيماته

بوعيه كانوا كبل فسكاه طهر في حق موت

(فصل) قال (وإذا ولدت المكاتبة من المولى فهي بالخيار أن شاءت مصمت على الكتابة وإن شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له) لأم الفتنها جنتا حرة عاجلة ببدل وآجلة بغير بدل فتغير بينهما (وسب ولدها ثلث من المولى وهو حر) لأن المولى يملك لا عتاق في ولدها وماله من الملك يكفي لصحة الاستيلاء بدعوة وإذا مضت على الكتابة أخذت العقر من مولاهما لا خصاصها سلفها وعنافها على ما قدمنا ثم إن مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وإن ماتت هي وترك مالاً تؤدي منه مكاتبها أو ما بقي ميراث لابنها جرياً على موجب الكتابة فإن لم تترك مالاً فلا سعاية عن الولد لأنه حر ولو ولدت ولداً آخر لم يلزم المولى إلا أن يدعى الحرمة وطنها عليه فلم يدع وماتت من عبودها سعى هذا الولد لأنه مكاتب تبعها طر ولومات المولى بعد ذلك عتق وطل عسه السعاية لأنه عبرة أم الولد إذ هو ولدها في تبعها قال (وإذا كاتب المولى أم ولد له) لمطاعها في استفادة الحرية قبل موت المولى وذلك بالكتابة ولا ساقى بينهما إلا أنه تلقىها جنتا حرة (فإن مات المولى عتقت بالاستيلاء) لتعلق عتقها بعوث أمير (وسقط عنها بدل الكتابة) لأن لغير من يجاب البدل لعنق عبد الله فإذ عتقت قبله لا يمكن توفير العرض عليه فيسقط وطلب الكتابة لا امتناع بقائها من غير فائدة غير أنه تسلم لها الأكتاب والأولاد لأن الكتابة انقضت في حق لبدل وبقيت في حق الأولاد والأكتاب لأن انفسخ لظرفها وأما طرقها ما ذكرنا لو أدت لمكاتبة قبل موت المولى عتقت بالكتابة لا بها ببقية قال (وإن كاتب مديرتة بدار) لمأد كرها من الحاجة ولا تنافي إذا الحرية غير ثابته وأما الثابت بمجرد الاستعفاق (وإن مات المولى ولا ماله غيرها فهي بالخيار بين أن تسمى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة) وهذا عند أبي حنيفة وقيل أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأقل منهما وقال محمد رحمه الله تعالى في الأقل من ثلثي قيمتها أو ثلثي بدل الكتابة بالخيار والمقدار فأبو يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المقدار ومع محمد رحمه الله تعالى في الخيار أما الخيار فرفع نحو ذوالاعتاق والاعتاق عندهما تجرأ في الثلثان رقيقاً ورتاماً ما جنتا حرة بدين معجلة بالتدبير ومؤبده بالكتابة فتغير وعندهما لماعتق كلها عتق بعضها فهي حرة ويجب عليها أحد المالين فتختار الأقل لا محالة ولا معنى للتدبير وأما المقدار فلمع محمد رحمه الله أنه قابل البدل بالكل وقد سلم لها الثلث بالتدبير فمن الحال أن يجب البدل بمقابله لا ترى أنه لو لم لها الكل أن خرجت من الثلث يسقط كل بدل الكتابة فهي نائب سقط الثلث وصار كما إذا تأخر التدبير عن الكتابة ولهما أن جميع البدل متقابل ثلثي ربتها ولا يسقط منه شيء وهذا لأن البدل وإن

قول بالكل صورة وصيحه الكه مقبلة ماد كرامه على واردة لانها ستمعت حويه التثنت
 طاهر او الظاهر ان لاسان لا ياترم المال بمقالة ما يستحق حريسه وصار هدا كما د طوق
 امر انه تثبت ثم طلقها لانا على ألف كان جميع لالف حقة لفة لوانسدة لفاقه دلالة لارادة
 كراهها بخلاف ما د تقدمت كتابه وهي لم تثبت في امه لان البديل مقابل بالكل اد
 الاستحقاق عده في ثنى فافترقا قال (وان د مكاينة صح لادير لما يسا) ولها الخيار ن شات
 مصت على الكتابة ون شات عثرت فها وصار مديرة لان كتابة ليست بلارمة في جانب
 لمساوون فان مضت على كتابها فمات المولى ولا مال له غير هدهي الخيار ان شات سمعت في
 ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رجه للهرة لا سعي في اقل منهما فالخلاف
 في هذا الفصل في الخيار بناء على ما ذكرنا ما لم يدار فمتفق عليه ووجهه ما ينال قال (واد
 أعنى المولى مكاتبه عتق اعناقه) اقبام ما كونه (وسنط بدل الكتابة) لانهما امره الامقابلا
 بالعتق وقد حصل له دونه فلا يلزمه والكتابة وان كانت لارمة في جانب المولى ولكنها تفسح
 برضا العبد والظاهر رشاهة نوسلا الى عتقه بغير بدل مع سلامة الا كساب له لا تانق في الكتابة
 في حقه قل (وان كاتبه على ألف درهم اى سنة فصالحه على خمائة معجولة فهو جائز)
 استحسانا وقياسا لا يجوز لانه اعتبار من لا اجل وهو ليس بمال والمدين مال وكان ربا
 ولذا لا يجوز منه في المهر ومكاتب العبر وجه الاستحسان ان لا اجل في حق المكاتب مال من وجه
 لانه لا يقدر على الاداء لانه فاعطى له حكم لمال وبذل الكتابة مال من وجه حتى لا تصح
 الكفالة به فاعند لا فلا يكون رب ولا عقد لكتابة عقد من وجه دون وجه والاجل ربا من وجه
 ويكون شبهة الشبهة بخلاف العقد بين الطرفين لانه عقد من كل رجه فكان ربا والاجل فيه شبهة
 قال (واد كاتب لمريض عبده على ائني درهم اى سنة وقيمة له تم مات ولا مال له غيره ولم يجز
 الورثة فانه يؤدى ثلثي الاثني حالا والباقي في اجله او يرد رقبته عند اى حنيفة وأبي يوسف
 رجهما لله وقال محمد رجه لله يؤدى ثلثي الاثني حالا والباقي في اجله) لان له في الزيادة
 بان يكاتبه على قيمته فيه ان يؤخرها وصار كما اذا جامع مريض مرته على ألف في سنة فجار لان
 له ان يطلقها بغير بدل ولهما ان جميع المسمى بدل لرفقة حتى أجرى عليها الاحكام لا بدال وحق
 لورثة متعلق بالمبدل فكذلك البديل ولنا جيل سقط معنى فيعتبر من ثلث جميع بخلاف
 الملع لان البديل فيه لا يقابل المال فلم يتعلق حق لورثته بالمبدل ولا يتعلق بالبديل بطير هذا اد

باع لمريض درهمين لانه لا ياف اي سنة وفيه مائة ثم مات ولم يجر ثورته فسد ههما يقال
مشتري ادلتني جميع ثمن حالوا الثلث الى اجله والا فانقض البيع وعنده بعته بالثلث
قد ر القبة لا فيمار د عليه م ينما من المعنى قال (وان كاتبه على ألف اي سنة وفيه مائة ألفان
ولم يجر ثورته يقال له ادلتني لقبة حالاً أو نرد رفيقا في قولهم جميعا) لان المحابة ههنا في القدر
والأخير فاعتبر الثلث فبهما

باب من يكتب عن العبد

قال (واذا كاتب الحر عن عبد أمدرهم فإن أدى عنه عتق وإن لمع العبد فقيل فهو مكاتب) و
صورة لمسئلة أن يقول المولى العبد كاتب عبدك على ألف درهم على أن أدب البذل ألفا
فهو حر فكاتبه المولى على هد فيه م يادائه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتابة
كانت موقوفة على اجارته ووجوبه اجارة ولو لم يقل على أن أدب البذل ألفا فهو حر فادى
لا يعتق فبالا لانه لا شرط ولقد موقوف وفي الاستحسان يعتق لانه لا ضرر للعبد العائيب في
تطبيق العتق باداء ثلث فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في حق لزوم الألف على العبد وقيل
هذه هي صورة مسئلة لكتاب (ولو أدى الحر البذل لا يرجع على العبد) لانه متبرع قال (واذا
كاتب العبد عن نفسه وعن عبداً حر لمولاه وهو غائب فإن أدى الشاهد أو العائيب عتقا) ومفنى
لمسئلة أن يقول العبد كاتبى بألف درهم على نفسي وعلى فلان العائيب وهذه الكتابة جائزة
استحساناً وفي اقياس يصح على نفسه لولا انه عليها ويتوقف في حق العائيب لعدم الولاية
عليه وجه الاستحسان ان الحاضر باضافة العقد الى نفسه انشاء جعل نفسه فيه أصلاً والعائيب
تبعاً والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت تدخل أولادها في كتابتها تبعاً حتى
عتقوا بادائها وليس عليهم من البذل شيء واذا أمكن تصحيحه على هذا الوجه ينفر دبه
الحاضر منه أن يأخذه كل بديل لان البذل عليه لكونه أصلاً فيه ولا يكون على العائيب من
بذل شيء لانه يسع فيه قال (وأيهما أدى عتقا ويجبر المولى على القبول) أما الحاضر فلان
بذل عليه وأما العائيب فلا به ببال به شرف الحرية وان لم يكن البذل عليه وصار كعبد الرهن
ذا أدى الدين يجبر المرتهن على القبول لحاجته الى استخلاص عتقه وان لم يكن الدين عليه
قال (وأيهما أدى لا يرجع على صاحبه) لان الحاضر قضى ديناً عليه والعائيب متبرع به غير
مضطرب اليه قال (وليس للمولى أن يأخذ العبد العائيب شيء) لما يسا (فان قبل العبد العائيب أولم
يقبل فليس ذلك منه شيء والكتابة لا رمة للشاهد) لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول العائيب
فلا تعتبر بقبوله كمن كفل من غيره غير أمره فبطله فأجاز له لا تعتبر حكمه حتى لو أدى لا يرجع

عليه كذا هـ قال (وإذا كاتب لامة عن نفسها وعن ابنها صغير بن وهو جائر وأبهم أدى
م يرجع على صاحبه ويجبر لمولى على القبول ويعتفون) لأنها جعلت نفسها أصلا في الكفاية
وأولادها تبعها على مبيئتها في المسئلة الأولى وهي أولى بذلك من الأجنبي

(باب كتابة العبد المشترك)

قال (وإذا كان العبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه بالف درهم ونقص
بذل الكتابة فكانت قبض بعض الألف ثم عجز فالمال للذي قبض عند أبي حنيفة رحمه الله
وقالاهو مكاتب بينهما ما أدى وهو بينهما) وأصله أن الكتابة تنجز أعتده خلافا لما بهرلة
العنق لامة انقيسدا طرية من وجهه فتقتصر على نصيبه عنده لتنجز وفائدة الأدن أن لا يكون له
حق الفسخ كما يكون له إذا لم يأذن وأدبه له بقبض البذل ذن للعبد بالأداء فيكون متبرعا بنصيبه
عليه فلهذا كان كل المقبوض له وعندهما الأدن كتابة نصيبه ذن لكتابة الكل لعدم التجزؤ
وهو أصيل في النصف وكيل في النصف وهو بينهما والمقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك عند
العجز قل (وإذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما وجاءت بولد فادعاهم وطئها
لا آخر فجاءت بولد فادعاهم عجزت فهي أم ولد للأول) لامة لما ادعى أحدهما الولد سمعت
دعونه لقبام الملك له فيها وصار نصيبه أم ولده لأن المكاتب لا تقبل البذل من ملك إلى ملك
فتقتصر أمومية الولد على نصيبه كإن لمدة مشتركة ولو ادعى الثاني ولدها لا خير سمعت
دعونه لقبام ملكه طاهر ثم إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين أن الجارية كلها
أم ولد للأول لأنه رال المباح من الانتقال ووطؤه سابق (ويضمن شريكه نصف قيمتها) لأنه
تملك نصيبه لما استكمل الاستبلاذ (ونصف عقرها) لو طئه جارية مشتركة (ويضمن شريكه
كالعقر وقيمة الولد يكون أنه) لأنه عرلة لمعرو لانه حين وطئها كان ملكه فأنما طاهر أو ولد
المعرو وثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف ولكنه وطئ أم ولد العبد حقيقة فيلزمه كمال
لعقر (وأيها دفع العقر إلى المكاتب حار) لأن الكتابة ما دامت باقية حق القبض لها الاختصاصها
بمناوعها وإذا عجزت ترد العقر إلى المولى لظهور اختصاصه (وهذا) لدى ذكره (كله
قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله هي أم ولد للأول ولا يجوز وطئ
الآخر) لأنه لما ادعى لأول ولده صارت كلها أم ولده لأن أمومية الولد يجب تكميلها بالاجماع
ما أمكن وقد أمكن فسخ الكتابة لأنها فاسدة بفسخ ففسخ فيما لا تنضرر به المكاتب وتبقى الكتابة
فيما وراءه بخلاف لندبير لانه لا يقبل الفسخ ويخلاف بيع المكاتب لأن في تحويره إبطال
الكتابة إذا المشتري لا يرضى ببقائه مكاتباً وإذا صارت كلها أم ولده لا قال الثاني وطئ أم ولد العبد (فلا

ثبت سبب الولد منه ولا يكون حر عليه بغيره (غيره لا يجب المدة عليه بشبهه) وبإمره جميع
العقر (لأن الوط لا يعرى عن إحدى لعامة بنو ذابقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبة له قبل
يجب عليها نصف بدل الكتابة لأن الكتابة فسخت فيما لا تنضرر به المكاتبة ولا تنضرر
سقوط نصف البدل وفيه يجب كل بدل لأن الكتابة لم تفسخ لافي حق التملك ضرورة فلا
يطهر في حق سقوط نصف البدل وفيه فائه في حقه نظر المولى وإن كان لا تنضرر بالمكاتبة
بسقوطه والمكاتبة هي التي تعطى لعقر لا اختصاصها بالبدل مسافة هاولو عجزت وردت في لرق
يرد إلى المولى الطهور اختصاصه على ما بينا قال (ويضمن لأول شريكه في قياس قول أبي
يوسف نصف قيمتها مكاتبة) لأنه تملك نصيب شريكه وهي مكاتبة في ضمنه موصرا كان أو
معسر لأنه ضمان التملك (وفي قول محمد رحمه الله بضمن الأقل من نصف قيمتها ومن نصف
ما بقي من بدل الكتابة) لأن حق شريكه في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي نصف البدل على
اعتبار الأداء فلا تردد بينهما يجب أنهما قال (وإن كان الثاني لم يبطأها ولكن دبرها ثم عجزت
أطلق التدبير) لأنه لم يصادف الملك إلا عند هما وظاهر لأن المولى تملكها قبل العجز وأما عند
أبي حنيفة رحمه الله فلا لأنه بالعجز تبين أنه تملك نصيبه من وقت الوطه فتبين أنه مصادف ملك
غيره والسدبير بهتمد الملك بخلاف السبب لأنه يعتمد العرور على ما مر قال (وهي أم ولد للأول)
لأنه تملك نصيب شريكه وكل الاستيلاء على ما بينا (ويضمن لشريكه نصف عقرها) لو طئه
جارية مشتركة (ونصف قيمتها) لأنه تملك نصفها بالاستيلاء وهو تملك بالقيمة (والولد ولد
الأول) لأنه صحت دعواه له أيام المصعح وهذا قولهم جميعا ووجه ما بينا قال (وإن كان كاتبها ثم
اعتقها أحد هما وهو موصر ثم عجزت بضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك
عليها عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يرجع عليها) لأن المصعح عجزت وردت في الرق نصيب كلهما
لم تزل فنة والجواب فيه على الخلاف في الرجوع وفي المارث وغيرها كما هو مسئلة تنجز
لاعتاق وقد قررناه في الاعتاق فاما قبل العجز ليس له أن يضمن المعتق عند أبي حنيفة رحمه
الله لأن الاعتاق لما كان تنجزا عنده كان أثره أن يجعل نصيب غير المعتق كالمكاتبة فلا يعتبر به
نصيب صاحبه لأنها مكاتبة قبل ذلك وعند هما لما كان لا تنجزا يعتق الكل وله أن يضمنه قيمة
نصيبه مكاتبا إن كان موصرا أو يستدعي العبدان كان معسر إلا أنه ضمان اعتاق فيختلف باليسار
والاعسار قال (وإن كان العبد بين رجلين دبره أحد هما ثم اعتقه الآخر وهو موصر فإن شاء
الذي دبره ضمن المعتق نصف قيمته مدبر أو إن شاء استدعي العبد وإن شاء أعتقه وإن أعتقه

أحدهما ثم دبره الآخر لم يكن به أن يصح من لعنق ويستعني العبد أو يعق (وهذا عند أبي حنيفة روجه الله) ووجهه أن التدبير يتجزأ عنده فتدبر أحدهما فنصير على صيبه لكن يفسد به نصيب الآخر فيثبت له خيرة لا عناق والتضمين والاستعناء كما هو مذهبه فادعنا لعنق لم يبق به خيار التضمين والاستعناء واعتناقه فنصير على صيبه لأنه يتجزأ عنده ولكن يفسد به نصيب شريكه فإنه أن يضمه قيمة صيبه وله خيار العنق والاستعناء أيضا كما هو مذهبه ويضمه قيمة نصيبه مدبر لأن لا عناق صادف المدبر ثم قيل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلثا قيمته وهو قول لأن للمدبر أنواع ثلاثة البيع وأشباهه والاستخدام وأمثاله والعناق ونواعه والفائت البيع فيسقط الثلث وإذا ضمنه لا يملكه بالضمان لأنه لا يقبل لا تنقل من ملك إلى ملك كما إذا عصب مدبر فاق وان أعنته أحدهما أو لا كان للآخر الخيارات الثلاث عنده فإذا دبره لم يبق له خيار التضمين ونفى خيار العناق والاستعناء لأن المدبر يعنق ويستعني (وقال أبو يوسف ومحمد روجه ما لله داد دبره أحدهما فعتق الآخر باطل) لأنه لا يتجزأ عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير (ويضمن نصف قيمته مؤسرا كان أو مرسرا) لأنه ضمان نملة فلا يختلف باليسار والاعسار ويضمن نصف قيمته فأناله صادف التدبير وهو قول (وان أعنته أحدهما فتدبر الآخر باطل) لأن العناق لا يتجزأ فعتق كله قلم يصادف التدبير المثلث وهو بمنزلة (ويضمن نصف قيمته إن كان مؤسرا) وبه معنى العبد في ذلك إن كان مرسرا لأن هذا ضمان العناق ويختلف ذلك باليسار والاعسار عندهما والله أعلم

(باب موت المكاتب وعمره وموت المولى)

قال (وإذا عجز المكاتب عن محم ظر الحاكم في حاله فإن كان له دين يتبضه أو مال يقدم عليه لم يجعل تعجيره وانتظر عليه اليومين أو الثلاثة) تظر للجوابين والثلاث هي المدة التي ضرت لأبلاء الأعداء كما هو الحال لحصم تدفع والمدايون تلقى صاه لا يراد عليه (فإن لم يكن له وجه وطالب المولى تعجيره عجزه وممنع لكتابه وهذا عند أبي حنيفة ومحمد روجهما لله وقال أبو يوسف روجه لله لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجسمان) لقول علي رضي الله عنه إذا توالى على المكاتب جثمان رد في الرق علقه بهذا الشرط ولأنه عقد ارفاق حتى كان أحسنه مؤجلا وحالة الوجوب بعد حلول نجم فلا بد من أمهال مدة استيسار أو أولى المدد ما توافق عليه العاقدان ولهما أن سبب الفسخ قد تحقق وهو العجز لأن من عجز عن أداء نجم واحد يكون أعجز عن أداء نجمين وهذا لأن

مقصود المولى الوصول الى المال عند حلول محرم وفاته فيفسح اذ لم يكن راضيا به بدونه
 بخلاف اليومين ولثلاثه لانه لا بد منها لا مكان لاداء فلم يكن تأخير او الاثار متعارضة فان
 لم يرضى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان مكاتبه نه عجزت عن اداء نجم فردها ففسط الاحتجاج
 بها قال (فان اخسل نجم عند غير السلطان فمعجز فرده مولاه رضاء وهو جائز) لان المكاتبه
 يفسح بالتراضي من غير عذر فبالعذر اول (ولو لم يرص به لعبد لا بد من القضاء بالفسح) لانه عقد
 لازم تام فلا بد من القضاء او الرضا كالرد بالعيب عند القبض قال (واذا عجز المكاتب عاد الى
 احكام الرق) لانفساخ الكتابة وما كان في يده من الاكساب وهو مولاه لانه ظهر انه كسب
 عبده وهذا لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقدر التوقف قال (فان مات المكاتب وله مال
 لم تنسخ الكتابة وقضى ما عليه من ماله وحكم بعنقه في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي وهو
 ميراث لورثته ويحق اولاده) وهذا قول على وابن مسعود رضى الله عنهما وبه أخذ علما وبما
 رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله تبطل الكتابة وموت عبدا او مائركه لمولاه وامامه في ذلك
 ريد من ثابت رضى الله عنه ولان المقصود من الكتابة عنقه وقد تعدل اتيانه قبيل وهد لانه
 لا يحلوا ما ان ثبت عند الممات مقصود او ثبت قبله او هذه مستند الاوجه الى الاول لعدم
 المحلية ولا الى الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث لعدم الثبوت في الحال والشيء
 ثبت ثم يستند ولما انه عقد معاوضة ولا يبطل بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فكذا بموت
 الآخر والجامع بينهما الحاجة الى انقاء العقد لاجل الحق بل اولى لان حقه آكد من حق
 المولى حتى لزم العقد في جانبه والموت انفى سمالكية منه للمملوكية فيقبل حياته فغيره او تستند
 الحرة باستناد سبب الاداء في ما قبل الموت ويكون اداء خلفه كادائه وعلى ذلك ممكن على
 ما عرفت تمامه في الخلاصات قال (وان لم يترك وفاء وترك له اموال في الكتابة فسعى في
 كتابة أبيه على نجومه فادى حكمه ما عتق أبيه قبل موته وعنق الولد) لان لولد داخل في
 كتابته وكسبه ككسبه فيخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء (وان ترك ولدا مشترى في
 الكتابة قبل له اما ان تؤدى بدل الكتابة حاله او ترد رقيقا) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله واما
 عندهما يؤديه الى أجله اعتبارا بالولد المولود في الكتابة والجامع انه يكتب عليه تبعاله ولهذا
 يملك المولى اعنقه بخلاف ما راكسابه ولا يبي حنيفة رحمه الله وهو الفرق بين الفصلين ان
 لاجل ثبت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل لانه لم يضاف
 اليه العقد ولا يسرى حكمه اليه لانفساخه بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقت الكتابة
 ويسرى الحكم اليه وحيث دخل في حكمه سعى في نجومه (فان اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثته

بنه) لا ملك حكم بحر ينه في آخر حجر من أجره حياته بحكم بحر به به في ذلك الوقت لانه تبع
 لايه في الكتابه فيكون هذا حرا يرث عن حر (وكذلك ن كان هو وانته مكاتبه كساة واحدة)
 لان الولدان كان صعبا فهو تبع لايه وان كان كبيرا جعل كس-خص واحد فاداك حكم بحر به
 لاي بحكم بحر ينه في تلك الحادثة على ما مر قال (فان مات لمكاتبه ولد من حرة وترك دينه واه
 لمكاتبته فجنى الولد فقصى به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بهجر لمكاتب) لان هذا انقضاء
 بقر رحكم الكتابه لان من قصيته الطاق لولد بموالي الام واجبات العقل عليهم لكن على وجه
 محتمل أن يعتق فينجر الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون نعمه برا (ون
 اختصم موالى الام وموالى الاب في ولاته فقضى بموالى الام فهو قضاء بالعجز) لان هذا
 اختلاف في الولاء مفصودا وذلك يمتنى على بقاء الكتابه وانتفاضها فانها اذا فخت مات عبيد
 واستقر الولاء على موالى الام واذا بقيت وانصلها الادمات حرا وانتقل الولاء الى موالى الاب
 وهذا فصل مجتهد فيه فيقدم ما يلاقيه من القضاء فلهذا كان نعمه جبر قال (وما أدى المكاتب من
 الصدقات الى مولاه ثم عجز فهو طيب للمولى) لتبدل المثل فان العبد يملكه صدقة والمولى عوص
 عن العتق ولبه وقعت الاشارة النبوية في حديث بريرة رضى الله عنها هي لها صدقة ولها هبة
 وهذا بخلاف ما اذا اباح للعنى والهاشمى لان المباح له يتناوبه على مثل لم يبح فتم تبدل المثل فلا
 تطيبه ونظيره المشتري ثمراء فاسدا اذا اباح عبده لا يطيب له ولو ملكه يطيب ولو عجز قبل الاداء
 الى المولى فكذلك الجواب وهذا عند محمد رحمه الله طاهر لان بالعجز يتبدل المثل عنده وكذا
 عند أبي يوسف رحمه الله وان كان بالعجز يشتر مملك لمولى عنده لانه لا حث في نفس الصدقة
 وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه دلالا به فلا يجوز ذلك للعنى من غير حاجة وللهاشمى لزيادة
 حرمة والاخذ لم يوجد من المولى فصار كان السبل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى وقد
 بقى في أيديهما ما اخذ من الصدقة حيث يطيب لهما وعلى هذا اذا عتق لمكاتب واستغنى بطيب
 به ما بقى من الصدقة في يده قال (واذا جنى العبد مكاتبه مولاه ولم يعلم بالجباية ثم عجز فانه يدفع
 أو يهدى) لان هذا موجب جنابة لعبدى الاصل ولم يكن طائما بالجنابة عند الكتابه حتى يصير
 محتمرا للقاء الا ان الكتابه مانعة من الدفع فادار اعدا الحكم الاصل (وكذلك اذا جنى المكاتب
 ولم يقض به حتى عجز) لما ينشأ من روال المانع (وان قضى به عليه في كتابته ثم عجز فهو
 دين يباع فيه) لا تقال الحق من لرقبة الى قيمته بالقضاء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
 لله وقد رحم أبو يوسف رحمه الله انه لو كان يقول أو لا يباع فهو ان عجز قبل القضاء وهو قول

فر رجه لله لان المانع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت كتابته فكأنه قد عرفت ما عرفت فثبت موجب له لقيمة
 كافي جنابة المدبر وأم الولد ولما أن المانع قائل للزول لا تردد لم يثبت الانتقال في الحال
 فيتوقف عن القضاء أو الرضا صار كالعبد لم يبيع إذا أتى قبل القبض يتوقف الفسخ على
 القضاء لتردده واحتمال عوده كذا هذا بخلاف التديرو والاستيلاء لا يملأها لا يقبلان لزول الحال
 قال (وإذا مات مولى المكاتب لم تنفسح الكتابة) كيلا يؤدي إلى إبطال حق المكاتب في الكتابة
 بسبب الحرية وسبب حق المهر حقه (وقيل له أد المال إلى ورثة المولى على نجومه) لأنه استحق
 الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فيبقى بهذه الصفة ولا يتغير إلا أن الورثة
 يخفونه في الاستيفاء (فإن أعنته أحد الورثة لم ينفذ عنته) لأنه لم يملكه وهذا لأن المكاتب لا
 يملك سائر أسباب الملك فكذا سبب الورثة وإن أعنته جميعا عنتى وسقط عنه بدل الكتابة
 لأنه يصير أبرأ من بدل الكتابة فإنه حقههم وقد جرى فيه الإرث وإذا برى المكاتب عن بدل
 الكتابة بعنتى كإبراء المولى إلا أنه إذا أعنته أحد الورثة لا يصير أبرأ من نصيبه لا بالتجمل
 إبراء أقصاه تصحيحا لعنته ولا عنتى لا يثبت بإبراء البعض أو أدائه في المكاتب لا في حصه ولا
 في كله ولا وجه إلى إبراء الكل لحق بقية الورثة والله أعلم
 • (كتاب الولاء) •

قال الولاء نوعان ولا عتاقه ويسمى ولاعة وسببه العتق على ملكه في الصحيح حتى لو
 عتق قريبه عليه بالورثة كان الولاء له ولا هو إلا وسببه العتق ولهذا يقال ولاعة العتاقه وولاء
 الموالاة والحكم يضاف إلى سببه والمعنى فيهما التناصر وكانت العرب تناصر بأشياء وقررت النبي
 عليه الصلاة والسلام تناصرهم بالولاء شريحه فقال إن مولى القوم منهم وحليفهم منهم
 والمراد بالحليف مولى الموالاة لأنهم كان يؤكدون الموالاة بالحلف قال (وإذا أعنت المولى
 مملوكه قولاً أو فعلاً) لقوله عليه السلام الولاء لمن أعنتى ولأن التناصر به في عقله وقد أحياه معنى
 بآلة الرق عنه فبرئه وبصير الولاء كالولاد ولأن العتق باعترافهم وكذلك المرأة تعتق لما روي أنها
 ومات معتق لانه حرة رضي الله عنها وعن بنت فجعل النبي عليه الصلاة والسلام المال بينهما
 صفتين ويتولى فيه لا عتاق بمال وبصيره لا طلاق ما ذكرناه قال (فإن شرط أنه سائبة
 فالشرط باطل ولو لم يضمن أعنتى) لأن الشرط مخالف للنص فلا يصح قال (وإذا أدى المكاتب
 عتق والولاء للمولى وإن عتق بعد موت المولى) لأنه عتق عليه بما باع من السبب وهو الكتابة
 وقد قررناه في المكاتب (وكذا العبد الموصى عنته أو شرائه وعنته بعد موته) لأن فعل الوصى

بعد موته كماله وتركه على حكم مدكه (والى مات مولى عتيق مدبره وأمها ولدته) ما يما
 فى العتاق (وولاؤهم له) لانه أعنتهم بالتدبير والاستبلاذ (ومن ملك ذارحم محرم منه عتيق
 عليه) لما ينفى العتاق (وولاؤه له) لوجود السبب وهو العتيق عليه (وإذا تزوج عبد
 رجل أمه لا آخر فاعتق مولى الأمه وهى حامل من العبد عتقت وعتق جملها وولاه الجمل
 لمولى الأم لا ينتقل عنه أبدا) لانه عتيق على معتق لأم مقصودا اذ هو جزء منها يقبل الاعتاق
 مقصودا ولا ينتقل ولاؤه عنه عملا بما روينا (وكذلك إذا ولدت ولد لاقل من سنة أشهر) لليقين
 بقيام الحمل وقت الاعتاق (أو ولدت ولدين أحدهما لاقل من سنة أشهر) لانه ما أتوا مان بتعلقان
 معا وهذا بخلاف ما إذا ولد النرجس لاهى حبلى وزوج والى غيره حيث يكون ولاد الولد لمولى
 الأب لان الجنين غير قابل لهذا لولا مقصود لان غمامه بالاحتجاب والقبول وهو ليس بمحسب له
 قال (فان ولدت بعد عتقها الاكثر من سنة أشهر ولد فولاؤه لمولى الأم) لانه عتيق تبعاً لأمه
 لاتصاله بها بعد عتقها فيتبعها فى لولا ولم يتيقن بتمامه وقت الاعتاق حتى يعتق مقصودا (فان
 أعنتق أب جبر الأب ولأبيه واتفق عن مولى لأم لى مولى الأب) لان العتيق ههنا
 الولد ثبت تبعاً لأم بخلاف الاول وهذا لان لولا بمنزلة لسب قال عليه السلام الولد لأمه
 كالمعة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم السب لى لا ياب وكذلك الولاء والنسبة الى
 مولى الأم كانت لعدم أهلية الأب ضرورة فادأ صار أهلا عاد الولاء اليه بمنزلة ولد للملاعة
 نسب الى قوم الأم ضرورة فاذا كذب الملاعن نفسه بنسب اليه بخلاف ما إذا أعنتقت
 المعتدة عن موت أو طلاق فبعاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون
 لولد مولى لمولى الأم وان أعنتق الأب لتعدد اضافة العلق الى ما بعد الموت والطلاق البائر
 لحرمة الوطء وبعد الطلاق الرجعى لما نه يصير مراحبا مثل ما استند لى حابة لسكاح فكان
 الولد موجودا عند الاعتاق فعتق مقصودا (وفى الجامع لصغيرا إذا تزوجت معتقة جدي ولدت
 أولادا فجنى الأولاد فعتقهم على مولى الأم) لانهم عتقوا تبعاً لأمهم ولا عاقلة لا بينهم ولا مولى
 فالحقوا بمولى الأم ضرورة كآى ولد للملاعة على ما ذكرنا (فان أعنتق الأب جبر ولأبيه الاولاد الى
 نفسه) لما بينا (ولا يرجعون على عاقلة لأب بما عتقوا) لانهم حين عتقوا كان الولاء تابنا لهم وأب
 ثبت للأب مقصودا لان سببه مقصود وهو العتيق بخلاف ولد للملاعة فادأ على عنه قوم الأم
 ثم كذب الملاعن نفسه حيث يرجعون عليه لان السب ههنا ثبت مستند الى وقت العلق
 وكانوا مجبورين على ذلك فيرجعون قال (ومن تزوج من الممحم بمعتقة من العرب فولدت

به اولاد دولاء اولادها مولايها عبد أبي حبيبه رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حكمه حكم أبيه لأن النسب إلى الأب كما إذا كان الأب عربيا
 بخلاف ما إذا كان الأب عبدا لأنه هالك معنى ولهما أن ولاد العنافة قوى معتبر في حق الأحكام
 حتى اعتبرت الكفاءة فيه والنسب في حق العجم ضعيف فاهم ضعفوا اناسهم ولهذا لم تعتبر
 الكفاءة فيما بينهم بالنسب القوي لا بما رضى الضعيف بخلاف ما إذا كان الأب عربيا لأن
 سبب لعرب قوية معتبرة في حكم الكفاءة والعقل لا أن تناصرهم بها فاعتنت عن الولاء قال
 رضى الله عنه بخلاف في مطلق المعتقة ولو وضع في معتقة لعرب وقع اتفاقا (وفي الجامع الصغير
 ببطي كادر تزوج بمعتقة كافرة ثم أسلم لبطي وواى رجلانهم ولد أولاد قال أبو حنيفة ومحمد
 رحمه الله مولاهم مولاي أمهم وقال أبو يوسف رحمه الله مولاهم مولاي أبيهم) لأن الولاء
 وإن كان أضعف فهو من جناب الأب فصار كالمولود بين واحد من المولى وبين العربية ولهما أن
 ولاد المولى أضعف حتى يقبل الله نسخ ولاد العنافة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة لنوى
 ولو كان الآبون معتق فأسببه إلى قوم الأب لأنهما استوباو لترجيح الجانب به لشبهه بالنسب
 لأن المصرية به أكثر قال (ولاد العنافة تعيب وهو أحق بالميراث من العمة ونحوه) قوله
 عليه السلام لمدى شترى عبدا فاعنه هو أحول ومولاك إن شكرتك فهو خير له وشريك وإن
 كفرتك فهو خير لك وشريك ولو مات ولم يترك وارثا كنت أنت عصبة وورث ابنة حرة رضى الله
 عنهما على سبيل العصور به مع قيام وارث وإذا كان عصبة تقدم على ذوى الأرحام وهو المروى
 عن علي رضى الله عنه (فإن كان للمعتق عصبة من النسب فهو أولى من المعتق) لأن المعتق آخر
 لعصبات وهذا لأن قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا المراد منه وارث هو عصبة بدليل
 الحديث الثاني وما حرم من العصبة دون ذوى الأرحام قال (فإن كان للمعتق عصبة من النسب
 فهو أولى منه) لما ذكرنا (وإن لم يكن له عصبة من النسب فميراثه للمعتق) تأويله أنه لم يكن
 هالك صاحب فرض دو حال أما إذا كان فيه الباقي بعد فرضه لأنه عصبة على ما روينا وهذا لأن
 لعصبة من يكون التام به أبيت المسببة وبالمولى لا تنصاع على ما هو والعصبة تأخذ ما بقى
 (فإن مات المولى ثم مات لمعتق فميراثه لبني المولى دون بناته لأنه ليس للنساء من الولاء إلا
 ما أعزهن أو أعزق من أعزهن أو كاتبين أو كاتبين) هذا اللفظ ورد في الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في آخره أوجروا لمعتقهن ومردود لغير قدمنا هاولا في ثبوت المالكية
 وانقروا في العتق من جهتها ونسب ما ولاد أمها ونسب إليها من نسب إلى مولاها بخلاف

السبب لان سبب نسبة فيه نعرش وصاحب نعرش عما هو روج و مرآة محبو لا مالكة
وليس حكم ميراث المفق المفقور اعني نبي المولى بل هو لخصه بينه الاقرب فالاقرب لان الولاء
لا يورث ويختلفه فيه من تكون النصرة به حتى لو ترك المولى ابا وابنا فالولاء للابن عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله لانه اقر بهما عصوبة وكذلك الولاء للجد دون الاخ عند أبي حنيفة رحمه الله
لانه اقرب في العصوبة عنده وكذا لولاء لابن المفق حتى يرثه دون اخيه المأذ كذا لان
عقل جنابة المفق على اخيه لانه من قوم أبيها وجنابته كجنابتها (ولو ترك المولى ابنا وأولاد
ابن آخر) معناه بن ابن آخر (فميراث المفق للابن دون نبي لان لولاء الكبير) هو المروى
عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم منهم عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم
أجمعين ومعناه القرب على ما قالوا والصلابي اقرب

* (فصل في ولاء الموالاة) * قال (واذا أسلم رجل على رجل وولاه على أن يرثه وعقل عنه اذا
جنى أو أسلم على بدعيه وولاه فالولاء صحيح وعقله على مولاه فان مات ولا وارث له غيره فميراثه
للمولى) وقال الشافعي رحمه الله الموالاة ليس بشئ لان فيه ابطال حق بيت المال ولما لا يصح
في حق وارث آخر وطرا لا يصح عنده لوصية بيمين مع لمال وول لم يكن لموصي وارث لمحق
بيت المال وانما يصح في ثلث وثانافوه ما في ولذين عقدت أيمانكم بوهم فيصيرهم والابن
في الموالاة وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل أسلم على رجل آخر وولاه فقال
هو أحق الناس به بحياه ومماته وهذا يشترى العقل والارث في الحالتين هاتين ولان ماله حقه
فيصرفه الى حيث يشاء والصرف الى بيت المال ضرورة عدم المستحق لانه مستحق قال
(وان كان له وارث فهو أولى منه وان كانت عمه أو حاته أو غيرهما من ذرى لارحام) لان الموالاة
عقد هما فلا يلزم غيرهما وذو الرحم وارث ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب لانه
بالانترام وهو بالشرط ومن شرطه أن لا يكون لمولى من العرب لان تناصرهم بالقبائل واعني
عن الموالاة قال (وللمولى أن ينتقل عنه بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه) لانه عقد غير لازم بمنزلة
الوصية وكذا لا على أن يتبرأ عن ولائه لعدم الدوم الا أنه يشترط في هذا أن يكون بمحض
من الآخر كما في عمل الوكيل قصد اختلاف ما دأقدا لاسفل مع غيره بعبر محض من الاول
لانه فسخ حكمي بمنزلة اعرل الحكمي في الوكالة قال (واذا عقل عنه لم يكن به أن يتحول بولائه
الى غيره) لانه تعلق به حق العير ولا يفتى به القاضي ولانه بمنزلة عوض بانه كالعرض في الطبقة
وكذا لا يتحول ولده وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن الكل واحدا منهما أن يتحول لانهم في حق

لولا كنه شخص واحد قال (وليس لمولى معاقبة أن يورى أحدا) لانه لارم ومع بقائه
لا يظهر الادنى

كتاب الاكراه

(الاكراه يثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان أو لا) لان
الاكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتق به رضاه أو يفرض به اختياره مع فناء أهليته وهذا انما
يتحقق اذا خاف المكره تحقيق ما توعد به وذلك انما يكون من القادر والسلطان وغيره بيان
عند تحقق القدرة والذي فانه أبو حنيفة رحمه الله ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لما أن
المنفعة له والقدرة لا تتحقق بدون المنفعة فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة
وبرهان ولم تكن القدرة في ركنه الا للسلطان ثم بعد ذلك تعبر الزمان وأهله ثم كما شرط قدرة
المكره لتحقيق الاكراه بشرط خوف المكره وقوع ما بهدده وذلك بان يعطب على نفسه انه يفعله
ليصبر به محمولا على ما دعى اليه من الفعل قال (واذا أكره الرجل على بيع ماله أو على شراء سلعة
أو على أن يفرل رجل بالف أو يواجر داره أو أكره على ذب بالقتل أو بالضرب الشديد أو
بالحبس فباع أو اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع) لان من
شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم والاكراه
هذه الاشياء بعدم الرضا فيفسد بخلاف ما اذا أكره بضرب سوط أو حبس يوم أو في يوم لانه
لا يبالى به بالطرائق العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه
يستضرب به لفوات الرضا وكذا الاقرار حجة لترجع جنبه الصدق فيه على جنبه الكذب وعند
الاكراه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة ثم اذا باع مكرها وسلم مكرها يثبت به الملك عندنا وعند
رفق رحمه الله لا يثبت لانه يسع موقوف على الاجازة الا ترى انه لو أجاز جاز والموقوف قبل
لاجازة لا يثبت الملك ولنا ان ركن البيع سدر من أهله مضافا الى محله والفساد لفقد شرطه وهو
التراضي فصار كسائر الشروط المفسدة فيثبت الملك عند القبض حتى لو قبضه واعتقه أو
نصرف فيه نصرا فلا يمكن نقضه جاز وبدرمه القيمة كافي سائر البياعات الفاسدة وباجارة
لما لك يرتفع المفسد وهو الاكراه وعدم الرضا فيعوز لانه لا ينقطع به حق استرداد البائع ومن
تداوله الايدي ولم يررض البائع بذلك بخلاف سائر البياعات الفاسدة لان الفساد فيها لحق
اشرع وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم لحاجته اما ههنا الرد لحق العبد وهما
سواء فلا يبطل حتى الاول لحق الثاني قال رضي الله عنه ومن جعل البيع الجائر المعتاد بعا واد

يجعله كبيع المكره حتى يفسخ بيع المشتري من غيره لان الفاسد لقوات لرضا ومنهم من جعله
 رهنا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا بالطلول ومشايع سمر فقد رجعهم الله جعلوه
 بيعا جائزا مفيدا لبعض الاحكام على ما هو المعتاد للحاجة اليه قال (فان كان قبض الثمن طوعا
 فقد أجاز البيع) لانه دليل لاجازة كافي البيع الموقوف وكذا سلم طائعا بان كان الاكره على البيع
 لا على الدفع لانه دليل لاجازة بخلاف ما اذا أكرهه على الهبة ولم يذكر الدفع فهو هبة ودفع حيث
 يكون باطلا لان مقصود المكره الاستمتاع بالثمن لا مجرد اللطف وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد
 على ما هو الاصل فدخل الدفع في الاكره على الهبة دون البيع قال (وان قبضه مكرها فليس ذلك
 اجازة وعليه رده ان كان قائما في يده) لقصد العقد قال (وان هلك لم يبرأ في يد المشتري وهو غير
 مكره ضمن قبضته للبائع) معناه والبائع مكره لانه مضمون عليه بحكم عقد فاسد (والمكره ان
 ضمن المكره ان شاء) لانه آله في ما يرجع الى الاتلاف فكانه دفع مال البائع الى المشتري
 فيضمن أيهما شاء كالعاصب وغاصب العاصب ولو ضمن المكره رجع على المشتري بالقيمة لقيامه
 مقام البائع وان ضمن المشتري فقد كل شراء كان جدي شراؤه لو ناسخه العقد لانه ما ملك
 بالضم ان يظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان له قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلاف ما اذا أجاز
 لمالك المكره عقدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه أسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى
 الجواز والله أعلم

(فصل) (وان أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر ان أكره على ذلك بحبس أو بضرب
 أو قبل لم يجل له الا أن يكره بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف على ذلك
 وسعه أن يقدم على ما أكره عليه وكذا على هذا الدم ولحم الخنزير) لان تناول هذه المحرمات
 إنما يباح عند الضرورة كإحدى حالة المحرمة لقيام المحرم فيما وراءه أو لا ضرورة الا إذا خاف على
 النفس أو على العضو حتى لو خيف على ذلك بالضرب الشديد وغلب على ظنه ذلك يباح له ذلك
 (ولا يسهه أن يصبر على ما توهمه فان صبر حتى أوقعوا به ولم يأكل فهو آثم) لانما أبيع كان
 بالامتناع عنه مع ما رواه غيره على هلاك نفسه فيأثم كإحدى حالة المحرمة وعن أبي يوسف رحمه الله
 نه لا يأتهم لانه رخصة إذا حرمة قائمة فكان حذبا بالعزيمة قلنا حالة لا خطرار مستثناة بالص
 وهو تكلم بالحاصل بعد التنبأ فلا محرم فكان إباحة لا رخصة الا أنه إنما يأتهم إذا علم بالإباحة في هذه
 الحالة لان في انكشاف الحرمة خفاء فيحذر بالجهل فيه كالجهل بالخطاب في أول الاسلام أو في دار
 الحرب قال (وان أكره على الكفر بالله تعالى والعباد بالله أو بسبب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبداو بحبس أو ضرب لم يكن ذلك أكرها حتى يكره بما يخاف منه على نفسه أو على عضو

من أعضائه) لأن الأكره منه لا يشبهه يس ما كراه في شرب حجر لما مر في الكفر وحرمة أشد
 أولى وأحرى قال (فادخاف على ذلك وسعه أن يظهر ما أمر به ويورى أن أظهر ذلك وقلبه
 مطمئن بالإيمان ولا ثم عليه) الحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه حين أتى به وقد قال له لبي
 عليه السلام كيف وجدت قبيل قال مطمئنا بالإيمان وقال عليه السلام فإن عادوا فعد وفيه رجل
 قوله تعالى الأمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان الآية ولا من هذا الاظهار لا يغوث الإيمان
 حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوت النفس حقيقة فيسعه الميل اليه قال (فإن صبر حتى قتل
 لم يظهر الكفر كان مأجورا) لأن خبيبارضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب رسما رسول
 الله عليه السلام سيد الشهداء وقال في مثله هو رقيق في الجنة ولأن الحرمة باقية والامتناع
 لأعزاز الدين عزيمة بخلاف ما تقدم للاستثناء قال (وان أكره على اتلاف مال مسلم بامر
 يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك) لأن مال الغير يستباح
 للضرورة كفا في حالة المحصة وقد تخففت (ولصاحب المال أن يصمن المكره) لأن المكره آلة
 للمكره فيما يصلح آتية والاتلاف من هذا القبيل (وان أكرهه بقتل على قتل غيره لم يسعه أن
 يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قله كان آثما) لأن قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكذا
 هذه الضرورة (والعصا على المكره أن كان القتل عمدا) قال رضي الله عنه وهذا ضد أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال زفر رحمه الله يجب على المكره وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجب
 عليهما وقال الشافعي رحمه الله يجب عليهما الزفر رحمه الله أن فعل من المكره حقيقة وحدا
 وقرر الشرع حكمه عليه وهو الاثم بخلاف لا كراه على اتلاف مال الغير لانه سقط حكمه وهو
 لائم فاصيف أي غيره وهذا يتمك الشافعي في جانب المكره ويوجب على المكره أيضا الوجود
 لتسبب إلى القتل منه وتسبب في هذا حكم لمباشرة عمده كأي شهود القصاص ولا يبي يوسف
 أن القتل بقى مقصورا على المكره من وجه نظرا إلى التأنيم وأضيف إلى المكره من وجه نظرا إلى
 الجمل ودخلت الشبهة في كل جانب وإلهما انه محمول على القتل بطبيعته إشارا إلى انه فيصير آلة للمكره
 فيما يصلح آتية وهو القتل بأن يلقه عليه ولا يصلح آتية في الجباة على دينه فبقى الفعل مقصور
 عليه في حق الاثم كما تقول في الأكره على الاعتاق وفي كراه المجوسى على ذبح شاة الغير ينقل
 لفعل إلى المكره في الاتلاف دون الذكاة حتى يحرم كذا هـ قال (وان أكره على طلاق امرأته أو
 عنق عبده ففعل وقع ما أكره عليه عندنا) خلافا للشافعي رحمه الله وقد مر في الطلاق قال
 (ويرجع على لذي أكرهه بقيمة العبد) لانه يصلح آتية فيه من حيث الاتلاف فيضاف اليه قله
 أن يصمنه موصرا كل أو مفسرا أو لامة على العبد لأن لامة ما يحب تتخرج إلى الحرية

أو لتعلق حق لعير ولم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكره على عبدنا صمان لانه مؤ حديا لاوه
قال (ويرجع نصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان لم يكن في العدة مسمى يرجع على
المكره بما لزمه من المنة) لان ما عليه كان على شرف السقوط بان جاءت الفرفة من قبلها
واما بنا كذا بالطلاق فكان تلافا لما لم يرد هذا الوجه فضاف الى المكره من حيث انه اتلاف
بخلاف ما اذا دخل من الان لمهر قد تقرر بالدخول لا بالطلاق (ولو أكرهه على التوكيل بالطلاق
والعتاق فعمل التوكيل جار استصحابا) لان الاكراه مؤثوق به اذا العتد ولو كاته لا يطل بالشروط
لفاسدة ويرجع على المكره استصحابا لان مقصود المكره رد لملكه اذا باشر التوكيل والذم
لا يعمل فيه الاكراه لانه لا يجهل الفسخ ولا رجوع على المكره بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا
ولا يطالب به فيها ~~وكذا~~ اليمين والطهار لا يعمل فيهما لا كراه لعدم استصحابهما الفسخ
وكذا الرجعة والابلاء والقي فيه بالان لاها تصح مع الحرل والخلع من جابيه طلاق أو غير
لا يعمل فيه الاكراه فلو كان هو مكرها على الخلع دونها الرها لا يدل رضاها بالانترام قال (وان
أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة رحمه الله الا أن يكرهه السلطان وقال أبو
وسف ومحمد رحمه الله لا يلزمه الحد) وقد ذكرناه في الحد وقد قال (واد أكرهه على الرد لم
نبي امرائه منه) لان الرد تنعاق بالاعتقاد الا ترى أنه لو كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي
اعتقاده الكفر شك ولا تثبت اليقونة بالشك فان قات المرأة قد نكحت من قبله وقال هو قد أظهور
ذلك وقلبي مطمئن بالايمان والقول قوله استصحابا لان لفظ غير موضوع للفرفة وهي تبدل
الاعتقاد ومع الاكراه لا يدل على التبدل فكان القول قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث
يصير به مساماة لانه لما احتمل واحتمل رجعتنا لاسلام في الحالين لانه يعلم ولا يعلم وهذا بيان
الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعتقه فليس بعلم ولو أكرهه على الاسلام حتى يحكم باسلامه
ثم رجع لم يقتل لتمكن الشبهة وهي دارنة للقتل ولو قال الذي أكرهه على اجراء كلمة الكفر أجبرت
عن امر ماض ولم أكن فعلت بابت منه حكما لادبانه لانه أقر انه طائع باتيان ما لم يكره عليه وحكم
هذا الطائع ما ذكرناه ولو قال أردت ما طلب مني وقد خطر مباني الظاهر عما مضى بابتديانه وقضاء
لانه أقر انه مبتدئ بالكفر هازل به حيث علم نفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذ أكرهه على الصلاة
للصليب وسب محمد النبي عليه السلام ففعل وقال نويت به الصلاة لله تعالى ومحمد وآخرو غير النبي
عليه السلام بابت منه قضاء لادبانه ولو صلى للصليب وسب محمد النبي عليه السلام وقد خطر
بجالة الصلاة لله تعالى وسب غير النبي عليه السلام بابت منه ديانة وقضاء ما مضى وقد قررناه

ريادة على هداى كفايه المتهى والله اعلم

(كتاب الحجر)

قال (الاسباب الموجبة للعجز ثلاثة اصغر ورق و الحون ولا يجوز تصرف الصبي الا اذن
 رايه ولا تصرف العبد الا اذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المملوك بحال) اما الصبي
 فله نقصان عقله غير ان اذن الولى آية هليته ورق لرعاية حق المولى كى لا يتعطل منافع عبده
 ولا يملك رقبته تتعلق للدين به غير ان المولى الاذن رضى فوات حقه والجنون لا تجامعه
 الاهلية ولا يجوز تصرفه بحال اما العبد فاعل في نفسه واصبى ترتب اهليته وله اذ وقع الفرق
 قال (ومن باع من هو لا مشبأ أو شترى وهو يعقل لبيع وبقصده فالولى الخيار ان شاء اجاره
 اد كان فيه مصلحة وان شاء فسخه) لان التوقف فى العبد لحق المولى فيتخير فيه وفي اصبي
 والمجنون نظر المصالح فغير مصلحتهم ما فيه ولا بد أن يعقل لبيع او جدر كن العقد فينقذ
 موقوف على الاجارة والمجنون قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة
 وهو المعنوه لذى يصلح وكى لا عن غيره كما ينافى الوكالة فان قبل التوقف عندكم فى لبيع اما
 لشراء فالاصل فيه المفاض على المباشر قلنا نعم اذا وجد نفاذ عليه كفى شراء لقصوى وههنا لم
 بخذ فاد لعدم الاهلية أو ضرر المولى فرفقاه قال (وههنا للمعانى الثلاثة ترجح الحجر فى
 الاقوال دون الافعال لاهل امر دلت لوجودها حسار مناهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها
 موجودة بالشرع والقصد من شرطه) الا اذا كان ولا يتعلق به -كم يندرى الشبهات كالحدود
 والقصاص) فيجعل عدم القصد فى ذلك شبهة فى حق الصبي والمجنون قال (والصبي والمجنون
 لا تصح عقودهما ولا قرارهما) لما يبا (ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما) لقوله عليه
 السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعنوه ولا عناق بمحض مضرة ولا وقوف للصبي على
 المصلحة فى الطلاق بحال لعدم الشهوة ولا وقوف المولى على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حد
 شهوة فلهذا لا يتوقف ن على اجارته ولا يفدان بمباشرة بخلاف سائر العقود (وان اتفاسيا
 بينهما صمانه) احبا لحق المتلف عليه وهذا لان كون لانلاف موجبا لا يتوقف على القصد
 كالذى يتلف بانقلاب النائم عليه والحائط المثل بعد الانتهاء بخلاف القول على ما بناه قال (فاما
 العبد فاقراره نافذ فى حق نفسه) لقيام اهليته (غير نافذ فى حق مولاه) رعاية لطايه لان نفاذه
 لا يعرى عن تعلق الدين برقبته أو كسبه وكل ذلك اتلاف له قال (فان اقر بمال لزمه به
 الحرته) لوجود الاهلية وزال المساع ولا يلزمه فى الحل لقيام المساع (وان اقر بمحد أو قصاص
 لزمه فى الحال) لانه متى علم اصل الحرته فى حق لدم حتى لا يصح اقرار المولى عليه بذلك

(او ينفذ طلاقه) لما روينا قوله عليه السلام لا يثبت له يد والمكان شيئا الا طلاق ولاه
عارف بوجه المصلحة فيه فكان أهلا ولا يس فيه اطل ملك المولى ولا نفويت منافعه
فينفذ والله أعلم

باب الحجر للفساد

(قل) او حنيفة رحمه الله لا يحجر على الحر ما من لباع سفيه ونصرفه في ماله جائز وان كان
مبذرا متدائلا ينفذ ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله وهو
قول الشافعي رحمه الله يحجر على السفيه ويمنع من تصرفه في ماله (لا ينفذ ماله تصرفه
لا على لوجه لذى يقتضيه العقل ويحجر عليه طر له اعتبار بالصبي بل أولى لان الثالث في
حق الصبي احتمال التبذير وفي حقه حقيقة وهدام منع عنه لمال ثم هو لا يغير بدون الحجر
لا ينفذ ماله ما منع من يده ولا يحنيفة رحمه الله أنه مخاطب عادل ولا يحجر عليه اعتبارا
بالرشيد وهذا لان في سلب ولايته اهد رآدميته وطرفه البهائم وهو أشد ضررا من التبذير ولا
تعمل الا على دفع الادنى حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على المتطبل الجاهل والمفتي
لما جن والمكاري لمفلس جار فيما يروى عنه اذ هو دفع ضرر الاعلى بالادنى ولا يصح لقياس
على منع المال لان الحجر ابلغ منه في العقوبة ولا على الصبي لانه عاجز عن النظر لنفسه وهذا
قادر عليه طر له الشرع مرة باعطاء آلة اقدره والحري وعلى خلافه لروا اختياره ومنع المال
مفيد لان غائب السفيه في المطبات والسرعات والصدقات ودون يقف على ابدول (ودحجر
القاضي عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره وأطلق عنه جار) لان الحجر منه فتوى وليس
نقضه الا يرى أنه لم يوجد المقتضى له والمقتضى عليه ولو كان قصاصا وقفس النصارى مختلف فيه ولا بد
من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضي الجائر أو الى غيره فقتضى بطلان
تصرفه ثم رفع الى قاض آخر فبطلان اتصال لا مقضاء به فلا يبل القبض بعد ذلك (ثم عند أبي
حنيفة رحمه الله اذا بلغ الاعلام غير رشيد لم يملك اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف
فيه قبل ذلك فقد تصرفه فاد باع خمسا وعشرين سنة يسم اليه ماله ولم يؤنس منه الرشيد وقال
لا بدع اليه ماله أبدا حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه) لان علة لمع السفيه فيبقى ما بقي
العلة وسار كالصبا ولا يحنيفة رحمه الله ان منع المال عنه طر بق تأدب ولا ينادب. وهذا
ظاهر او عاينا الا يرى أنه قد يصير جدي في حد السن فلا فائدة للمنع فلم يدفعه ولا ان منع باعتباره
اثر الصبا وهو في أوائل البلوغ وينتفع بتطاول الرمان فلا يبقى لمع طر قال أبو حنيفة رحمه الله
لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها لا يبيع لمال عنه لانه يس مانر نصبتم لا يأتى التفريع على قوله

وانما التفرع على قول من يرى الحجر فعهدهما ماصح الحجر لا ينقض بيعه اذ باع توفير
 فائدة الحجر عليه وان كان فيه مصلحة اجاره الحاكم لان ركن التصرف قد وجد والتوقف
 لمطرله وقد نص الحاكم ناظر له فينعري المصلحة فيه كافي الصبي الذي يعقل البيع والشراء
 ويقصده ولو باع قبل حجر لقاضي حار عند أبي يوسف فوجه الله لانه لا بد من حجر القاضي
 عنده لان الحجر دون رين ضرر ولاطر والحجر لطره فلا بد من فعل القاضي وعند محمد وجه
 لله لا يجوز لانه يباع محجورا عنده اذ لعله هي السفة بعلة لصيا على هذا الخلاف اذا بلغ
 رشدا ثم صار سفيها (وان اعتق عبدا فعتقه عندهما) وعند الشافعي رحمه الله لا ينفذ
 والاصل عندهما ان كل تصرف يؤثر فيه المهرل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا لان السفة في معنى
 المهرل من حيث ان المهرل يخرج كلامه لا على نهج كلام العقل لا اتباع الهوى ومكابرة
 لعقل لا نقصان في عفه وكذلك السفة والعق مما لا يؤثر فيه المهرل فيصح منه والاصل
 عنده ان الحجر بسبب السفة بعلة الحجر بسبب الرق حتى لا ينفذ بعده شيء من تصرفاته الا
 اطلاق كالمزقون ولا عتاق لا يصح من الرقيق فكذلك من السفة (و) اذ اصح عندهما (كان على
 العبد ان يسعى في قيمته) لان الحجر لمعنى الطرود في رد العتق لانه منه در وجب رده رد
 لقيمة كفاي الحجر على المريض وعن محمد رحمه الله انه لا تجب العاية لام الوو حيث انما
 نجح حقا لعتقه والعاية ما عهد وجوه في الشرع الا لخلق غير المعتق (ولو در عبده جاز) لانه
 يوجب حق العتق ويمنع تحقيقه لانه لا تجب العاية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه واد
 مات ولم يؤس منه الرشد سعى في قيمته مذب لانه عتق عوته وهو مذب فصار كما اذا عتقه بعد
 لتدبير (ولو حات حاربه بولد فاعاه بثبت سبه منه وكان الولد حرا والجار بة أم ولد له) لانه
 محتاج الى ذلك لابقائه لسله فالخلق بالمصالح في حقه (ون لم يكن معها ولد وقيل هذه أم ولدى كانت
 عبرة أم لولد لا يقدر على بيعها وان مات سعت في جميع قيمتها) لانه كالاقرار بالطرية اذ ليس
 لها شهادة لولد بخلاف الفصل الاول لان الولد شاهد لها وظهيره المريض اذا ادعى ولد جاربه
 فهو على هذا التفصيل قال (وان تزوج امرأة جازنكاها) لانه لا يؤثر فيه المهرل ولانه من
 حوائجه الاصلية (وان سمي لها مهر اجار منه مقدار مهر مثلها) لانه من ضرورات النكاح
 (وسطل الفصل) لانه لا ضرورة فيه وهذا التزام بالتسمية ولا طرله فيه فلم تصح لزيادة فصار
 كالمريض مرض الموت (ولو طلقها قبل الدخول بها وجب لها المصنف في ماله) لان التسمية
 صحيحة في مقدار مهر المثل (وكذا ان تزوج بربع نسوة أو كل يوم واحدة) لما يابا قال
 (وتخرج لزكاة من ماله سفة) لام او اوجة عليه (وينفق على أولاده ورحته ومن نجح

حقته عليه من ذوى ارحامه) لان احياء ولده وروجه من حوائجه والا فاق على ذى الرحم
واجب عليه لقراءته ولسفه لا يطل حقوق الناس لان القضى يدفع قدر ركة ابيه
ايصرفها الى مصرفه لانه لا دمن بينه يكونها عبادة لكن بعث أميامة كيد لا مصرفه في غير
وجهه وفي النفقة يدفع الى أميامة ليصرفه لا ما ليست عبادة فلا يحتاج الى بيته وهذا بخلاف
اما اذا حلف أو نذر وطاهر حيث لا يترمه المال بل يكفر عنه وطهارة بالصوم لا مما يجب
فعله ولو فقهنا هذا الباب يذروا مولدهم الطريق ولا كدث ما يجب انده غير فعله قال (فان
راد حجة الاسلام لم يمنع منها) لا ما واجبة عليه بايجاب الله تعالى من غير صفة (ولا يسلم
لقاضى النفقة اليه ويسلمها الى ثقة من الحاج يقفها عليه في طريق الحج) كبلان نفقاتها في غير
هذا الوجه (ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها) تنحى بالاختلاف العلماء في وجوبها بخلاف
ما زاد على مرة واحدة من الحج (ولا يمنع من القرآن) لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحد
منهما فلا يمنع من الجمع بهما (ولا يمنع من أن يسوق بدنه) تحرر عن موضع الخلاف ذم
عبد الله بن عمر رضي الله عنه لا يحترقه غير هاهي جرور أو غرة (فان مرض أو وصى وصايا
في القرب وأبواب الخير جاز ذلك في ثلثه) لان طهره به اذهى حانة نقطاعه عن أمواله ولو صبه
تختلف ثناء أو نوايا ذكرا من التمر باب أكثر من هدى في كفاية المنتهى قال (ولا يحجر
على الفاسق اذا كان مصلحا لماله عبد نارة في الاصل والطارى سواء) وقال الشافى رحمه الله
يحجر عليه رجرا لله وعقوبة عليه كأي السيف وطهرا لم يجعل أهلا للولاية والشهادة عنده لما
قوله تعالى فان آمنتم منه رشد افادوا اليهم أموالهم الآية وقد أرس منه روع رشده فتناوله
الذكورة المطلقة ولان الفاسق من أهل الولاية عنده بالسلامة ويكون والالتصاف وقد فرغنا
فيما تقدم ويحجر القاضى عندهما أبصاره وقول الشافى رحمه الله سبب العفة وهو أن يجر
في التجارات ولا يصبر عنها السلامة فليد في الحجر من النظر له

(فصل في حد البلوغ) قال (بلوغ لعلام بالاحتلام والاحبال والازال ان وطئ فان لم يوجد
ذلك فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة عند أبي حنيفة رحمه الله وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام
والحبل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة وقالوا ان تم
للعلام والجارية خمس عشرة سنة فعد لها) وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قول
الشافى رحمه الله وعنه في العلام تسع عشرة سنة وقبل المردان يطعن في تسع عشرة سنة
ويتم له ثمانى عشرة سنة فلا اختلاف وقبل فيه اختلاف لرواية لانه ذكرى من السبع حتى
يستكمل تسع عشرة سنة اما لعلامه ولان بلوغ بالانزال بنية والحبل والاحبال لا يكون

لامع لا نزل وكذا الخبيص في أوّل الحمل فجعل كل ذلك علامة بلوغ ردى هذه المدة في حق
 لعلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين وأما ليس ففهم العادة لغاشية في أن البلوغ
 لا يتأخر فيها عن هذه المدة وله قوله تعالى حتى يباع أشده وأشد الصبي ثمانى عشرة سنة هكذا
 قاله ابن عباس وتابعه القتيبي وهذا أقل ما قيل فيه وبني الحكم عليه للثيقن به غير أن الأناث
 نشوءهن وأدراكهن أسرع وثق سننهن ففهن سنة لا تسننهن على الفصول الأربع التي يوافق
 واحد منها المراج لا محالة قال (وإذا رفق لعلام أو الجارية الحلم وأشكال أمره في البلوغ فقال
 قد بلغت القول قوله وأحكامه أحكام أبيه) لانه معنى لا يعرف لامن جهته ما طاهر أفاذا
 أجبرانه ولم يكذب ما الطاهر قبل قولهما فيه كما يشيل قول المرأة في الخبيص

(باب طهر بسبب لدين)

(قال أبو حنيفة رحمه الله لا أخرج في دين ودد وجبت ديون على رجل وطلب غرماءه حب
 والحق عليه لم أخرج عليه) لأن في الجراهم أراه عليه ولا يجوز له دفع ضرره خاص (فإن كان له
 مال لم يتصرف فيه الحاكم) لانه نوع محرم ولا يبيعه لانه تجارة لا عن ثمن فيكون ما طابا بالحق (وإن
 محبسه أبدأ حتى يبيعه في دينه) فإذا طلق الغرماء ودفعوا ظلمه (وقالوا لا طلب غرماء المقلس
 المحجر عليه حجب القاضى عليه ومنعه من البيع والصرف والاقراض حتى لا يضرب الغرماء)
 لأن المحجر على السفينة أعاجوراء ضرره وفي هذا المحرط للغرماء لانه عداة باجئ
 ماله فيفوت حقهم ومعنى قولهما ومنعه من البيع أن يكون باقل من ثمن المثل أما البيع
 ثمن المثل لا يبطل حق لغرماء بلع الحفهم ولا يبيع منه قال (وباع ماله أن امتنع لمقلس
 من بيعه وقسمه بين غرمائه بالخصص عندهما) لأن البيع مستحق عليه لإفادته
 حتى يحبس لأجله فإذا امتنع نائب القاضى ماله كأي الحب ومعه قلنا التلجئة موهومة
 والمستحق قصاء لدين وإيبيع ليس بطريق متعين لذلك بخلاف الحب والعمه والحبس لقضاء
 لدين بما يختاره من الطريق كيف ولو صح لبيع كالحبس ضررا بهم ما تأخير حق الدائن
 وتعذيب المدين فلا يكون مشروعا قال (وإن كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضى بغير
 أمره) وهذا بالإجماع لأن الدين حق لأحد من غير رضا والقاضى إن عينه (وإن كان دينه
 دراهم وله دنانير أو على ضد ذلك باعها القاضى في دينه) وهذا عند أبي حنيفة رحمه
 الله استعسان والقاضى أن لا يبيعه كأي لغرماء وصوه لم يكن اصحاب لدين أن يأخذ
 حراوجه الاستعسان انهما متعديان في ثمنه والمالية مختلفان في الصورة فبالنظر

الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف بما مضى من الاختلاف بسلب عن لدائن ولايه لاخذ
 عملا بالشبهين بخلاف العروض لان امرص يتعلق بصورها وأعيانها أما التقود فوسائل فاقترقا
 (ويباع في الدين القود ثم العروض ثم اعتبار يدا بلسر فاليسر) لما به من المارعة الى
 قضاء الدين مع مراعاة جانب المدينون (ويترك عليه دست من ايديه ويبيع الباقي)
 لان به كفايه وقيل دسنان لانه دسئل نيا به لا بد منه من ملبس فان (في اقوى حال الحجر
 باقرار لزمه ذلك بعد قضاء لديون) لانه تعلق به سد لما حق الاولين ولا يمكن من ابطال
 حقهم بالاقرار اعبرهم بخلاف الاستهلاك لانه مشاهد لا مرد به (ولو استفاد مالا آخر هذا الحجر
 بعد اقراره فيه) لان حقهم لم يتعلق به لعدم وقت الحجر قال (ويتفق على المغلس من ماله
 وعلى روجه وولده اصدار ودوى رحامه ممن يجب غفنه عليه) لان حاجته لاصليه مقدمه
 على حتى الغرماء ولا به حق ثابت اعبره ولا يبطله الحجر ولو لم يزوج امرأة كانت في مقدار مهر
 منها أسوة للعزما قال (فان لم يعرف للمفاس مال وطلب عزماؤه وهو يقول لا مال لي حبسه
 المطاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر واليكفايه) وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه في كتاب أدب
 لقاضي من هذا الكتاب فلا يعيدها الى ان قال وكذلك ان أقام البيئه انه لا مال له يعني على
 سببه لو حوب الطرة الى الميسرة ولو مرض في الحبس بقي فيه ان كان له خادم يقوم بمعالجته
 وان لم يكن أخرجه فخرز عن هلاكه ولا يخفى فيه لا يمكن من الاشتغال بعمله هو الصحيح
 بصحرف قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف ما د كانت له جارية رفيه موضع يمكنه فيه وطؤها
 لا يمنع عنه لانه قضاء احدي اشهر تير ويحتر عصا الاخرى قال (ولا يحول بينه وبين غرمائه
 بعد خروجه من الحبس بل الارمونه ولا يمنونه من التصرف والفر) لقوله عليه السلام
 اصاحب الحق بدولان أراد بالبدل الملامه وباللسان التقاضي قال (وباخذون فضل كسبه
 نضم بينهم بالمحصن) لاستواء حقوقهم في لقوة (وقال ادافسه المطاكم حال دين العزما
 وبيئه الا ان يقيموا البيئه ان به مالا) لان انقضاء الافلاس عند ههما يصح فتثبت العسرة
 ويستحق النظر الى الميسرة وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يتحقق القضاء بالافلاس لان مال الله
 معاني عادية وان وقوف ان هو على عدم المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصلح للدفع لا لابطال
 حق الملامه وقوله الا ان يقيموا البيئه اشارة الى ان بيئه البسار ترجع على بيئه الاعساد لانها
 اكثر ثباتا لاصل هو العسرة وقوله في الملازمة لا يمنونه من التصرف والفر دليل على أنه
 يدور معه ايما دار ولا يجلسه في موضع لانه حبس فيه (ولو دخل في داره لم يحسنه لا يتبعه بل
 مجلس على باب داره الى أن يخرج)

مطلوب الحبس و طاب للملازمة و الحبار في طاب لانه أسع في حصول المقصود لا اختياره
 لا يرق عليه الا اذا علم لقاضي أن يدخل عليه بالملازمة ضرر يربح لا يمكنه من دخوله داره
 و يجب تدبيره دفعاً للضرر عنه (ولو كان لدى للرجل في المرأة لا يلزمها) لما فيها من
 الحلو بالاجنية ولكن بيعت امرأة أمية تلامها قال (ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه
 ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة للعرمة فيه) وقل اشافى رجه شه يحجر القاضي على المشتري
 عليه ثم للبائع جوار الفسخ لانه يحجر المشتري عن ابفاء الثمن فيوجب ذلك حق الفسخ كعجر
 لبائع عن تسليم المبيع وهذا لا يعمد معاوضة ومن قصته المساواة وصار كالسلم ولنا أن الا فلاس
 يوجب العجر عن تسليم العين وهو غير مستحق ما عقد فلا يثبت حق الفسخ باعتباره وانما
 المستحق وصف في الدمة أعني الدين وقبض العين تتحقق بينهما مبادلة هذا

هو الحفيضة فيجب اعتبارها لا في موضع

التصذر كالسلم لان الاستبدال

ممتنع فاعطى للعين حكم

الدين والله سبحانه

وتعالى أعلم

• (ثم الحرة ذات ويليه جرة راسع وأووه كتاب المادون) •

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٦٥	(كتاب الصرف)	٢	(كتاب الشركة)
٧٥	(كتاب المكفالة)	٤	فصل ولا تنعقد الشركة الخ
٧٧	فصل في الصمان الخ	٩	فصل في الشركة الفاسدة
٧٨	باب كفالة الرجلين	٩	فصل وليس لاحد الشركين أن يؤدي
٧٩	باب كفالة العبد وعنه		زكاة مثل الآخر الا باذنه
٨٥	(كتاب الحوالة)	١٠	(كتاب الوقف)
٨١	(كتاب أدب القاضي)	١٥	فصل واذا بنى مسجدا الخ
٨٣	فصل في الحبس الخ	١٧	(كتاب البيوع)
٨٤	(باب كتاب القاضي الى القاضي)	٢٥	فصل ومن باع دارا الخ
٨٦	فصل آخر	٢٢	باب خيار الشرط
٨٧	باب التحكيم	٢٦	باب خيار الرؤية
٨٧	مسائل شتى من كتاب القضاء	٢٩	باب خيار العيب
٨٩	فصل في القضاء بالمواريث	٣٤	باب البيع الفاسد
٩٢	فصل آخر	٤١	فصل في أحكامه الخ
٩٣	كتاب الشهادات	٤٣	فصل فيما يكره
٩٦	فصل وما يعمل به الشاهد على ضربين	٤٤	باب الاقالة
٩٨	باب من قبل شهادته ومن لا قبل	٤٥	باب المراجعة والتولية
١٠١	باب الاختلاف في الشهادة	٤٧	فصل ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول
١٠٣	فصل في الشهادة على الارث		الخ
١٠٤	باب الشهادة على الشهادة	٤٩	باب الربا
١٠٦	فصل في حكم شاهد الزور	٥٣	باب الحفوق
١٠٦	(كتاب الرجوع عن الشهادة)	٥٤	باب الاستحقاق
١٠٩	(كتاب الوكالة)	٥٥	فصل في بيع الفضولي
١١١	باب لو كالة بالبيع والشراء	٥٧	باب السلم
١١٦	فصل في التوكيل بشراء النفس الخ	٦٣	مسائل مشورة

صفحة	مصحف
١١٧	فصل في البيع الخ
١١٩	فصل وإذا وكل وكيلين الخ
١٢٠	باب الوكالة بالمصومة والقيض
١٢٣	باب عزل لوكيل
١٢٤	(كتاب الدعوى)
١٢٦	باب اليمين
١٢٨	فصل في كيفية اليمين والاختلاف
١٣٥	باب التحالف
١٣٤	فصل فيمن لا يكون خصما
١٣٥	باب ما يدعيه الرجلان
١٤٠	فصل في التنازع بالأيدي
١٤١	باب دعوى النسب
١٤٥	(كتاب الأقرار)
١٤٨	فصل ومن قال لحمل فلانة على ألف درهم الخ
١٤٨	باب الاستثناء وما في معناه
١٥٢	باب أقرار المريض
١٥٣	فصل ومن أقر بعلام بولد مثله لمثله
١٥٤	(كتاب الصلح)
١٥٦	فصل والصلح جائز عن دعوى
	الأموال الخ
١٥٨	باب التبرع بالصلح والتوكيل به
١٥٩	باب الصلح في الدين
١٦٠	فصل في الدين المشترك
١٦١	فصل في التخارج
١٦٢	(كتاب المضارب)
١٦٦	باب المضارب يضارب
١٦٧	فصل ودائرت لمضارب لرب المال
	ثلاث لرب الخ
١٦٨	فصل في العزل والقسم
١٦٩	فصل فيما يذمه المضارب
١٧١	فصل آخر
١٧٢	فصل في الاختلاف
١٧٣	(كتاب الوديعة)
١٧٧	(كتاب العارية)
١٨٠	(كتاب الهبة)
١٨٣	(باب الرجوع في الهبة)
١٨٥	فصل ومن وهب جارية لأهله الخ
١٨٦	فصل في الصدقة الخ
١٨٦	(كتاب الإجارة)
١٨٧	باب الإجماع متى ينسحق
١٨٩	فصل ومن استأجر رجلا ليذهب أو
	البصرة الخ
١٨٩	باب ما يجوز من الإجارة وما يكون
	خلافها الخ
١٩٢	باب الإجارة الفاسدة
١٩٧	باب ضمان الجير
١٩٨	باب الإجارة على أحد الشرطين
١٩٩	باب إجارة العبد
٢٠٠	باب الاختلاف في الإجارة
٢٠١	باب فسخ الإجارة
٢٠٣	مسائل متنوعة

٢٥٣ (كتاب المكاتب)	٢١٨ (كتاب الولاء)
٢٥٥ فصل في الكتابة القاسدة	٢٢١ فصل في ولأء الموالاة الخ
٢٥٧ باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢٢٢ (كتاب الأكرام)
٢٥٨ فصل وإذا اشترى المكاتب أباه أو أخته الخ	٢٢٣ فصل وإن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر الخ
٢١٥ فصل وإذا ولدت المكاتب من المولى الخ	٢٢٦ (كتاب الحجر)
٢٩٢ باب من يكاتب عن العبد	٢٢٧ باب الحجر للفساد
٢٩٣ باب كتابة العبد المشترك	٢٢٩ فصل في حد البلوغ الخ
٢٩٥ باب يموت المكاتب وعجزه وموت المولى	٢٣٥ باب الحجر بسبب الدين
	(٢٤٦)



6

1000 2000 3000

b. 1381235x
1. 15148579



22 MAY 1990

AUC - LIBRARY



DATE DUE

A.U.C.

2 SEP 2000

2 - MAY 1972



b. 1381235x
1. 15148579



10000121350

22 MAY 1990

